مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي
محور "العرب والعالم"

مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي

الدكتور اسامة الغزالي حرب

مستقبل

الصراع العربي - الاسرائيلي

مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي
محور "العرب والعالم"

مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي

الدكتور اسامة الغزالي حرب

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى

بيروت: تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

المحتويات

تقـديم

هذا الكتاب عن مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي للدكتور أسامة الغزالي حرب، هو واحد من خمسة مجلدات حول العرب والعالم؛ تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ضمن مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي». أما المجلدات الأربعة الأخرى فهي:

ـ العرب ومستقبل النظام العالمي، للدكتور عبد المنعم سعيد

ـ العرب ودول الجوار الجغرافي، للدكتور عبد المنعم سعيد

ـ القوى الخمس الكبرى والوطن العربي دراسة مستقبلية، للدكتور ناصيف يوسف حتي

ـ العرب والعالم، للدكتور علي الدين هلال وآخرين.

ولأن هذه المجلدات الخمسة عن العرب والعالم، هي جزء من مشروع علمي أكبر وأشمل، فلا بد من أن تقرأ في سياق هذا المشروع؛ ولا بد من كلمة موجزة حوله.

يمثّل مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» أول جهد علمي جماعي كبير، تشارك فيه نخبة من العلماء والأساتذة والخبراء العرب في شتى مجالات المعرفة للتعرف على إمكانات الوطن وقدرات الأمة حاضراً ومستقبلاً؛ في إطار المتغيرات التي تحكم النظامين الاقليمي والعالمي. فرغم محاولات سابقة ومشكورة لزملاء ومؤسسات أخرى في هذا الصدد؛ إلا أن ما يقدّمه مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، هو عمل غير مسبوق من حيث شموله وموسوعيته، ومن حيث أساليبه ومنهجيته، ومن حيث عدد من شارك في دراساته من أبناء هذه الأمة من المحيط الى الخليج، ومن حيث المدة الزمنية التي استغرقها، ومن حيث عدد الهيئات والمؤسسات العربية التي اسهمت فيه وساندته. فالمشروع، من هذه الناحية، هو عمل علمي عربي تضامني وحدوي بكل معنى الكلمة.

إن الاعتبارات النظرية والمنهجية التي حكمت العمل في هذا المشروع الكبير، قد تمّ تفصيلها في مجلد مستقل(*) سيصدر عن المركز قريباً. ويكفي هنا أن نقول كلمتين مختصرتين، إحداهما حول المحاور الرئيسية للمشروع عموماً؛ والثانية حول محور العرب والعالم تخصيصاً.

لقد انطوى مشروع الاستشراف على أربعة محاور مترابطة، المحور الأول، هو **العرب والعالم**؛ ويتناول واقع ومستقبل النظامين الاقليمي والدولي اللذين يعيش ويتحرك الوطن العربي في إطارهما ويتفاعل معهما، ويؤثّر ويتأثر بهما سلباً وإيجاباً. والمحور الثاني، هو **التنمية الاقتصادية العربية**، ويتناول واقع ومستقبل القاعدة المادية والبشرية للوطن العربي، وما شهدته من مظاهر النمو الاقتصادي في العقود الثلاثة الماضية، واحتمالات تطور هذا النمو في العقود الثلاثة التالية. والمحور الثالث، هو **المجتمع والدولة**، ويتناول العلاقة الجدلية المستمرة والمعقّدة بين تطور التكوينات والهياكل الاجتماعية العربية من ناحية، ونشأة ونمو الدولة القطرية العربية من ناحية أخرى. والمحور الرابع، هو **النموذج النسقي العام** لمجمل التفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوطنية والقومية والاقليمية والدولية، في الماضي والحاضر، وأهمّ احتمالاتها المستقبلية. والتفاعل الذي يجسّده النموذج النسقي ينطوي بدوره على عدة نميذجات فرعية، استخدم الباحثون فيها الأساليب الكمّية والكيفية. ويصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عدد من المجلدات حول دراسات كل من هذه المحاور الأربعة.

لقد استغرق انجاز مشروع الاستشراف عدة سنوات. وكان هناك فريق مركزي(**) تولى التصميم والتخطيط والتنفيذ للمشروع ككل، من ألفه الى يائه. واستعان في أثناء ذلك بحكمة وآراء عشرات من المفكرين والخبراء العرب، الذين تداولوا وتفاعلوا مع أعضاء الفريق المركزي أنفسهم. وحدث التفاعل نفسه داخل كل محور بين الفرق الفرعية التي تكوّنت لتتولى انجاز دراسات كل محور من المحاور الأربعة.

(*) هذا المجلد هو: مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

(**) تكوّن أعضاء الفريق المركزي من:

د. خير الدين حسيب	المشرف على الدراسة ورئيس الفريق
د. علي نصار	منسق لمحور «النمذجة»
د. ابراهيم سعد الدين	منسق لمحور «التنمية الاقتصادية العربية»
د. سعد الدين ابراهيم	منسق لمحور «المجتمع والدولة في الوطن العربي»
د. علي الدين هلال	منسق لمحور «العرب والعالم»
أ. أديب الجادر	المدير التنفيذي للمشروع (خلال عام ١٩٨٦ وأوائل عام ١٩٨٧)

ففي محور العرب والعالم، والذي يمثّل هذا الكتاب احدى دراساته، تمّ اعداد مخطط المحور في إطار المشروع العام، وجرت مناقشته تفصيلاً بواسطة الفريق المركزي، ثم بواسطة آخرين من أصحاب المعرفة والخبرة. ثم تكوّن فريق فرعي للاضطلاع بدراسات محور العرب والعالم؛ وتداول أعضاء هذا الفريق الفرعي في ما بينهم، ثم مع الفريق المركزي للمشروع، تداولاً مكثفاً، قبل الشروع في دراساتهم، وفي أثنائها، وعند الانتهاء من كتابة مسوداتها.

وقد بلور العاملون في مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بما في ذلك أصحاب دراسات محور العرب والعالم، ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) رئيسية محتملة للمستقبل العربي. **المشهد الأول** هو امتداد للأوضاع القائمة دون تغيير كيفي يُذكر (مشهد استمرار واقع ومنطق التجزئة)؛ وهو يمثّل أسوأ الاحتمالات بالنسبة للوطن العربي عموماً، ولكل دولة على حدة (مهما كان حجمها أو درجة ثرائها)، ولبعض الدول الحدودية (على أطراف الوطن العربي) خصوصاً. أما **المشهد الثاني** فهو احتمال التعاون الاقليمي أو التنسيق العربي العام؛ وينطوي على وقف التدهور وتحسين الأداء العربي العام، سواء في داخل كل دولة أم في علاقات هذه الدول بالقوى الاقليمية والدولية المتربّصة بها. **والمشهد الثالث**، هو احتمال الوحدة العربية، سواء بين تجمعات اقليمية أم بين الدول القطرية في شكل وحدة اتحادية (فيدرالية)، وهو أفضل احتمالات المستقبل على الاطلاق، ليس فقط من حيث أمن الوطن وعزة المواطن، ولكن أيضاً من حيث إمكانات التنمية الشاملة وسدّ الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني.

ويمثل هذا الكتاب، والكتب الأربعة الأخرى في إطار هذا المحور، محاولة رائدة وأمينة لفهم واقع ومستقبل النظامين الاقليمي والدولي اللذين يعيش ويتحرك العرب في اطارهما ويتفاعلون معهما.

إن المهمة الأولى والعاجلة هي أن تنتقل طلائع القوى الحية في الوطن العربي من قراءة نتائج هذا المشروع الدراسي، إلى بلورة مشروع حضاري سياسي عملي، يكون حدّه الأدنى هو المشهد الثاني، وحدّه الأعلى هو المشهد الثالث. هذا هو التحدي الأعظم الذي يواجه جيلنا والجيل الذي يليه مباشرة، إذا كان لوطننا الكبير ولأمتنا العربية أن يبقيا ويزدهرا في القرن الحادي والعشرين.

مركز دراسات الوحدة العربية
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧

قائمة الجداول

مقدمة

يعالج هذا الكتاب مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي في ضوء الاحتمالات البديلة لمستقبل الوطن العربي. وهذا الموضوع واحد من الموضوعات العديدة التي يغطيها المشروع البحثي الكبير: «استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي يضطلع به مركز دراسات الوحدة العربية. ووفقاً للمخطط العام لذلك المشروع، فانه يشمل ـ من حيث المضمون ـ ثلاثة محاور رئيسية: محور المجتمع والدولة في الوطن العربي، محور التنمية في الوطن العربي، ثم محور العرب والعالم. وينقسم محور العرب والعالم الى موضوعات متعددة تشمل علاقة الوطن العربي بالنظام العالمي، والعلاقة بدول الجوار الجغرافي، فضلاً عن الصراع العربي الاسرائيلي ـ موضوع هذا الكتاب.

ومن الناحية المنهجية، تقوم الدراسة في هذا المشروع البحثي الكبير على اساس عدد من التنبؤات المشروطة أو المشاهد المستقبلية «السناريوهات» لمستقبل الوطن العربي، في العقود الثلاثة المقبلة، وفقاً لطبيعة العلاقة بين الاقطار العربية، ما بين التجزئة والوحدة. وبناء على ذلك المعيار، فان التصورات المختلفة لمستقبل الوطن العربي تتحدد في ثلاثة مشاهد مستقبلية: أولها، استمرار منطق تجزئة الوطن العربي، وثانيها الاشكال الوسيطة للتنسيق والتعاون. اما ثالثها فهو الوحدة العربية.

المشهد المستقبلي الأول، يفترض استمرار الأوضاع التي سادت في الوطن العربي منذ حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ وحتى بداية الثمانينات، مع افتراض اساسي هو بقاء التجزئة على حالها، خلال الاطار الزمني للدراسة. ومع ان هذا المشهد المستقبلي لا يستبعد حدوث تغييرات محدودة في علاقات الوطن العربي الداخلية والخارجية، الا ان هذه التغيرات ستظل محكومة في ديناميتها ونتائجها، بمنطق التجزئة. وبهذا المعنى، يكون المشهد المستقبلي الاول اقرب الى ما يسمى، في الدراسات المستقبلية بـ«المشهد المستقبلي الاتجاهي».

ـ المشهـد المستقبلي الثـاني يعبر عن اشكـال وسيـطة من التنسيق والتعـاون بـين اقـطار الوطن العربي، تفوق ـ في كمّها وكيفها واستقرارها واستمراريتها ـ ما يرد من حالات تعـاون في المشهد المستقبلي الاول. ويمثل المشهد المستقبـلي، بهذا المعنى، استجـابة مختلفـة من جانب الفئات الحاكمة لمشاكلها الداخلية والخارجية ـ في قضية الوحدة وغيرها ـ بالقدر الذي لا يؤثر عـلى مصالحهـا المباشرة سلبيـاً. ويـأخـذ التنسيق، في هـذا المشهـد المستقبـلي، أحـد شكلين رئيسيين: أولهما: تجمعات اقليمية يجمع بين اقطارها الجوار الجغرافي والتقـارب الايديـولوجي والتقـارب في مستويـات المعيشة، ودرجـة التطور الاقتصـادي والاجتماعي. وثـانيهما: تنسيق عربي عام في أحد المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية الخارجية. وهـذه الافتراضـات تجعـل من هـذا المشهـد المستقبـلي الثـاني أقـرب الى مـا يُسمى، في الـدراسـات المستقبليـة، بـ«المشهد المستقبلي الاصلاحي».

ـ المشهد المستقبلي الثـالث، يفترض قيـام وحدة فـدراليـة عـربية تضم معـظم الاقطار العربية الرئيسة، ومعها بعض الاقطار العـربية الاخـرى، أو كلها، بحيث يصبـح هذا الكيـان الموحد هو القائد والمهيمن على مجريات الامور في الوطن العـربي. ومعنى الفـدراليـة، في هذا المشهد المستقبلي، هو الاكتفاء بوجود سياسة خارجية واحدة، وجيش واحد، وعملة واحدة، ونظام تعليمي واحد، كحـد ادنى. ويتطلب التمهيـد للوصول الى مشـارف هذا المشهـد قيام قوة اقليمية ثورية، تتكوّن من قطر عربي أو اكثر، ويكون لها من الثقل ما يجعلهـا ذات تأثـير عام على المنطقة بأسرها. وبذلك المضمون نكون ازاء مشهد مستقبلي «تحويلي» وينـطوي على تغيير أساسي في الأوضاع القائمة.

وفي إطـار محور العـرب والعالم، تـأتي هذه الـدراسـة عن «مستقبـل الصراع العـربي ـ الاسرائيـلي». وفي واقع الامـر، فان الصراع العـربي ـ الاسرائيلي يحتـل مكانـاً مركـزياً بـين تفاعلات الوطن العربي مـع العالم الخـارجي. لقد كـانت تلك هي الحقيقة التي تـلازمت مع وجود الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، في قلب الوطن العـربي، منذ عـام ١٩٤٨ وحتى الان. وتسمح الخبرة التاريخية للعقـود الاربعة المـاضية، بـأن نفترض ان ذلـك المكان المتميـز للصراع مع اسرائيل، يمكن ان يظل قائماً طوال العقود الثلاثة المقبلة.

عـلى ان السهولـة او البساطـة التي يمكن بها طـرح الافـتراض السـابق (أي افـتراض استمـرار أهمية الصراع العـربي ـ الاسرائيلي بـالنسبة الى الـوطن العربي، في العقـود الثـلاثـة المقبلة) لا توازيها سهولة استشراف مسـار ذلك الصراع المعقـد، في علاقتـه بمستقبل الـوطن العربي عمومـاً. إن اولى الصعوبـات التي تتبادر الى الـذهن هنا، هي أن «الصراع العـربي ـ الاسرائيلي»، ليس من ذلك النوع من الظواهر المبسّطة، القابلة للقياس الكمي الاحصـائي، والمتعلقة بعلاقة الانسان بـالبيئة، أو بـالتطورات التكنـولوجيـة والعلمية (مثـل مسائـل تطور سكـان العالم، أو تـطور استهلاك الـطاقة أو وسـائـل الاتصـال، وتـطور استكشـاف مـوارد

الطبيعة، والمخترعات العلمية) وهي الموضوعات التي توافرت فيها الدراسات المستقبلية. ولكنه ظاهرة مركبة، لا يلقي القياس الكمي فيها الضوء سوى على بعض أبعادها الجزئية، فضلاً عن انها تتعلق بعلاقات بشرية معقدة تتدخل فيها ارادة الانسان، على نحو حاسم، يصل الى حد صنع المفاجآت والمبادرة بالتغيرات الحادة. ثم ان ذلك الصراع يجري في «جنوب العالم»، حيث لا يزال كثير من القوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في تغير وعدم استقرار، بايقاع سريع يختلف بشدة عنه في المجتمعات المتقدمة شمال العالم. وليس هناك في المستقبل المنظور ما يوحي بأن ذلك الايقاع سوف يخفت. كما ان الصراع ـ بطبيعته ـ علاقة معقدة، تتداخل فيها اطراف متعددة، كما ان كلا من تلك الاطراف لا تؤثر فقط في ذلك الصراع، ولكنها ايضا تتأثر به، بل ويعاد تشكيلها وفق مقتضياته، في عملية جدلية مستمرة.

على ان تلك الصعوبات، وغيرها، لم تحل دون اهتمام الجانب الاسرائيلي بمستقبل الصراع، وبمستقبل الكيان الاسرائيلي نفسه، وبالطرح المستمر للأفكار المختلفة حول الصور والبدائل المتصورة لهذا المستقبل.

لقد شارك في وضع تلك الدراسات والافكار، دارسون من خارج اسرائيل، بخاصة من اليهود (مثل العالم الفيزيائي ـ الرياضي اليهودي هيرمان كاهن، الذي يعد من ابرز دارسي المستقبليات على الاطلاق).

وفي مقابل هذا الاهتمام الاسرائيلي وغير الاسرائيلي، كانت الدراسات العربية حول مستقبل الصراع شديدة الندرة، على الرغم من بدء الاهتمام بدراسات المستقبل العربي، بشكل عام.

وواقع الأمر، أن العرب في مواجهتهم للعدو الصهيوني، انما يواجهون عدواً عرف ـ حتى الآن على الأقل ـ كيف يتنبأ بالمستقبل، بل وكيف يتحكم في ذلك المستقبل، أو يصنعه صنعاً. ان ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحقيقة ان «المشروع الصهيوني» انما وضع ونفذ في اطار تخطيط محكم، بخاصة أواخر القرن الماضي، منذ ان كانت «الدولة اليهودية مجرد فكرة في أذهان آباء الصهيونية الأوائل. وبحكم التعريف، فان «التخطيط» إنما يستلزم قدراً من التنبؤ بالمستقبل، وقدراً من التصور المسبق له.

وعلى يد هرتزل (بخاصة منذ عام ١٨٩٦) تحولت الصهيونية الى حركة سياسية منظمة، واعية بالضغوط والضوابط الدولية. وحدد هدف الحركة بأنه الحصول على ارض فلسطين كي تكون ملكاً للشعب اليهودي. وعلى مدى ما يقارب ٥٠ عاماً، عمل الصهاينة على ترجمة تصورهم المستقبلي الى واقع حي، من خلال المؤسسات الصهيونية (المنظمة الصهيونية العالمية، الصندوق القومي اليهودي، والوكالة اليهودية التي تولت تنظيم عمليات الهجرة الى فلسطين، والاستيطان فيها، وتأسيس أركان «الدولة» الجديدة.

وكما سبق وذكرنا، فان الاسرائيليين لم يتخلوا ابداً عن اهتمامهم «بالمستقبل» بعد انشاء الدولة، بهدف التعرف على مستقبلها، وسط محيط العداء العربي حولها. ومرة اخرى، فان دراسات المستقبل لم تستهدف التنبؤ المسبق باتجاهات معينة فقط، وانما ايضا طرح أو فرض تصورات متحيزة حول مستقبل اسرائيل ومستقبل علاقاتها بالمنطقة، على نحو يوحي بالتسليم بتلك التصورات، ويدفع التطور في المنطقة في المسار المتفق مع آمال اسرائيل أو «اوهامها». وربما كان في مقدمة الامثلة ذات الدلالة هنا، الدراسة التي وضعت في اسرائيل عام ١٩٧٠ عن تصور ما سوف تكون عليه «اسرائيل في عام ٢٠٠٠»، والتي افترضت ـ على الرغم من ابرازها للعديد من الارقام والمؤشرات حول التصور المستقبلي لطرفي الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ان علاقة القوى بين اسرائيل وجيرانها لن تتغير، ولم تطرح الدراسة ـ تالياً ـ امكان نشوب حرب كتلك التي وقعت بعدها بثلاث سنوات، أي في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣.

في هذا السياق، يمكن القول ان اهمية المحاولة الحالية لاستشراف مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي،ضمن استشراف مستقبل الوطن العربي عموماً،لا تكمن فقط في ارتيادها مجالاً لا يزال بكراً امام الدراسات المستقبلية العربية، على الرغم من أهميته المركزية للتطور العربي المعاصر، وانما تكمن ـ بالدرجة الاولى ـ في سعيها للتعبير عن «وجهة نظر» عربية حول مستقبل الصراع، بكل ما تنطوي عليه من مضامين علمية وموضوعية، وأهداف سياسية ونفسية.

وانطلاقاً من معرفة ان الدراسة هي اساساً «ذات طابع مستقبلي واستشرافي، وان بحث الماضي والحاضر يكون بهدف استخلاص الدروس وتقدير المواقف والتحديات» فسينقسم الكتاب الى ثلاثة فصول، يتوفر الفصل الاول منها على استخلاص معطيات الخبرة التاريخية، المباشرة او غير المباشرة، المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. اما الفصل الثاني، فيدرس صورة المستقبل الاسرائيلي في العقود الثلاثة المقبلة، وذلك من النواحي الديمغرافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية. ويخصّص الفصل الثالث لدراسة مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وفقاً للمشاهد المستقبلية الثلاثة المفترضة لمستقبل الوطن العربي.

وفي ختام هذه المقدمة، أود ان أشير الى أن الاجزاء العسكرية التي وردت في هذا الكتاب (أي المبحث الرابع من الفصل الثاني، والاجزاء العسكرية في المباحث الثلاثة في الفصل الثالث) قام باعدادها السيد اللواء طلعت مسلم، خبير الشؤون العسكرية في مركز الدراسات السياسية والاقتصادية في الاهرام وعضو فريق بحث «استشراف مستقبل الوطن العربي».

كذلك، أجد لزاماً عليّ أن أذكر بالتقدير والعرفان الجهد المتميز الذي بذله د. علي الدين هلال استاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، والمشرف على محور «العرب

والعالم». لقد كانت لمتابعته الدؤوبة وملاحظاته الثاقبة، وادارته البارعة، اكبر الأثر في انجاز هذا العمل.

كما يهمني ان اتقدم بالشكر الى الاخوة الزملاء اعضاء فريق البحث، الذين ابدوا دائماً ملاحظاتهم القيمة، وتشجيعهم الأخوي، بخاصة د. عبدالمنعم سعيد.

انني أتقاسم ايضاً، مع بقية فريق «استشراف مستقبل الوطن العربي»، مشاعر التقدير والامتنان لجهود اعضاء مكتب مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة، وعلى رأسهم استاذنا الكبير الاستاذ اديب الجادر الذي كانت متابعته للعمل محوطة دائماً بفيض من دماثة الخلق والعواطف النبيلة.

اما بالنسبة الى استاذنا الدكتور خيرالدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، فانه يشرفني ان اضم هذا الكتاب الى سلسلة المنجزات العديدة التي حققها ـ ولا يزال ـ مركز دراسات الوحدة العربية تحت قيادته، والتي كان له دائماً الفضل الاول في تحقيقها.

واذا كان هؤلاء جميعاً قد أسهموا في ما يمكن أن يتسم به هذا العمل من أوجه للتميّز، فان اي أوجه للقصور فيه، سوف تظل مسؤوليتي، بالدرجة الاولى.

اسامة الغزالي حرب
القاهرة ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٧

الفصل الأوّل
مُعطياتُ الخِبْرَة التاريخيّة

يسعى هـذا الفصل الى تحـديد معـطيات الخـبرة التاريخيـة التي يمكن استخلاصهـا من المسار السابق للصراع العربي ـ الاسرائيلي، في شكل عوامل حاكمة أو محددة له، من ناحية، ومسالك أو قنوات التأثير المتبادل بين مجريات الصراع وبين توجه الوطن العربي نحو الوحدة، بـاعتباره المعيـار الذي حـددت، بناء عليـه، المشـاهـد المستقبليـة والمستقبـل العـربي في تلك الدراسة، من ناحية ثانية، ثم الخبرات التي يمكن استخلاصهـا من الغزوة الصليبيـة قديمـاً، والنظام العنصري في جنوب افريقيا حديثاً، من ناحية ثالثة. وسوف يتم استعراض كـل من هذه الخبرات في مبحث مستقل.

أولاً: محددات الصراع العربي ـ الاسرائيلي في ضوء الخبرة التاريخية له

تتمثـل احـدى المشكـلات الأسـاسيـة لـدى البـاحث في مـوضـــوع الصراع العـربي ـ الاسرائيلي، في وجود فيضان من الكتابات والتحليلات والمعلومات حول ذلـك الصراع، الى الحد الذي يجعل من الامساك بالخطوط الأساسية أو الأصلية له، وفصلهـا عما هـو ثانـوي أو تابع، أمراً بالغ الصعوبة. واذا اقتصرنا، هنا، على المعالجات السياسية التي تناولته، باعتباره موضوعاً يدخل ضمن دراسات «الصراع» في العلاقات الدولية، وجدنا تعدداً لا حصر له في «المفـردات» التي خضعت للبحث والتحليل. فهنـاك الحديث عن «اطـراف الصراع»، سواء أكانوا مباشرين أم غير مباشرين، محليين أو اقليميـين أو دوليين. وهنـاك الحديث عن دوافـع الصراع أو أسبابه، سواء أقسمت تلك الدوافع الى ايديولوجية ودينية واقتصادية وسيـاسية أم الى مباشرة أو غير مبـاشرة أو مرتبـطة بالقـوى المحلية أو الـدولية. وهنـاك ثالثـاً الحديث عن

طبيعة (أو: ماهية) الصراع: هل هو صراع قومي؟ أم صراع ديني؟ أم هو صراع اقليمي حول الارض؟ هل هو صراع عربي ـ اسرائيلي، أم هو بالاساس جزء من الصراع الناشب على مستوى العالم كله بين قوى التحرر الوطني، وقوى الامبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة؟ وهناك رابعاً الحديث عن أشكال الصراع: فهناك الصراع المسلح في صوره المختلفة (حرب شاملة ـ حرب محدودة ـ عمليات فدائية ـ ضربات ردع وانتقام. . الخ)، وهناك الصراع السياسي على صعيد العلاقة مع دول العالم، وفي ساحات المنظمات الدولية، وهناك الصراع الاقتصادي وقضايا المقاطعة واستخدام سلاح النفط والمال. كما يظل هناك مكان للصراع الثقافي، وللصراع الحضاري الذي يرفعه البعض الى المرتبة الأولى من الأهمية. وهناك خامساً الحديث عن ديناميات الصراع ومساره، والدور الحاسم «للحروب» في التحول الكيفي له من حال الى آخر، ثم التأثيرات التي يمارسها هذا المسار للصراع على مختلف أطرافه، والعلاقة الجدلية بين القوى الفاعلة ومسار الصراع. وهناك أخيراً طوفان الكتابات والتحليلات والتنبؤات حول تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي: سواء في شكل تقويم ما تم منها، أم في شكل تنبؤات أم تفضيلات أو مقترحات بما يمكن (أو يجب) أن يتم مستقبلاً.

على أن السؤال الذي يفرض نفسه هنا، هو: أي من تلك المتغيرات ينبغي الامساك بها، وتحليلها، من وجهة نظر «استشراف المستقبل»؟ الواقع ان تأمل تلك المتغيرات لا بد وأن يفضي بنا الى تقرير أنها جميعاً قابلة للتغير عبر الزمان، وتالياً سوف يظل هناك معنى ما للتساؤل: هل يمكن ان تتغير «اطراف» الصراع العربي ـ الاسرائيلي عبر المستقبل؟ وهل هناك احتمالات لتغير «اسباب» الصراع أو تفاقمها، أو حتى اختفائها؟ وهل يمكن تالياً افتراض حدوث تغير في طبيعة (أو: ماهية) الصراع العربي ـ الاسرائيلي؟ وهل سوف تحدث تغيرات جوهرية على الأشكال الراهنة للصراع العربي ـ الاسرائيلي؟ وتالياً على مسار ذلك الصراع؟ ألن يؤثر ذلك كله على بدائل التسوية المحتملة؟

الاجابة عن التساؤل السابق اذاً، هي ان كل تلك المتغيرات، وغيرها، لا بد وأن تدخل في التحليل، أي تدخل في استشراف مستقبل الصراع، وهذا يعني ـ تالياً ـ ان المحددات التي تجري صياغتها، بناء على الخبرة التاريخية للصراع، ينبغي ان تكون على درجة من العمومية والتجريد تسمح باستيعاب كل تلك المتغيرات، وبأخذها في الحسبان عند استشراف مستقبل الصراع، أي ان تكون قابلة ـ بدرجة معقولة من اليسر ـ لقياس تطورها عبر الزمن.

في ضوء هذه الاعتبارات، تطرح الدراسة محددات ثلاثة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، تلخص خبرته الماضية، وتسمح باستشراف مستقبله. المحدد الاول هو التناقض بين «الكيف» الاسرائيلي غير القابل للتطور الكمي، و«الكم» العربي القابل للتطور الكيفي.

المحدد الثاني هو الطابع «التحولي» و«المتغير» للمرحلة التاريخية التي يمر بها أطراف الصراع المباشر.

أما المحدد الثالث، فهو انتماء أطراف الصراع المباشرين الى القوى «التابعة» في العالم، أي أنها ـ بمصطلحات مدرسة التبعية ـ قوى «هامشية» أو «محيطية».

١ ـ التناقض بين «الكيف» الاسرائيلي و«الكم» العربي

اتجه مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، طوال العقود الاربعة الماضية، لمصلحة الطرف الاسرائيلي، أي ان علاقة القوى بين طرفي الصراع كانت تشير ـ في ما عدا استثناءات محدودة وقصيرة ـ الى تفوق اسرائيلي واضح على الطرف العربي. هذا التفوق الاسرائيلي هو ـ بالضرورة ـ تفوق «كيفي» أو «نوعي»، استطاع أن يحد من التفوق الكمي العربي: سواء من حيث عدد السكان، أم مساحة الارض، أم الموارد الاقتصادية أم القوة العسكرية. واذا كان هذا التفوق الكيفي لاسرائيل، يفسر اتجاه الصراع لمصلحتها، فانه يفسر ايضا، ومن خلال مقارنته بتطور الكم العربي، الكثير من ملامح الصراع الأخرى، ويسمح تالياً بطرح افتراضات محددة حول المستقبل.

ويمكن أن يفسر هذا التفوق الاسرائيلي بثلاثة عوامل أساسية:

العامل الاول، هو الانتماء الحضاري، أي انتماء أصحاب المشروع الصهيوني (وتحديداً قياداته ومخططوه) الى عالم يتفوق حضارياً بشكل عام، على الوسط الذي زرع فيه ذلك المشروع. ويمكن تحديد ذلك التفوق بأنه يعبر عن فجوة في «التحديث» بين طرفين، ينتمي اولهما الى المجتمع الصناعي الحديث، فيما ينتمي ثانيهما الى المجتمع التقليدي.

وهذا الشعور «بالتفوق» ازاء العرب، سواء داخل فلسطين أم خارجها، كان ملازماً للدعوة الصهيونية منذ ايامها الأولى، وارتبط بالمناخ الثقافي الذي ساد أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث سادت نظريات «الفراغ الحضاري» في المناطق غير الأوروبية، والأجناس «المتفوقة» التي يتعين عليها تأدية رسالة «تمدينية» للأجناس المتأخرة. ولقد استمدت الصورة الصهيونية للعرب عناصرها من هذا المناخ، ومن التقليد الطويل لنظرة أوروبا الى «الشرق» وأهله. وتعدّدت في كتابات هرتزل أوصاف العرب بالجهل والتأخر والفقر والجوع والمرض، كما تعدّدت في كتابات العديد من المؤلفين الصهاينة، فكرة الدور المنوط باليهود لتحقيق «النهضة» و«الاصلاح» في تلك المنطقة من العالم.

العامل الثاني، هو قوة الايديولوجية الصهيونية كعنصر عقيدي، مارس دوراً أساسياً في فعالية الحركة الصهيونية، وقدرتها على تحويل الأهداف الصهيونية (منذ اواخر القرن التاسع عشر) الى حقائق فعلية فوق ارض فلسطين. وبعد قيام دولة اسرائيل، وتحقيق اهم

اهداف الايديولوجية الصهيونية، أضحت أهداف تلك الايديولوجية تدور حول تدعيم الدولة الوليدة، وضمان ازدهارها وقوتها من خلال عدد من الممارسات، مثل تشجيع الهجرة الى اسرائيل، ومقاومة النزوح اليهودي منها، وتشجيع الاستيطان في الاراضي العربية. كما يظهر أثر هذا العنصر العقيدي في السعي الى تحقيق انجازات ملموسة، على صعيد الأداء الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي والدمج الثقافي للعناصر اليهودية المتنافرة داخل الدولة الاسرائيلية، في ظل اعتقاد ذي ابعاد عنصرية واضحة بفكرة «التفوق اليهودي» و«العبقرية اليهودية».

العامل الثالث هو التحدي العربي، الذي يرتبط بالتناقض العدائي بين الكيان الصهيوني الضئيل، وبين الوسط العربي الواسع المحيط به. ان هذا التناقض المصيري جعل «تفوق» هذا الكيان ضرورة «وجود»، وجعل من «القوة »شرط الحياة له. اما رفض العرب الاعتراف بشرعية وجود هذا الكيان، فبات يعني اعتماده اساساً على منطق «القوة» لمواجهة ذلك التحدي وفرض وجوده. وفوق ذلك، فان التفوق الاسرائيلي، بمعنى امتلاك ناصية القوة في مواجهة الآخرين، كان ايضا هو الشرط الاساسي لتوسع هذا الكيان، وتمدده فوق الأرض العربية المحيطة، وتدعيم نفوذه وسيطرته، بالصور المختلفة.

إن هذه الضرورة الحيوية للتفوق على الآخرين، خصوصاً في صورته العسكرية، هي سمة لصيقة بالكيان الصهيوني ككيان «استيطاني»، وكان من المهم، منذ اللحظة الاولى لوجوده، ان يعسكر نفسه عسكرة تامة، ليتحول الى المجتمع القلعة الذي تجري العسكرية في عروقه، أو الذي لا توجد فيه أي فواصل بين الجيش والشعب[١].

كذلك، فان الضرورة «الوجودية» للتفوق الاسرائيلي كانت هي جوهر نظرية «الامن الاسرائيلي»، كما صاغها الآباء الأوائل للدولة. وبعبارات بن غوريون «فان أمن الدولة الصهيونية ليس قضية حماية الاستقلال أو الأراضي أو الحدود أو السيادة، انما هي قضية البقاء على قيد الحياة من الناحية الفيزيائية»[٢].

هذا التفوق الاسرائيلي (سواء كخصيصة للانتماء الحضاري، أم الايمان الايديولوجي، أم كضرورة وجود) وجد تعبيره، منذ ميلاد الدولة الصهيونية، في التفوق العسكري بالدرجة الاولى، وهو تفوق استند، بداهة، الى أسس اقتصادية واجتماعية وسياسية ومعنوية مؤاتية. وبشكل عام، فان ذلك التفوق العسكري تعلق اساسا بالتسلح، والقوة البشرية، والقيادة. التفوق في التسلح، بمعنى التفوق في كميات الاسلحة المتوافرة للقوات المسلحة، ونوعيتها

(١) Yoram Peri, *Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1983), p. 134.

(٢) عبدالوهاب محمد المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية: رؤية نقدية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٥)، ص ٨٦.

المتميزة، وذخائرها والمعدات المساندة لها، فضلاً عن القدرة على التعويض السريع عن الخسائر. اما التفوق في الطاقة البشرية فمتعلق بالحجم والنوعية. وفي حين ان الجيوش العربية، التي شاركت فعلياً في الحرب ضد اسرائيل، تفوقت في حجم القوة البشرية، الا ان الجانب الاسرائيلي ظل يحرص على ترقية نوعية قواه البشرية، وتحديداً من خلال تعظيم القدرة على استيعاب أنظمة السلاح بفعالية، وتعظيم القدرة على الاداء المتميز في الميدان. وكل من هذين الميدانين يرتبط، بدوره، بالمستوى التعليمي والعلمي السائد في المجتمع، وكذلك كفاية التدريب الذي تخضع له القوة البشرية. وبالمثل، فان كفاءة القيادات وثقتها بنفسها، وقدرتها على وضع الخطط وعلى تنفيذها ميدانياً بفعالية، تؤدي دوراً حاسماً في ترقية الاداء العسكري[٣].

وعموماً، يمكن القول ان التفوق الكيفي الاسرائيلي مارس تأثيره على مسار الصراع مع العرب، من خلال مظاهر عدة، في مقدمتها: القدرة على التخطيط والكفاية في الأداء، ثم القدرة على المبادرة.

إن المجابهة فوق أرض فلسطين، منذ اواخر القرن التاسع عشر، بين المشروع الصهيوني، وبين أبناء المنطقة (سواء من الفلسطينيين أم غيرهم من العرب) انما كانت مواجهة بين قوى واعية لهدفها، ولطريقة تحقيق هذا الهدف، وبين قوى غير قادرة على أن تعي الأبعاد الكاملة للمخطط الذي تعرضت له، وغير قادرة، تالياً، على سلوك الطريق الصحيح لمواجهة ذلك المخطط. وفي حين عرفت الحركة الصهيونية ايضا كيف تنسق تحركاتها مع القوى الامبريالية الكبرى المسيطرة في العالم، وأن تلحق نفسها بتلك القوى ومصالحها، فان الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى، لم تكن سوى محل لسيطرة القوى الامبريالية، وموضوع للتنازع في ما بينها. على أن هذه القدرة على التخطيط لا تعني ان الهدف النهائي للمشروع الصهيوني، أو أهدافه المرحلية، كانت دائماً محددة سلفاً بشكل كامل، ولكن على العكس، فان وضوح تلك الاهداف في صيغتها العامة، لا ينفي حقيقة ان المدى الذي ذهب اليه المشروع الصهيوني فعلياً في مراحله المختلفة، انما كان محصلة للمواجهة بين القوة الصهيونية، والضعف العربي، عبر تطور الصراع.

كذلك، فان تخطيط المشروع الصهيوني، بمعنى محاولته التحكم في تطور المنطقة موضع سيطرته، واخضاع ذلك التطور للارادة المنفردة لأصحاب المشروع، انما استند الى تصور مسبق محدد للهدف (اقامة دولة يهودية صهيونية فوق ارض فلسطين) ولوسائل تحقيق هذا الهدف (حشد القوى الذاتية الصهيونية، الى أقصى حد، والاستعانة بالقوى الدولية الكبرى، وضمان التفوق العسكري على العرب).

---

(٣) رياض الأشقر، ميزان القوى العسكري بين الدول العربية واسرائيل في الثمانينات، سلسلة اوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١١ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص ١٠ - ١٨.

المظهر الثاني للتفوق الاسرائيلي يتمثل في الكفـاية في الأداء. وهـذا العنصر هو الـترجمة المبـاشرة لفكرة التفـوق «الكيفي»، وهو محصلة لكـل من المهارة الفنيـة أو الحرفيـة (التي هي بدورها نتاج لكفاءة نظم التعليم والتدريب) والاقتناع أو الحماس المعنـوي (الذي يعكس قـوة العقيدة أو الايديولوجية). أبرز ميادين هذه الكفاية في الاداء، في غمار المواجهـة مع الجـانب العربي، كان الميدان العسكري، بخاصة في الحـروب الشاملة بـين الطرفـين، ولكنها تعكس بالضرورة كفاية ادارية وتنظيمية واقتصادية وسياسية، فضـلاً عن العنصر المعنوي المؤاتي. ان الكفـاية في الاداء هي العنصر الضمني الـذي يفسر الهزائم التي لحقت بـالجانب العـربي، أو النتائج العسكرية المتواضعة، في مواجهة الجانب الاسرائيلي، عـلى الرغم من التفـوق الكمي في عناصر المواجهة العسكريـة كافـة، وهي التي تفسر الكبر النسبي لحجم الخسـائر البشريـة وخسائر الاسلحة والمعدات، مقارنة بالجانب الاسرائيلي.

المظهر الثالث للتفوق الكيفي الاسرائيلي ـ بل وايضاً إحدى نتـائجه ـ هـو القدرة عـلى المبـادرة. ان المبادرة هي حجـر الـزاويـة في الاسـتراتيجيـة الاسرائيليـة، وهي تستنـد الى ان اسرائيـل لا يمكنها ان تكـون في مـوقف رد الفعـل ازاء الجـانب العـربي، لأن رد الفعـل قـد ينطوي على هزيمة أو تراجع، وهو ما لا تتحمله اسرائيل. والمبادرة، بهذا المعنى، تنطوي على السعي الى منع الخطر قبل وقوعه، وذلك من خلال استراتيجيتين محدودتين:

استراتيجية الردع، بمعنى حمل العدو على الاحجام عن اتخاذ اجـراءات عسكريـة، من خلال ابراز تكلفة ومخاطر أكبر وزناً من المكاسب المتوقعة لتلك الاجراءات.

استراتيجية الهجوم المسبق، أو الضربة الوقائية أو الاجهاضيـة، قبل ان يتمكن الخصم من شن هجومه، على أساس ان الهجوم «هو أفضل وسائل الدفاع».

وبهذه العناصر، كـانت الاستراتيجيـة الاسرائيلية في جـوهرهـا، طوال العقـود الأربعة الماضية، استراتيجية هجومية، لا تعترف بالتقهقر والانسحاب، وتهـدف الى نقل الحـرب الى أرض العـدو، وتحطيم أكـبر قدر من عنـاصر قـوتـه، في اقصر وقت ممكن. ولا تستقي هـذه الاستراتيجية من دراسة سلوك اسرائيل في خلال حروبهـا الشاملة مـع العرب فقط (بخـاصة خـلال حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧) وانمـا ايضاً من خـلال دراسة مجمـل السياسـة الاسرائيليـة في المنطقة. وليست وقائع مثل ضرب المفاعل النووي العراقي، والتدخل في لبنان، ودعم ايران ضد العراق، الا امثلة واضحة لتطبيق هذه الاستراتيجية.

على أن التناقض بين الكيف الاسرائيلي، والكم العـربي، لا يفسّر فقط حقيقة التفـوق الاسرائيـلي، بعناصره المختلفـة، على الجـانب العربي، وتـاليـاً اتجـاه مسـار الصراع لمصلحـة اسرائيل، ولكنه يفسر ايضا مظاهر أخرى في مسار ذلك الصراع.

فـانطلاقـاً من حقيقة ان الكيف الاسرائيـلي لا تتوافـر له في اطـار المشروع الصهيـوني

امكانات كبيرة للتطور الكمي، فان احتمالات حدوث تغيير «نوعي» أو كيفي مؤثر، على الجانب العربي، ذي «الكم» الهائل نسبياً تنطوي على مخاطر جسيمة على اسرائيل. وهذا يعني تالياً، ان أحد الأهداف الاسرائيلية الأساسية كان دائماً منع، أو عرقلة، أو على الأقل تحييد، أي تطور كيفي أو نوعي عربي. هذا من ناحية.

ومن ناحية اخرى، فان وجود «كم عربي» تنقصه أوجه الكيف التي تضاهي «الكيف الاسرائيلي» اكسب النزاع ـ كما يقول محمد سيد أحمد ـ «صفة فريدة»، أي صفة استناد طرفيه الى «أصول» لا قاسم مشتركاً بينها، وصفة امكان تصور استمرار النزاع الى غير أجل، من دون ان يستطيع أي طرف فيه استنفاذ «أصول» الطرف الخصم[4].

ولذلك، لم يكن غريباً أن أي احاديث جادة عن تسوية الصراع لم تصبح ممكنة، الا بعد أن أثبت العرب قدرتهم على تمثّل بعض أوجه التفوق الكيفي التي ظلت حكراً على اسرائيل، وهو ما حدث في حرب تشرين الاول/ اكتوبر سواء من خلال الاداء العسكري في ساحة القتال، ام من خلال استخدام سلاح النفط.

في ضوء ذلك، يمكن القول أن أحد المحددات الأساسية لمجرى الصراع في المستقبل، سوف يكون علاقة القوى بين الكيف الاسرائيلي والكم العربي، أو الحدود القصوى التي يمكن ان يصل اليها الكيف والكم الاسرائيليان، وكذلك درجة التحسن «الكيفي» أو «النوعي» على الجانب العربي، بأوسع ما تعنيه تلك الكلمة.

٢ ـ الطابع «التحولي» و«المتغير» للمرحلة التاريخية

في الوقت الذي انشئت فيه دولة اسرائيل، كانت البلدان العربية المحيطة بها، أما دولاً حديثة التكوين، أو ناقصة السيادة، أو لم تستقل بعد. وفي الوقت الذي أخذت فيه تتشكل الدولة اليهودية، محاولة إثبات وجود «قومية يهودية»، كانت تتشكل بلدان عربية عدة لم تمنعها توجهاتها القطرية من اعلان ايمانها بالقومية العربية، أو دعوتها الى «الوحدة العربية». وطوال عقود الصراع الاربعة، توازت ـ في علاقة جدلية مستمرة ـ عملية بناء الدولة في اسرائيل، وفي البلدان العربية، معاً، وتداخلت تأثيرات الصراع على هذه العملية على كلا الجانبين. ولذلك، وفي حين كان التحدي العربي عنصر دمج وانصهار للكيان الصهيوني المصطنع، فان التحدي الصهيوني لم يكن، في الواقع، عنصر دمج وانصهار حقيقي للكيانات العربية الوليدة مع بعضها البعض. ان ذلك لم يحدث لأن البلدان العربية واجهت مقتضيات التنسيق والتوحيد (أي: التحدي الصهيوني) في الوقت نفسه الذي كانت تسعى فيه الى تدعيم نفسها، «كبلدان» مستقلة.

---

(٤) محمد سيد أحمد، بعد ان تسكت المدافع (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥)، ص ٩٦ ـ ٩٧.

لقد تغلبت مقتضيات دعم «الدولة» بشكل كاسح، على مقتضيات «انصهار الدولة»، وجسّدت الحروب العربية الاسرائيلية فشل العامل الخارجي، المتمثل في التحدي الصهيوني، في التغلب على المصالح الضيقة «للدولة»، وفي دفع الوطن العربي نحو الوحدة. واذا كانت حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ قد جسّدت أقصى ما وصل اليه التنسيق بين البلدان العربية في لحظات قليلة، فان هذا التنسيق سرعان ما تلاشى بعدها. والى حد كبير، فان البلدان العربية نظرت الى مواجهتها لاسرائيل، واسرعت للمشاركة فيها، كأداة أو كمجال لاثبات الذات، قبل أي شيء آخر.

من هذا المنظور، يبدو واضحاً ان المواجهة العربية ـ الاسرائيلية لم تتأثر بحقيقة ان البلدان العربية كانت في مرحلة تحوّل وتكريس واثبات للذات فقط، وانما اسهمت تلك المواجهة ايضا في دعم «الدولة» في الوطن العربي. وفي المقابل، فان انشغال الأنظمة العربية، بخاصة تلك المحيطة باسرائيل، بمشكلات التغير الاجتماعي والسياسي وبدعم مؤسسات الدولة فيها، ساهم في اعطاء اسرائيل، بخاصة في سنوات الإنشاء الاولى، الفرصة الذهبية لتدعيم ذاتها على المستويات كافة. تمكن الاشارة خصوصاً الى ان ممارسات النظم العربية، خدمت اسرائيل من زاويتين محدودتين: من ناحية اولى، فانها بتهديداتها اللفظية، وحملاتها الدبلوماسية واعلانات التنسيق والحشد فيما بينها، ساهمت دائماً في التلويح بخطر داهم ضد اسرائيل، مما سهّل من جهودها لتعبئة قواها الداخلية وللدمج بين عناصرها المتنافرة في مواجهة الخطر الخارجي. ومن ناحية ثانية، فان عجز هذه النظم الانتقالية عن المواجهة العسكرية النظامية ضد اسرائيل، مكنّها ليس فقط من ترسيخ ذاتها، وانما ايضا من التوسع واحتلال المزيد من الاراضي.

ولقد كان مقتضى ذلك كله، من الناحية الفعلية، ان البلدان العربية اقامت حول اسرائيل سياجاً امنياً ـ بمعنى ما ـ اكثر من أي شيء آخر، مما يعني ان حدوث تغيير جذري في الموقف من اسرائيل، اصبح مرهوناً بتجاوز تلك المرحلة «الانتقالية» في تاريخ الدولة العربية.

وإذا كانت «أزمة الشرعية» تقف على رأس الازمات التي تسود الدول «الجديدة» في مراحل التحّول، فان الصراع العربي ـ الاسرائيلي كان أحد الميادين المهمة التي شهدت محاولات النخب العربية الحاكمة لدعم شرعيتها، ومواجهة مخاطر التغيرات السياسية والاجتماعية العنيفة عليها. وبعبارة اخرى، فان سعي تلك النظم لتكريس شرعيتها، جعلها تحرص على اتخاذ موقف أو اداء ما ضد اسرائيل، ليس كهدف في ذاته، بقدر ما هو أداة لتكريس تلك الشرعية. وتمثلت أسهل انماط هذا الاداء في رفع الشعارات الحماسية، والمشاركة في المؤتمرات المختلفة لحشد الجهود العربية والامكانات العربية، ضد العدو الصهيوني. أما أصعب وأدق أنماط هذا الأداء، فكانت هي المواجهة العسكرية بأشكالها

المختلفة. وواقع الامر أن نجاح أو فشل النظم العربية في أدائها لمواجهة اسرائيل، كـان من أهم اسباب تدعيم أو تقليص شرعيتها.

٣ ـ انتماء اطراف الصراع الى القوى «التابعة» في العالم

درجت الغالبية الساحقة من الدراسات والتحليلات العربية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، على التركيز على حقيقة العلاقة العضوية بين اسرائيل والقوى الاستعمارية الكبرى، وهي العلاقة التي آلت في نهاية المطاف الى العلاقة الشديدة الخصوصية بين اسرائيل والولايات المتحدة. على اننا هنا ـ واذا جاز لنا استعمال تعبير «التبعية» لتوصيف تلك العلاقة ـ يمكن ان نضع هذه العلاقة في سياق توصيف أشمل، يضم اسرائيل والبلدان العربية معاً، بحيث يتسنى لنا الحديث عن تبعية كلا الطرفين لقوى «المركز» المسيطرة، بخاصة الولايات المتحدة، كعنصر حاسم في ماضي الصراع وحاضره ومستقبله. ويستند اسباغ اهمية خاصة على علاقة «التبعية» تلك، كسمة مميزة لأطراف الصراع، على اعتقاد راسخ ان «بعض مناهج البحث التي يجوز اتباعها في دراسة التطور الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي في دولة مستقلة، لا تخضع لأي نوع من الضغط السياسي أو الاقتصادي من قوة خارجية، لا يجوز أن تطبق في دراسة تطور دولة لا تتمتع بهذا الاستقلال»(٥).

ولسنا هنا في صدد رصد أوجه التبعية المختلفة لدى كل من اسرائيل، والبلدان العربية، معاً، للقوى الامبريالية المسيطرة في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة، أو الحديث التفصيلي عن تأثيرات تلك التبعية. من المهم، فقط، تقرير ان تلك العلاقة (أي علاقة التبعية) مارست تأثيرها الحاسم، المباشر وغير المباشر، على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، طوال تاريخه الطويل. ولنتذكر هنا ـ بداية ـ ان تكوين كل من اسرائيل، والبلدان العربية المحيطة بها، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انما كان مرتبطاً بشكل مباشر بارادة الدول الامبريالية التي كانت تهيمن على المنطقة. وكما يقرر الباحث الباكستاني حمزة علوي في شأن نشأة الدولة في العالم الثالث، فان «المشكلة الاساسية حول الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار، تنبع من حقيقة انها لا تنشأ على يد برجوازية محلية (وطنية) صاعدة، ولكن على يد برجوازية امبريالية أجنبية»(٦).

وليس من الصعب على دارس تاريخ المنطقة ملاحظة حقيقة ان ارادة الدول الامبريالية كانت حاسمة في خلق الكيانات التي اصبحت بعد ذلك دولاً في المشرق العربي، مثلما كانت حاسمة في خلق دولة اسرائيل. وبسبب هذه الحقيقة ايضا، وقفت النظم العربية «الجنينية»

---

(٥) جلال احمد امين، المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ١١.

(٦) Hamza Alavi, «The State in Post - Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh,» *New Left Review,* no. 74 (1972), p.54.

في معالجتها للصراع مع اسرائيل عند حدود لم تتعدها، في الوقت الذي اطلقت يد اسرائيل في المنطقة، ثم حكمت «حقائق» التبعية والعلاقات الخاصة مع القوى الكبرى، مسار الصراع على نحو حاسم حتى اليوم.

وبالمعنى الواسع للتبعية الذي تشترك فيه أنظمة الحكم العربية مع جميع الانظمة في العالم الثالث تقريباً، فان التبعية للقوى الكبرى تعني عجزها عن التعامل بشكل مستقل مع القضايا التي تواجهها؛ فهي مقيدة بحاجتها الى السلاح والى المساندة الدبلوماسية، فضلاً عن اعتبارات التحالف والصراع في الميدان الدولي. وعلى مستوى أكثر تخصيصاً، في ما يتعلق بالبلدان العربية بالذات، فان التبعية المشتركة من جانب هذه البلدان واسرائيل معاً للقوى الامبريالية (بخاصة الولايات المتحدة) وبصرف النظر عن تفاصيل الاختلاف بين نوعي «التبعية»، وضعت حدوداً صارمة على توجهات البلدان العربية ازاء اسرائيل. واذا كان من المتصور نظرياً ان تلك التبعية وضعت ايضا حدوداً على حركة اسرائيل ضد الوطن العربي، فمن المؤكد فعلياً ان حريتها في الحركة، وفي فرض أهدافها، كانت اكبر بما لا يقاس من الأنظمة العربية. لقد شاركت البلدان العربية الأكثر ارتباطاً بالغرب في كل المؤتمرات المكرسة لمواجهة الخطر الاسرائيلي، ورفعت اكثر الشعارات حماساً، بل واشترت احدث الأسلحة. ومع ذلك، فان فاعلية هذا كله، ظلت في اطار حدود لا تتعداها. ومن ناحية اخرى، ولأن العالم الغربي يعي عمق تبعية المجتمعات العربية والأنظمة العربية وارتباطها به، فان العلاقات مع البلدان العربية لم تكن ابداً عاملاً حاسماً في تقرير علاقته باسرائيل، الا في أضيق الحدود.

لقد افرزت تلك التبعية اكثر تأثيراتها حدة، في خضّم تعامل النظام المصري مع اسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ ثم بعد مبادرة السادات. ففي ذلك السياق، حددت الولايات المتحدة الامريكية (في ظل شعار تملكها لـ٩٩ بالمائة من الأوراق) مستوى الصراع، وطرق حله، وحكمت بين تابعين: أحدهما قوي ومؤثر، والآخر ضعيف ومنعزل. ولذا، أتت اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية، تعبيراً أميناً عن هذه العلاقات.

وعلى العكس، فليس مصادفة ان أفضل الظروف الدولية التي تعاملت فيها البلدان العربية مع اسرائيل، انما كانت هي ظروف الاستقلال النسبي عن القوى الغربية، والبحث عن الدعم العسكري والتأييد السياسي لدى الجانب الآخر في الساحة الدولية، أي الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية. وذلك واحد من ابرز دروس حرب تشرين الاول/ اكتوبر على وجه الخصوص.

ثانياً: ملامح العلاقة بين الصراع العربي ـ الاسرائيلي والتوجه العربي نحو الوحدة

اذا كانت المشاهد المستقبلية للمستقبل العربي في تلك الدراسة، تقوم على اساس تصوّر مسارات بديلة للعمل العربي المشترك، ابتعاداً عن الوحدة أو اقتراباً منها، فان هذا يعني ان دراسة الصراع العربي ـ الاسرائيلي لا تتم لذاتها، وانما لرصد علاقة ذلك الصراع ـ تأثيراً وتأثراً ـ بالتوجه العربي ازاء الوحدة العربية. ومثلما سعت الدراسة الى رصد المحددات العامة لمسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كما أمكن استخلاصها من الخبرة التاريخية، (وهو ما جاء في القسم السابق) فانها ستسعى هنا ـ في هذا المبحث ـ الى تحليل طبيعة العلاقة بين الصراع العربي الاسرائيلي، والتوجه العربي نحو الوحدة العربية، بناء على الخبرة التاريخية لذلك الصراع، وللتوجه الوحدوي العربي، في آن واحد.

على ان التركيز على دراسة العلاقة بين الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبين التوجه العربي نحو الوحدة، كما تعكسها الخبرة التاريخية، لا يلغي حقيقة التأثير الذي يمارسه هذا الصراع على التطور الداخلي لكل قطر من الأقطار العربية على حدة، أي على أوضاعه السياسية وشرعية نظامه السياسي، ونمط تخصيص الموارد فيه. . . الخ، كما لا يلغي ايضا حقيقة التأثير الذي يمارسه ذلك الصراع، وبحدّة، على علاقات الاقطار العربية، منفردة أو مجتمعة، مع العالم الخارجي. ان تلك التأثيرات وغيرها، لا بد وأن تدخل في الحسبان، لا في ذاتها، وانما بمقدار علاقتها، تأثيراً وتأثراً، بالتوجه العربي نحو الوحدة.

ويفضي التحليل الدقيق للعلاقة التاريخية بين الصراع العربي الاسرائيلي، والتوجه العربي نحو الوحدة، الى حقيقتين محددتين:

الحقيقة الاولى ان تلك العلاقة هي علاقة متبادلة، ومعقدة، بمعنى أنها تنطوي، أولاً، على تأثير وتأثّر، أي مثلما يؤثر الصراع العربي ـ الاسرائيلي على التوجه العربي نحو الوحدة، فان هذا التوجه يؤثر، بدوره، على الصراع. ثم ان اتجاهات التأثير والتأثر تلك، تنطوي، ثانياً، على اتجاهات مشتّتة، بل ومتناقضة أحياناً.

الحقيقة الثانية، تتعلق بالدور المحوري الذي تلعبه مصر في تلك العلاقة المعقدة بين الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتوجه العربي نحو الوحدة. ان ذلك الدور يرتبط بحقيقة ما تمتعت به مصر من دور مركزي حاسم، سواء بالنسبة للصراع ضد اسرائيل، أم بالنسبة للوحدة العربية.

في ضوء ذلك، فان دراسة العلاقة بين الصراع العربي ـ الاسرائيلي وبين التوجه العربي نحو الوحدة، ستنقسم الى اجزاء ثلاثة، وهي أثر الصراع العربي ـ الاسرائيلي على التوجه

نحو الوحدة العربية، وأثر التوجه نحو الوحدة على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ثم الدور المصري في العلاقة بين هذين المتغيرين.

١ ـ أثر الصراع العربي ـ الاسرائيلي على التوجه نحو الوحدة

هناك مقولتان شائعتان في صدد أثر الصراع العربي ـ الاسرائيلي، على الوحدة العربية. اولاهما، أن وجود اسرائيل بذاته هو عقبة كأداء في طريق الوحدة العربية وثانيتهما، ان وجود الخطر الاسرائيلي هو من أهم العوامل التي تدفع العرب الى الوحدة. ان كلتا المقولتين لها نصيبها من الصحة، وان كانت دلالاتها متناقضة، وهما بذلك تعبران، في الواقع، عن الافتراضين الأساسيين اللذين يمكن من خلالهما مناقشة اثر الصراع مع اسرائيل على توجه العرب نحو الوحدة: حول الدور الحافز، والدور المعيق للصراع ازاء الوحدة.

أ ـ الافتراض الأول: الصراع مع اسرائيل معيق للوحدة العربية

إن أولى المقولات هنا، هي ما ذكرناه، توا، من أن مجرد وجود اسرائيل هو عائق امام الوحدة العربية. فاسرائيل توجد في قلب الوطن العربي، تفصل المشرق العربي عن مصر والمغرب العربي. وهي تمارس تأثيرها السلبي هذا على الوحدة العربية، ليس فقط من خلال وجودها المادي كحقيقة «استعمارية»، وانما ايضا من خلال شذوذها عن الوسط المحيط بها، وهو الشذوذ المرتبط بطابعها العنصري والاستيطاني. لقد ترعرعت الفكرة الصهيونية في الربع الاخير من القرن التاسع عشر، حينما انهمكت القوميات الاوروبية في عملية التوسع الاستعماري، في افريقيا وآسيا. ومع ذلك، فان الحركة الصهيونية كانت أعجز من أن تحقق بذاتها أطماعها الاستعمارية في فلسطين، واحتاجت تالياً الى الاعتماد على قوى كبرى لتحقيق أهدافها.

ولذلك، فان الالتقاء بين المطامع الاستعمارية الذاتية للحركة الصهيونية، وبين مصالح القوى الكبرى في المنطقة، جعل من اسرائيل قوة معيقة حقيقية للوحدة العربية، أو هي بتشبيه ونستون تشرشل «الاسفنجة» التي تمتص الجهد العربي، وتشغله باستمرار عن توحيد قواه.

واذا كانت أحدى الافكار الاساسية التي وقفت دائماً وراء الحركة الصهيونية، هي ان العالم يشتمل على أمم مختلفة في نزاع دائم، وان هذا النزاع بلغ مستويات عالية في ما يتعلق باليهود بالذات، بسبب عدم وجود وطن لهم، فان تلك الفكرة هي بالضبط ما كان يبشر به العنصريون الأوروبيون. وقد وصل تطابق الاراء بين الصهيونية والعنصرية الى أقصى مداه، في ما يتعلق باليهود والمسألة اليهودية. واذا كان العنصريون هم الذين قالوا ان العنصر

اليهـودي عنصر متميز غـريب عن اوروبا بسبب أصله السـامي، وروّجوا لأفكـار نقاء الـدم اليهودي، والخصوصية اليهوديـة، فإن قـادة الصهيونيـة حافـظوا بدورهم عـلى مفهوم النقـاء العنصري، وكرّروا الاشارة الى معاداة السامية للسمات اليهـودية. ثم اتخـذت المسألـة ابعاداً خـطيرة بتحول «النقـاء» الى علاقـة «تفّوق» عـلى الـوسط العـربي المحيط. ومثلما تعـددت في كتابات هرتزل أوصاف العرب بـالجهل والتـأخر والفقـر والجوع، فـلا تزال تـتردد المقارنـات الاسرائيلية المعاصرة بين اسرائيل الديمقراطية المتقدمة، والوطن العربي المتأخر.

على أن الدور الذي يلعبه «الوجود الاسرائيلي»، كعقبة في ذاته امام الـوحدة العـربية، يرتبط ايضا بالطابع الاستيطاني لاسرائيل. فالاستيطان يفترض، بحكم التعريف، نفي وجود القـوى الوطنيـة. وقد حـاول المشروع الصهيـوني تحقيق هـذا النفي في البـدايـة بـالتجـاهـل والاستخفاف، قبل ان يحاول بالتحايل، ثم بالطرد والعنف: فوق ارض فلسطين قبل ١٩٤٨ وبعدها، ثم في الارض المحتلة بعد حرب ١٩٦٧. وفي هذا السياق، لا يسهم الاستيطان في تفـريغ الأرض العـربية وفلسـطين من أبنائهـا فقط، ولكنه يسهم أيضـاً في تكثيف الـوجـود اليهودي، وفي تثبيت الكيان الصهيوني كإسفين في قلب الوطن العربي.

ـ المقـولة الثـانية حـول الدور المعيق الـذي يلعبه الصراع العـربي ـ الاسرائيـلي حيـال التـوجه العـربي نحو الـوحدة، لا تتعلق بمجـرد وجود اسرائيـل، وانما تتعلق بـأثر دينـاميـات الصراع على الحفاظ على الوضع «القائم» في المنطقة العربية. لا شـك ان المراحـل الاولى من الصراع (وعلى وجه التحديد حرب ١٩٤٨) قد أسهمت في احداث تغييرات اساسية في نظم الحكم القائمة في البلاد التي شاركت في تلك الحرب، كما أن الـذين قادوا الحـركات الثـورية والانقلابية ضد العهود القديمة، كانوا من الذين خاضـوا الحرب، وواجهـوا العدو مبـاشرة. وبعبارات أنيس صايغ، فان «الملكيات الخمس التي اشتركت بحرب فلسطين فعلاً أو قولاً فقط، تحـول ثلاث منها الى جمهوريات، وقتل ملك رابعها، وعزل ابن وخليفة خامسها. ولم يهمـل اي من الاجراءات التي حصلت ضـد الملوك الخمسة، عنـد قتلهم او عـزلهم، ذكـر خيبـة امـل الشعب بهؤلاء الحكام، بسبب قضيـة فلسطين او متفرعاتها»(٧).

على أن تأمـل مجمل تـطور النظم العـربية طـوال العقود الاربعـة الماضيـة، يقودنـا الى الاستنتاج أن ذلك الأثر «الثوري» للصراع ضد اسرائيل، لم يكن هو القاعـدة العامـة المميزة له.

فتلك التغيـيرات المشار اليهـا، لعبت دوراً تحذيـرياً أو تنبيهيـاً، سواء للنـظم العربيـة الأخرى، أم للنظم الجديدة. ولـذلك، حـرص الجميع، كـما سبقت الاشارة، عـلى تكريس

---

(٧) أنيس صايغ، فلسطين والقومية العربية، سلسلة أبحاث فلسطينية، ٣ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦)، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

شرعيتهم من خلال أداء ما ضد اسرائيل، سواء بالشعارت الحماسية والمشاركة في الحشود والمؤتمرات، أم بالمشاركة في المواجهة العسكرية بأشكالها المختلفة.

على أن الأهم من ذلك، هو أن هزيمة النظم العربية ذات الاتجاه «الثوري» و«الوحدوي» في حرب ١٩٦٧ ـ والنظام الناصري خصوصاً ـ دعّم من موقف النظم «المحافظة»، وهو ما ظهر في مؤتمر القمة التالي للهزيمة (في آب/ اغسطس ١٩٦٧ في الخرطوم) وما صدر عنه من مقررات في شأن الدعم المالي لدول المواجهة. ولقد جاءت حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣، وما استتبعها من تطورات، لتحمل مزيداً من عناصر القوة للنظم المحافظة، سواء بسبب اسهامها «الايجابي» في تلك الحرب، أم بسبب عوائد النفط الهائلة التي أخذت تتدفق عليها.

ـ المقولة الثالثة حول الأثر المعيق للصراع العربي ـ الاسرائيلي، على التوجه العربي نحو الوحدة، تتعلق بتفاوت التهديد الذي تتعرض له الأطراف العربية المختلفة، في غمار ذلك الصراع.

إن الفلسطينيين هم الضحايا المباشرون للعدوان الصهيوني، سواء بالتشرد خارج وطنهم، أم بوقوعهم تحت الاحتلال الاسرائيلي في الضفة وغزة، أم بمعاناتهم كمواطنين من الدرجة الثانية في دولة اسرائيل. والدرجة التالية من التهديد، تقع على البلدان العربية المحيطة باسرائيل، اي مصر وسوريا والأردن ولبنان. انها البلدان التي تعرضت سلامتها الاقليمية للانتهاك والاحتلال، فضلا عن الانغماس في الحرب المباشرة، بما تضمنته من تكلفة في الأرواح والأموال. اما بقية البلدان العربية ـ وباستثناءات محددة، وان كان لها مغزاها المهم ـ فان تعرضها للتهديد الاسرائيلي يظل تعرضاً غير مباشر. لقد انعكس هذا التفاوت في التهديد الاسرائيلي، وفي مجال مواجهته، على انقسام البلدان العربية الى بلدان «للمواجهة» واخرى للمساندة، فضلاً عن وجود بلدان اخرى خارج هذين النطاقين. إن أول الآثار السلبية، هنا، يتعلق بما تسبّبه التضحيات والأعباء على الاطراف الاكثر تضرراً، من تراكم لمشاعر المرارة أو الاحساس بتقصير الآخرين. وبدرجة ما، فان هذه المشاعر تتولّد لدى الفلسطينيين، مثلما تولّدت لدى المصريين والسوريين والاردنيين واللبنانيين حيال العرب الآخرين. وبداهة، فان تلك المشاعر تجد لدى كل شعب عربي، أرضية خصبة، وسط القوى والفئات الاجتماعية المعادية للعروبة، والأكثر ميلاً الى العزلة. ومن هذا المنظور، تتراكم أوجه الشكوك بين الفلسطينيين، وكثير من ابناء البلدان العربية التي يقيمون فيها، وتبرز في مصر الدعوات الى الانعزال عن العرب، بحجة «الحروب الكثيرة، والتضحيات الهائلة التي تكبدناها نيابة عن العرب، او دفاعاً عنهم»، ويعزو كثير من اللبنانيين كوارثهم الى الوجود الفلسطيني والى الصراع ضد اسرائيل. والأمر نفسه ينطبق، بشكل أو بآخر، على دول

«المساندة» التي تقدم الأموال الطائلة لتمويل الصراع، وقد لا تجد في الطريقة التي يمارس بها ذلك الصراع، ما يتكافأ مع ما تقدمه من اموال.

ـ المقولة الرابعة، حول الاثر المعيق للصراع العربي ـ الاسرائيلي على التوجه العربي نحو الوحدة، تتعلق بما أدى اليه الخلاف بين البلدان العربية في شأن تسوية الصراع من تشقق في الصف العربي، بلغ أقصى درجاته مع توقيع اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية. والواقع ان هذا الخلاف، يجد بعضاً من أسبابه في حقيقة اختلاف الأهمية النسبية للمناطق محل النزاع، لدى اسرائيل. فاذا كانت الضفة الغربية وغزة تحتلان المكانة الأولى في الأهمية لدى اسرائيل، تليهما مرتفعات الجولان ذات الموقع الاستراتيجي، فان شبه جزيرة سيناء تحتل المكانة الثالثة في تلك الأهمية. وفي الوقت ذاته، فان قوة الاطراف العربية، التي تتعلق بها تلك الاقاليم، تتناسب، عكسياً، مع أهميتها: فأقل المناطق اهمية (أي سيناء) كانت موضع النزاع مع أقوى البلدان العربية، اي مصر، تليها الجولان، موضع النزاع مع سوريا، التالية في قوتها لمصر. واخيراً فان اكثر الأجزاء اهمية لاسرائيل، ومحل اطماعها الآنية، أي الضفة الغربية وغزة، إنما يدخل النزاع في شأنها مع اسرائيل، الأردن والفلسطينيون الواقعون في اسفل سلم القوى العربية المسلحة المواجهة لاسرائيل.

لقد تداخلت هذه الحقائق كلها، مع طبيعة النظم السياسية العربية ومشكلاتها الداخلية، وطموحاتها الخارجية، لتنعكس في شكل رؤى متباينة لكيفية حل الصراع، ولظهور درجات مختلفة من الليونة والتشدد. ولم يكن غريباً، في هذا السياق، ان رأت اسرائيل في اقدام الرئيس المصري انور السادات على طلب التسوية المنفردة معها، فرصة تاريخية لتحقيق السلام مع اكبر البلدان العربية، واخراجها من حلبة الصراع... مقابل التضحية «الجزئية» بشبه جزيرة سيناء. ولسنا، هنا، في حاجة الى التذكير بما ترتب على توقيع معاهدة كامب ديفيد، من شق خطير للصف العربي، ومن تدهور متسارع في قدرة البلدان العربية على انجاز أي عمل مشترك فعّال. وفي هذا الاطار، يمكن أيضاً تقويم اثر اللقاء بين الملك الحسن الثاني ملك المغرب، ورئيس الوزراء الاسرائيلي شيمون بيريز في شهر تموز/ يوليو الماضي، وتقويم اثر اختلاف وجهات النظر بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن وسوريا، حول سبل حل النزاع. وبعبارة موجزة، فان تداعيات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، خلقت المزيد والمزيد من أوجه الشقاق والنزاع بين البلدان العربية. واذا كانت امكانات عقد مؤتمرات القمة العربية قد أخذت تضمحل شيئاً فشيئاً، كما أخذت فاعلية جامعة الدول العربية تتضاءل أكثر واكثر، فان جزءاً مهماً من اسباب ذلك كله، يرتبط بتأثيرات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وباختلاف المصالح والرؤى في شأن حله، قبل أي شيء آخر.

ب ـ الافتراض الثاني: الصراع مع اسرائيل محفز للوحدة العربية

يعكس هذا الافتراض احدى المقولات الشائعة، كما سبقت الاشارة حول فكرة ان الخطر الاستعماري والصهيوني، قد أسهم في بلورة المشاعر القومية في الوطن العربي، وفي دفعه نحو الوحدة. هنا، اهتم العديد من الكتابات الصهيونية والاسرائيلية بالعزف على تلك النغمة وتضخيمها، لتصوير المشاعر القومية والاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي على انها مجرد ردود فعل سلبية للتحدي الصهيوني والاسرائيلي. وفي هذا الخصوص، يمكننا ان نتفق تماماً مع الرأي القائل بانه «يخطىء من يعتقد ان الخطر الصهيوني والاستعماري هو صاحب الفضل الوحيد في توعية العرب وتوحيدهم معنوياً، وكأنه لولا الصهيونية والاستعمار لما كانت هناك قومية عربية، ولا أمان عربية، تسعى نحو الاستقلال والحرية والوحدة. فمهما كان الاستعمار والصهيونية عاملين قويين في توعية العرب على حقيقتهم... لم يكن الوعي مجرد رد فعل، ولا كان امراً مصطنعاً ومكتسباً بشكل سطحي متقطع عديم الجذور»[٨].

في ضوء ذلك التحفظ، وأخذاً في الاعتبار الدور المعيق للوحدة العربية الذي لعبه الصراع مع اسرائيل، كما سبقت الاشارة، يمكن الاتفاق ايضا مع القول بان خلق اسرائيل «كان نقطة تبلور للحركة العربية، ولم يكن نقطة انحلال، كما أمّل هؤلاء، فبقدر ما يؤذي وجود اسرائيل الجسم العربي... فانه يخدم الحركة العربية من حيث جعلها في نشاط حيوي، وفي حال حذر مستمرة، ومن حيث البرهنة على سلامة نظرها، وصحة توقعاتها، وصدق تحذيراتها، وصواب برامجها لمستقبل ناهض»[٩].

والواقع ان التسليم بكثرة الانقسامات والاختلافات العربية لم يمنع، غالباً، من التسليم بحقيقة ان قضية الصراع العربي الاسرائيلي، على وجه التحديد، كانت هي التي تحظى بحد معين من الاجماع العربي حولها[١٠].

وفي عرض مكسيم رودنسون لتطور الاوضاع في فلسطين، يسلم بأنه «على الرغم من ان العرب كانوا منقسمين الى طوائف واحزاب لا تتفق بسهولة في ما بينها، حتى مع انعدام اهمية الانقسام الديني بين مسلمين ومسيحيين، الا ان الاتفاق كان تماماً على نقطة رئيسية، وهي: معارضة فكرة ان يقوم البيشوف بطريقة او بأخرى بتأسيس دولة فلسطينية يسيطر عليها اليهود»[١١].

وقد ولّد النشاط الاستيطاني اليهودي، منذ نهاية القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين، رد الفعل العربي المناهض له في فلسطين، ثم في بلدان المشرق العربي ومصر، وان كان دائما دون مستوى المشروع الصهيوني المنظم والواعي لهدفه.

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٩) أنيس صايغ، **تطور المفهوم القومي عند العرب** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١)، ص ١٠٠.

(١٠) Michael C. Hudson, «The Integration Puzzle in Arab Regional Politics,» in: Michael C. Hudson, ed., *The Arab Future: Critical Issues* (Washington, D.C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1979), p. 84.

(١١) مكسيم رودنسون، **اسرائيل والرفض العربي** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، [د. ت.])، ص ١٠.

وأضحى الصراع العربي من أجل الاستقلال والوحدة ـ، منذ نهاية الحرب الأولى، «مرتبطا بالصراع من أجل حماية ـ ثم استعادة ـ فلسطين»[١٢]. وكانت تطورات الصراع العربي الصهيوني عاملاً مشجعاً على نمو الوعي القومي، وعلى زيادة ادراك العرب للمخاطر الخارجية عليهم. ومنذ منتصف الثلاثينيات، على وجه الخصوص، بدا الترابط بين المتغيرين أكثر بروزاً، مع تقدم كثير من البلدان العربية على طريق الاستقرار والاستقلال، في الوقت الذي اشتدت الهجرة اليهودية الى فلسطين، في ظروف الاضطهاد النازي. ولعبت ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ في فلسطين دوراً مهماً في اثارة المشاعر القومية العربية في انحاء الوطن العربي كافة. كذلك، فان أول مؤتمر عربي رسمي شامل، وهو الذي عقد في لندن في ربيع ١٩٣٩ انما كان موضوعه الكفاح ضد الصهيونية، والتقى في ذلك المؤتمر ممثلو جميع البلدان العربية ذات السيادة في ذلك الوقت (أي: مصر والعراق والسعودية واليمن وشرق الاردن) مع ممثلي بريطانيا، الدولة المنتدبة على فلسطين وبدعوة منها، بحثا عن حل للمشكلة الفلسطينية، في الوقت الذي عقد أيضا مؤتمر يهودي ـ بريطاني، بعد ان رفض الممثلون العرب الاعتراف بالوفد الصهيوني[١٣].

ويمكن القول انه، منذ قيام دولة اسرائيل في ايار/ مايو ١٩٤٨، فان اعتبارات الصراع العربي ضدها أخذت تقف وراء العديد من الاجراءات، والسياسات، والاتفاقات المبرمة بين البلدان العربية بعضها بالبعض الآخر، سواء أكان ذلك في اطار جامعة الدول العربية أم خارجها. ومن هذا المنظور، فان مواجهة العدو الصهيوني كانت في مقدمة اهداف مشروعات الوحدة العربية، وفي مقدمتها الوحدة المصرية السورية. كما ان التصدي لاعتداءاته على الارض العربية كان هو السبب الأول لجميع العمليات العسكرية المشتركة بين البلدان العربية، بدءا من عمليات التنسيق والتعاون العسكريين الى خوض الحروب المشتركة كما حدث في ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣. وكان ايضا وراء اتفاقات الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وغيرها. وكانت مواجهة الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية والأراضي العربية هي الدافع ايضاً وراء عقد مؤتمرات القمة العربية المتوالية، ووراء العديد من المؤتمرات الأخرى الادنى مستوى. وفي مواجهة النفوذ الاسرائيلي على الصعيدين الدولي والاقليمي، أبدت البلدان العربية مظاهر عدة من التعاون فيما بينها، سواء في الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، أم في المنظمات الاقليمية والنوعية مثل منظمة الوحدة الافريقية، والمؤتمر الاسلامي، ومؤتمرات عدم الانحياز.

---

(١٢) صايغ، فلسطين والقومية العربية، ص ٥٩.

(١٣) اليازر بئري، «النزاع اليهودي العربي والسياسات الداخلية العربية،» في: أنيس صايغ، من الفكر الصهيوني المعاصر، سلسلة كتب فلسطينية، ١١ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٦٨)، ص ٤١٧.

وبعبارة موجزة، فان الصراع العربي ـ الاسرائيلي، مارس دوره في دفع التوجه الوحدوي العربي، سواء على الصعيد المعنوي، أم على صعيد السياسات والاجراءات أكثر من أي عامل آخر على الاطلاق.

إن مقتضى الافتراضين السابقين، اللذين يجدان معاً ما يؤيدهما من المسار المعاصر للصراع العربي ـ الاسرائيلي، هو ان مواجهة التحدي الخارجي ليس شرطاً ان تؤدي، حتماً، الى دعم وجدة القوى المواجهة لذلك التحدي، وتالياً فان الحديث عن علاقة سببية، أو «قانون»[١٤] يربط بين المخاطر الخارجية والوحدة يصبح فكرة قابلة للضبط والتنقيح. والواقع ان ما ادى اليه الصراع مع اسرائيل من تقوية اتجاهات الفرقة والتنافر أحياناً، واتجاهات الوحدة أحيانا أخرى، بين البلدان العربية، يعيد الى الاذهان أفكار كارل دويتش في شأن أثر «التعبئة الاجتماعية على ظاهرة الاندماج السياسي». فوفقاً لدويتش، فإن التعبئة الاجتماعية التي يعتبرها ابرز مظاهر التحديث والتي تتمثل في التوجه نحو التحضر، والتعليم وانتشار الاعلام والنمو الاقتصادي. . الخ، انما تسهل عمليات الاندماج في الدول التي تتقاسم مجتمعاتها بالفعل قيما وسمات أساسية مشتركة، في حين انها يمكن ان تسرع في تحلل الدول التي لا تمتلك مجتمعاتها مثل تلك السمات والقيم المشتركة[١٥]. واذا كان مايكل هدسون قد لاحظ ان عمليات التحديث والتعبئة الاجتماعية في الوطن العربي، قد أدت الى تدعيم مظاهر من الاندماج والوحدة، مثلما أدت الى مظاهر أخرى من التفكك والتشتت، في ما اسماه بـ«لغز الاندماج العربي»[١٦]، فان الامر ينطبق أيضا على أثر التحدي الخارجي (وهو هنا الصراع العربي ـ الاسرائيلي) على التوجه العربي نحو الوحدة، في ما يعتبر جانبا آخر لذلك اللغز.

وبعبارة محددة، يمكن القول ان التحدي الخارجي، لكي يلعب دوره كعنصر «محفز» للوحدة العربية، وليس كعنصر معرقل لها، يجب ان تتوافر الى جانبه شروط أخرى، تسمح بتوجيه تأثيره الوجهة الايجابية المطلوبة، ان هذا ينطبق على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، مثلما ينطبق على الصراع العراقي ـ الايراني. واذا كان الصراع مع اسرائيل قد لعب دوراً «ايجابياً» لمصلحة الوحدة العربية في فترة من فترات المد العربي العام، فان حالة الجزر الراهنة تفسر ما يؤدي اليه الصراع ضد اسرائيل، والصراع ضد ايران، معاً، من تأثيرات سلبية على التوجه العربي الراهن نحو الوحدة.

---

(١٤) نديم البيطار، من التجزئة الى الوحدة: القوانين الاساسية لتجارب التاريخ الوحدوية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ١٣.

(١٥) Karl Deutsch, «Social Mobilization and Political Development,» *American Political Science Review*, vol. 55, no. 3 (September 1961), p. 493.

(١٦) Hudson, «The Integration Puzzle in Arab Regional Politics,» p. 81.

٢ ـ أثر التوجه العربي نحو الوحدة على الصراع العربي ـ الاسرائيلي

إن التوجه الوحدوي يؤخذ هنا كمتغير مستقل، فيما الصراع كمتغير تابع. والافتراض الاساسي هنا، هو ان التوجه العربي نحو الوحدة (او ما دونها من أشكال التنسيق) يؤدي بالضرورة الى تصعيد الصراع مع اسرائيل، سواء تم هذا التصعيد من الجانب العربي أم الاسرائيلي.

على اننا يمكن ان نضع في المقابل افتراضاً معاكساً مؤداه ان التوجه العربي نحو الوحدة، قد يكون عاملاً مهدئا للصراع. وكلا الافتراضين يمكن اختباره، في ضوء تاريخ الصراع وملابساته.

أ ـ الافتراض الأول: التوجه نحو الوحدة يؤدي الى تصعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي

يمكن أن نفهم هذا الافتراض بمعنيين: أولهما، أن التوجه العربي نحو الوحدة (أو أي شكل دونها من أشكال التنسيق والتعاون) هو شرط اساسي ينبغي توفيره، قبل تصعيد الصراع ضد اسرائيل، خصوصاً الى مستوى الحرب الشاملة. تلك حقيقة تؤكدها خبرة التارخ العربي المعاصر. واذا اقتصرنا، هنا، على الحروب الاسرائيلية ـ العربية، وجدنا الشواهد تؤكد على وجود درجة من التنسيق أو التوحيد، أو محاولات لذلك التنسيق أو التوحيد، سبقت تلك الحروب او رافقتها. وهو ما بدا في افضل صوره في حرب ١٩٧٣. ويعني ذلك أيضا، وضمناً، انه كلما اقترب العرب من الوحدة، كلما اقترب الحافز لديهم لتصعيد الصراع ضد اسرائيل.

على ان المعنى الآخر الذي يمكن أن يفهم به هذا الافتراض، والذي يعنينا أكثر هنا، هو ان التوجه العربي نحو الوحدة (او أي شكل دونها من اشكال التنسيق والتعاون) لا بد وأن يدفع اسرائيل الى تصعيد الصراع. اي ان الوحدة يمكن ان تكون من وجهة النظر الاسرائيلية «قراراً» بالحرب[١٧].

على المستوى الفكري، يمكن القول، ابتداء، ان الفكر الصهيوني منذ بدايات الاستيطان المبكرة في فلسطين اتجه غالباً الى انكار «القومية العربية» و«الوحدة العربية». ولا يقصد بذلك انكار «الحقيقة العربية» التي احاطت بالصهاينة في اسرائيل من كل جانب، ومقتضاها ان هناك عربا يقيمون في المنطقة المجاروة والتي تمتد من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي، وكذلك في فلسطين، وان هؤلاء العرب يشتركون في الدين واللغة. فتلك

---

(١٧) عصام نعمان، «هل أصبحت الوحدة قراراً بالحرب؟» المستقبل العربي، السنة ٨، العدد ٨٥ (آذار/ مارس ١٩٨٦)، ص ٤.

مسلمات خرجت عن نطاق الانكار. اما الشيء الذي كان محلا للانكار غالبا فهو ان هؤلاء العرب يشكلون «قومية واحدة»، ويمكن ان يكونوا «وحدة» واحدة. وينقل عن ماكس نوردو، في تفسيره للمقاومة العربية للاستيطان اليهودي في فلسطين، في بداية القرن الحالي قوله:

«على رأس هذه المقاومة، تقف حفنة من المسيحيين السوريين التي استطاعت ان تشد الى جانبها بعض دعاة العروبة، الذين أضفوا على أنفسهم شيئا من المدنية الاوروبية، وبعض المسلمين من القوميين المتعصبين، الذين يقومون بكل ما في وسعهم لاثارة شعور الكراهية ضد الصهيونية وضد الهجرة اليهودية الى فلسطين»، مشيراً الى ان هؤلاء يثيرون لتحقيق هذا الهدف «مشاعر الفلاحين الجهلة والمساكين، بحلم مسكر عن امبراطورية عربية كبيرة في آسيا وافريقيا الشمالية، تضم سوريا وفلسطين والعراق والجزيرة العربية ومصر، من دون شك ليبيا وتونس والجزائر ومراكش ايضا» وبناء على ذلك، يقرر «ان من واجبنا ان نثبت للعرب ان مشاريع الوحدة العربية ليست الا وهماً»[١٨]. وفي مقال آخر كتبه ماركس نوردو ايضا عام ١٩٢٠ يقول: «لحسن حظنا، فان تعبير الامة العربية لا يزال حتى الان على الاقل - كلمة فارغة... هناك حقاً عرب، ولكن لا توجد امة عربية بمفهوم المدنية الاوروبية لتعبير الامة، ولا وحدة بين جماهيرها.. ان العلاقة بين ملايين السكان محصورة في اللغة والدين، وليست في التطلع نحو دولة مستقلة قوية، تضم مساحات واسعة من آسيا وافريقيا، ولا تستطيع تحمل تدخل اجنبي داخل حدودها. ان الخلافات الداخلية المستمرة منذ مئات السنين تمزقهم، والقبائل المختلفة تناصب بعضها بعضا العداء... ولا يزال من المبكر بالنسبة الينا، ان نرتعد خوفا من خطر دولة عربية مجاورة معادية لنا. ان هذه الدولة غير قائمة حتى الآن. والى ان تقوم - هذا اذا قامت في يوم من الايام - سيكون لدينا متسع من الوقت لملاءمة انفسنا مع الوقائع الجديدة»[١٩].

وقد عبر جابوتنسكي عن آراء مشابهة، في كتابه تركيا والحرب على أساس أن مجرد الاشتراك في اللغة لا يشكل أمة واحدة، لأن رابطة الأمة، هي الشعور بالوحدة القومية، وهو الشرط الذي لا تحققه القبائل المختلفة التي تسكن شريطاً متصلاً من الأرض، يمتد على الشاطىء الشمالي لافريقيا وغرب آسيا من المحيط الى الخليج. ومع تمسكه بأن الحديث عن العرب كأمة واحدة أمر سابق لأوانه، الا أنه رأى أن توافر شروط خاصة في الوطن العربي قابلة للتطور الى وحدة قومية، سيكون بالنسبة الى اوروبا أعظم الكوارث الاستعمارية المعروفة في التاريخ[٢٠].

فإذا كانت تلك الأفكار تعبّر عن اتجاه يتحدث عن «خرافة الوحدة العربية» التي لا يمكن أن تقوم على مجرد الاشتراك في اللغة والدين، فان هناك اتجاهاً آخر اعترف بوجود «القومية العربية»، بمعنى مجموعة الروابط الثقافية والعاطفية والتاريخية بين العرب، ولكنه

---

(١٨) صبري جريس، «اليمين الصهيوني: نشأة وسياسة وعقيدة،» شؤون فلسطينية، العددان ٦٨ - ٦٩ (نيسان/ ابريل - ايار/ مايو ١٩٧٧)، ص ٣٤.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٢٠) خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ - ١٩١٨، سلسلة كتب فلسطينية، ٤١ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧٣)، ص ٣١٢.

فصل بين ذلك وبين الدعوة الى الوحدة العربية. وأبرز ممثلي هذا الاتجاه من بين المعاصرين، هو وزير الخارجية الاسرائيلي السابق أبا ايبان الذي يرى أن العرب عاشوا دائماً في فرقة عن بعضهم البعض، وان فترات الوحدة القصيرة كانت تتّسم دائماً بقوة السلاح، ومن ثم فإنّ التجزئة السياسية لم يحدثها الاستعمار، وان روابط الثقافة والتراث التي تجمع البلدان العربية، لا يمكن أن تضع الأساس للوحدة السياسية والتنظيمية[٢١].

إن هذا الموقف الفكري يشير، بصرف النظر عن كثير من التفاصيل، الى حقيقة أن تبلور القومية العربية و«الوحدة العربية» إنما مثّل هاجساً مقلقاً لاسرائيل. وليس من الصعب على الدارس لتطور الصراع العربي ـ الاسرائيلي طوال العقود الأربعة الماضية، ان يلحظ أن اسرائيل تعاملت مع «الوحدة العربية» باعتبارها خطراً محتملاً دائماً، بصرف النظر عن عدم تحققه في اللحظة الآنية. لقد انعكس ذلك في حقيقة ان الاستراتيجية الاسرائيلية، في تعاملها مع البلدان العربية، انما قامت على التعامل معها وكأنها كتلة واحدة، وعلى أنها إن لم تكن موحدة «بالفعل» فهي موحدة «بالقوة»، حسب التعبير الفلسفي. ولذلك، كان من المنطقي تماماً أن تعدّ اسرائيل قوتها العسكرية على أساس التفوق على البلدان العربية مجتمعة، بما في ذلك التزود بالقوة النووية. كما كان منطقياً أيضاً أن ترى اسرائيل في أي تزايد في مصادر القوة العربية، من المحيط الى الخليج، احتمالاً للخطر عليها، وان تنظر، تالياً، الى أي تنسيق عربي ـ فضلاً عن أي توحد عربي ـ بكل حذر وترقب. ولذلك، فان قيام الجامعة العربية، وأنشطتها، والوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ ومحادثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ ومؤتمرات القمة العربية بدءاً من ١٩٦٤ كانت كلها، وما تزال، محلاً للترقب الدقيق من جانب اسرائيل. واذا لم تكن قد أبرزت حيال أي منها ردود فعل عنيفة أو ملموسة، فمرد ذلك الى أن كل التنظيمات والأنشطة لم تكن فعالة، بالقدر الذي يستلزم ردّ الفعل السافر. وعلى العكس، فان أي إضافة فعلية للقوة العربية، في أي مكان من الوطن العربي، ظلت تجد دائماً مواجهة نشطة: لقد تخوفت اسرائيل من استقلال الجزائر، وكانت حليفاً لفرنسا في حربها هناك. ووفقاً لما يقرره برتيشر فان أول نقطة تحول حاسمة في تطور الشرق الأوسط (كنظام اقليمي) في الادراك الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨، انما كانت هي حصول الجزائر على استقلالها عام ١٩٦٢. فمنذ تلك اللحظة، دخلت الجزائر (ومعها المغرب وتونس) الى النظام الاقليمي للشرق الأوسط على نحو مؤثر في السياسة الاسرائيلية[٢٢]. وخلال مفاوضات ايفيان، شنت الصحافة الاسرائيلية والصهيونية حملة تدعو

---

(٢١) علي الدين هلال، «التجزئة والتقسيم في الوطن العربي،» **قضايا عربية**، السنة ٣، الأعداد ١ ـ ٦ (نيسان/ ابريل ـ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٦)، ص ٥٢.

(٢٢) Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1972), p. 50.

الى بقاء السيطرة الفرنسية على الجزائر، ووقفت الاستخبارات الاسرائيلية الى جانب منظمة الجيش السري، لاقامة دويلة فرنسية في الجزائر. وفي عام ١٩٥٦ وقفت اسرائيل موقفاً معارضاً بشدة لاستقلال عدن ومحميات جنوب شبه الجزيرة العربية، ووقفت مع الاستعمار البريطاني ضد ثورة الجنوب اليمني[٢٣].

ولقد كان طبيعياً تماماً، في هذا السياق، قيام اسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي في حزيران/ يونيو ١٩٨١، فضلاً عن دعمها الخفي والمستمر لايران في حربها ضد العراق. وعلى الطرف الآخر، في المغرب العربي، فإن ضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ كان موجهاً الى الرابطة التونسية - الفلسطينية، مثلما كان موجهاً الى منظمة التحرير وزعيمها.

على أن هذه الاستراتيجية الاسرائيلية القائمة على التعامل مع البلدان العربية باعتبارها «وحدة واحدة» محتملة، والمبادرة باجهاض أي عناصر قوة لديها بصفتها تلك، انما يتكامل معها تكتيك يقوم على التعامل مع هذه البلدان، كل واحدة على حدة. وذلك هو، في الواقع، جوهر الانجاز الاسرائيلي في المعاهدة المصرية - الاسرائيلية. ان ما أتت به تلك المعاهدة لمصلحة اسرائيل، في المقام الأول، ليس هو استبدال العلاقات السلمية بالصراع المسلح، وانما هو فصل مصر، في تسوية منفردة، عن بقية البلدان العربية. وذلك هو الوجه الآخر المنطقي للافتراض الذي نحلّله هنا، لأن الوحدة العربية كسبب لتصعيد الصراع، يقابلها بداهة ان التشرذم العربي هو - ومن وجهة النظر الاسرائيلية - سبب مهم لتهدئة الصراع، أي: السلام، كما تفهمه اسرائيل، وكما حصلت عليه في كامب ديفيد.

ب - الافتراض الثاني: التوجه نحو الوحدة يؤدي الى تهدئة الصراع العربي - الاسرائيلي

هذا الافتراض يظل أساساً اطروحة نظرية، يصعب اختبارها في ضوء الخبرة السابقة للصراع. وفي هذا الاطار، يمكن، ايضاً، أن يفهم بمعنيين: المعنى الأول، هو التوجه العربي نحو الوحدة (أو أي شكل دونها من أشكال التنسيق والتعاون) يمكن أن يكون دافعاً الى الثقة بالنفس والى وجود درجة معينة من التكافؤ مع العدو، تسمح بتهدئة الصراع ضد اسرائيل، والسعي الى التسوية السلمية، معها. الافتراض، بهذا المعنى، لا يجد وقائع محددة تدعمه في تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي، اللهم ما يتعلق بـ «المناخ العام» الذي رافق حرب تشرين الأول/ اكتوبر، من استعداد الطرف العربي لوقف اطلاق النار، وحضور مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وهو ما جاء، على وجه التحديد، في ما سمي بمبادرة «السلام» التي اعلنها الرئيس السادات في ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ في اثناء الحرب نفسها.

---

(٢٣) سلمان رشيد سلمان، «اسرائيل والوحدة العربية،» قضايا عربية، السنة ٣، الاعداد ١ - ٦ (نيسان/ ابريل - ايلول/ سبتمبر ١٩٧٦)، ص ٥٣.

أما المعني الثاني لـذلك الافـتراض، فهو أن لا تـرى اسرائيل في التـوجه العـربي نحو الوحدة، تهديداً لها، بل ويمكن ان تصل الى حد اعتبار ذلك التوجه موجباً لتهـدئة الصراع. وهنا أيضاً، ليس في تاريخ الصراع ما يمكن أن يؤيد هـذا الافتراض، بخـاصة عنـدما يتعلق الأمر بمحاولات توحيد وتنسيق فعلية لا شكلية. ومع ذلك، فان الفكر الصهيوني عرف منـذ فترة طويلة بعض الأفكار الهامشية التي تحدثت، عن امكانات «التعايش» مع الوحدة العربية، وعدم النظر اليهـا كمصدر لتهـديد الحـركة الصهيـونية أو اسرائيـل، وبخاصـة عندمـا يكون الحديث موجهاً الى العرب. وفي هذا السياق، يمكن الاشارة، على سبيل المثال، الى خـطاب لعازار وايزمان يتحدث فيه عن «نهوض دولة العرب وقوة سلطتها السياسيـة» ويحدد هـذه النهضة في المثلث التاريخي بين مكة وبغداد ودمشق، «حيث سيقوم نظام عربي سياسي قوي متحد، سيصير تراث العرب العظيم في الآداب والعلوم الغربية من علوم اليهود وآدابهم»[٢٤].

والواقع أن الاعتراف بالعروبة والقومية العـربية أو بـالأمة العـربية، جـاء تبريـراً لدى بعض المفكرين الصهاينة للاستئثار بفلسطين. فـالعرب، كـأمة، وفقـاً لهذه الـرؤية، حصلوا على حقوق كافية، ومن المنطقي ان يندمج في تلك الأمة، عرب فلسطين. وقـد لخص يوري افنيري هذا الجانب بقوله: «لقد اعترفت الدعـاية الصهيـونية بـدولة عـربية مـوحدة، قبـل ان تتحمس الجماهير العربية لهذه الفكرة، لأن ذلك كان يخدم الحجة الصهيونية. كانت الصهيونية ـ في اصرارها على اخراج فلسطين من العالم العربي، لانشاء دولة تحل المسألة اليهودية ـ تؤكد ان العرب يملكـون أرضاً شـاسعة، ليست فلسطين سوى قسم ضئيل منها، اذن... فلن يتضرر العرب اذا حرموا من هذا الجزء، للتعويض عن الظلم التاريخي الذي كان اليهود ضحيته»[٢٥].

٣ ـ دور مصر في العلاقة بين الصراع العربي ـ الاسرائيلي والتوجه نحو الوحدة

لن نكون هنا في حاجة الى توضيح حقيقة الدور المركزي لمصر في الصراع العـربي ضد اسرائيل، أو في السعي الى تحقيق الوحدة العربيـة. ومثلما لعبت مصر دورها المبكـر في حشد القوى العربية ضد اسرائيل، وتحملت العبء الأكبر في الحروب العربية ـ الاسرائيلية، فـانها لعبت دوراً بارزاً في مجالات التنسيق العربية كافة، كما كانت حجـر الزاويـة في أهم محاولات الوحدة العربية في التاريخ العربي المعاصر. ان ذلك كله يعني، بوضـوح، ان الدور المصري هو دور مركزي في تحديـد طبيعة واتجـاه العلاقـة بين الصراع العـربي ـ الاسرائيلي، والتـوجه العربي نحو الوحدة.

وابتداء، ربما يكون من المهم التذكير بحقيقة، ان الصراع ضـد الاطماع الصهيـونية في

---

(٢٤) قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ٣٥٧.

(٢٥) يوري افنيري، «حرب بين اخوة ساميين،» في: صايغ، من الفكر الصهيوني المعاصر، ص ٣٥٤.

فلسطين، كان من أهم أسباب ايقاظ الوعي العربي في مصر المعاصرة، بخاصة منذ منتصف الثلاثينات. ومع تطور الاهتمام المصري بفلسطين وبقضيتها، تطور الاهتمام بالقضية العربية عموماً، تطوراً ترقّى الى دخول مصر الجامعة العربية في ١٩٤٥ وحرب فلسطين ١٩٤٨ ثم وصل ذروته في اعتبار مصر نفسها بلداً عربياً، والتزامها السياسة العربية في جميع المجالات (منذ منتصف الخمسينات تقريباً)[٢٦]. ولقد حدث هذا التطور في النصف الثاني من الثلاثينات، بسبب عوامل كثيرة تزامنت مع اشتداد أزمة فلسطين واندلاع الثورة فيها، كنشاط العرب المشرقيين في مصر، وخروج المثقفين المصريين الى المشرق العربي، وتحسن سبل المواصلات مع بلدانه، فضلاً عما اتاحه عقد معاهدة ١٩٣٦ من امكانية ان ترسم مصر لنفسها سياسة خارجية عربية مستقلة. وشهدت مصر، قبيل فترة الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها، اهتمام جميع المنظمات الحزبية وشبه الحزبية بقضية فلسطين، وبكل الأشكال. ولقد انتقل الاهتمام على المستوى الرسمي الى الحكومات المتوالية، ودافع مندوبوها عن قضية فلسطين في جلسات عصبة الأمم وغيرها من المحافل الدولية، وشجع هذا كله على بلورة فكرة الجامعة العربية التي كانت مصر في مقدمة مؤسسيها.

واذا كان الاهتمام بالقضية الفلسطينية قد أخذ ينتشر خصوصاً بين أوساط المثقفين المصريين، فان الأهم من ذلك هو ان الاهتمام بتلك القضية انتقل الى صفوف الجيش. وفي واقع الأمر، فان الاهتمام بالقضية الفلسطينية كان أهم مداخل العروبة لدى الضباط الأحرار، الذي استولوا على الحكم في مصر في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢. وحديث جمال عبد الناصر في **فلسفة الثورة** عن «الدائرة العربية» باعتبارها أهم الدوائر الثلاث التي ينبغي أن يدور حولها النشاط المصري، لا يترك مجالاً للشك في أن القضية الفلسطينية كانت المدخل لديه للوعي العربي. يقول عبد الناصر: «ان طلائع الوعي العربي بدأت تتسلل الى تفكيري، وانا طالب في المدرسة الثانوية أخرج في اضراب عام في الثاني من شهر نوفمبر من كل سنة، احتجاجاً على وعد بلفور». وبعد ان استعرض عبد الناصر تجربته كضابط في الجيش المصري في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ بكل ما فيها من عظات ودروس، وصل الى القول: «ولما انتهى الحصار وانتهت المعارك في فلسطين وعدت الى الوطن، كانت المنطقة كلها في تصوري قد اصبحت كلاً واحداً، وأيدت الحوادث التي جرت بعد ذلك هذا الاعتقاد في نفسي»[٢٧]. لقد كان هذا التطور الفكري لدى عبد الناصر والضباط الاحرار، متسقاً تماماً مع مسار التاريخ المصري ومنطقه العام. وكما يقول محمد حسنين هيكل: «ان مصر على مدار تاريخها الطويل توجد بالجغرافيا في افريقيا... ولكنها موجودة بكل التاريخ في آسيا»[٢٨]. وعلى حد قول جمال حمدان: «ان مصير مصر مرتبط عضوياً، تاريخياً

---

(٢٦) صايغ، **فلسطين والقومية العربية**، ص ٨٢.

(٢٧) جمال عبدالناصر، **فلسفة الثورة** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [د.ت.])، ص ٤٧.

(٢٨) محمد حسنين هيكل، «قضايا الوحدة العربية والمجتمع العربي،» اجرى الحوار مجدي حماد، **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٢٩ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ١١.

وجغرافياً، بمصير الشام عموماً، وبالأخص منه فلسطين. . . ان الذي يسيطر على الشام يهدد مصر استراتيجياً، بمثل ما يهددها هيدرولوجياً من يسيطر على السودان»[٢٩]. وبعبارات جمال حمدان ايضاً، فان مصر «أكثر من عضو ضخم في الجسم العربي، انها رأس ورأس موح مؤثر، ثم هي جهاز عصبي مركزي فعال»[٣٠].

لقد خلص جمال حمدان من ذلك التشبيه لدور مصر العربي، الى أنها ـ كرأس موح مؤثر ـ بمثابة جيروسكوب الوطن العربي الذي يرسي سفينته في وجه العواصف الخارجية، ويمنحه من وزنه ليمنع تمييعه أو ضياعه بين الضغوط والاغراءات. وانها كجهاز عصبي مركزي فعال، تكون كبوصلة لهذا الوطن تتحسس نبضه، ترصد تيارات العالم، ثم تحدّد اتجاه القافلة[٣١]. ان جوهر هذا التشخيص لدور مصر العربي كدور «حاكم» و«موجّه»، انما يعني، بالنسبة الى تحليل العلاقة بين الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتوجه العربي نحو الوحدة، أن اتجاه تأثير تلك العلاقة يتوقف الى حد بعيد، وربما في الدرجة الأولى، على طبيعة الدور المصري في اللحظة محل التحليل.

لقد خلص التحليل السابق لأثر الصراع العربي ـ الاسرائيلي على التوجه العربي نحو الوحدة، الى أن طبيعة الأثر «الحافز» أو «المعيق» لذلك الصراع على التوجه الوحدوي، انما يرتبط بتوافر «شروط أخرى». عند هذه النقطة، يمكن القول ان تلك «الشروط الأخرى» ترتبط بالموقف المصري، قبل أي شيء آخر. فالتأثير السلبي لوجود اسرائيل في قلب الوطن العربي، وكحاجز يفصل بين المشرق العربي والمغرب العربي، يزيد منه حقيقة مجاورة اسرائيل لمركز الثقل العربي، بشرياً وحضارياً، أي مصر. إن اسرائيل، من هذه الزاوية، تصبح أقرب الى القلب أو الى المحرك، وأقدر تالياً على ضربه وابطال مفعوله الوحدوي. والتأثير السلبي للصراع العربي ـ الاسرائيلي من زاوية الحفاظ على «الأوضاع القائمة»، انما تم في أقصى صوره، من خلال هزيمة النظام الناصري في ١٩٦٧، بما رفعه من شعارات حول الحرية والاشتراكية والوحدة. ولأن مصر، أيضاً، تكبدت خسائر كبيرة في مواجهتها ضد اسرائيل، وتحمّلت العبء الأكبر في المواجهة معها، فقد كانت تالياً مرتعاً خصباً، وأكثر من أي بلد عربي آخر، لبروز الاتجاهات الداعية للعزلة والانفصال عن الوطن العربي، والمعيقة للوحدة معه. على أن أبرز الآثار السلبية للتوجه المصري ازاء الصراع مع اسرائيل، على الوحدة العربية، انما يرتبط بمعاهدة، السلام مع اسرائيل. ان انفراد «مصر» بالتسوية السلمية مع اسرائيل، أسفر عن شقاق «سياسي» خطير في الوطن العربي، ما كان يمكن أن

---

(٢٩) جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨١)، ج ٢، ص ٦٩٨.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

يتم بالعمق الذي جرى به، لو أن بلداً عربياً آخر كان هو الـذي أجرى تلك التسـوية. ومـا هو أهم من ذلك، انه ربما لم يكن من المتصـور أصلاً، تمتـع أي نظام عـربي آخر بقـدرة على اتخاذ قرار «منفرد» بالتسوية مع اسرائيل، على النحو الذي تم من جانب النظام المصري.

وفي مقابل هـذا كله، فان مجـرد وجود الصراع العـربي ـ الاسرائيلي، مـا كان يمكن ان يلعب دوره بشكل «تلقائي» أو «ميكانيكي» من أجل حفز الوحدة العربية، أو العمل العـربي المشترك. ان حيوية مصر، وتوافر الوعي العربي لدى نظامها السياسي، كانا شرطين اساسيين للعمل العربي المشترك، ولمحاولات الوحدة العربية، ولمواجهة اسرائيـل. ان هذا ينـطبق على الوحدة المصرية ـ السورية في ١٩٥٨، والتنسيق في الحروب العربية ـ الاسرائيلية، ومؤتمرات القمـة العربيـة. وفي كل من تلك الحـالات، لعبت المبادرة المصريـة دوراً حاسـماً في تجسيـد الصور المختلفة للعمل العربي المشترك.

أما في ما يتعلق بأثر التوجه العـربي نحو الـوحدة، عـلى الصراع العربي ـ الاسرائيـلي، فان الافتراض بأن ذلك التـوجه نحـو الوحـدة سوف يؤدي الى تصعيـد الصراع، انما يـرتبط بدرجة اساسية بوجود «مصر»، كركن أساسي لتلكالوحدة. ان ذلك الوجود وفعاليته يتحكمان في طبيعة رد الفعل الاسرائيـلي على العمـل الوحـدوي. ويمكن القول، هنـا، أنه كلما تـزايد الحضـور المصري في العمـل العـربي المشـترك، كلما كـان ذلـك العمـــل مستفـزاً للتـــدخـل الاسرائيلي، أكثر من أي شيء آخر. وعلى العكس من ذلك، فان افـتراض أن يكون العمـل العربي المشترك، والتوجه نحو الوحدة، عنصراً مهدئاً للصراع، لا يمكن تصوره الا بالتـوازي مع «تحييد» مصر حيال الصراع، واخراجها من حلبته.

في هـذا السياق، تبـدو الخطورة الحقيقيـة لمعاهـدة السلام المصريـة ـ الاسرائيلية، اي فصـل مصر عن الوطن العـربي. ففي ظل هـذا الظرف المحـدد، تتعاظم بشـدة التـأثـيرات السلبية للصراع العربي ـ الاسرائيليعلى تـوجه الـوطـن العربي نحـو الوحـدة، كما يضحي أي توجه وحدوي ـ بدوره ـ حقيقة شكلية لا تضيف رصيداً حقيقياً للقوى العربيـة، في صراعها ضد اسرائيل.

ثالثاً: المشابهة بين اسرائيل وبين الغزوة الصليبية وجمهورية جنوب افريقيا

في محاولتنا استشراف مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومستقبل اسرائيـل في هذا الاطـار، ليس جديـداً ورود مشابهتـين محددتـين: أولاهما، المشـابهة بـين الوجـود الاسرائيلي المعـاصر والوجـود الصليبي القديم، في الشرق العـربي. وثانيتهـا: المشـابهـة بـين اسرائيـل

وجمهورية جنوب افريقيا، في اطار فكرة الدولة الاستيطانية. المشابهة في الحالة الأولى، تتم عبر التاريخ (بين القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين وبين القرن العشرين) مع ثبات المسرح الجغرافي: أي أرض فلسطين والمشرق العربي. والمشابهة في الحالة الثانية، تتم عبر الجغرافيا (بين فلسطين والمشرق العربي وبين جنوب القارة الافريقية) مع ثبات الفترة التاريخية (أي القرن العشرون الميلادي).

على أنة يخرج عن إطار هذا المبحث، عقد «مقارنات» بين اسرائيل وبين كل من «الغزوة الصليبية»، و«جمهورية جنوب افريقيا» في ذاتها، طالما ان الغرض من ايراد هاتين المشابهتين هو الافادة منها في استشراف مستقبل «الصراع» العربي مع اسرائيل. ومن هذا المنظور فقط، فان هذا المبحث يسعى الى الاجابة عن تساؤلين محددين، أولهما حول أسباب اتخاذ الصراع الصليبي ـ العربي (الاسلامي عموماً) المسار الذي اتخذه، بحيث أدّى في النهاية الى زوال الوجود الصليبي من المنطقة نهائياً. وثانيهما حول اسباب أو عوامل استمرارية النظام الاستيطاني ـ العنصري في جنوب افريقيا، في اطار صراعه ضد القوى الافريقية المعادية المحيطة به. ولا يخفى، بداهة، امكانية وجود صلة قوية بين عناصر الاجابة عن السؤالين.

١ ـ حول عوامل زوال الغزوة الصليبية

لقد كان من المنطقي تماماً أن ترافق اهتمام الاسرائيليين و(الصهاينة عموماً) بالبحث في «مستقبل اسرائيل»، كما سبقت الاشارة، مع اهتمام كبير ببحث الغزوة الصليبية للمنطقة، والأسباب التي أدت الى اخفاقها، واستخلاص الدروس المستفادة منها. واذا كان من الصحيح، ايضاً، أن عدداً من المؤرخين والباحثين العرب قد اهتموا بالغزوة الصليبية، الا أن ذلك الاهتمام ظل، في غالبيته، في اطار السرد التاريخي، قبل أي شيء آخر، الأمر الذي يحتم تجاوز ذلك السرد الى التحليل السياسي والاجتماعي لتلك الوقائع الخطيرة التي شهدها المشرق العربي ومصر، في القرون ١١ ـ ١٣ الميلادية، في مواجهة الوجود الصليبي الدخيل.

والواقع ان تعبير كلا الحركتين ـ الصليبية والصهيونية ـ عن اطماع قوى غريبة عن منطقة المشرق العربي، وغزوها لها، واصطناع كيانات تابعة متنافرة بالطبيعة مع الوسط «العربي» المحيط بها، ينطوي على أوجه تشابه فريدة ومثيرة.

فالحركتان الصليبية والصهيونية تمثلان كما ذكرنا، وجوداً أجنبياً غريباً عن المنطقة، ينتمي الى حضارة مخالفة هي الحضارة الغربية، وتعبّران بصياغة مختلفة، عن الصراع الطويل والقديم بين تلك الحضارة، والحضارات الشرقية (والاسلامية على وجه التحديد).

وكلا الحركتين تمت، بالدرجة الأولى، تحت شعار ديني، ووفاء لوعود وامنيات دينية. وفي هذا الاطار، فان مدينة «القدس»، على وجه التحديد، باعتبارها مكاناً مقدساً لاتباع الديانات السماوية الثلاث، صارت موضوعاً للدعاوى الدينية المتضاربة والمتعصبة. وفي مواجهة السيطرة الاسلامية على المدينة، وفدت عليها حملات الصليبيين، تحت شعار الخلاص المسيحي، مثلما وفدت عليها هجرات اليهود، حديثاً، تحت شعار «العودة الى أرض الميعاد». ورفع الأولون «الصليب»، ورفع الآخرون «نجمة داود» وادعى الجميع العمل بمشيئة الله، وتلبية ندائه.

وفي هذا الاطار، يلمس الباحثون تشابهاً مثيراً في ديناميات الاعداد للحركتين وتنفيذهما وقياداتهما. وكما يشير يوري افنيري خصوصاً، فان التشابه يتعدى الخطوط العامة الى التفاصيل: فالدور الذي لعبه هرتسل (١٨٦٠ - ١٩٠٤) يشبه الدور الذي لعبه البابا أربان الثاني (١٠٨٨ - ١١١٨) والمؤتمر الصهيوني الأول في بال Basle في سويسرا في آب/ اغسطس ١٨٩٧ يذكّر بمؤتمر كلير مونت في فرنسا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٠٩٥، وشخصيات قيادية مثل الملك بودوين ورينالد دي شانتيون. تشبه في دورها، الى حد بعيد، اشخاصاً مثل بن غوريون وموشي دايان. . . الخ[٣٢]. وفي كلتا الحالتين، حشدت، في ظل الشعارات الدينية، جحافل من البشر المضطهدين والمحرومين، مثلما حشد المغامرون والخارجون على القانون. ولقد توافد هؤلاء الى فلسطين، سواء في القرون الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، أم في القرنين التاسع عشر والعشرين، في شكل موجات بشرية كبيرة، حتى وان أتوا ايضاً - في شكل حملات عسكرية - كما حصل أيام الصليبيين.

في حين كانت عيون الغزاة الوافدين (الصليبيين، والصهاينة) مركّزة على القدس، قبل أي مكان آخر، فان الانتشار الجغرافي حولها في فلسطين انما اتّخذ مساراً واتجاهات مماثلة، بحيث يظهر تشابه كبير بين خريطة الامارات الصليبية قبل ثمانية قرون، وخريطة اسرائيل، كما وردت في قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨[٣٣]، والأمر ذاته ينطبق على الكيفية التي نظم بها الغزاة، في الحالتين، اقامتهم في الأرض المغتصبة، في شكل مراكز سكانية محصّنة ضد المخاطر الخارجية، سواء في شكل قواعد وحصون لدى الصليبيين، أم في شكل مستعمرات لدى الصهاينة. وكما يذكر افنيري أيضاً، فان الكيبوتز والموشاف - وهما الشكلان الرئيسيان العامان للاستيطان الصهيوني - مثّلا قوى محصنة جداً تشبه قلاع وحصون الامارات الصليبية[٣٤].

---

(٣٢) Uri Avnery, *Israel without Zionists: A Plea for Peace in the Middle East* (NewYork: Macmillan, 1968), p. 76.

(٣٣) كمال محمد الأسطل، مستقبل اسرائيل بين الاستئصال والتذويب (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٠)، ص ١٤.

(٣٤) Avnery, Ibid., p. 70.

واذا كان جوهر الوجود الصليبي، ثم الصهيوني، هو انه امتداد للحضارة الغربية ولدعاويهاالعنصرية، في قلب المشرق العربي، فان هذا الأمر ينطبق، ليس فقط على مصدر نشوء وقدوم الحركتين الى المنطقة، وانما أيضاً على شروط بقائهما واستمرارهما. إن شرط البقاء الأساسي هذا ـ وكما سنفصل في ما بعد ـ كان هو الارتباط الاقتصادي والبشري بالقوى الخارجية ذات المصلحة في دعم واستمرار الحركتين. وتشمل تلك القوى كيانات سياسية رسمية (الممالك والدول الغربية) مثلما تشمل قوى اجتماعية ودينية عدة، تقدم دعمها، في شكل تبرعات ومنح مالية وعينية. وبالمثل، فان الهجرة المستمرة وتقديم الدعم البشري (للصليبيين قديماً وللصهاينة حديثاً) مثّلا شروطاً أساسية للبقاء والتوسع. وفي المقابل، فان الهجرة المعاكسة ظلت خطراً دائماً، تعمل على الحد منه ومواجهة عواقبه.

إن تلك المشابهة التاريخية الفريدة، موضوعياً وشكلياً، انما تقدم مبرراً قوياً للتساؤل حول مصير الكيان الصهيوني المعاصر، في ضوء مصير الكيان الصليبي القديم. لقد انتهت الغزوة الصليبية، عبر مراحل طويلة ومريرة من الشد والجذب بين العرب والمسلمين وبين الصليبيين، الى اندثار الوجود الصليبي، واستئصاله نهائياً من المنطقة. ولذلك، فان أسباب هذا المصير والظروف التي أطاحت به كانت، وما تزال، موضع بحث الكثير من الدارسين اليهود والصهاينة، كما ذكرنا. وبعيداً عن الخوض في كثير من التفاصيل، يمكن القول ان هناك ما يشبه الاجماع على ثلاثة عوامل محددة تفسر هزيمة الصليبيين، وزوال وجودهم من المنطقة، يتعلق أولها بظروف المجتمع الصليبي نفسه ودينامياته الداخلية، ويتعلق ثانيها بالظروف العربية الاسلامية (الاقليمية) المحيطة، ويتعلق ثالثها بالاطار الدولي الذي تحركت فيه الحركة الصليبية.

أ ـ العامل الأول: تفكك المجتمع الصليبي وجموده

أسهب دارسو الحركات الصليبية في توصيف أوجه الضعف التي عانتها الامارات والممالك الصليبية التي زرعت في المشرق العربي شرق البحر المتوسط، منذ سقوط القدس في يد الصليبيين في تموز/ يوليو عام ١٠٩٩ الى انتهاء الوجود الصليبي في المنطقة، مع سقوط عكا في أيار/ مايو عام ١٢٩١. على أننا هنا، ومن دون الخوض في أي سرد تاريخي، يمكن ان نشير الى ملامح الانقسام والتفكك داخل المجتمع الصليبي، والى بعض مظاهر جموده وعجزه عن التكيّف مع مقتضيات المواجهة مع الوسط العربي الاسلامي المحيط به.

إن دارسة المجتمع الصليبي الدخيل في المشرق العربي، تكشف عن انه عانى ثلاثة انواع من الانقسامات اسهمت في تحلّله وتفككه. ويمكن القول، ان الانقسام الأول هو ذلك الذي ارتبط بالطابع الاقطاعي الذي حمله معه من أوروبا، ولذلك فقد كان لصيقاً به منذ اللحظات الأولى لوجوده في المنطقة، وزادت عليه التغيرات التي نتجت عن الاختلاط

بالعناصر المسيحية المحلية. على أن مرور الزمن على الوجود الصليبي، حمل معه النوع الثاني من الانقسامات اي الانقسام بين الاجيال التي حملت على عاتقها مهمة تنفيذ الحملات الصليبية الأولى، والأجيال التالية سواء التي نشأت وترعرعت في المجتمع الجديد، أم التي وفدت اليه، بعد أن وطّد وجوده. اما النوع الثالث من الانقسامات، فقد ظهر بالذات في المراحل التالية للوجود الصليبي، وتفاقم مع الهزائم التي مني بها الصليبيون من جانب العرب والمسلمين، بخاصة على يد صلاح الدين الايوبي في عام ١١٨٧.

لقد حمل المجتمع الصليبي معه، السمات الاقطاعية نفسها التي كانت سائدة في البيئة التي أتى منها، أي أوروبا الغربية. وفي هذا الاطار، قبعت على رأس ذلك المجتمع أقلية الارستقراطية الحاكمة من النبلاء والفرسان، التي تعرضت ايضاً للتآكل بسبب كثرة الضحايا في الحروب، وقلّة الهجرة من الغرب، فضلاً عن موجات العودة الى أوروبا بعد الحج، ومعدلات الوفاة العالية للأطفال، بسبب صعوبة التلاؤم مع المناخ الجديد. واذا كانت هذه الطبقة حافظت على «نقائها العرقي» في مملكة القدس الصليبية، فان الأمر لم يكن كذلك في الممالك والامارات الصليبية الأخرى، مثل انطاكية والرها، حيث تزاوج بعض النبلاء الصليبيين وفرسانهم من الاستقراطية المحلية، وبخاصة من الأرمن[٣٥].

اما الطبقة التالية، فهي طبقة عامة المحاربين من الصليبيين من غير الفرسان والنبلاء، والذين شاركوا في الحركة الصليبية. لقد اضطر هؤلاء، بعد استقرارهم في الشام، الى التزاوج مع المسيحيين المحليين، ومن طائفة الأرمن خصوصاً. وأدى ذلك الى ظهور طبقة جديدة في منتصف القرن الثاني عشر تقريباً، وهي طبقة «الأفراخ»، وهي التي حلّت، مع مرور الوقت، محلّ طبقة عامة المحاربين، وقامت بدورها.

أما في أسفل السلم الاجتماعي، فقد وجد «الرقيق» الذين لم يكن ممكناً للصليبيين ان يتخلوا عنهم، كجزء من النظام الاقطاعي الذي درجوا عليه في أوروبا. وعلى الرغم من ان أوضاع الرقيق كانت بدأت تتحسن في القرن الثاني عشر في أوروبا، الا ان ذلك لم ينطبق على أوضاعهم في المجتمع الصليبي.

أما المسيحيون المحليون، الذين كانوا يضمون فئات عدة كالأرمن والموارنة والبيزنطيين والسريان واليعاقبة وغيرهم، فقد ظلوا يشكلون تكويناً اجتماعياً وطبقياً مستقلاً في الامارات الصليبية. وعموماً فقد كان هناك تناقض واضح بينهم وبين الصليبيين، حيث نظر الصليبيون اليهم باحتقار وكراهية نتيجة الاختلاف المذهبي، ونتيجة التخوف من تآمر البعض منهم مع الامبراطورية البيزنطية ضد الامارات الصليبية. على ان عداء الصليبيين للمسيحيين الشرقيين لم يصل الى حد طردهم ـ كما تم مع اليهود ـ ولكنهم استبقوهم لمهاراتهم اليدوية، وقيامهم

(٣٥) الأسطل، المصدر نفسه، ص ١٨٢.

بـالخدمـات والأعمال التي كـان يأنف الصليبيـون من القيام بهـا. ومع ذلـك، فـان «الأرمن» خصوصاً ظلوا أفضل حالاً من المسيحيين الشرقيين الآخرين، وتولوا بعض الوظـائف العامـة في الدويلات الصليبية، فضلاً عن التزاوج منهم، كما سبقت الاشارة.

أيضاً، وعلى الرغم من أن المسلمين والعرب من أهل البلاد الأصليين قد هاجـروا من المـدن والمنـاطق التي احتلهـا الصليبيـون، الا أن نسبـة منهم ظلت تعيش داخـل المجتمـع الصليبي وتؤثر فيه، فضلاً عن البدو الرحل.

وأخـيراً، شكّل التجـار الايطاليـون طبقة أخـرى مستقلة تتكلم الايطاليـة، ولا تختلط بغـيرها، الا في نـطاق المعامـلات الماليـة والتجـاريـة. وقـد تـركّـز هؤلاء في المـدن الصليبيـة الساحلية، مثل يافا وعكا وقيسارية وارسوف وصور وبيروت وطرابلس وغيرها[٣٦].

رافق هذا البناء الاجتماعي المفكك، والذي وزع بين دويـلات متعددة، تعـدد اللغات واللهجات السائدة، وظل مقاوماً لامكانات الانصهار أو التكامل، كما سيأتي في ما بعد.

المظهر الثاني للانقسام في المجتمع الصليبي، والـذي تبلور مع مـرور الزمن واستقـرار الصليبيين في المنطقـة، كان الانقسـام بين الأجيـال. وينقل عن وليم الصـوري William of Tyre (الـذي كان مستشـاراً في مملكـة القـدس الصليبيـة عـام ١١٧٥) في تعـداده لأسبـاب الضعف الصليبي في مواجهة المسلمين، اشارته الى حلول جيل جديد ضعيف من الصليبيين محلّ جيل الآباء والاجداد الذين كانـوا متمسكين بـدينهم، والله، كما يقـول وليم الصوري، «يحجب تـأييده عن الخـانعين». كـما أن الأجيال الأقـدم من الغربيـين كـانت غيـورة، ومتحمسـة وحسنة التدريب، وقادرة ـ تالياً ـ على محاربة عدو يفوقها عدداً[٣٧]. والى هذا الجيل الأقـدم، انتمى، خصوصاً، فرسان القـديس حنا (أو من عـرفوا بـاسم فرسـان الاسبتاريـة) وفرسـان المعبد (فرسـان الداويـة)[٣٨]، وكان الـواجب الأصلي لفـرسان الاسبتـارية، لـدى مجيئهم الى الارض المقدسة، هو مساعدة المرضى والمعوزين من الحجاج، ولكنهم تحولوا بمرور الوقت الى منظمة من الفرسان المحاربين، وكانوا في غالبيتهم من أبناء النبـلاء الأوروبيين. كـذلك فـان فرسان الداوية كانوا مقاتلين اشداء، نشأ معظمهم من بين الرهبان الفرنسيـين، وقد اتسمـوا بالتزمت الديني.

---

(٣٦) انظر: Steven Runciman, *A History of the Crusades*, 3 vols. (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1951-1954), vol. 1, pp. 113-136.

(٣٧) Aharom Ben - Ami, *Social Change in a Hostile Environment: The Crusader's Kingdom of Jerusalem* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1969), p. 159.

(٣٨) انظر: سعيد عبدالفتاح عاشور، الحركة الصليبية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصريـة، ١٩٧٥)، ج ١، ص ١٣١.

وفي هـذا السياق ايضـاً، يفرّق بعض البـاحثين بـين كتلة النبلاء والبـارونـات الـذين استقروا في مقاطعاتهم لفترة طويلة، وتبلورت لديهم سياسة دفاعية تهدف الى المحافظة على ما استولوا عليه من أرض اسلامية، وابقاء التوازن العسكري الصليبي ـ الاسـلامي على مـا هو عليه، وبين كتلة المهاجرين والمستـوطنين الجـدد الذين ضمّـوا مغامـرين عسكريـين سعوا الى الاستيلاء على مناطق اسلامية جديدة، وكان الدافع الاسـاسي لديهم هـو الحصول عـلى المال والنفوذ اللذين افتقدوهما في اوروبا.

على ان تفكك الجبهة الصليبية اتخذ ابعاداً أخرى خطيرة، بخاصة منـذ منتصف القرن الثاني عشر، بسبب التنافس والخلافات بين الجاليات والمستعمرات الايطالية في الشـام، وهي المستعمـرات التي قامت بـدور كبير في مسـاعدة مملكـة القدس لـدى قيـامهـا. ولكن التحلل والضعف اللذين أصابا تلك المملكة، صاحبه انشغال تلك المستعمرات الايطاليـة بمصالحهـا التجـارية الخـاصة. وقـد تحوّلت تلك المستعمـرات الى كيانـات مستقلة تتبع كـل منها سلطة المدينة الايطالية الأم، حيث كانت أهم تلك المدن هي: بيزا وجنوى والبنـدقية. وفي الـوقت نفسـه، فقد استعـان أمراء الصليبيـين بتلك المستعمرات في منـازعاتهم المستمـرة مع بعضهم البعض. ومع تعيين كل مدينة لقنصل عـام لها في الشـام يرعى مصـالحها، في أواخـر القرن الثـاني عشر، أصبحت المستعمرات الايـطالية، عـاملاً قـوياً من عـوامل تفكـك الصليبيين. وبدأت المدن الصليبية الساحلية، بخاصة مدينة عكا، تشهـد الصراعات الضـارية بـين ابناء المـدن الايطاليـة الثلاث: بيـزا وجنوى والبنـدقية. ووصلت تلك الصراعـات الى ذروتهـا في منتصف القـرن الثـالث عشر، وامتـدّت الى غـالبيـة المـدن الصليبيـة مثـل صـور وطـرابلس وانطاكية، وهزّ الصراع كل أرجاء المجتمع الصليبي في الشـام، ولم يستطع أي ملك أو زعيم صليبي ان يـوقف تيار تلك الفتنـة. وفي هذا الاطـار، فشلت محاولـة البابـا انوسنت الـرابع للوساطة بين الجماعات المتصارعة في نيسان/ ابريل ١٢٥٩.

إن هـذه المظاهـر المتعددة والمزمنة للتفكـك والتحلل في المجتمع الصليبي، عكست، ليس فقط تأثره بالانقسامات الطبقية والاجتماعية الموروثة والصراعات بين الوحدات السياسية المتنـافسة في اوروبـا، وانمـا عكست ايضـاً جمـود المجتمـع الصليبي، وعجـزه عن مـواجهـة التحـديات الجـديدة التي فـرضتها ظـروف البيئـة التي زرع فيهـا. وبعبـارات «بن آمي Ben Ami»، فقـد عانى المجتمـع الصليبي من «فجـوة مؤسسيـة» تمثّلت في عجـز المؤسسـات التي قامت في ذلك المجتع، والمرتبطة بالطباع الاقطاعي له، عن مواجهة التحـديات التي كـان لا بـد وان تفرضهـا البيئة الجـديدة، أي أن ذلـك المجتمـع افتقـد ـ بعبـارات بن آمي ايضـاً ـ «الوظائف الابداعية» الضرورية للتكيّف مع الظروف الجديدة[٣٩].

(٣٩) Ben - Ami, Ibid., p. 49.

وبشكل أكثر تفصيلاً، فان المجتمع الاقطاعي الاوروبي الذي كان يوصف بانه «مجتمع منظّم للحرب»، إنما كان منظّماً للحرب المتناسبة مع ظروفه، أي المناوشات المنتظمة بين الأمراء والبارونات، والتي لم تكن تتطلب، ولا تقدر على المشروعات العسكرية الطويلة الواسعة النطاق، التي تستلزم في الوقت نفسه، وجود حكومة مركزية فعالة. ولذلك، فان الظروف السياسية والعسكرية للاستزراع في الشرق الاوسط، كان يمكن ان تكون مؤاتية للصليبيين، طالما أتسمّت تلك الظروف بتمزق سياسي مشابه. ولكن ما حدث هو أن مجرد ادخال الكيان اللاتيني الى ساحة الحضارة الاسلامية، انما كان مشجعاً على تحقيق الوحدة السياسية فيها.

من هذا المنظور، فان الخصائص المتوارثة للمجتمع الصليبي، حالت دون تحقيق الشروط أو الاجراءات التي كان يمكن ان تمكنه من البقاء والاستمرار، في ظروف البيئة الجديدة:

فهذه الخصائص الجامدة، لم تمكّن الصليبيين من خلق مجتمع مسيحي (أفرنجي سوري) متماسك، ولكن، على العكس، فان الارستقراطية الصليبية المسيطرة، حرصت على الحفاظ على طابعها المغلق، فضلاً عن تقوقع الكنيسة اللاتينية على ذاتها.

أيضاً، فان هذه الظروف نفسها حالت دون تمكّن المجتمع الصليبي من انشاء قوة بحرية فعالة، تستند الى القاعدة التجارية للمدن الساحلية، لتقوم بمزاولة التجارة بين البلاد الأوروبية والشرقية، وتدعم المؤسسة العسكرية. فعلى الرغم من القوة التجارية والمهارات لدى المستعمرات الايطالية في المدن الساحلية، إلا أن القادة الصليبيين أسبغوا عليها الطابع الاقطاعي السائد، واستغلّوها في خلافاتهم في ما بينهم.

ويشير بن آمي، ثالثاً، الى العجز عن استكمال الاتجاه الذي شهدته الكيانات الصليبية من ظهور تشكيلات ذات طابع ديني ـ عسكري، تتوحّد فيها الوظائف العسكرية والدينية على نحو كان يمكن ان يؤدي الى انشاء ملكية مركزية قوية، ذات جيش عامل تحت امرتها. لقد شهدت الامارات الصليبية ظهور تلك التشكيلات في شكل فرسان الاسبتارية وفرسان الداوية، كما سبقت الاشارة، ولكن اتساع ونمو هذه الفئات (ذات الطابع الديني - العسكري) كان يمكن ان يهدد بوضوح كلًّا من طبقة الفرسان «العلمانيين» والمؤسسة الدينية الرسمية، ولذلك، كان من الطبيعي ان يواجه مثل هذا التطور بمقاومة قوية نابعة من جوهر النظام الاجتماعي الاقطاعي القائم[٤٠].

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٧١.

ب ـ العامل الثاني: تقطّع جسور المجتمع الصليبي مع العالم الغربي

اذا كـان تفكّك الـوجود الصليبي في المشرق العـربي، في مقـدمـة الأسبـاب التي تفسر اندثاره وهزيمته الساحقة امام العرب، فـان هذا التفكـك لا ينطبق فقط عـلى مكونـات ذلك الوجود الصليبي (الاجتماعية والاقتصادية والعرقية . . . الخ)، وانما ينطبق ايضا عـلى روابطه مع الموطن الأم له، أي بلاد العالم الأوروبي الغربي. لقد كان ذلك الوجـود رأس جسر للعالم الغربي في المشرق العربي، ولذا فان تحلّل وتفكـك «الجسر» افقدا الـوجود الصليبي الشريـان اللازم لبقائه.

إن تفكك الجسور مع العالم الغربي يمكن، في هذا السياق، ان يفهم بأكثر من معنى:

أول المعاني التي يلّح عليها دارسو الحملات الصليبية، هو افتقـاد الوجـود الصليبي في المشرق العربي للمدد البشري المستمر واللازم لتدعيمه وتقـويته. وفي هـذا الخصوص، يبـدو مغزى رسالة شهيرة بعث بها بطريرك بيت المقدس الى هنـري الثاني ملك انكلترا في نيسـان/ ابريل ١١٨٥ (أي قبل المواجهة مع صلاح الدين في حـطين بعامـين تقريبـاً) يقول لـه فيها: «اننا نطلب رجـالاً لا أموالاً»[٤١]. ويعـزو الكتّاب الأجـانب الانهيار المتـوالي للحصون الصليبيـة، بعد معركة حطين في الأساس، الى النقصان الشديد للقوى البشرية في تلك الحصون.

على ان تفكك الجسور مع العالم الغربي، يعني أيضاً حقيقة فشـل المجتمع الصليبي في التحالف المستقر مع «الحلفاء الطبيعيين» له. فالتحالفات مـع الامبراطـورية البيـزنطيـة كانت موقتة، شديدة الهزال، واستخدمهـا الامراء والملوك الصليبيـون بشكل مشتت وتنـافسي. كما أهمل الصليبيون، ايضا، امكانية انشاء روابط دائمة مع الايطاليين، مثل النورمان في صقلية مثلاً.

والمعنى الثالث لتفكك الجسور مع العالم الغربي، يـرتبط بحقيقة أن الـوجود الصليبي، بممالكه واماراته المتنافسة، انما مثّل، بمعنى ما، عبئاً عـلى بلدان اوروبا، خصـوصاً مـع الحاح تلك الممالك والامارات على طلب الانقاذ والنجدة. واذا كـان الوجـود الصليبي، في بدايتـه، نتاجاً للحملة الصليبية الاولى المكثفة، فـان الحملات الصليبيـة التاليـة لم تعكس استمراريـة الاتصال بين الطرفين، بقدر ما كانت ردود فعل للمخاطر التي تعرض لها الـوجود الصليبي. وبعبارة اخرى، فـان تلك الحملات لم تكن تعبيراً عن اتصال «مؤسسي» دائم ومستقـر، بين الـطرفين، بقـدر ما كـانت نجدات طـارئة تجهـز تحت ضغوط البـاباوات، وفي ظـل ظـروف سياسية واجتماعية معينة، لمواجهـة المخاطـر التي تتعرض لهـا الدويـلات الصليبية. وفي هـذا السياق، فان الحملة الصليبية الثانية في عام ١١٤٧ انمـا كانت رد فعـل لسقوط امـارة الرهـا

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

الصليبية، واستغاثة حكومة القدس بالبابا يوجين الثالث في خريف ١١٤٥[٤٢]. وكانت الحملة الصليبية الثالثة في ١١٨٩ رد فعل لانتصارات صلاح الدين وسقوط القدس. فتلك الانتصارات هالت أوروبا، وأفزعت البابوية التي بشرّت بحملة جديدة، وضغطت على الملوك والحكام الاوروبيين لوقف منازعاتهم، والاشتراك في الحملة الجديدة. ايضاً، فان الحملتين الرابعة (عام ١٢٠٢) والخامسة عام (١٢١٨ و١٢٢١) إنما كانتا محاولتين فاشلتين لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه الحملة الثالثة. . . وهكذا.

ج ـ العامل الثالث: نمو القوة العربية ـ الاسلامية

إن تحلل المجتمع الصليبي، وتفكك روابطه مع اوروبا، ما كان يمكن أن يؤديا الى هزيمته وزواله من المنطقة، الا مع تنامي القوة العربية الاسلامية المحيطة به، واختلال توازن القوى بينهما لمصلحة الطرف العربي الاسلامي. ولن نتوغل، هنا، كثيراً في تحليل ديناميات التأثير المتبادل بين المجتمع الصليبي والمجتمع العربي الاسلامي، وما انطوى عليه ذلك التأثير من بلورة عوامل معينة للمقاومة لدى كل من الجانبين. ولكن من المهم الاشارة الى حقيقة ان القاعدة التكنولوجية لكل من الصليبيين وجيرانهم العرب والمسلمين انما كانت في الفترة موضع البحث عنصراً استاتيكياً محايداً، مما يعني ان التوازن بينهما كان مرتبطاً بشكل حاسم بالنواحي الاجتماعية والمعنوية، بخاصة في ما يتعلق بالقدرة على تحقيق التضامن او الوحدة[٤٣].

في هذا الاطار، فاننا نصبح حيال ثلاثة عوامل محددة اسهمت، اكثر من غيرها، في قلب توازن القوى لمصلحة العرب والمسلمين، وهي:

ـ تبلور ايديلوجية صلبة تعبر عن روح «الجهاد» ضد الصليبيين، وتدفع بقوة نحو التضامن الجماعي.

ـ تحقيق الوحدة السياسية المركزية، على نحو يتجاوز الواقع الاقطاعي المفتت للوحدات المكونة للبلاد الاسلامية.

ـ ظهور القيادة الكارزمية القادرة على دعم النظام السياسي بالمثل العليا، وعلى احداث التغيرات الضرورية التي تتجاوز افق النخب التقليدية.

لقد جسد صلاح الدين الايوبي تلك العوامل الثلاثة بقوة، سواء بايمانه العميق بعدالة

---

(٤٢) عبدالعظيم رمضان، الصراع بين العرب وأوربا: من ظهور الاسلام الى انتهاء الحروب الصليبية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣)، ص ٤٤٦.

(٤٣) Ben - Ami, Ibid., p. 119.

المعركة ضد الصليبيين، أم بجهوده الخارقة العديدة لتأمين التضامن والوحدة الاسلامية، أو بصفاته الكارزمية المنفردة التي ساعدت على التفاف مواطنيه حوله، واعجابهم به.

وإذا كان الباحث الاسرائيلي «أهارون بن آمي» قد ذكر العوامل الثلاثة السابقة، باعتبارها «وظائف» للنظام الدولي الذي جمع العرب والصليبيين معاً، فقد كان مقتضى ذلك التحليل ان تلك العوامل كان لا بد وان تتبلور ايضاً على الجانب الصليبي، ولكن الطابع الاقطاعي الجامد لذلك المجتمع، حال دون نمو الارهاصات الاولى لهذه العوامل. ولذلك، فقد نجح صلاح الدين والمسلمون في ما فشل فيه الصليبيون «بسبب التطابق بين الدولة والدين في الاسلام في العصور الوسطى، وايضا بسبب حقيقة ان الصليبيين كانوا يحتاجون الى مزيد من التغييرات الهيكلية بعيدة المدى، حتى يمكن لهم موازنة الانجاز الكمي والكيفي» لصلاح الدين[٤٤].

٢ ـ عوامل استمرارية النظام العنصري في جنوب افريقيا

إن المقارنة بين اسرائيل وجمهورية جنوب افريقيا، باعتبارهما نموذجين للدولة الاستيطانية وللنظام السياسي الاستيطاني، ليست أمراً جديداً. على ان ما يعنينا، هنا ايضا، لن يكون تلك المقارنة في ذاتها، وانما التركيز على عوامل استمرارية النظام العنصري في جنوب افريقيا، وديناميات تلك الاستمرارية، انطلاقاً من الفكرة التي يطرحها بعض الباحثين، وقوامها ان جنوب افريقيا «تمثل الى حد بعيد صورة المستقبل بالنسبة الى اسرائيل»[٤٥].

ويعني توصيف كل من اسرائيل وجنوب افريقيا بانهما دولتان استيطانيتان، انهما ينتميان الى تلك الدول التي نشأت مجتمعاتها عن طريق هجرة جماعات بشرية معينة، الى اقليم غريب عنها، ثم تحقيق سيطرتها السياسية على هذا الاقليم، ومن يسكن فيه من ابنائه الاصليين، الأمر الذي ينتهي الى اعلان دولة للمستوطنين. وبهذا المعنى، فان تلك الدول تكون قد تشكلت بارادة المستوطنين، وبتأييد النظام الاستعماري عموماً، وليس في اطار النشأة التاريخية والنمو الديمغرافي المميز لغالبية دول ومجتمعات العالم المعاصر.

ومع ان ظاهرة الهجرة، وبخاصة الهجرات الجماعية بمعنى انتقال السكان من اقليم واستيطانهم في اقليم آخر، هي التي تفسر تكوين اغلب المجتمعات والدول تاريخياً، الا ان الامر يختلف قبل ظهور الدولة القومية منه بعد ظهورها. ففي الحالة الاولى، لم تكن ظاهرة الهجرة تعني شيئاً بالنسبة الى المجتمع الذي خرجت منه، ولا بالنسبة الى المجتمع الذي

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٤٥) مجدي حماد، النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة، اسرائيل وجنوب افريقيا (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، ص ٢٧٣.

استوطنت فيه، في حين انه بعد قيام الدولة القومية، وتبلور مفهوم الولاء الوطني، أصبحت حسابات الهجرة مرتبطة بارادة الدولة المرسلة وارادة الدولة المستقبلة، واصبح تقويم الهجرة والاستيطان مرتبطاً بتأثيرهما على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للاقليم الجديد.

في هذا الاطار، تكونت اسرائيل، مثل جنوب افريقيا، عبر التطور من كيان استيطاني الى استعمار استيطاني، فدولة استيطانية[٤٦]. وفي كل من الحالتين، فان تبلور الكيان الاستيطاني في فلسطين وفي جنوب افريقيا انما تم وفقاً لجهد واع ومنظم، وارتبط بمعايير معينة، مثل نسبة حجم المستوطنين الى السكان الأصليين، وتفاوت المهارات الفنية والتكنولوجية بين المستوطنين والسكان الاصليين، وتكريس الانفصال الحضاري والجغرافي بين الطرفين، فضلاً عن توافر اطار دولي مؤات لعملية الاستيطان المنظّم.

أيضاً، فان الكيان الاستيطاني في كل من فلسطين وجنوب القارة الافريقية، تحوّل الى حقيقة سياسية، باتخاذه شكل الاستعمار الاستيطاني (منذ البداية في جنوب افريقيا، ومنذ موجة الهجرة اليهودية الثانية ١٩٠٤ ـ ١٩١٤ في فلسطين) وفي كلتا الحالتين، فان تبلور السمات الاستعمارية انما تم أولاً من خلال انشاء العديد من المؤسسات التي تقوم بتنظيم الهجرة وتمليك الاراضي وتشغيل المستوطنين، فضلاً عن المؤسسات المعنية بالتعامل الدبلوماسي مع العالم الخارجي، ومؤسسات العنف المكرّسة لمواجهة المخاطر المحتملة من المواطنين الأصليين. ومن ناحية ثانية، فان أخطر مهام تلك المؤسسات كان الاستيلاء على الأرض بكل الطرق المتاحة، باعتبارها القاعدة المادية لدعم الكيان الاستيطاني وتطويره. واخيراً، شهدت كلتا التجربتين عملية غزو منظمة استهدف المستوطنون بمقتضاها «فتح» الأقليم ككل، بما ارتبط بها من تصاعد للصراع مع السكان المحليين وطردهم، لتحلّ محلهم اعداد متوالية من المهاجرين.

وفي كل من فلسطين وجنوب افريقيا، فان الاستعمار الاستيطاني، بعد درجة معينة من النمو، تحوّل الى «دولة استيطانية»: اعلنت في جنوب افريقيا عام ١٩١٠ وفي اسرائيل عام ١٩٤٨ بما انطوى عليه ذلك من اعلان «الانفصال» أو «الاستقلال» عن الدولة الاستعمارية الكبرى المسيطرة في المنطقة من ناحية، ومن حصول على الاعتراف الدولي بالدولة الجديدة، من ناحية اخرى.

ليس غريباً إذاً، ان اتسمت الدولتان، في خصائصهما الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بخصائص متشابهة تبرر بقوة الربط بين احتمالاتهما المستقبلية:

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٤.

ـ فكل من الدولتين، تجمع في الواقع «قوميتين»، وان كانت كلتاهما في طور التكوين: أولاهما تمثل قومية كامنة وهي قومية السكان الأصليين، وثانيتهما تمثل قومية «اصطناعية» وهي قومية المستوطنين الذين لا تتوافر لهم في مجموعهم غالبية خصائص القومية الواحدة. كما ان كلاً من هاتين القوميتين، تمثل نقيضاً للأخرى، بحيث يضحي الصراع بينهما صراعاً مصيرياً.

ـ والكيان الاجتماعي، في كل من الدولتين، يتكون من خليط متنوع من الأصول الحضارية والاجتماعية والثقافية، مما يخلق مشكلة تكامل قومي حادة تأخذ على وجه الخصوص، صورة التناقض بين الاوروبيين ذوي الأصل البريطاني والأخرين ذوي الأصل الهولندي، في جنوب افريقيا، وصورة التناقض بين اليهود من أصل شرقي واليهود من أصل غربي في اسرائيل. وقد ترتب على ذلك وجود حالة من التشتت الثقافي في كلتا الدولتين، اتخذت شكل التنافر بين اليهود الشرقيين والغربيين في اسرائيل، ووصلت الى نوع من الانفصال في جنوب افريقيا بين الافريقيين والبريطانيين.

ـ والبنيان الاقتصادي في كلتا الدولتين، اتسمّ بالانقسام أو الثنائية بين اقتصاد متقدم (وتابع للغرب في الوقت نفسه)، لدى جماعة المستوطنين، واقتصاد هامشي ومتأخر بين السكان الأصليين (الشعب الافريقي والشعب الفلسطيني). كما ان اقتصاد كل من الدولتين يخضع أساساً لاعتبارات الأمن، أي لغلبة سمات «اقتصاد الحرب» عليه. وفي الحالتين، فان الاقتصاد يتسم بمعدلات عالية للنمو في اطار نموذج الاستزراع الاقتصادي.

ـ والبنيان الطبقي في كلتا الدولتين الاستيطانيتين، اتسم بعدم التبلور (بخاصة في المراحل الاولى لنشأتها، الامر الذي ينعكس في اختلاف تلك السمة بين اسرائيل وجنوب افريقيا، بسبب اختلاف مراحل التطور بينهما). وفي الواقع فان التناقض الخارجي مع الوسط المحيط المعادي يعلو على التناقض الطبقي، كما يعلو الوعي الاستيطاني على الوعي الطبقي، وتختلط التفرقة الاجتماعية على الاساس الطبقي، مع تلك الناتجة من الاساس الاثني[٤٧].

ـ والنظام السياسي في كلا البلدين، باعتباره نظاماً سياسياً استيطانياً، يقوم على التحكم في حق المواطنة وبالتالي على التفرقة، في مجال المشاركة السياسية، بين السماح بنطاق واسع للمشاركة داخل الجماعة الاستيطانية وبين حرمان ابناء البلاد الأصليين منها، أو تقليصها بشدة. كما يتسم النظام السياسي الاستيطاني في البلدين بوجود قضايا وموضوعات معينة، خارج نطاق الصراعات السياسية أو خارج سلطة قطاعات أو أجهزة معينة في النظام السياسي، خاصة قضايا: العلاقات العنصرية، الأمن القومي، والولاء الوطني.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٢٢ ـ ١٣٠.

في ضوء هذه الخصائص المشتركة لكل من اسرائيل وجنوب افريقيا، فان التعرّف على بعض عوامل استمرارية النظام العنصري في جنوب افريقيا، والذي سبق قيام اسرائيل بنحو اربعة عقود، يكون مهماً في استشراف مستقبل اسرائيل نفسها. وفي الواقع، فان الدراسة المتأنية لنظام جنوب افريقيا، تشير الى ثلاث مجموعات من العوامل التي تفّسر استمرارية ذلك النظام على الرغم من العداء الاقليمي والدولي المحيط به، وتتعلق تلك العوامل بطبيعة المجتمع نفسه، علاقته النسبية مع الوسط الاقليمي، ثم بطبيعة علاقاته بالعالم الخارجي.

أ ـ عوامل قوة الجماعة الاستيطانية وتماسكها

يظهر التحليل الدقيق لخصائص الجماعة الاستيطانية في جنوب افريقيا، كيف ان تأثيرات عوامل الدمج أو التماسك فاقت تأثير التناقضات التي تحفل بها تلك الجماعة. ولا تتمثل عوامل الدمج تلك بداهة بوجود جنسية مشتركة، أو انتماء اقليمي مشترك، وانما في وجود الاحساس بالدوافع المشتركة والمصير المشترك والخطر المشترك، فضلاً عن الانجاز المشترك. وبعبارة اخرى، فان نموذج جنوب افريقيا يوضح كيف ان الوجود والكيان والنظام العنصري يحكم داخل اطاره ويشد اليه جميع الافراد والطبقات والفئات برابطة ايديولوجية وثيقة، لأنه يضع الجماعة الاستيطانية بكل قطاعاتها وتنظيماتها في مواجهة الشعب المقهور والمطرود من أرضه ووطنه(٤٨). ويعني ذلك، ان الطابع الاستيطاني للمجتمع والدولة، يمكن ان يكون في ذاته عنصر دمج وتماسك على نحو يفوق ما هو قائم في المجتمعات الأخرى، ويخلق علاقة نفسية وثيقة بين الفرد والدولة. ان تلك العلاقة تتبدى في ظواهر ثلاث محددة: أولاً، ظاهرة الرضا بمعنى تقبّل النظام السياسي ومؤسساته، بصرف النظر عن تقبّل أو رفض حاكم معين أو قرار سياسي معين، وثانياً، ظاهرة المشاركة، أي مشاركة الفرد في اتخاذ القرارات والرقابة السياسية، بحيث يشعر ان الممارسات السياسية من جانب الحاكم تعنيه وترتبط بحياته اليومية. وثالثاً، ظاهرة الولاء، بمعنى الشعور بالانتماء النابع من الرابطة العاطفية والعقيدية التي تفرض نفسها على المواطن(٤٩).

ويظهر نموذج جنوب افريقيا ان الطابع الاستيطاني للدولة يمكن ان يلعب دوره كعنصر دمج وتماسك للدولة والمجتمع، من خلال خصائص عدة في مقدمتها: الوظيفة العقيدية للدولة، ووجود درجة معينة من مركزية السلطة، فضلاً عن طبيعة العلاقات العسكرية المدنية:

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٤٩) حامد ربيع، **النموذج الاسرائيلي للممارسة السياسية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)، ص ١١٦.

فالدولة الاستيطانية هي دولة ذات وظيفة عقيدية، حتى مع وجود نظام ليبرالي وتعدد حزبي يسمحان بتعدد التصورات الايديولوجية والبرامج السياسية، ويفترضان ان تلك الوظيفة العقيدية للدولة انما تتم من خلال مهام محددة، مثل تحقيق الادراك والمعرفة بخلفيات القرار السياسي، وخلق التماسك القومي وتحقيق الاتصال الحضاري، وتمكين المساندة الخارجية للدولة والنظام السياسي(٥٠).

وتتصل بذلك حقيقة ان النظام السياسي الاستيطاني، كما تجّسده جنوب افريقيا، انما يقوم في النهاية على اساس سيادة السلطة العامة، أو على مركزية السلطة، الامر الذي يعني وجود نوع من التوفيق بين ضمان درجة معينة من المشاركة لكل فئات وطبقات الجماعة الاستيطانية، وبين ممارسة السلطة من قبل فئة مختارة تتمثل فيها صفات معينة للقيادة(٥١).

وفي داخل النخبة الحاكمة، يسود نمط للعلاقات العسكرية المدنية يتّسم بوجود دور متميز للمؤسسة العسكرية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية كافة. وفي ضوء حقيقة الازدواجية القومية، والتناقض بين الجماعة الاستيطانية والسكان الاصليين، يسود وجهان مختلفان للعلاقات العسكرية المدنية، أولهما يسوده المدنيون والمفاهيم الليبرالية، وتلتزم النخبة العسكرية فيه بقاعدة السيادة المدنية، وثانيهما يسوده العسكريون والمفاهيم الاستعمارية والفاشية، بما في ذلك تزايد دور العسكريين في صنع القرارات السياسية. ولكن ذلك لا يلغي حقيقة ان المؤسسة العسكرية تظل فرعاً للحكومة، ولا تصل الى تحدي السيادة المدنية، أو النيل من قوة الدولة وتماسكها.

ب ـ عوامل العلاقة مع الوسط الاقليمي

إن قيمة تماسك الجماعة الاستيطانية ترتبط، في الواقع، بما يسهم به ذلك التماسك في تحقيق «قوة» تلك الجماعة في مواجهة الوسط الاقليمي المعادي. واستمرارية النظام العنصري في جنوب افريقيا بل وترسيخ وجوده انما يرتبطان بالدرجة الاولى بما أفلح ذلك النظام في تحقيقه من مظاهر التفوق والقوة حيال القوى الافريقية المحيطة به، والرافضة له. إن التفوق في الوقت، من هذا المنظور، هو شرط لضمان الأمن القومي للكيان الاستيطاني، والذي يعني أولاً ضمان الوجود بحد ذاته، ثم يعني ثانياً ضمان التفوق والسيطرة.

لقد حققت جنوب افريقيا هذا التفوق، على المستوى الاقليمي، من خلال القوة العسكرية والقوة الاقتصادية معاً. فالقوة العسكرية استندت الى مقومات محددة، في مقدمتها:

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

(٥١) حماد، المصدر نفسه، ص ٢١٢.

ـ انشـاء جيش عصري يتم تحديثـه باستمـرار، من خلال التسليـح المتقدم والتـدريب الراقي.

ـ ضمان التفوق العسكري على جميـع القوى المحيـطة اقليمياً، بحيث يـوجد نـوع من اختلال القوى لمصلحة الدولة الاستيطانية، مما يسمح بفرض السـلام كما تـراه تلك الدولـة. ويشمل ذلك التفوق امتلاك السلاح النووي الذي يضمن الردع النووي، كبديل اكثر فاعلية من الرادع التقليدي.

ـ السعي، قدر الامكان الى تحقيق الاكتفاء الذاتي العسكـري، بما يمكّن من التصـدي لمحاولات فرض الحظر على بيـع السلاح للدولـة الاستيطانيـة، ويعني ذلك خصـوصاً تنميـة الصناعات العسكرية، والعمل على رفع مستواها التكنولوجي.

ـ وفضلاً عن ذلك كله، فان ضمان التفوق العسكري يستلزم، ايضا الحيلولة دون نمـو أي قوة عسكرية منافسة في المنطقة، يمكن ان تشكل تهديداً محتملاً للدولة الاستيطانية. ويتم تحقيق هـذا الهدف من خـلال اساليب عـدة، مثل الحـروب الوقـائية أو الغـارات الانتقاميـة المحددة.

أمـا القوة الاقتصـادية، فقـد تم تحقيقها من خـلال بناء اقتصـاد قومي عصري يتمتـع بـدرجة عـالية من الاكتفـاء الذاتي، تمكّنـه من مواجهـة الضغـوط الخـارجيـة. ومنـذ مـطلع الستينات تقريباً، عملت جنوب افريقيا على اضفاء «الصبغة الحربية» على اقتصادها، بخاصة مع بروز الـدول الافريقيـة ذات الاتجاهـات الراديكـالية، وسقـوط الحزام الافـريقي العازل حولها، بعد استقلال موزامبيق وانغولا وزيمبابوي، بـل وتحول هـذا الحزام العـازل الى حزام للمواجهة.

واذا كانت القوة العسكرية والقـوة الاقتصاديـة هما الـدعامتـان اللتان اعتمـدت عليهما دولة جنوب افريقيا لفرض وجودها كأمر واقع في جنـوب القارة الافـريقية، وتـالياً لاكتسـاب شرعية اقليمية، فان تلك القوة هي ايضا التي مكنّت جمهوريـة جنوب افـريقيا من تـأدية دور اقليمي متميز في اطار منطقة افريقيا الجنوبية، إذا جاز اعتبارهـا نظامـاً اقليمياً بـذاته. ولقـد اعتمد هذا الدور الاقليمي على عناصر متعددة، اجملها احد الباحثين في ستة عناصر تشمل: (أ) ـ الاتصال الديمغرافي القائم على العمل الافريقي المهاجر الى جنوب افـريقيا، فضـلاً عن اللاجئين. (ب) ـ النفوذ الاقتصادي المتمثل في استثمارات جنوب افريقيا (والشركات متعددة الجنسية) في البلدان الافريقية المجاورة. (ج) ـ شبكات الاتصال داخل النظام الاقليمي، بمـا في ذلـك شبكات الكهـرباء التي تعتمـد بشكل مبـاشر على جنـوب افـريقيـا. (د) ـ التفـوق العسكري الواضح على بلدان افريقيا الجنوبية كافة. (هـ) ـ العلاقات الـدبلوماسيـة الرسميـة

(أو الفعلية) القائمة بين جنوب افريقيا، وعدد من الدول الافريقية. (و) ـ التأثير الايديولوجي، والذي يتجسد في ترويج افكار التعايش عوضاً عن افكار الصراع أو التعاون مع بلدان القارة(٥٢).

وطبقاً لأرقام ١٩٨٣ فان صادرات جنوب افريقيا الى البلدان الافريقية، احتلت المرتبة الخامسة بين اجمالي صادراتها الى العالم الخارجي (بعد الولايات المتحدة وسويسرا واليابان وبريطانيا)، في حين احتلت واردات جنوب افريقيا من البلدان الافريقية المرتبة السابعة.

ج ـ عوامل العلاقة مع القوى الدولية

على عكس الحال على الصعيد الاقليمي، فان علاقات جنوب افريقيا (قبل انشاء الدولة وبعدها) مع العالم الخارجي والعالم الأوروبي تحديداً، ظلت هي الشريان الحيوي الذي يربط بين الطرفين، متخطياً الاطار الاقليمي الضيق المحيط بجنوب افريقيا. وفي مقابل المزايا الاقتصادية والاستراتيجية التي وفرتها جنوب افريقيا للقوى الاوروبية فان تلك الاخيرة كانت مصدر الدعم والحماية المستمرة لها قانونياً وبشرياً ومادياً. ولنتذكر، هنا، أن جنوب افريقيا اكتسبت منذ اعلان قيامها في عام ١٩١٠ شرعية دولية من خلال اعتراف الدول الكبرى بها، وكذلك اعتراف عصبة الامم.

ولم يكن من شأن السياق الدولي، في ذلك الحين، أن يؤدي الى رفض اسباغ الشرعية عليها، بخاصة مع خضوع كل الدول الافريقية المحيطة بها في ذلك الوقت، وبعده بزمن طويل، للاستعمار الأوروبي. بل ان بعض الدول الافريقية حصل على استقلاله، واعلن عن قيامه كدول جديدة، ودخل الامم المتحدة بمساهمة واعتراف جنوب افريقيا. ومع تصاعد المواجهة بين دولة جنوب افريقيا والدول الافريقية بعد ذلك، فان المساندة السياسية والدبلوماسية من جانب الولايات المتحدة واوروبا الغربية لعبت الدور الحاسم في الابقاء على جنوب افريقيا، كعضو له شرعيته على الصعيد الدولي. وفي ١٩٧٥ كان الفيتو الثلاثي (الامريكي ـ البريطاني ـ الفرنسي) هو الذي انقذ جنوب افريقيا من الطرد من الامم المتحدة. ولكن يظل من المهم، هنا ان نلاحظ ان التطورات المعاكسة على الصعيد الدولي بالنسبة الى جنوب افريقيا، انما تتعلق بسياسات تلك الدولة وتوجهاتها، ولا تمتّد الى التشكيك في مقومات الشرعية الدولية بالنسبة لها.

على ان عنصر الدعم الرئيسي الذي سمح بتغذية جنوب افريقيا تباعاً، وضمن قوتها

---

(٥٢) Ch. Potholm, «The Effects on South Africa of Changes in Contiguous Territories,» in: L. Thompson and J. Butler, eds., *Change in Contemporary South Africa* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1975), p. 329.

وسيطرتها، ظل هو هجرة العناصر البيضاء اليها، بحيث كانت الهجرة في مقدمة اهدافها الاستراتيجية، وركناً أساسياً من أركان أمنها القومي. ومثّل تشجيع الهجرة الأوروبية البيضاء سياسة ثابتة على رأس أولويات الحكومات المتتابعة في جنوب افريقيا، باعتبارها ضرورة اقتصادية وعسكرية، بما توفره من قوى عاملة ومحاربة. وطبقاً لآخر الارقام المتاحة، فقد هاجر الى جنوب افريقيا في ١٩٨١ نحو ٤١,٥٠٠ مهاجر أبيض ونحو ٣٠ الفاً في ١٩٨٠ و١٩ الفاً في ١٩٧٩[٥٣].

إن مقارنة اسباب زوال الوجود الصليبي من المشرق العربي قديماً، باسباب استمرارية النظام الاستيطاني ـ العنصري في جنوب افريقيا حديثاً، تقودنا الى استنتاج ان بقاء مثل هذه الكيانات الاستيطانية المصطنعة، يعتمد على ثلاث مجموعات من العوامل:

ـ المجموعة الاولى من العوامل، تتعلق بتماسك المجتمع الاستيطاني نفسه، وقدرته على التغلب على جذور التفكك الكامنة فيه، في مواجهة التحدي الذي يفرضه الوسط المحيط.

ـ المجموعة الثانية من العوامل، تتعلق بالعلاقة مع الأوطان الأصلية التي ينتمي اليها ابناء المجتمع الاستيطاني، ومع مصادر الدعم الخارجي له.

ـ المجموعة الثالثة من العوامل تتعلق بنوعية استجابة الوسط الاقليمي للتحدي الذي يفرضه وجود الكيان الاستيطاني المستزرع داخله، ونجاح او فشل الكيان الاستيطاني في خلق علاقات عضوية متنامية مع هذا الوسط.

وفي واقع الامر، فان تأمل كلتا المشابهتين، يوضح ان اسباب استمرارية النظام العنصري في جنوب افريقيا، انما تتمثل تحديداً في تجنب اسباب فشل الغزوة الصليبية.

وفي هذا السياق، تبدو الأهمية الحيوية لعدد من المتغيرات بالنسبة الى مستقبل الوجود الاسرائيلي في المنطقة:

ـ اول هذه المتغيرات، في ضوء المشابهتين المشار اليهما، هو مدى تماسك المجتمع الاسرائيلي، وقدرته على مواجهة عوامل التفكك الناشئة عن التمايزات الاجتماعية واختلاف الأصول العرقية والثقافية داخله. وتلك قضية اجتماعية وثقافية، بمقدار ما هي سياسية وايديولوجية. وهذه القضية تقيس ايضا مدى ونوعية الاستجابة الصهيونية للتحدي العربي حولها.

ـ ثاني هذه المتغيرات هو العلاقة العضوية بين اسرائيل وبين المصدر الخارجي الرئيسي

---

(٥٣) *Europa Yearbook, 1986*, p. 2569.

لدعمها اقتصادياً وسياسياً ودبلوماسياً، أي الولايات المتحدة الامريكية، ان هذه العلاقة المتميزة تبدو، في اطار تاريخ الحركة الصهيونية، امتداداً للعلاقة الوثيقة التي حرصت تلك الحركة دائماً على نسجها مع القوة الامبريالية السائدة عبر الوقت، تستمد منها العون والقوة، بل وتستغلها لمصلحتها بجميع الوسائل والأساليب.

ـ وأخيراً، فان مستقبل علاقة اسرائيل بالوسط العربي المحيط بها، يبدو ايضاً في مقدمة العوامل المهمة التي سوف تحدد توجهها المستقبلي. ولا شك ان اسرائيل، وكما سيبدو في ثنايا هذه الدراسة، افلحت في كسر حلقة العزلة حولها، عبر العديد من الخطوات. ولكن التخطيط الاسرائيلي لنوعية هذه العلاقة وحجمها يبدو شديد الطموح، ويعكس وعياً بالأهمية الحيوية لها.

الفصل الثاني:
إسرائيل في العُقود الثَلاثة القادِمَة

يستلزم التّعرف على مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وضوح ملامح وأبعاد «القوة الشاملة» لطرفيه، أي العرب واسرائيل. وسيتوفر هذا الفصل على دراسة تطور عناصر القوة الشاملة لاسرائيل، في خلال العقود الثلاثة المقبلة، وذلك بدراسة كل من:

١ ـ السكان والأرض ومستقبل النشاط الاستيطاني.
٢ ـ الاقتصاد الاسرائيلي.
٣ ـ المجتمع ومستقبل النظام السياسي.
٤ ـ القوة العسكرية، والتوازن العسكري مع الوطن العربي.

أولاً: السكان والأرض ومستقبل النشاط الاستيطاني

١ ـ السكان

بلغ تعداد سكان اسرائيل في بداية ١٩٨٥ نحو ٤,٢٣٠ ملايين نسمة[1]، وذلك طبقاً للاحصاءات الاسرائيلية الرسمية التي تدخل في تعدادها سكان القدس الشرقية منذ ١٩٦٧ ومرتفعات الجولان منذ ١٩٨٢[2]. ويتوقف عدد سكان اسرائيل، في العقود الثلاثة المقبلة، على طبيعة الحجم والتركيب الحالي للسكان، وعلى معدل الزيادة الطبيعية (أي الفارق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات) ثم ميزان الهجرة (أي الفارق بين معدل الهجرة ومعدل

---

(١) موشيه سيكرون وتسفي ايزنباخ، «الصورة السكانية لاسرائيل عام ٢٠٠٠،» في: شمعون بيريس [وآخرون]، الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠ (قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٨٢.

(٢) *Statistical Abstract of Israel, 1985,* p. 16.

النـزوح). ويشمل الحجم والـتركيب الحـالي للسكـان عنـاصر مختلفـة لا بـد من أخـذهـا في الحسبان لدى التنبؤ بتغيّر عدد السكان، مثل نسبـة السكان اليهـود الى غير اليهـود، ومستوى الانجاب المتوقع للنساء في الأعمار المختلفة وفي فئات السكان المختلفة.

أ ـ المواليد والوفيات

شهدت اسرائيل انخفاضاً مستمراً في مستويات الانجاب، سواء بين السكان اليهود أم غير اليهود: فانخفض معدل الانجاب العام لـدى المرأة اليهـودية من أربعـة أطفال في بـداية الخمسينات الى ٢,٨ طفل في بـداية الثـمانينات، وهـو أمر نتـج أساسـاً من انخفاض معـدل الانجاب لدى النساء اليهوديات من أصل آسيوي وأفريقي من ٦ أطفال في بداية الخمسينات الى ٣ أطفال في الثمانينـات. أما النسـاء من أصل أمـريكي أو أوروبي، فإن معـدل الانجاب تـراوح لديهن، خـلال تلك الفترة، بـين ٢,٦ و٢,٨ طفل للمـرأة، وقدر معـدل الإنجاب للنسـاء من مواليـد اسرائيل بـطفلين للمرأة، وبـذلك فـإن هناك اتجـاهـاً لتضييق الفجوة في معدلات الانجاب لدى النساء اليهوديات، من الأصول المختلفة.

أمـا الفئات غـير اليهوديـة من السكـان، والتي تقسمهـا الاحصـاءات الاسرائيليـة الى مسيحيـين ومسلمين ودروز، فقـد تفاوت بـالنسبة اليهـا أيضاً التغـيّر في معـدلات الانجـاب فتقلص إلى حد بعيد معدل الانجاب لدى المسيحيات، بحيث اقـترب في مستواه من معـدله لدى اليهوديات، في حين لم يبدأ الانخفاض في معدل الانجاب لـدى المسلمات والدرزيـات، إلا في آواخر السبعينات. ويقدّر أن معدل الانجـاب لدى المسلمات وصـل الى ١٠ أطفال في الستينات، في حين أنه انخفض في منتصف الثمانينات الى ٥,٣ أطفال للمرأة الواحدة.

ويمكن هنا الاتفاق، لغرض التنبـؤ بالتغير في عدد السكان في اسرائيل، مع افتراضات مسؤولي الاحصـاء الاسرائيليين بـأن معدل الانجـاب للمرأة اليهـوديـة سينخفض حتى ٢,٤ طفل في عام ٢٠٠٠، وأن هذا المعدل سينخفض لدى المسلمين والدروز ليصل، عام ٢٠٠٠ أيضاً، الى ٣,٥ أطفال للمرأة، أما بين المسيحيين، فيفـترض أن يظل معـدل الانجاب عنـد ٢,٤ طفل للمرأة، وهو الذي تم الوصول اليه فعلاً في الثمانينات(٣).

في مقـابل ذلـك، شهدت اسرائيـل انخفاضـاً مستمراً في معـدل الوفيـات. وفي عـام ١٩٨٣ بلغت نسبة وفيات الأطفال لدى السكـان اليهود ١٢ لكـل ألف، ولدى السكـان غير اليهود ٢٢ لكل ألف. كما ارتفع متوسط العمر المتوقع الى ٧٤,٥ سنة لدى السكـان اليهود، والى ٧٢ سنة لدى السكان غير اليهود(٤).

---

(٣) سيكرون وايزنباخ، المصدر نفسه، ص ٨٤.
(٤) المصدر نفسه، ص ٨٣.

ويمكن هنا أيضاً الاتفاق مع التقدير أنه لن تحدث تغيرات يعتد بها على تلك المعدلات، حتى نهاية القرن الحالي.

ب ـ الهجرة، والهجرة المضادة

ليس الغرض هنا، بالطبع، هو الحديث المفصل عن حركة الهجرة الى اسرائيل وتطوراتها والعوامل المؤثرة فيها... الخ، وإنما عن الهجرة كأحد العوامل المؤثرة على عدد سكان اسرائيل وهويتهم، في خلال العقود الثلاثة المقبلة. ولا شك أن الهجرة كانت على رأس العناصر المفسّرة للزيادة السكانية في اسرائيل، خصوصاً في السنوات الأولى لقيامها. وعموماً، فقد هاجر الى اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى منتصف الثمانينات ما يقرب من ١,٧٥ مليون نسمة. على أن أهمية الهجرة، كمصدر للزيادة السكانية في اسرائيل، أخذت تتضاءل كثيراً، ووصل معدل المهاجرين الى اسرائيل في السنوات الأخيرة الى حوالى ١٥ ألف مهاجر سنوياً.

ويظهر تضاؤل الهجرة الى اسرائيل من ملاحظة تطور هجرة اليهود السوفيات خصوصاً، وهم الذين يعتبرون أهم مصدر للهجرة اليهودية الحالية والمستقبلية الى اسرائيل. فبين ١٩٤٨ و ١٩٧٠ كانت الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل محدودة للغاية، حيث بلغ اجمالي المهاجرين في تلك الفترة كلها، وفق أقصى التقديرات، ٢١ ألف يهودي. على أن هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل شهدت قفزة هائلة في أوائل السبعينات: فهاجر ١٤ ألف يهودي سوفياتي الى اسرائيل عام ١٩٧١ وارتفع هذا الرقم الى ٣١,٥٠٠ عام ١٩٧٢ والى ٣٥,٥٠٠ عام ١٩٧٣... الخ. هذه الذروة في الهجرة السوفياتية أخذت تتناقص بعد ذلك، بحيث شهدت فترة أوائل الثمانينات انخفاضاً حاداً، بحيث وصل عدد هؤلاء المهاجرين الى ٢,٧٠٠ عام ١٩٨٢ والى ١,٣٠٠ عام ١٩٨٣[٥].

من ناحية أخرى، فإن الهجرة المضادة (أو النزوح) تقدّم سبباً آخر لضعف ميزان الهجرة، كعنصر مؤثر في تغيّر عدد السكان في اسرائيل مستقبلاً. ويقدّر عدد النازحين، في الوقت الحاضر، بحوالى عشرة آلاف شخص سنوياً، كما يقدّر أن يزداد عددهم مستقبلاً[٦].

ولأن الهجرة والنزوح يرتبطان بتطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة، سواء خارج اسرائيل ام داخلها، يظل هناك مجال لوجود أكثر من بديل محتمل للهجرة. وفي دراسة اسرائيلية لمستقبل الهجرة في السنوات الخمس عشرة المقبلة، وضع الكاتبان افتراضين:

---

(٥) اسامة الغزالي حرب، «السياسة السوفياتية تجاه الشرق الاوسط وموقف اليهود السوفييت،» **السياسة الدولية**، السنة ٢١، العدد ٨١ (تموز/ يوليو ١٩٨٥)، ص ٩٢.

(٦) سيكرون وايزنباخ، المصدر نفسه، ص ٨٢.

الأول، هو أن يبلغ ميزان الهجرة بين ١٩٨٦ و ١٩٩٠ خمسة آلاف نسمة كمعدل سنوي، وأن يبلغ هذا الميزان في التسعينات صفراً، أي يتوازى فيها عدد المهاجرين مع النازحين. أما الافتراض الثاني، فهو أكثر تفاؤلاً، ويقترح رقم عشرة آلاف مهاجر سنوياً طوال السنوات الخمس عشرة بين ١٩٨٦ وسنة ٢٠٠٠(٧).

ج - حجم الزيادة في السكان

إن مقتضى الحقائق السابقة، هو أن تقدير الزيادة في سكان اسرائيل يختلف بين اليهود وغير اليهود. ففي حين يمكن حسابها بالنسبة الى غير اليهود (أي العرب أساساً) بناء على معدلات الزيادة الطبيعية، فإن الزيادة لدى السكان اليهود تحتسب على أساس معدلات الزيادة الطبيعية، مضافاً اليها توقعات الهجرة. ووفقاً لأرقام عام ١٩٨٢ فإن معدل الزيادة الطبيعية بالنسبة الى السكان غير اليهود في اسرائيل، كان ٣,٢ بالمائة في حين كان معدل الزيادة لدى السكان اليهود ١,٦ بالمائة(٨).

وبالنظر الى ميل معدلات الانجاب الى الانخفاض لدى كل من اليهود والعرب، كما سبقت الاشارة، يخلص الاحصائيون الاسرائيليون الى افتراض معدل نمو للسكان اليهود في خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة يبلغ ١,١ بالمائة سنوياً. أما المعدل العام للنمو السكاني في اسرائيل في الفترة نفسها فقدر بين ١,٤ بالمائة و ١,٦ بالمائة سنوياً، وذلك تبعاً لحالة الهجرة(٩).

ولقد أفضى التنبؤ، وفقاً لهذه المعدلات المفترضة، الى تقدير زيادة السكان اليهود من ٣,٥٥٥ ملايين عام ١٩٨٥ الى ٤,١٥٩ ملايين عام ٢٠٠٠ وزيادة السكان غير اليهود من ٧٥٥ ألفاً عام ١٩٨٥ الى ١,١٧٦ مليون عام ٢٠٠٠ وبذلك يصل اجمالي عدد سكان اسرائيل عام ٢٠٠٠ الى ٥,٣٣٥ ملايين نسمة(١٠). واذا افترضنا ثبات معدل الزيادة هذا للعقد والنصف التاليين (حتى عام ٢٠١٥) فإن ذلك يعني ارتفاع عدد السكان اليهود الى ٤,٨٦٦ ملايين نسمة عام ٢٠١٥ وارتفاع عدد السكان غير اليهود الى ١,٨٣٥ مليون نسمة في العام نفسه، ليصل تعداد اسرائيل عام ٢٠١٥ الى ٦,٧٠١ ملايين نسمة بزيادة نسبتها حوالي ٢٥ بالمائة من عدد السكان عام ٢٠٠٠. (انظر الجدول (٢ - ١)).

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٨) *Quarterly Economic Review of Israel* (EIU), (annual supplement, 1984), p. 5.

(٩) سيكرون وايزنباخ، المصدر نفسه، ص ٨٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨٦.

جدول رقم (٢ ـ ١)
تطور عدد سكان اسرائيل
(بالآلاف)

	١٩٧٠	١٩٨٥	٢٠٠٠[١]	٢٠١٥[٢]	النسبة المئوية بين ١٩٧٠ و ١٩٨٥	النسبة المئوية بين ١٩٨٥ و ٢٠٠٠	النسبة المئوية بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٥
يهود	٢٥٨٢	٣٥٥٥	٤١٥٩	٤٨٦٦	٣٨	١٧	١٧
غير يهود	٤٤٠	٧٥٥	١١٧٦	١٨٣٥	٦٨	٥٧	٥٦
المجموع	٣٠٢٢	٤٣١٠	٥٣٣٥	٦٧٠١	٤٢	٢٤	٢٦

(١) بافتراض ميزان هجرة منخفض، وبافتراض ميزان هجرة أعلى (حوالى ١٧٠ ألفاً) سيبلغ عدد السكان اليهود عام ٢٠٠٠ (٤,٣٣٠) ملايين نسمة ويصل اجمالي السكان الى حوالى ٥,٥ ملايين نسمة.

(٢) بافتراض ميزان هجرة منخفض، أو بافتراض ميزان هجرة أعلى (حوالى ٣٤٠ ألفاً على طول العقود الثلاثة) سيصل عدد السكان اليهود عام ٢٠٠٠ الى ٥,٢٠٦ ملايين نسمة، ويصل اجمالي السكان الى ٧,٠٤١ ملايين نسمة.

المصدر: شمعون بيريس [وآخرون]، **الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠** (قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر، ١٩٨٦).

د ـ التغير في قوة العمل

اذا كان عدد سكان اسرائيل سيزداد، خلال الأعوام الخمسة عشر المقبلة، وفق الاحصاءات المشار اليها، بمقدار الربع، الا أن نسبة الزيادة تختلف داخل فئات السن المختلفة. وأبرز ملامح تلك الاختلافات، أن أهم نسبة في الزيادة ستكون من نصيب الأشخاص في سن العمل، والذين تدرجهم الاحصاءات الاسرائيلية بين سن ١٨ و ٤٩ عاماً. ووفقاً للاحصاءات السابقة، فإن الأفراد من تلك الفئة العمرية سوف يزيدون في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٣٤ بالمائة عن عددهم في ١٩٨٥، مما يعني زيادة ملموسة في طاقة العمل والانتاج. (انظر الجدول رقم ٢ ـ ٢).

هـ ـ تزايد نسبة الصابرا

في السنوات الأولى لقيام دولة «اسرائيل»، ومع الهجرة اليهودية الكثيفة في ذلك الوقت، كان المهاجرون يشكّلون ما يقارب من ثلاثة أرباع السكان، في حين كان المولودون في فلسطين (سواء من آباء من يهود فلسطين، أم من اليهود المهاجرين) يشكّلون نسبة

جدول رقم (٢ - ٢)

تطور اعداد بعض الفئات العمرية في اسرائيل حتى عام ٢٠٠٠

السنة / السن	١٩٧٠	١٩٨٥	نسبة الزيادة عن ١٩٧٠ (نسبة مئوية)	٢٠٠٠	نسبة الزيادة عن ١٩٨٥ (نسبة مئوية)
١٨ - ٢٩	٦١٦	٨٢٣	٣٤	١,١٢٣	٣٦
٣٠ - ٤٩	٦٣٤	٩٨٨	٥٦	١,٣٢٥	٣٤
٥٠ - ٦٤	٣٨٨	٤٨١	٢٤	٦١٣	٢٧
١٨ - ٦٤	١,٦٣٨	٢,٢٩١		٣,٠٦١	

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٢.

قليلة من السكان، وكان من الطبيعي أنه كلما ابتعدت فترة الهجرة الجماعية، ونقص وزن الهجرة كمصدر للزيادة السكانية، كلما زادت نسبة السكان من مواليد اسرائيل نفسها. في هذا السياق، وبعد أن كان المهاجرون يشكلون ٥٥ بالمائة من سكان اسرائيل عام ١٩٧٠ أصبحوا يشكلون ٤٠ بالمائة من السكان عام ١٩٨٥، وسوف تتناقص نسبتهم الى أقل من ٣٠ بالمائة من سكان اسرائيل عام ٢٠٠٠ وبعبارة أخرى، فإن نسبة الصابرا سوف تتجاوز عام ٢٠٠٠ نسبة الـ ٧٠ بالمائة من عدد السكان، ويقدر أن يشكل هؤلاء نسبة حوالى ٩٥ بالمائة من السكان أقل من ٣٠ عاماً، و ٨٠ بالمائة من سن ٣٠ - ٤٤ و ١٥ بالمائة من الكهول من ٦٥ سنة فما فوق[١١]. ومن الممكن أن نتصور، بداهة، استمرار هذا الاتجاه في العقد والنصف التاليين، أي حتى عام ٢٠١٥، بخاصة مع التضاؤل المستمر في نسبة المهاجرين الى عدد سكان اسرائيل.

٢ - أرض اسرائيل

على عكس ما هو معتاد بالنسبة الى أي بلد آخر، فإن تحديد ما يمكن أن يعتبر مساحة لـ «أرض اسرائيل» يجب أن يقترن بتوضيح التاريخ الذي تعينّ فيه تلك المساحة، والأقاليم التي تشملها تحديداً، بسبب الميل التوسعي الملازم للكيان الصهيوني، والأراضي التي تضمها اسرائيل بالقوة.

(١١) المصدر نفسه، ص ٩٥.

إن مساحة أرض اسرائيل، طبقاً لخطوط الهدنة، في عام ١٩٤٩ تبلغ ٢٠,٧٠٠ كلم٢، ولكن الموجز الاحصائي الاسرائيلي الرسمي لعام ١٩٨٥ يقدر اجمالي مساحة ارض اسرائيل بـ ٢١,٥٠١ كلم٢، حيث يشمل ذلك التقدير القدس الشرقية، ومرتفعات الجولان، اضافة الى ٤٤٥ كلم٢، تمثل مساحة البحيرات. (انظر الجدول رقم (٢ - ٣)).

جدول رقم (٢ - ٣)
مساحة أرض اسرائيل

الاقليم	المساحة (كلم٢)
منطقة القدس(١)	٦٢٧
المنطقة الشمالية(٢)	٤٥٠١
منطقة حيفا	٨٥٤
المنطقة الوسطى	١٢٤٢
منطقة تل أبيب	١٧٠
المنطقة الجنوبية	١٤١٠٧
اجمالي مساحة الأرض	٢١٥٠١
مساحة البحيرات	٤٤٥

(١) بما فيها القدس الشرقية.
(٢) بما فيها مرتفعات الجولان.

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 1985*, p. 16.

على أن التخطيط الاستراتيجي الاسرائيلي، لا يتعامل مع تلك المساحة، وما يرتبط بها بالتالي من حدود سياسية أو دولية رسمية، ولكنه يتعامل مع «حدود» أخرى، تتسع بمقتضاها أرض اسرائيل لتشمل مناطق أخرى، لم تضم الى اسرائيل رسمياً، ولكنها تعتبر داخلة ضمن ما تعتبره الدولة العبرية حدودها الآمنة بكل معنى الكلمة.

في هذا الاطار، فإن «العمق الاستراتيجي»، كما يراه القادة الاسرائيليون، لا يمكن أن يقاس بدءاً من حدود اسرائيل الرسمية، ولكن بدءاً من «الخطوط الأمامية» التي قد تتجاوز مواقعها تلك الحدود. وبتعريف أهارون ياريف، فإن العمق الاستراتيجي هو «المنطقة الواقعة ما بين الخط الأمامي المتقدم، الذي تستطيع دولة ما أن تحتفظ فيه بقوات عسكرية للدفاع عن نفسها، وبين مناطقها الحيوية، من دون المساس بسيادة دولة أخرى». والمنطقة الحيوية هي «المنطقة التي يعني احتلالها

من قبل العدو القضاء على سيادة تلك الدولة، وفي حالة اسرائيل، القضاء على الوجود المادي للدولة».

ويعرّف ياريف المنطقة الحيوية بالنسبة الى اسرائيل، بأنها منطقة (القدس - تل أبيب - حيفا)، باعتبار أنها المنطقة التي يتجمع فيها القسم الأكبر من السكان، ومن المرافق ومؤسسات الحكم[12].

وبالمعنى المشار اليه للعمق الاستراتيجي، يطرح أكثر من تقدير لذلك العمق، تبعاً للخط الأمامي الذي يتم القياس على أساسه (انظر الجدول رقم (٢ - ٤)).

جدول رقم (٢ - ٤)
المسافة بين خط اسرائيل الأمامي، وبين مناطقها الحيوية، والمسافة بين هذا الخط وعواصم البلدان المجاورة لاسرائيل

البلد المجاور	خط اسرائيل الأمامي	المسافة من الخط الأمامي حتى المنطقة الحيوية	المسافة من الخط الأمامي حتى عواصم البلدان المجاورة
الأردن	- الخط الأخضر (١٩٤٩) - خط وقف اطلاق النار (١٩٦٧)	٣٠ كلم حتى حيفا وضواحيها ١٧ كلم حتى تل أبيب وضواحيها والقدس توجد على الخط نفسه ٥٠ كلم حتى حيفا وضواحيها ٦٤ كلم حتى تل أبيب وضواحيها ٤٠ كلم حتى القدس	٣٥ كلم حتى عمان
سوريا	- الخط الأخضر (١٩٤٩) - خط وقف اطلاق النار (١٩٧٤)	٥٥ كلم حتى حيفا ٨٠ كلم حتى حيفا	٤٧ كلم حتى دمشق
لبنان	الخط الأخضر (١٩٤٩)	٣٢ كلم حتى حيفا	٦٥ كلم حتى بيروت
مصر	الحدود الدولية خط العريش رأس محمد	٩٠ كلم حتى تل ابيب وضواحيها ١٤٠ كلم حتى تل أبيب وضواحيها	٣١٠ كلم حتى القاهرة ٢٦٥ كلم حتى القاهرة

المصدر: أهارون ياريف، «العمق الاستراتيجي: وجهة نظر اسرائيلية،» في: **أمن اسرائيل في الثمانينات**، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القسم العبري (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، [١٩٨٠])، ص ٢٢.

---

(١٢) أهارون ياريف، «العمق الاستراتيجي: وجهة نظر اسرائيلية،» في: **أمن اسرائيل في الثمانينات**، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القسم العبري (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، [١٩٨٠])، ص ٢١.

على أن التعبير الكامل عن مفهوم العمق الاستراتيجي، يجب أن يأخذ في الاعتبار أيضاً طول الخط الأمامي، والنسبة بين طول هذا الخط ومساحة المنطقة التي يجب حمايتها، عبر هذا الخط (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٥))، والطابع الطبوغرافي للخط الأمامي، وتكوين

جدول رقم (٢ ـ ٥)
خطوط الدفاع البرية والبحرية ونسبة خطوط الدفاع الى منطقة الدفاع

خط اسرائيل الأمامي	الطول الاجمالي (بالكلم)	تقسيم الطول بين البحر والبر	النسبة بين طول خط الدفاع ومنطقة الدفاع
الخط الأخضر (١٩٤٩)	١٢٧٥	بر: ٩٨٥ بحر: ٢٩٠	بر فقط (١ : ١٣) بر وبحر (١ : ١٠)
خط وقف اطلاق النار (١٩٦٧)	١٧٤٢	بر: ٦٣٧ بحر: ١١٠٥	بر فقط (١ : ٨٦) بر وبحر (١ : ٣١)
بعد الانسحاب من سيناء	١٠٩٦	بر: ٧٣٤ بحر: ١١٠٥	بر فقط (١ : ٢٦) بر وبحر (١ : ٢٠)

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٣.

المنطقة التي يجب الدفاع عنها. وطبقاً لتلك المعايير، فإن المسافات بين الخط الأمامي الى المنطقة الحيوية في اسرائيل، هي مسافات ضئيلة للغاية، ولكن طبقاً للتغييرات التي ترتبت على حرب ١٩٦٧ (مع الأردن) وعلى وقف اطلاق النار عام ١٩٧٤ (مع سوريا) وعلى معاهدة السلام (مع مصر)، فقدحدث تحسن نسبي في تلك المسافات لمصلحة اسرائيل كما يظهر في جدول رقم (٢ ـ ٤)، وطبقاً لتلك التغيرات أيضاً، تحسنت النسبة بين طول هذا الخط وبين منطقة الدفاع. وكما يظهر من جدول رقم (٢ ـ ٥) فقد حدثت طفرة هائلة في تلك النسبة لمصلحة اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧، حيث ارتفعت من ١ : ١٣ (أو ١ : ١٠ بحساب البر والبحر) الى ١ : ٨٦ (أو ١ : ٣١ بحساب البر والبحر)، على أن هذه النسبة قلّت بعد الانسحاب من سيناء إلى ١ : ٢٦ (أو ١ : ٢٠ بحساب البر والبحر). أما الطابع الطبوغرافي في الخط الأمامي، فلا ينطوي على مزايا واضحة لاسرائيل. ففي الشمال مع لبنان، لا يوجد حاجز طبيعي، وفي الشمال الشرقي، أي هضبة الجولان يشكل نهرا الرقاد واليرموك حاجزاً طبيعياً في قطاع من المنطقة التي يقعان فيها، ولكن لا يوجد عائق متكامل،

ولكن الخط الأمامي الحالي يتلافى عيب «الانخفاض» الذي كان يتّسم به الخط السابق على عام ١٩٦٧ في الجولان. أما في الشرق (مع الأردن) فإن نهر الأردن يشكل حاجزاً محدوداً، وفي الجنوب فإن الخط الحدودي مع مصر يتراوح بين الصعوبة واليسر في الدفاع. وفضلاً عن ذلك، فإن الحدود البحرية ليست طويلة، ولا تشكل تالياً مشكلة دفاعية صعبة لاسرائيل[١٣].

من ناحية أخرى، يظهر التكوين الجغرافي لمنطقة الدفاع وجود مناطق ناتئة أو ضيقة يسهل اقتطاعها من جسم الدولة بواسطة العدو، مثل اصبع الجليل والشارون، وممر القدس، والرأس الحاد لايلات. وإضافة الى ذلك، توجد تجمعات سكانية ومرافق مهمة، تتركز وراء المنطقة الحيوية المشار اليها، وتقع على مقربة شديدة من الخط الأمامي، وهي تجمّع بئر سبع في الجنوب وتجمّع طبريا ـ صفد في الشمال والشرق، وتجمّع نهاريا في الشمال[١٤].

ويخلص القادة العسكريون الاسرائيليون الى أن تلك المعطيات كلها تخلق وضعاً استراتيجياً صعباً لاسرائيل، وتنطوي على ضعف مطلق ونسبي، في ما يتعلق بالعمق الاستراتيجي. ويرد أهارون ياريف على القول بأن العمق الاستراتيجي أصبحت له أهمية محدودة في عصر الصواريخ والطائرات الحديثة، بقوله: «أن ذلك الزعم مرفوض من أساسه، بخاصة عندما تكون الحرب حرباً تقليدية، وذلك لأسباب عدة. أولاً، ان تجربة الحروب الحديثة اثبتت عدم إمكان احتلال أية ارض واسعة بواسطة عمليات القصف وحدها، الا إذا انهارت الروح المعنوية لدى الشعب المهاجم منذ البداية. ثانياً، لا انتصار في حرب بدون احتلال أرض، ومن أجل الاحتلال لا بد من الطوابير البرية، وهنا يلعب العمق الاستراتيجي (حتى النسبي) دوراً بالغ الأهمية. ثالثاً، أن المعالجة الصحيحة لموضوع العمق الاستراتيجي، قد تحّد من اغراء الحرب لدى العدو المحتمل»[١٥]. أما القول بأن الأرض الواقعة وراء الخط الأمامي يمكن أن تشكل جزءاً من كيلومترات العمق الاستراتيجي، اذا لم تكن للعدو فيها قوات عسكرية دائمة، فيردّ عليه ياريف قائلاً بأن ذلك لا يمكن القبول به «لأن المقصود هنا هو أرض لا سيطرة لنا عليها، وفي إمكان العدو أن يتحرك عليها كما يشاء، الا اذا التزم بتجريدها من السلاح. ولكن، حتى في هذه الحالة، سيكون اعتبار هذه المساحة «مجال انذار» أكثر معقولية من اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العمق الاستراتيجي. والتجربة أكبر برهان»[١٦].

إن ذلك كله يعني، بما لا يدع مجالاً للشك، أن تحديد أرض اسرائيل، وتعيين حدودها، تالياً، مستقبلاً، لا بد سوف تحكمه هذه النظرة حول «العمق الاستراتيجي». واذا

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٤.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٤.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٥.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٤.

كانت تلك النظرة هي التي كانت وراء ضم اسرائيل الرسمي مرتفعات الجولان، فقد كانت أيضاً وراء اصرار اسرائيل ـ طبقاً للمعاهدة مع مصر عام ١٩٧٩ ـ على نزع سلاح المنطقة الشرقية من سيناء (المنطقة ب وفقاً لنص الملحق العسكري من المعاهدة) وتقييد السلاح في المنطقة الغربية منها (المنطقة أ وفقاً لنص الملحق العسكري)، كما أن تلك النظرة لأهمية العمق الاستراتيجي تفسّر احتفاظ اسرائيل بالسيطرة الكاملة على الضفة الغربية لنهر الأردن، وقطاع غزة، حتى مع عدم اعلان الضم الرسمي لهما. ويعني ذلك بالنسبة الى المستقبل، أن الضم الفعلي، وضمان حد معين من «السيطرة» على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، يبدوان من وجهة النظر الاسرائيلية مسألة حتمية غير قابلة للنقاش، وإن بقي الباب مفتوحاً لشكل هذه السيطرة. ولكن الأمر القابل للنقاش، هو مستقبل مليون وربع مليون فلسطيني تضمهم الضفة وغزة. تلك مسألة تخرج من اطار الجغرافيا والأمن والعمق الاستراتيجي، وتدخل في اطار السياسة والاجتماع، أي مستقبل الطابع اليهودي للدولة الاسرائيلية، ومستقبل نظامها السياسي. إن المواءمة بين ضرورة، أو حتمية، الاحتفاظ بأرض الضفة وغزة، وبين مخاطر ضم مليون وربع مليون فلسطيني هي واحدة من أكثر قضايا المستقبل تعقيداً وحيوية بالنسبة الى اسرائيل، إن لم تكن أهمها على الاطلاق.

٣ ـ مستقبل النشاط الاستيطاني

إذا كانت خصوصية اسرائيل تجعل من غير الممكن الحديث عن تطور السكان من دون الحديث عن الهجرة، ومن غير الممكن الحديث عن الأرض من دون الاشارة الى الميل للتوسع الاقليمي، فإن الحديث عن سكان اسرائيل وأرضها معاً لا يكتمل الا بالحديث عن الاستيطان ومستقبله فالاستيطان هو المشروع الصهيوني متجسداً في الواقع، وهو العملية التي يتم بمقتضاها «زرع» العنصر البشري اليهودي فوق «أرض فلسطين». ولذلك، فإن أي حديث عن أهداف اقتصادية أو سياسية أو عسكرية ـ أمنية للاستيطان، ينبغي ألا يغفل حقيقة أن الاستيطان هو الهدف في حد ذاته، قبل أي شيء آخر. وبعبارة أخرى، فإن تاريخ الاستيطان هو تاريخ المشروع الصهيوني وتاريخ دولة اسرائيل ولم يكن غريباً ـ تالياً ـ أن احتل الاستيطان أولوية تكاد تكون مطلقة لدى اسرائيل، على الرغم من أعبائه الاقتصادية الباهظة.

أ ـ الاستيطان وانشاء الدولة (قبل ١٩٤٨)

يرتبط الاستيطان اليهودي المنظم، وعلى نطاق واسع في فلسطين، بنشأة الحركة الصهيونية، وظهور منظماتها العالمية، خصوصاً المنظمة الصهيونية العالمية التي انشئت عام ١٨٩٨. أما قبل ذلك، فقد كان هناك وجود يهودي في فلسطين تركز أساساً في المدن مثل

القدس وطبريا وصفد. كذلك وجدت مجموعات يهودية للاستيطان الزراعي في أماكن محدودة على الساحل الفلسطيني، ارتبط وجودها خصوصاً بجهود بعض أصحاب الملايين اليهود في الخارج، وفي طليعتهم البارون روتشيلد. وحتى عام ١٨٩٨ كانت هناك ٢٢ مستوطنة يهودية في فلسطين بلغ مجموع مساحتها حوالى ٢٠٠ الف دونم، وسكانها نحو ٤٩٠٠ نسمة. ولم يتعد اجمالي اليهود في فلسطين، في ذلك الوقت، ٢٥ ألف نسمة(١٧).

ومع انعقاد المؤتمر الصهيوني الثاني، واقرار قانون المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٨٩٨، أخذت هذه المنظمة على عاتقها كل الشؤون المتعلقة باستيطان فلسطين. وبدأ نشاطها الفعلي في عام ١٩٠١ مع تأسيس الصندوق القومي اليهودي. ومع بداية الحرب العالمية الأولى، كان عدد المستوطنات اليهودية في فلسطين قد ارتفع الى ٤٧ مستوطنة أقيم ١٤ منها، بدعم من المنظمة الصهيونية العالمية.

على أن الفترة الرئيسية للاستيطان اليهودي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ تتمثل أساساً في فترة الانتداب البريطاني التي تمتد لعقود ثلاثة من ١٩١٨ الى ١٩٤٨، والتي سبقها صدور وعد بلفور عام ١٩١٧. وكما يقول أحد الدارسين الاسرائيليين: «ازدهرت الصهيونية خلال الانتداب البريطاني، وواصل اليشوف نموه، واشتد أزره على الرغم من صدور الكتاب الأبيض في ١٩٣٩، فازداد عدده من ٦٠ ألف يهودي الى أن تضاعف عشر مرات خلال ٣٠ عاماً، وأقام مؤسساته، وتوسع في الاستيطان، وطور صناعة، وأقام شبكة تعليم ومستشفيات، وعزز قدرته العسكرية»(١٨). وبعد صدور وعد بلفور، وبدء موجة الهجرة اليهودية الثالثة في ١٩١٩ والسماح بشرعية الهجرة عام ١٩٢١، وتأسيس قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية، توسعت النشاطات الاستيطانية، واكتسبت أبعاداً ايديولوجية مع تبلور فكرة العقل الالكتروني (الكمبيوتر)، وقيام نظام الموشاف. ويلاحظ أنه في تلك الأثناء، أيضاً، بدأت المقاومة العربية للاستيطان اليهودي. وهاجم المجاهدون العرب عام ١٩٢٠ عدداً من مستوطنات الجليل الأعلى. وكانت الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ ذات أثر مهم على طبيعة النشاط الاستيطاني والعوامل المحددة له. ووفقاً لـ «الاستراتيجية الاستيطانية» التي وضعها موشي شاريت عام ١٩٣٧ تم تفضيل الاعتبار السياسي ـ الأمني، على الاعتبار الاقتصادي ـ الزراعي في بناء المستوطنات، وتحدّث بن غوريون عن حشد الجهود، من أجل الاستيطان «العادي»، وإنما من أجل الاستيلاء على مواقع رئيسة لتوسيع رقعة الأرض الواقعة تحت السيطرة اليهودية وتعزيز الأمن، وحماية طرق المواصلات(١٩). وبعبارة موجزة، فإنه مع الالتزام البريطاني بانشاء «الوطن القومي» لليهود،

---

(١٧) الوف هارئيفين، «اسرائيل نحو العام ٢٠٠٠: اربعة قرارات صعبة،» في: بيريس [وآخرون]، **الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠**، ص ١٨٧.

(١٨) عبدالرحمن ابو عرفة، **الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ عمان: دار الجليل، ١٩٨١)، ص ٢٠١.

(١٩) الحانات أوري، «دور الاستيطان واهدافه الأمنية،» في: **أمن اسرائيل في الثمانينات**، ص ١٩٩.

ومع بدء الأفكار التي طرحت حول إمكانية تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، اتجه النشاط الاستيطاني نحو الاستعداد لتلك اللحظة بضم أكبر مساحة من الأرض. وفي مواجهة السياسة البريطانية المعلنة في الكتاب الأبيض الذي صدر عام ١٩٣٩ والتي فرضت حظراً على الهجرة، وقلّصت مساحات الأراضي المسموح بشرائها، نشط الصهاينة في استقدام الهجرة غير الشرعية، وتدعيم البيشوف اليهودي نفسه. وفي عام ١٩٤٨ وصل عدد اليهود في فلسطين الى ٦٥٠ ألف شخص. وعندما أصدرت الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين، وتعيين حدود الدولة اليهودية في ذلك التقسيم، فإنما فعلت ذلك أساساً استناداً الى واقع الانتشار الاستيطاني، والطاقة المحتملة الاستيطانية في ذلك الحين[٢٠].

ب ـ الاستيطان وتكريس الدولة (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧)

تمخضت الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ عن تغييرات بعيدة المدى في المنطقة الواقعة تحت السيطرة اليهودية، وفي تركيب السكان فيها. وأبرز مظاهر ذلك التغيير هو هجرة مئات الألوف من العرب، وتركهم أراضيهم ومنازلهم وممتلكاتهم. ولقد ذُكرت تقديرات عدة لعدد اللاجئين الذين نزحوا من فلسطين عام ١٩٤٨[٢١]. ولكن يمكن القول، بشكل عام، أن عددهم يصل الى نحو ٧٥٠ الف شخص، في حين بقي في اسرائيل نحو ١٦٠ الف عربي، معظمهم في منطقة الجليل.

لقد استهدف الاستيطان في تلك الفترة (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧) تكريس الدولة اليهودية وتثبيت أقدامها، في اطار الحدود التي تمخضت عنها اتفاقات الهدنة. واتجه جانب مهم من النشاط الاستيطاني، بعد الحرب مباشرة، الى شغل آلاف المساكن العربية في القرى العربية المهجورة، وفي مدن حيفا ويافا واللد والرملة وعسقلان وبئر السبع وطبريا وبيسان والقدس، فضلاً عن إقامة نقاط استيطانية جديدة فوق الأرض العربية المهجورة بلغت ٣٩ نقطة من منتصف أيار/مايو ١٩٤٨ الى نهاية ذلك العام. وفي عام ١٩٤٩ قام نحو ١٢٤ الف مهاجر (يشكّلون نصف عدد المهاجرين في ذلك العام) باستيطان القرى والبيوت العربية الخالية أيضاً[٢٢].

على أن الاستيطان، داخل حدود اسرائيل، اتجه فضلاً عن ذلك، وفي الدرجة الأولى الى مناطق النقب والجليل والقدس.

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(٢٢) أنظر عرضاً تفصيلياً لتلك التقارير المختلفة في: تيسير عبدالحافظ، «الاوضاع الديموجرافية للفلسطينيين، ١٩٢٢ ـ ١٩٧٥،» في: احمد صدقي الدجاني، السيد يسين وعلي الدين هلال، **الفلسطينيون في الوطن العربي: دراسات في اوضاعهم الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ٩١.

النقب: باعتبارها أرضاً صحراوية قفراء، تتيح المجال لتحقيق الحلم الصهيوني. وقد أفلح الاستيطان طوال الفترة من ١٩٤٨ حتى الآن في زيادة عدد السكان في بعض البؤر والمراكز المدينية في النقب الشمالي، خاصة في بئر السبع التي بلغ عدد سكانها نحو ١٢٠ الف نسمة عام ١٩٨٤. كما ظهر انتشار استيطاني ملحوظ في النقب الشمالي الغربي، ولكن في ما عدا ذلك يعتبر الاستيطان في النقب ضعيفاً، بسبب عدم توافر المياه أو الأراضي الصالحة للزراعة، خصوصاً في أماكن مثل جبل النقب ووادي عربة. ولذلك، لا يزال ربع مليون نسمة فقط (يشكلون ٦ بالمائة من سكان اسرائيل) هم الذين يسكنون أراضي النقب التي تشكل ٦٠ بالمائة من مساحة سكان اسرائيل. لقد استمر هذا التجمّد في وضع النقب، منذ منتصف الستينات، خصوصاً بعد احتلال شبه جزيرة سيناء، واعطائها أولوية «إنمائية» في التخطيط الاسرائيلي. ومن وجهة النظر الاسرائيلية، فإن انسحاب الجيش من سيناء الى النقب بعد المعاهدة مع مصر، وانتشاره فيها، لم يضف الكثير الى هدف إسكان النقب واستيطانه[٢٣].

أما منطقة **الجليل** فإن الاتجاه نحو تكثيف الاستيطان اليهودي فيها، يعود في الدرجة الأولى الى الرغبة في موازنة الكثافة العربية هناك خصوصاً في وسط الجليل، وهو ما يعرف بهدف «تهويد الجليل». ومع ذلك، ومن وجهة النظر الاسرائيلية، فإن هذا الهدف لم يتحقق بعد، وما تزال المراكز المدينية المعروفة باسم مدن «الاعمار» أو «التطوير» في المنطقة ضئيلة السكان، وتفتقر المستوطنات القروية الى الدعم الاقتصادي، خصوصاً مع تحويل الأولوية في الاستيطان الشمالي الى الجولان[٢٤].

أما **القدس**، فقد ظلت دائماً تحظى بأولوية في عمليات الاستيطان والتطوير، على الرغم من إقامة ٣٠ مدينة من مدن الاعمار، بهدف نشر الاستيطان المديني وتوزيع السكان. وبداهة، فإن التركيز على القدس استند الى الرغبة في تحويلها الى عاصمة كبيرة، استناداً الى أسباب سياسية و«دينية» وذلك على عكس المدن الأخرى القديمة أو مدن الأعمار الجديدة. وبعد حرب ١٩٦٧ تزايدت أهمية القدس، وتكثفت الجهود لتحويلها الى مركز حضري كبير ومقر للمؤسسات الرسمية.

وبعبارة موجزة، فإن الاستيطان داخل حدود اسرائيل قبل ١٩٦٧ (أي الخط الأخضر) ضعف، بعد ١٩٦٧ لمصلحة الاستيطان في المناطق العربية المحتلة، باستثناء مدينة القدس.

أما من حيث توزيع الاستيطان بين الحضر والريف، وعلى الرغم من حقيقة أن

---

(٢٣) ابو عرفة، الاستيطان: **التطبيق العملي للصهيونية**، ص ٢٠٧.

(٢٤) أليشع افرات، «جغرافية الاستيطان في اسرائيل حتى عام ٢٠٠٠،» في: بيريس [وآخرون]، **الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠**، ص ١١٠.

الاستيطان الزراعي هو أساس الاستيطان الصهيوني ووسيلته، وعلى الرغم من مئات المستوطنات الزراعية التي اقيمت، الا أن ظاهرة التجمع في المدن ليست عالية فحسب في اسرائيل، بل هي في ارتفاع مستمر. وفي عام ١٩٨٣ وصلت نسبة سكان المدن في اسرائيل الى ٨٩,٦ بالمائة (أي: ٣,٦١٦ ملايين نسمة)، في حين كانت نسبة سكان الريف (أو المستوطنات الزراعية) ١٠,٤ بالمائة (أي ٤٢٢ ألف نسمة تقريباً)، وبين السكان اليهود خصوصاً، فإن نسبة سكان المدن وصلت الى ٩٠,٢ بالمائة، (بتعداد قدره حوالى ٣,٠٢١ ملايين نسمة تقريباً). ويشير ذلك كله، الى قلة عدد السكان كاحدى الحقائق المميزة للاستيطان الزراعي.

وباستثناء المراحل الأولى من الاستيطان، حيث تحول كثير من المستوطنات الزراعية الى مراكز مدنية كبيرة، فقد اتجه التخطيط في اسرائيل الى انشاء ما يسمى مدن «الاعمار» أو «التطوير» ـ السابقة الاشارة اليها. وفي عام ١٩٨٣ وصل عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة الى ٦٢ مدينة، منها ثلاث مدن يزيد فيها عن ٢٠٠ ألف نسمة، وهي: القدس وتل أبيب وحيفا بضواحيها[٢٥]. (انظر جدول رقم (٢ ـ ٦)).

ج ـ الاستيطان وتوسع الدولة (بعد ١٩٦٧)

كما سبقت الاشارة توآ، فقد انتقل معظم النشاط الاستيطاني بعد حرب ١٩٦٧ الى المناطق المحتلة الجديدة، أي الضفة الغربية وغزة والجولان وسيناء. وارتبط توزيع المستوطنات، في تلك المناطق، بالهدف المعلن للتوصل الى «الحدود الآمنة» لاسرائيل، وخلق حقائق «أمر واقع» سياسي جديد. وعلى عكس الأمر قبل ١٩٦٧ حينما احتكرت «القيادة السياسية» في اسرائيل التخطيط للاستيطان وتنفيذه، فقد شهدت الأرض المحتلة مبادرات «شعبية» لجماعات يهودية، أنكرت ذلك الاحتكار للحكومة، وحملت على عاتقها تحقيق هدف «العودة الى أرض الاجداد»، في المناطق المحتلة، وهو ما بدا خصوصاً في جماعة «غوش ايمونيم».

وفي حين شككت وقائع حرب تشرين الاول/ اكتوبر، في الجدوى الزمنية الفعلية للمستوطنات حين أخليت مستوطنات الجولان في خلال التقدم الذي أحرزه الجيش السوري في بداية الحرب هناك، الا أن ذلك انعكس في الاعتقاد بضرورة تدعيم البعد «الأمني» للمستوطنات وضرورة اعدادها، بحيث تكون وقت الضرورة قاعدة ومقراً للقوات الميدانية[٢٦]. واقترن تسّنم الليكود للسلطة بالاصرار على توسيع الاستيطان في «أرض اسرائيل» بلا حدود.

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٢٦) *Statistical Abstract of Israel, 1985*, p. 45.

جدول رقم (٢ - ٦)
توزيع السكان في اسرائيل بين الريف والمدن
(حزيران/يونيو ١٩٨٣)

	النسبة المئوية	عدد الوحدات المدنية اوالريفية	عدد السكان (بالألف)
اكثر من ٢٠٠ الف[1]	٢٤,٣	٣	٩٨٢
بين ١٠٠ أو ٢٠٠ ألف	٢٠,٣	٧	٨١٨
بين ٥٠ و١٠٠ ألف	٨,٦	٥	٣٤٦
بين ٢٠ و٥٠ ألفاً	١٧,٣	٢٢	٧٠٠
بين ١٠ و٢٠ ألفاً	٨,٧	٢٥	٣٥١
بين الفين و١٠ آلاف	١٠,٤	٨٨	٤٢٠
اجمالي المدن	٨٩,٦	١٥٠	٣,٦١٦
موشاف	٣,٥	٤٠٥	١٤١
موشاف تعاوني	٠,٢	٤٢	٩
كيبوتزات	٢,٩	٢٦٧	١١٦
محليات أخرى	٢,٨	٢٢٦	١١٦
بدو رحل وآخرون	١	—	٤٠
اجمالي الريف	١٠,٤	٩٤١	٤٢٢
الاجمالي	١٠٠	١٠٩١	٤,٠٢٨

(١) هي مدن: القدس (٤٢٩ ألف نسمة)، تل ابيب وضواحيها (٣٢٧ ألف نسمة)، وحيفا (٢٢٦ ألف نسمة).

المصدر: *Statisticol Abstract of Israel, 1985,* p. 45 .

وكما سبقت الاشارة، فان أهمية الاستيطان في الاراضي المحتلة، تبدو واضحة من الأولوية القصوى التي يحتلها في الموازنة الاسرائيلية، على الرغم من نفقاته الباهظة. والواقع أنه يصعب كثيراً حصر المبالغ الفعلية التي تنفق على انشاء المستوطنات، خصوصاً بسبب تعدد مصادر التمويل، سواء من ميزانية الحكومة، أم من ميزانيات الوزارات المختلفة، أم

من ميزانية الوكالة اليهودية، أم التبرعات الداخلية والخارجية. وعلى ذلك، فان بعض التقديرات تشير الى ان اجمالي المبالغ التي انفقت على الاستيطان في المناطق المحتلة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٣ كانت في حدود ٣ مليارات دولار (٢,٣ مليار بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨١ حسب التقديرات الاسرائيلية، يضاف اليها ٨٠٠ مليون دولار بافتراض متوسط سنوي لتكاليف الاستيطان مقداره ٤٠٠ مليون). وبحساب النفقات غير المباشرة للاستيطان، ربما يتراوح المعدل السنوي للانفاق على الاستيطان بين ٤٠٠ و٨٠٠ مليون دولار. ويقدر ان كل مستوطنة تكلف ما بين نصف و٢,٥ مليون دولار، كما يكلف بناء كل وحدة سكنية في الضفة ٦٤ الف دولار[٢٧].

واذا انتقلنا الى اشارة سريعة للواقع الاستيطاني في الاراضي العربية المختلفة، فاننا نجد تمايزاً في كثافة الاستيطان وطبيعة انتشاره، من منطقة الى اخرى. ولقد كان قرار الكنيست في ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بضم القدس الشرقية المحتلة الى القدس الغربية، و«توحيد» المدينة، نقطة البداية لعملية التهويد الواسعة للمدينة التاريخية. وأعيد تخطيط الحدود البلدية للمدينة، بما سمح باستبعاد اعداد كبيرة من العرب خارجها، وأصبح التوازن السكاني فيها ٣ : ١ لمصلحة اليهود. وطبقاً لما يذكره أحد الباحثين، فان السياسات الاسرائيلية ازاء القدس منذ عام ١٩٦٧ وحتى الان، انما سعت الى تحقيق عدة اهداف محددة، في مقدمتها:

- تركيز اغلبية يهودية مطلقة في القدس، تكون العامل الحاسم في أي اتفاق مستقبلي حول المدينة.

- خلق حقائق تمنع تقسيم المدينة، مرة أخرى.

- محاصرة القسم العربي من المدينة استراتيجياً، وتوطينه بكثافة يهودية عالية تلغي عملياً أي أهمية لاحتمال اعادة تقسيم المدينة أو تسليم الجزء الشرقي فيها لسلطة أخرى.

- عزل القدس العربية عن غيرها من باقي مناطق الضفة الغربية، بتجمعات يهودية ضخمة.

- دفع المواطنين العرب الى اقامة المساكن خارج الحدود البلدية[٢٨].

ولقد تم تنفيذ هذه الاهداف، من خلال سياسات واجراءات محددة للاستيلاء على

---

(٢٧) اوري، «دور الاستيطان وأهدافه الأمنية،» ص ١٢٢.

(٢٨) فؤاد حمدي بسيسو، الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام (عمان: دار الجليل، ١٩٨٤)، ص ٨٣.

الأراضي العربية في المدينة، وتقييد اقامة المواطنين العرب فيها، ثم من خلال سياسة طموحة للاستيطان اليهودي واسع النطاق «وطبقاً لآخر الأرقام المتاحة، فقد بلغ عدد اليهود في القدس (طبقاً لاحصاء حزيران/ يونيو ١٩٨٣) ٣٠٦ آلاف نسمة تقريباً، في حين بلغ عدد السكان العرب ١٢٢ الف نسمة تقريباً»(٢٩).

أما الضفة الغربية ككل، فقد تعرضت ـ مقارنة بباقي المناطق التي وقعت تحت الاحتلال ـ لأكبر «هجمة» استيطانية، سواء من حيث عدد المستوطنات أم من حيث مساحة الأرض التي صودرت لمصلحة المستوطنات. وحتى اوائل عام ١٩٨٥، أقيمت في الضفة ١١٢ مستوطنة جديدة(٣٠)، كان لها تأثير سلبي خطير على المواطنين العرب، وعلى مصالحهم الواسعة في المنطقة، حيث استنزفت المستوطنات اليهودية مصادر الانتاج الرئيسية لديهم، وبخاصة مصادر المياه والأرض الزراعية. وكانت الضفة الغربية هي محل الاهتمام الاساسي في المشروعات الاستيطانية العديدة التي طرحت بعد ١٩٦٧ مثل «مشروع الون» المعبّر عن حزب العمل، وخطة شارون (من تجمع الليكود) التي طرحها عام ١٩٧٧، وخطة «غوش ايمونيم» في ١٩٧٨ وخطتي «دروبلس» و«فايتس» ـ مسؤولي الاستيطان في الوكالة اليهودية.

وعلى الرغم من ان معظم المستوطنات التي اقيمت في الضفة صغيرة للغاية، ويتراوح عدد المستوطنين في كل منها بين ١٠٠ و٣٠٠ نسمة، إلا أن انتشارها كان من الاتساع بحيث وجدت المستوطنات في كل مفترق وكل زاوية تقريباً، في الضفة الغربية. على ان الأمر يختلف في ما يتعلق بحجم السكان في المنطقة، وفي اجزائها الأساسية، لأن عدد اليهود المقيمين الآن في الضفة هو نحو ٢٨ ألف نسمة فقط، في حين يبلغ عدد السكان العرب نحو ٨٠٠ الف نسمة موزعين على اكثر من ٤٥٠ تجمعاً سكانياً، يتراوح عدد سكان كل منها بين مائة فرد في القرى وحتى ٧٠ الف نسمة أو اكثر في المدن. وبذلك، فان نسبة السكان اليهود الى العرب في الضفة لا تتعدى ٢,٥ بالمائة(٣١).

أما في قطاع غزة، فان الاكتظاظ السكاني الهائل، والذي يتمثل في وجود ٥٠٠ الف نسمة على ٣٦٣ كلم، أي بمعدل ١٣٨٠ شخصاً للكيلومتر المربع الواحد (ما يجعل القطاع من اكثر المناطق اكتظاظاً في العالم) كان من أهم الاسباب التي صعّبت بشدة من التوسع الاستيطاني فيه، فضلاً عن محدودية مصادر المياه في المنطقة. ومع ذلك، فان الموقع الاستراتيجي للقطاع، وخصوبة الاراضي الزراعية فيه، فتحا الشهية للاستيطان اليهودي.

---

(٢٩) ابو عرفة، الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية، ص ٢٢٣.

(٣٠) *Statistical Abstract of Israel, 1985*, p. 45.

(٣١) افرات، «جغرافية الاستيطان في اسرائيل حتى عام ٢٠٠٠،» ص ١٢٢.

ولذا، فإن التوسع الاستيطاني في القطاع ظل مرهوناً بمشروعات السلطات الاسرائيلية لنقل اعداد من سكان القطاع خارجه(٣٢).

وعلى عكس قطاع غزة، فان هضبة الجولان، التي طرد منها ١٥٣ الف نسمة خلال حرب عام ١٩٦٧، كانت منطقة مثالية للاستيطان اليهودي، باعتبارها تجسد أكثر من غيرها فكرة «اكبر مساحة من الارض، وأقل عدد من السكان». ونظراً الى الأهمية الاستراتيجية للهضبة، فان جميع الاحزاب الصهيونية اتفقت على ضرورة الاستيطان المكثف فيها، وهو ما حدث فعلاً منذ عام ١٩٦٧. على ان حقيقة اجتياح القوات السورية لمستوطنات الجولان في بداية حرب ١٩٧٣، انعكست على طبيعة التخطيط الاستيطاني في المنطقة، بحيث تم تجنب فكرة اقامة مستوطنات انفرادية منعزلة، والاستعاضة عنها باقامة ما يسمى «مجمعات استيطانية». وكان اول تطبيق لذلك هو انشاء مدينة «كتسرين» في وسط الهضبة، لتكون حلقة ربط بين مستوطنات شمال الهضبة، والمستوطنات الواقعة في جنوبها(٣٣).

اما شبه جزيرة سيناء، وعلى الرغم من عدم دخولها ضمن «املاك ارض اسرائيل»! في التوراة، فقد كانت دائماً محل الاطماع الاستيطانية الصهيونية منذ بداية القرن الحالي. وعلى عكس الحال بعد حرب ١٩٥٦ حينما أخلت اسرائيل سيناء قبل أن تتمكن من زرع المستوطنات فيها، فان الفترة الواقعة بين حرب ١٩٦٧ وبين توقيع اتفاقات كامب ديفيد، شهدت نشاطاً استيطانياً ملحوظاً في سيناء، بدوافع اقتصادية وأمنية. وقد تركز النشاط الاستيطاني في سيناء في ثلاث مناطق محددة، وهي: منطقة شرم الشيخ بسبب تحكّمها في مضايق تيران، والشريط الساحلي الموازي لخليج العقبة، الذي يتيح السيطرة على الخليج كما يربط بين شرم الشيخ واسرائيل، ثم منطقة مشارف رفح، وتتمثل أهمية الاستيطان فيها في خلق حاجز سكاني يهودي يفصل بين التجمع السكاني العربي الكثيف في قطاع غزة، وبين التجمع السكاني العربي المصري في مدينة العريش. وتبلورت مشروعات الاستيطان في تلك المناطق، في مشروعين آخرين، أولهما خاص بالقطاع الشرقي الجنوبي يشمل شرم الشيخ والساحل الشرقي لسيناء على خليج العقبة، ولم ينفذ منه في الواقع الا اقامة مدينة «اوفيرا» في شرم الشيخ نفسها، فضلاً عن مستوطنتين اخريين، على الرغم من الخطط التي كانت موضوعة لانشاء تسع مستوطنات على الأقل. اما المشروع الثاني والخاص بالقطاع الشمالي، أو ما سمي بمنطقة مشارف رفح فقد أقيمت بمقتضاه ـ حتى عام ١٩٧٧ ـ ١٢ مستوطنة قروية ومدينية، وأنشئت ايضا ضمنه مدينة ياميت كمركز بلدي لتلك المستوطنات(٣٤)، قبل ان يتم اخلاؤها جميعاً، طبقاً لاتفاقات كامب ديفيد.

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٣٣) ابو عرفة، الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية، ص ٢٦٨.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٦.

د ـ مستقبل الاستيطان

إن النتائج الفعلية للسياسة الاستيطانية بعد ١٩٦٧، مضافاً اليها اخلاء مستوطنات سيناء طبقاً لاتفاقات كامب ديفيد، كانت كلها عوامل دفعت مسؤولي الاستيطان في اسرائيل والمهتمين بشؤونه، الى مراجعة الخطوط العريضة لتلك السياسة، بحيث يمكن القول ان محتوى تلك المراجعة يمكن أن يقدم لنا مؤشرات تطور السياسة الاستيطانية في اسرائيل، في العقود الثلاثة المقبلة.

وكما سبقت الاشارة، فان السياسات الاستيطانية الاسرائيلية اتجهت في اعقاب حرب ١٩٦٧ الى التركيز الشديد على الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة، مع ما يعنيه من تغليب الاعتبارات السياسية والعسكرية والأمنية في عمليات الاستيطان، قبل أي شيء آخر، أي خلق الوقائع الجديدة في الضفة الغربية وغزة والجولان وسيناء، بما يخدم ضم أكبر قدر من هذه الأراضي لإسرائيل مستقبلاً، وفرض ما تعتبره اسرائيل «الحدود الآمنة». على أن هذا الأمر بدأ في التغير في أواخر السبعينات، ومع الانسحاب من سيناء، وظهرت الدعوة إلى ضرورة اعادة الاهتمام بالاستيطان اليهودي، داخل حدود اسرائيل ما قبل عام ١٩٦٧ أي داخل ما يسمى بـ«الخط الأخضر»، بما يعنيه ذلك من تغليب للاعتبارات الاقتصادية والزراعية (أي الاعتبارات الاستيطانية الأصيلة)، على الاعتبارات السياسية والأمنية التي نشأت بعد ١٩٦٧. ولكن هذه الدعوة إلى اعادة الاهتمام بالاستيطان داخل الخط الأخضر، لم تعن على الاطلاق الدعوة إلى إهمال الاستيطان اليهودي في الأراضي العربية المحتلة، بقدر ما عنيت **أولاً**: ألا يكون هذا الاستيطان على حساب الاستيطان داخل الخط الأخضر، **وثانياً**: أن يكون الاستيطان في الأراضي المحتلة أكثر «كفاءة» في تحقيق الأهداف الاسرائيلية. عند هذه النقطة يمكن القول، إن الاتفاق على ضرورة دعم الاستيطان داخل الخط الأخضر، لا يوازيه اتفاق على حدود الاستيطان في الأرض العربية المحتلة، وهو ما يظهر خصوصاً في اختلاف الخطط الاستيطانية بين كل من المعراخ والليكود.

في ما يتعلق بالاستيطان داخل الخط الأخضر، في العقود الثلاثة المقبلة، ليس هناك اختلاف على ضرورة توسيع القدس وترسيخ طابعها اليهودي، وعلى تنمية الاستيطان في منطقة الجليل للحد من الثقل العربي فيها، وعلى الاهتمام بما يسمّى مدن «الاعمار» الكثيرة التي انشئت منذ قيام اسرائيل.

وهناك توجه لدى المؤسسات الاستيطانية لمضاعفة عدد السكان اليهود في القدس في السنوات الخمس والعشرين ـ بدءاً من عام ١٩٨٥، أي حوالى عام ٢٠١٠ وعلى أن يصبح عدد سكان القدس عام ٢٠٠٠ قرابة ٧٥٠ ألف نسمة على الأقل، مع توزيع السكان على مناطق أكبر، تتجاوز الحدود الحالية للمدينة. وهناك مشروعات أخرى تتحدث عن هدف

حشد مليون يهودي في «القدس الكبرى» في خلال ثلاثة عقود (تبدأ من أوائل الثمانينات). وفي جميع الحالات، فإن التحدي المستقبلي الذي تنطوي عليه مثل تلك الأهداف هو مدى القدرة على اضافة ما بين ثلاثة آلاف وستة آلاف يهودي إلى المدينة سنوياً. وكذلك القدرة على الحفاظ على التوازن السكاني الحالي بين العرب واليهود. وفي هذا السياق، فإن الذين يستبعدون امكان تحقيق الزيادة المرجوة في عدد اليهود، يحبذون التركيز على مدينة القدس نفسها، وعدم التوسع الكبير خارجها[٣٥].

ولقد كان من الطبيعي أن تكون منطقة الجليل في مقدمة المناطق التي تحظى بالاهتمام في إطار الدعوة إلى عودة الاستيطان داخل الخط الأخضر، بسبب الغالبية العربية فيها، كما سبقت الاشارة. وقد جاء أبرز تصور لمستقبل الجليل في إطار مشروع رعنان فايتس الاستيطاني، والذي خطط للفترة بين ١٩٧٧ و١٩٩٢ وكانت المشكلة هي أن منطقة الجليل، وتحديداً المنطقة الواقعة بين الناصرة والحدود اللبنانية لم يزد عدد اليهود فيها ـ لدى بدء تطبيق الخطة عام ١٩٧٨ ـ عن ٦٢ ألف شخص، في مقابل ١٦٠ ألف مواطن عربي. وفي مواجهة هذا الواقع، فإن مستقبل منطقة الجليل يضحي، من وجهة النظر الاسرائيلية، مرهوناً أولاً بالقدرة على الحد من التفوق الديمغرافي العربي، وثانياً بالحفاظ على الأراضي غير المستغلة التي تسيطر عليها اسرائيل، وذلك لمصلحة الاستيطان اليهودي. ولأن كل الجهود الاستيطانية الماضية لم تسفر عن تغيير جذري في تلك الأوضاع، فإن مستقبل منطقة الجليل في العقود القليلة المقبلة يبدو، من وجهة النظر اليهودية، مرهوناً بمستقبل «المراصد» أو «نقاط المراقبة» الاستيطانية، التي أنشئت في المنطقة، بعد ١٩٧٧ وبلغت حتى أوائل ١٩٨٥ ٣٢ مرصداً، إضافة إلى عدد آخر من المستوطنات ومدن الإعمار في المنطقة. ومع ذلك، وكما يقدر أحد الباحثين الاسرائيليين: «من المحتمل أن ينجح تشكيل المراصد في الحيلولة في المستقبل، دون استمرار السيطرة العربية على أراضي الدولة، لكن من المشكوك فيه أن ينجح في تحسين الميزان الديمغرافي في المنطقة مع حلول عام ٢٠٠٠، خصوصاً وأن الطاقة الاستيعابية لكل مرصد مكبّلة، ولا تتعدى بعض عشرات من العائلات[٣٦].

وأخيراً، يرتبط مستقبل الاستيطان داخل الخط الأخضر بمستقبل ما يسمى «مدن الاعمار» أو التطوير، التي أنشئت منذ عام ١٩٤٨ كشكل للاستيطان المدني، بهدف اعادة توزيع السكان اليهود لملء المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، وتركيز الاستيطان قرب مراكز التجمع السكاني العربية مثل الناصرة والجليل، فضلاً عن اقامة تجمعات مدنية في الأماكن ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية (مثل ايلات وأشدود) أو في وسط المناطق الزراعية حيث تلعب مدينة الاعمار دور «عاصمة» تلك المنطقة الريفية. وعلى الرغم من أن

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

(٣٦) افرات، «جغرافية الاستيطان في اسرائيل حتى عام ٢٠٠٠،» ص ٨١٩.

تلك المدن تضم الآن ما يقرّب من ٢٠ بالمائة من السكان اليهود في اسرائيل، إلّا أنها ما تزال تعاني مشاكل عدة، فضلاً عن عدم تحقيق الكثير من أهدافها الأساسية مثل اعادة توزيع السكان، والتقريب بين مستويات التنمية والتقدم في الأجزاء المختلفة من الدولة. ولذلك كله، فإن مستقبل الاستيطان في اسرائيل، يرتبط أيضاً بالقدرة على تطوير الاستيطان المديني الذي تمثله مدن الاعمار، والذي يعني أيضاً ـ في اللحظة نفسها ـ التركيز على الصناعة المتطورة، إلى جانب الاستيطان الزراعي التقليدي.

على ان مستقبل الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة يبدو محلاً للاختلاف بين القوى السياسية المختلفة. ولكن هذا الاختلاف لا يتعلق بضرورة الاستيطان في الأرض المحتلة أو بجدواه، وإنما يتعلق بدرجة اتساعه والمسار الاقليمي الذي يتخذه. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، وفي إطار مشروع الخارطة السكانية في اسرائيل الذي يتحدث عن اسرائيل ذات السبعة ملايين نسمة عام ٢٠١٠، والذي أقرته اللجنة الاسرائيلية للتخطيط والبناء، فإن ذلك المشروع استهدف ايصال عدد السكان اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام ٢٠١٠ إلى حوالى ١٢٥ ألف نسمة، أي بنسبة ١,٨ بالمائة من عدد سكان اسرائيل، خلال التاريخ نفسه[٣٧].

داخل هذا التوجه العام، تتجه استراتيجية حزب العمل خصوصاً، كما وضعها ايغال آلون، إلى تركيز الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة على المواقع الاستراتيجية والمناطق الصالحة للزراعة وذات الموارد المائية، وتجنّب مناطق الكثافة السكانية العربية.

وفي المقابل، فإن قوى اليمين الصهيوني، وكما تتجسّد بشكل واضح في مشروعات الحزب القومي الديني، تؤكد على مبدأ أن من حق كل يهودي الاستيطان في أي مكان من أرض اسرائيل، وأنه ينبغي التطلّع في المدى القريب «لاستيطان مناطق ميراث اجدادنا، والأماكن التي كانت تحن اليها الأمة خلال كل سنوات المنفى». وفي ظل ذلك المبدأ، تعطي الأفضلية للاستيطان في قلب الضفة الغربية والجولان، ونشر المستوطنات، بصرف النظر عن التداخل مع التجمعات السكانية العربية.

إن هذا الاختلاف في النظرة إلى الاستيطان في الأرض المحتلة، يترجم ـ على صعيد المؤسسات الاستيطانية ـ في الاختلاف بين كل من رعنان فايتسي رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية وعضو حزب العمل، وميتياهو دروبلس الذي يرأس قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية ويتقاسم ـ مع فايتسي ـ وضع الخطط الاستيطانية في الأرض المحتلة. ووفقاً لخطة فايتسي، عن الاستيطان الصهيوني بين ١٩٧٧ و١٩٩١ فإنه ينبغي تجنب

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

التداخل مع التجمعات العربية، والتركيز على خط استيطاني يمتد من شمال الضفة إلى جنوبها على المنحدرات المحاذية لخط طولكرم ـ قلقيلية، على أن تقام المستوطنات على أعماق تتراوح بين ٢ و٣كلم شرق خط الهدنة، مع استثناء منطقتي القدس وكفر عصيون حيث يقام عدد من المستوطنات في هذه المناطق على الرغم من الوجود العربي في محيطها. أما الخطط الأخرى، التي تبناها اليمين الصهيوني، مثل خطط «شارون» وجماعة «غوش ايمونيم» والتي يعبّر عن روحها العامة ايضاً دروبلس، فإنها كلها تتحدث عن مستقبل للاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، يقوم ليس فقط على التداخل في قلب تلك المناطق، وإنما أيضاً على محاصرة وتطويق مناطق الكثافة العربية، وعزلها بعضها عن البعض الآخر، وبذل أقصى الجهود لتوفير العدد اللازم من اليهود للوفاء بتلك المشروعات.

وفي واقع الأمر، فإن مصداقية كل تلك المشروعات، وقابليتها للتطبيق العملي، تظل مرتبطة بظروف أخرى تتجاوز مجرد النيّات والأهداف الاسرائيلية، وترتبط بمجمل ظروف المواجهة بين اسرائيل وبين القوى العربية، في الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها.

إن مقتضى المعطيات السابقة عن السكان والأرض ومستقبل النشاط الاستيطاني في اسرائيل، هو التداخل الوثيق بين تلك المتغيرات الثلاثة ذات الأهمية الاستراتيجية الحيوية. فزيادة السكان ـ أي السكان اليهود تحديداً ـ ترتبط ارتباطاً مباشراً بالنجاح في جذب أعداد كبيرة من المهاجرين. وإحكام قبضة اسرائيل على الأراضي التي تطمع في ابتلاعها، مرهون بدرجة أساسية بالنجاح في توفير السكان اليهود لتلك الأراضي.

وفي الواقع، فإن فحص تلك المتغيرات يقودنا ـ في ما يتعلق بعناصر القوة الاسرائيلية مستقبلاً ـ إلى ملاحظة مشكلتين اساسيتين:

اولاهما: مشكلة التناقض بين رغبة اسرائيل في الاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة، وبين عدم الرغبة في ضم مزيد من السكان العرب إليها، والذين يبلغون في المنطقتين معاً أكثر من مليون وربع مليون فلسطيني. إن رؤية اسرائيل لحل هذه المشكلة سوف يؤثر على توجهاتها المستقبلية إلى حد بعيد، وفي الوقت نفسه، فإن علاقات توازن القوى بينها وبين جيرانها العرب، سوف تنعكس بدورها على كيفية هذا الحل.

ثانيهما: مشكلة اتجاه التوازن الديمغرافي بين العرب واليهود، داخل اسرائيل، الذي يميل باطراد إلى مصلحة الطرف العربي، طبقاً لمعدلات الزيادة الطبيعية المتوقعة. إن هذا التطور لا يؤثر فقط على الطابع «اليهودي» للدولة، ولكن يحمل أيضاً ـ وكما سوف يظهر في الأجزاء التالية ـ إمكاناً متزايداً لحدوث تغييرات لا مفر منها في النظام السياسي الاسرائيلي نفسه، وفي طبيعة الصراعات الاجتماعية في داخله.

وبهاتين المشكلتين، فإن أثـر التطورات في أرض اسرائيـل وفي النمو الـديمغرافي فيهـا، على توجهاتها المستقبلية، بخاصة في الصراع مع الوسط الاقليمي المحيط بها، يبدو أكبر بكثير مما هو قائم، بالنسبة الى أية دولة أخرى.

ثانياً: الآفاق المستقبلية للاقتصاد الاسرائيلي

بعـد ما يقـرب من أربعة عقـود من قيام دولـة اسرائيل، تبلور عـدد من العـوامـل أو المتغـيرات الرئيسيـة التي يمكن القول إنها تحكم مستقبـل هذا الاقتصـاد، في العقـود الثـلاثـة المقبلة. وقبل تحديـد هذه العـوامل أو المتغـيرات، سيكون من المفيـد، ابتداء، التعـرّف على الملامح العامة المميزة للاقتصاد الاسرائيلي، وعلى هيكل هـذا الاقتصاد، وفق آخـر البيانـات المتاحة، أي بيانات منتصف الثمانينات.

١ ـ ملامح الاقتصاد الاسرائيلي

تتفق أغلبية الكتابات عن الاقتصاد الاسرائيلي على عـدد من «الملامـح العامـة» التي يتسم بها، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ ـ غلبـة الاعتبارات الاسـتراتيجية والايـديولـوجية عـلى الاعتبارات الاقتصـاديـة المحضة

لم يكن مشروع إنشاء «وطن قومي» لليهـود، مجرد مشروع اقتصـادي لكنه، بـالدرجـة الأولى، مشروع استيطاني ذو ملامح عرقية وعنصرية، تلاقى مع مصـالح اسـتراتيجية دوليـة كبرى، بحيث وظّف الاقتصاد لخدمة هذا الهدف، قبل أي شيء آخر «لقد تلازمت تلك الصفـة منذ بدايات الاقتصاد الصهيوني في فلسطين قبل ١٩٤٨ بفترة طويلة، وظلت تميّزه بعـد قيام الـدولة ولا تـزال لصيقة به حتى الوقت الراهن»[٣٨]. والأمثلة على ذلك في التـاريخ الاقتصـادي الاسرائيلي لا حصر لها: فتركيز النشاط الاستيطاني الصهيوني، منذ البداية، على الزراعة كـان لتعميق الانتماء إلى الأرض، ولسد حاجة الأعداد المتزايدة من المهاجرين الى الغذاء. واختيار مواقع المستـوطنات اليهـودية كـان يتم لاعتبارات اسـتراتيجية وأمنيـة، ولتحقيق السيطرة عـلى أكبر مسـاحـة من الأرض، بصرف النـظر عن الجـدوى الاقتصـاديـة المبـاشرة. والـتركيـز عـلى الصنـاعـات الاستهلاكية التقليدية، وقطاعات الاسكان والتشييد ومشروعات البنية الأساسية كـان يخضع أيضاً لاعتبارات خـدمة النشـاط الاستيطاني، وبنـاء دولة قـومية حـديثة. والاتجـاه المبكر إلى تشغيل المفاعلات الذرية كانت تحكمه الاعتبارات الاستراتيجية أساساً. والمستـويات العـالية

---

(٣٨) بسيسو، الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام، ص ٨٥.

للأجور للعمال اليهود، والتضحية بالأجور الأقل للعمال العرب، تفسّر بالحفاظ على العمل اليهودي وتثبيته في وطنه الجديد، وهكذا.

ب ـ الدور المركزي للدولة في توجيه الاقتصاد

اتساقاً مع ما سبق، فإن السلطة المركزية للدولة، وكما تتجسّد في الحكومة الاسرائيلية على وجه التحديد، تلعب الدور الحاسم في توجيه الاقتصاد القومي على الرغم من الدور الكبير للقطاع الخاص في ذلك الاقتصاد. وتزاول الحكومة هذا التأثير في البيئة الاقتصادية، من خلال السياسات النقدية والمالية وسياسة الأجور والهجرة واستخدامات الأراضي والدفاع. وفضلاً عن ذلك، ترتفع نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج القومي الاجمالي، بحيث تعدت الـ ٥٠ بالمائة في بعض السنوات، كما يساهم القطاع الحكومي (بخاصة إذا أضيفت إليه مشروعات الهستدروت) بأقل من نصف الناتج القومي الاجمالي بقليل. كما تراوحت مساهمة الحكومة في تمويل الاستثمار بين الثلثين في الخمسينات، والنصف في الستينات، ثم عادت وارتفعت بعد حرب ١٩٦٧ ثم حرب ١٩٧٣. وكما يقرر ناداف صفران فان «كل هذه العوامل مجتمعة تجعل النشاط الحكومي محور الاقتصاد، وتتيح للحكومة وسائل التأثير في الحياة اليومية ورفاهية المواطنين، إلى درجة غير معتادة في بلاد أخرى»[٣٩].

ج ـ ضعف الامكانات الذاتية

الاقتصاد الاسرائيلي اقتصاد صغير الحجم، فقير الوارد. فتعداد سكان اسرائيل في بداية عام ١٩٨٥ كان ٤,٢٣٠ ملايين نسمة، وتنتمي اسرائيل، وفقاً لبيانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، إلى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط التي بلغت ٥٩ دولة عام ١٩٨٣، ومن بين هذه الدول لا نجد سوى ١٧ دولة يقل عدد السكان فيها عن ٤ ملايين نسمة[٤٠]. ويعني ذلك، من الناحية الاقتصادية، أن هذا الحجم لا يشكل قاعدة تكفي لاستيعاب ناتج الكثير من المشروعات الانتاجية في حجمها الأمثل، أي أن الانتاج في مثل هذا المجتمع ليس «اقتصادياً» بالتعبير الفني، مما يقتضي تخصيص مبالغ كبيرة لدعم المشروعات واعانتها، وهو ما يحدث فعلاً في اسرائيل[٤١]. من ناحية اخرى، فإن مساحة اسرائيل البالغة حوالي ٢٠,٥ الف كلم² هي مساحة ضئيلة، فضلاً عن أن نصفها تقريباً يقع في المنطقة القاحلة في صحراء النقب. وهذا يجعل الموارد الزراعية في اسرائيل محدودة للغاية، كما يضفي على المياه أهمية

---

(٣٩) George T. Al - Abed, «The Israel Economy: A Historical and Prospective Interpretation,» paper presented at: Symposium on «Israel and U.S. - Israeli Relation,» Centre for Hebraic Studies of Yarmouk University, Amman (Jordan), 12 - 14 January 1986, p. 5.

(٤٠) Nadav Safran, *Israel: The Embattled Ally* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), p. 113.

(٤١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥ (القاهرة: مؤسسة الاهرام، ١٩٨٥)، ص ٢٠٠.

محورية في التخطيط الاستراتيجي لاسرائيل. وطبقاً لبيانات البنك الدولي أيضاً، لا توجد من بين مجموعة الدول متوسطة الدخل (التي تنتمي إليها اسرائيل) سوى خمس دول فقط تقل مساحتها عن ٢١ ألف كلم² (٤٢). ونتيجة لضيق الرقعة هذا، يقلّ بشدة نصيب اسرائيل من الموارد الطبيعية، التي يبرز في مقدمتها البوتاس والفوسفات، كما يوجد الحديد بكميات قليلة ونوعية منخفضة. وتعاني اسرائيل أيضاً فقراً في موارد الطاقة، إذ يقارب انتاجها من النفط والغاز الطبيعي الـ ١ بالمائة فقط من استهلاكها السنوي(٤٣).

د ـ العلاقة الحيوية بالخارج

ابتداء، يمكن أن تفسّر تلك العلاقة الحيوية مع العالم الخارجي بالطابع الاستيطاني للدولة اليهودية، والذي يعني، من الناحية الاقتصادية، الاعتماد على جلب البشر والأموال (أي العمل، ورأس المال) من الخارج. ولقد سبقت الاشارة إلى الهجرة اليهودية باعتبارها في مقدمة العوامل التي تفسّر نمو السكان في اسرائيل في الفترة الماضية، كما سنشير ـ في الأجزاء التالية ـ إلى التدفق الهائل والمستمر لرؤوس الأموال على الكيان الصهيوني قبل انشاء الدولة وبعده، وتصاعده إلى مستويات قياسية بعد ١٩٧٣. إن هذا التدفق يشكل «ظاهرة فريدة لم يسبق لها مثيل في العلاقات الدولية، فلم يحدث أن تلقت دولة مثل هذا المدد المتّصل من المعونات، ولتمويل الزيادة المباشرة في الاستهلاك وليس لأغراض التنمية فقط. ولم يحدث أن كانت المعونات لأية دولة بالكثافة التي حدثت في الحالة الاسرائيلية (بمعيار متوسط نصيب الفرد)، بل يصعب أن نجد مثل هذا التدفق الغزير المنتظم داخل الدولة الواحدة لمساعدة المناطق الأقل تقدماً داخلها». إن هذه الموارد هي التي مكّنت الاقتصاد الاسرائيلي «من تحقيق مستويات استهلاكية تعتبر من أعلى المستويات العالمية، على الرغم من ضخامة الاستثمارات، وعلى الرغم من الانفاق الكبير في أوجه التوطين وفي القطاع العسكري والقطاعات المعاونة له. وهذه الموارد نفسها هي التي أعطت القيادة السياسية والادارة الاقتصادية هامشاً واسعاً للمناورة، ومجالاً واسعاً لتجاهل قواعد الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية، من دون أن ينهار الاقتصاد»(٤٤). والواقع، وكما يقرر جورج العابد بحق، أن تلك السمة للاقتصاد الاسرائيلي إنما تعود إلى أصول الاقتصاد اليهودي في فلسطين، عندما كانت دول المتروبول في أوروبا وأمريكا الشمالية تشكل «ليس فقط مصدراً للقوة البشرية رفيعة المستوى، والايديولوجية والنظرة إلى العالم... وإنما أيضاً ـ وعلى المستوى الاقتصادي الضيق ـ ولدت المصدر الأول للتفاعل والتبادل في السلع والخدمات ورأس المال»(٤٥). وفي هذا السياق، لم يكن غريباً، أن الاقتصاد اليهودي في فلسطين ـ الذي كان منعزلاً عن الاقتصاد المحلي ـ استفاد بقوة من فترة الانتداب البريطاني، كما انتعش الاقتصاد

---

(٤٢) جودة عبدالخالق، **من يساعد اسرائيل** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ١٥.

(٤٣) البنك الدولي، المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٤٤) *Quartery Economic Review of Israel* (1984), p. 9.

(٤٥) عادل حسين، **العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل**، اوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٣ (قبرص: شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، ١٩٨٤)، ص ١٢.

اليهودي وقت الحرب العالمية الثانية، من جراء توفير الخدمات والسلع للقوات البريطانية المحاربة(٤٦).

هـ ـ العزلة عن الاقتصاد الاقليمي المحيط

إن الوجه الآخر للرابطة الحيوية للاقتصاد الاسرائيلي بالعالم الخارجي (بخاصة أوروبا الغربية والولايات المتحدة) هو عزلة هذا الاقتصاد وغربته، وسط البيئة الاقليمية المحيطة به. وإذا كانت بعض المنافذ الاقليمية قد أتيحت للاقتصاد الاسرائيلي منذ ١٩٦٧ بسبب احتلال الضفة الغربية وغزة، ثم من خلال معاهدة السلام مع مصر في ١٩٧٩ وغزو لبنان في ١٩٨٢، فإن ذلك لم يلغ حقيقة أن التوجه الأساسي للاقتصاد الاسرائيلي هو مع العالم الخارجي، وأن التفاعلات الاقتصادية والتجارية مع بلاد المنطقة لا تزال متواضعة. إن هذا يعني افتقاد الاقتصاد الاسرائيلي للتعاون الاقتصادي في مجاله الحيوي الاقتصادي ـ الجغرافي الرحب، وحرمانه من مزايا اقتصادات النطاق (أو اقتصادات الحجم الكبير) بما تعنيه من تكامل الأسواق والاستغلال الأمثل للطاقة الانتاجية المتاحة، فضلاً عن إقامة المشروعات التنموية المشتركة ذات الحجم الكبير(٤٧).

٢ ـ الهيكل الحالي للاقتصاد الاسرائيلي

إن نقطة الانطلاق للتعرّف على الاحتمالات المستقبلية للاقتصاد الاسرائيلي إنما تتمثّل في التعرّف على واقعه الراهن، وذلك في إطار الملامح العامة له، والتي تمت الاشارة الموجزة إليها، ويمكن تناول الهيكل الحالي للاقتصاد الاسرائيلي، من خلال التعرّف على مجالات توليد الناتج المحلي، وقطاعات توطين قوة العمل، ثم التعرّف على استخدامات الناتج المحلي، قبل التعرف، في النهاية، على هيكل الانتاج في الاقتصاد الاسرائيلي.

أ ـ مصادر الناتج المحلي

يوضح الجدول رقم (٢ ـ ٧) توزيع الناتج المحلي الصافي في اسرائيل على الفروع الرئيسية للنشاط الاقتصادي للفترة بين ١٩٥٠ و١٩٨٤. وطبقاً لهذا الجدول، فإن قطاع الصناعة ولد ما يقرب من ٢٣ بالمائة من الناتج المحلي عام ١٩٨٤، في حين يساهم قطاع الزراعة والغابات والصيد بـ ٤ بالمائة فقط من هذا الناتج، كما تصل مساهمة قطاع الخدمات إلى ٢٣,٣ بالمائة. فهذه الأرقام تجعل الاقتصاد الاسرائيلي أقرب إلى اقتصادات الدول الرأسمالية، منه إلى الدول الآخذة في النمو، وذلك طبقاً لتقارير البنك الدولي(٤٨).

---

(٤٦) Al - Abed, «The Israel Economy: A Historical and Prospective Interpretation,» p. 2.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٤.

(٤٨) بسيسو، **الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام**، ص ٤٢.

جدول رقم (٢ ـ ٧)
تطور الناتج المحلي الصافي في اسرائيل

القطاع / السنة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٤
الزراعة والغابات والصيد	١١,٤	١١,٦	٦,٦	٦,٥	٤
الصناعة	٢١,٧	٢٣,٩	٢٤,٧	٢٠,٥	٢٢,٩
التشييد والكهرباء والماء	١٠,٩	٩,٤	١٢,٤	١١,٣	٧,٥
التجارة والمطاعم والفنادق	١٢,٥	١٠,٦	١١,٦	١٢,٨	١٢,٩
النقل والتخزين والمواصلات	٧,٤	٨	٨,٩	٦,٩	٦,٨
المال وخدمات الأعمال	٢,٥	٣,٨	٦,٣	٨	١٠,٨
ملكية المساكن	٥,٢	٥,٩	٦,٣	٧,٢	٨,٩
الخدمات العامة والمجتمعية	١٨,٢	١٨,٨	١٩,٦	٢٣,٩	٢٣,٣
الخدمات الشخصية والأخرى	١٠,٢	٨	٣,٦	٢,٩	٢,٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ٨.

ب ـ توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية

يوضح الجدول رقم (٢ ـ ٨) توزيع المشتغلين (أي: قوة العمل المدنية مطروحاً منها العاطلين عن العمل) على القطاعات الاقتصادية المختلفة في اسرائيل من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٨٤. وأولى الملاحظات هنا تتعلق بالدور المهم الذي يلعبه قطاع الخدمات في استيعاب العمالة، حيث استوعب هذا القطاع وحده عام ١٩٨٤ ٢٩,٥ بالمائة منها. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أهمية واتساع البيروقراطية الحكومية في مجتمع قائم على الاستيطان، كذلك الطبيعة العسكرية للكيان الصهيوني. أما قطاع الصناعة فهو يلي قطاع الخدمات ويستوعب ٢٣,١ بالمائة من اجمالي المشتغلين عام ١٩٨٤. فإذا اضفنا إلى ذلك حقيقة أن قطاع التجارة يستوعب ١٢,٦ بالمائة من المشتغلين، فربما يفسر ذلك كله بما تتسّم به اسرائيل من صغر الحجم، وتواضع قاعدة الموارد المتاحة لها.

على ان الانخفاض المستمر في نسبة المشتغلين في الزراعة، من ١٧,٦ بالمائة عام ١٩٥٠ إلى ٥,٣ بالمائة عام ١٩٨٤ يوضح، أكثر من غيره، أوجه تشابه هيكل الاقتصاد الاسرائيلي مع هيكل اقتصادات الدول المتقدمة.

جدول رقم (٢ ـ ٨)
هيكل المشتغلين في القطاعات الاقتصادية المختلفة

القطاع / السنة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٤
الزراعة	١٧,٦	١٧,٣	٨,٨	٦,٤	٥,٣
الصناعة	٢١,٥	٢٣,٢	٢٤,٣	٢٣,٧	٢٣,١
الكهرباء والماء	٢,٠	٢,٢	١,٢	١,٠	٠,٩
التشييد	٩,٣	٩,٣	٨,٣	٦,٤	٥,٩
التجارة	١٣,٥	١٢,٣	١٣,٠	١١,٧	١٢,٦
النقل	٦,٦	٦,٢	٧,٥	٦,٩	٦,٦
المال	—	—	٥,٢	٨,٢	٩,٦
الخدمات العامة	٢١,٢	٢٢,٠	٢٤,٠	٢٩,٦	٢٩,٥
الخدمات الخاصة	٨,٣	٧,٥	٧,٧	٦,٢	٦,٤
اجمالي العدد (بالألف)	٥٨٥,٧	٧٠١,٨	٩٦٣,٢	١٢٥٤,٥	١٣٥٩,٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ٥.

ج ـ استخدامات الناتج المحلي

طبقاً للجدول رقم (٢ ـ ٩) يحتل الاستهلاك الحكومي مكاناً مهماً في استخدامات الناتج القومي الاجمالي لاسرائيل، ويعتبر ذلك مؤشراً تقريبياً للدور المهم الذي تلعبه الحكومة في الاقتصاد، كما أنه مؤشر على أهمية الانفاق العسكري، حيث يشمل الانفاق الحكومي العام الانفاق الرأسمالي على المشروعات ذات الطبيعة العسكرية، إضافة إلى أوجه الانفاق الجاري جميعاً. وطبقاً لرقم الانفاق الحكومي لعام ١٩٨٤ فإن نسبة هذا الانفاق من اجمالي الاستخدامات المحلية تصل إلى حوالى ٢٧ بالمائة وإلى ٣٤ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي.

وطبقاً للجدول نفسه، يبدو واضحاً أن الاستخدامات المحلية تزيد على الناتج القومي الاجمالي بنسبة تتراوح بين ٢١,٢ بالمائة و٥٩ بالمائة وهي تساوي بالضرورة نسبة الواردات الصافية، وتقدم مؤشراً مهماً على اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على الموارد الخارجية، منذ نشأته وحتى الآن.

كذلك يرصد الباحثون حقيقة، ليس فقط تصاعد الاستهلاك الحكومي العام، وإنما أيضاً تعرّضه لارتفاعات حادة في سنوات الحروب بين العرب واسرائيل. فمن متوسط ١٩

بالمائة خلال ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ قفزت النسبة إلى ٢٦ بالمائة عام ١٩٥٦ ثم ارتفعت إلى ٢٠ بالمائة خلال ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ إلى ٣٠ بالمائة عام ١٩٦٧. أما بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر فقد سجلت هذه النسبة مستوى قياسياً حيث بلغت عام ١٩٧٥ حوالى ٤٥ بالمائة(٤٩).

جدول رقم (٢ ـ ٩)
بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية
(بالمليون شاقل ـ أسعار ١٩٨٠)

	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٤
الناتج القومي الاجمالي (كلي)	٩,٨٢٠	٢٧,٢٦٣	٦٢,٥٩١	١٠٣,٠٦٢	١٠٨,٢٣٥
الانفاق الاستهلاكي الخاص (كلي)	٦,٨٢٠	١٧,٤٦٣	٢٧,٢٠٠	٦٣,٠٠٢	٧٥,٥٠٥
الانفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٢,٩٨٠	٦,٧٩١	٢٦,٧٥١	٣٧,٠٩٨	٣٦,٦٧٧
اجمالي التكوين الرأسمالي المحلي	٥,٨١٣	٩,٢٥٨	٢١,١٨٥	٢٤,٨٥٢	٢٥,٤٣٤
اجمالي الاستخدامات المحلية	١٥,٦١٣	٣٣,٥١٢	٨٥,١٣٦	١٢٤,٩٥٢	١٣٧,٦١٦
نسبة الاستخدامات المحلية إلى الناتج القومي الاجمالي (نسبة مئوية)	١٥٩	١٢٢,٩	١٣٦	١٢١,٢	١٢٧,١

المصدر: المصدر نفسه، ص ٨.

٣ ـ العوامل الحاكمة لمستقبل الاقتصاد الاسرائيلي

يفضي التحليل الدقيق للاقتصاد الاسرائيلي، ولأهم ملامحه، والهيكل العام له، إلى تحديد عدد من العوامل أو المتغيرات التي يمكن القول بأنها سوف تحكم، أكثر من غيرها،

(٤٩) انظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

مستقبل هذا الاقتصاد، في العقود القليلة المقبلة. إن العلاقة الحيوية مع الخارج تتجسد الآن في العلاقة الشديدة الخصوصية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتغلّب الاعتبارات الاستراتيجية على القرارات الاقتصادية إنما قاد في النهاية إلى عسكرة الاقتصاد الاسرائيلي، والنمو المطرد للصناعات الحربية فيه. والضعف الكامن في الاقتصاد الاسرائيلي، وضعف موارده، دفعا بقوة إلى تعظيم إمكانات هذا الاقتصاد، من خلال التركيز الشديد على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وأخيراً، فإن الاستراتيجية الاسرائيلية سوف تظل تسعى إلى كسر طوق العزلة الاقليمية، كشرط مهم للإزدهار المستقبلي للاقتصاد الاسرائيلي. وبذلك كله، فإننا سنكون ازاء أربعة عوامل حاكمة لمستقبل الاقتصاد الاسرائيلي:

العلاقة مع الولايات المتحدة ـ مستقبل الصناعة العسكرية ـ امكانات التطوير العلمي والتكنولوجي ـ ثم العلاقة بالوسط الاقليمي.

أ ـ العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة

يخلص كثير من الباحثين إلى أن عام ١٩٦٧ مثّل نقطة تحول مهمة في العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية. لقد حسّن الأداء الاسرائيلي في تلك الحرب من «موقعها الاستراتيجي»، وتلازم مع عمليات إنشاء علاقات وثيقة ودائمة مع الولايات المتحدة. وفي ذلك الوقت تقريباً، بدأت الولايات المتحدة زيادة مستوى مساعداتها الاقتصادية والعسكرية إلى اسرائيل، خصوصاً بعد أن فرضت فرنسا حظرها على مبيعات السلاح لاسرائيل بسبب حرب ١٩٦٧. وهكذا فإن المعونة الأمريكية الرسمية لاسرائيل، والتي كان متوسطها السنوي في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٥ نحو ٦٠ مليون دولار سنوياً، ارتفعت إلى متوسط سنوي مقداره ٢٣٠ مليون دولار خلال السنوات الثمانية التالية. وشهدت تلك الفترة نفسها قفزة في النمو الاقتصادي في اسرائيل، بحيث كان معدله حوالى ١٤ بالمائة سنوياً في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٢.

وكانت حرب ١٩٧٣ نقطة حاسمة تالية، في تطور العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية. فقد ترتّب على أحداث تلك الحرب تأكيد حيوية وأولوية التفوق العسكري الاسرائيلي على البلدان العربية المجاورة، وهو ما استلزم، لدى الاسرائيليين، توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة. ومن جانبها، فإن الولايات المتحدة ـ وكما عبّرت عن ذلك بوضوح ممارسات هنري كيسنجر ـ رأت اسرائيل، في اطار الصراع الكبير بين الشرق والغرب، حليفاً يعتمد عليه في المنطقة، أكثر من أي طرف آخر. وكان من شأن ذلك كله، ان انتقلت العلاقة الأمريكية ـ الاسرائيلية إلى مستوى كيفي جديد، صارت اسرائيل بمقتضاه مصلحة مباشرة للولايات المتحدة. هذه العلاقة الجديدة بدت واضحة من خلال مؤشرات أساسية عدة[٥٠]:

(٥٠) عبدالخالق، من يساعد اسرائيل، ص ١٤.

ـ فالتدفق السنوي للمعونة الأمريكية، العسكرية والاقتصادية، إلى اسرائيل والذي كان قد ارتفع في الفترة السابقة، كما أشرنا تواً، ارتفع بشدة مرة أخرى بعد ١٩٧٣. فمن متوسط سنوي مقداره ١٢٢ مليون دولار في أثناء الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٢ ارتفع اجمالي المعونة الرسمية الأمريكية إلى اسرائيل إلى ٢٣٢٠ مليون دولار سنوياً، في العقد التالي لحرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣. وفي حين لم تكن المعونات السابقة تتضمن هبات معينة، فإن نسبة المعونة التي أخذت تقدم كهبات ارتفعت باطراد بحيث وصلت عام ١٩٨٥ إلى نسبة ١٠٠ بالمائة وهي نسبة يحتمل أن تظل قائمة في المستقبل غير المنظور.

إن الدين الخارجي الرسمي على اسرائيل، للولايات المتحدة، والذي وصل عام ١٩٨٥ إلى حوالى ٤٥ بالمائة من اجمالي الدين الخارجي العام لاسرائيل، والبالغ حوالى ٢٤ مليار دولار، ثم استبعد فعلياً من قائمة الأعباء على اسرائيل منذ ١٩٨٤، فبدءاً من ذلك الحين، استقرّ العمل على أن تكون المعونة الاقتصادية الأمريكية دائماً من الكبر بحيث تغطي مدفوعات خدمة الدين الأمريكي على اسرائيل. وكان ذلك، في الواقع، بمثابة اعلان رسمي بانهاء السمة «الخارجية» لذلك الدين، كما لو أن الدين الأمريكي على اسرائيل، يشبه دين الولايات المتحدة على نفسها، و تالياً فهو لا يستحق الدفع[٥١].

ـ عملت اسرائيل، بعد ١٩٧٣، على تكثيف جهودها لتنمية التكنولوجيا العليا، وبخاصة في الصناعات المرتبطة بالدفاع. وهذا السعي إلى الحصول على آخر التطورات التكنولوجية لم يكن ممكناً من دون الحصول على الضوء الأخضر من الادارة الأمريكية، بحيث أمكن لاسرائيل الوصول إلى آخر التطورات العلمية والتكنولوجية في الصناعة الأمريكية. وإلى جانب رؤوس الأموال الأمريكية، تدفق العلماء ورجال الأعمال، وعقدت المؤتمرات الاستشارية، من أجل إنشاء مشروعات مشتركة، وخلق فرص للاستثمار، في مجالات التكنولوجيا العليا.

ـ وعلى المستوى العسكري، تكثف التعاون بين اسرائيل والولايات المتحدة ليس فقط في مجالات الاستخبارات وجمع وتبادل المعلومات، وإنما أيضاً في ميدان تصميم وتصنيع الأسلحة. لقد وجد هذا التعاون أقصى تعبير عنه في مذكرة التفاهم بين البلدين التي وقعت عام ١٩٧٩، والتي أتاحت الفرص لأنشطة البحوث المشتركة ولتطوير الصناعة العسكرية الاسرائيلية، كما تحسنت أيضاً فرص بيع الأسلحة الاسرائيلية للولايات المتحدة، وتقديم خدمات لصيانة الطائرات والسفن الحربية. وأخيراً، في تحرك غير عادي وغير مسبوق، خصّصت الولايات المتحدة اعتمادات رسمية لتطوير الطائرة المقاتلة الجديدة (لافي) التي تصنع في اسرائيل، وهي ميزة نادراً ما قدمت إلى الصناعة المحلية الأمريكية. ولقد تم فعلاً

(٥١) Al - Abed, «The Israel Economy: A Historical and Prospective Interpretation,» p. 14.

تخصيص حوالى مليار دولار لذلك المشروع، كما سوف يلزم تدبير مبلغ يتراوح بين ٢,٥ و٣ مليارات دولار، قبل ان تتمكن الطائرة من العمل. وحتى يتم انتاج العدد المطلوب من الطائرات، ستكون هناك حاجة إلى انفاق ما يزيد عن ١٢ مليار دولار، وبداهة فإن اسرائيل لا تملك المقدرة التكنولوجية أو المالية اللازمة للنهوض بأعباء مثل ذلك المشروع الطموح، من دون الاغداق الأمريكي الهائل عليها. وأخيراً، وفي أثناء الشهور الأولى من عام ١٩٨٦ أعلن عن مشاركة اسرائيل في مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية أو ما عرف باسم برنامج «حرب النجوم»(٥٢).

والواقع أن العلاقة الأمريكية ـ الاسرائيلية أصبحت منذ بداية الثمانينات، وكما يخلص جورج العابد بحق، «رابطة حميمة بل ورابطة عضوية تقريباً» وبناء عليه، لم يعد من الملائم الحديث عن تلك العلاقة ضمن السياق المعتاد للعلاقات الدولية، بالمفهوم الشائع(٥٣).

وفضلاً عن تلك المؤشرات الأساسية، فإن العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة واسرائيل، اتّسمت أيضاً بملامح إضافية فريدة:

ـ فالمعونة الأمريكية الرسمية لاسرائيل أخذت تقدم مؤخراً في شكل تحويلات نقدية، تدفع في بداية كل فترة، من دون أي قيود على كيفية إنفاق تلك النقود أو نواحي الانفاق. وهو أمر غير معتاد بالنسبة إلى برامج المعونة الأمريكية، التي تربط تلك المعونة بوجود مشروعات تنموية محددة سلفاً بدقة.

ـ حصلت اسرائيل على ما يقرب من ١٥ مليار دولار في شكل تحويلات خاصة من الولايات المتحدة منذ إنشاء دولة اسرائيل، ذهب معظمها لتمويل مشروعات البنية الأساسية المادية والاجتماعية، كما أخذت، منذ ١٩٦٧، تتجه إلى تمويل إنشاء المستوطنات اليهود الجديدة في الأراضي العربية المحتلة: مرتفعات الجولان، والضفة الغربية وقطاع غزة.

ـ ابتداء من أول أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، وطبقاً لاتفاق أمريكي ـ اسرائيلي، أُلغيت كل الرسوم المفروضة على جميع الواردات الاسرائيلية تقريباً، مع ملاحظة أن الولايات المتحدة هي أكبر شريك تجاري لاسرائيل، حيث تقدم لها ٣٠ بالمائة من وارداتها، وتحصل على حوالى ٢٥ بالمائة من صادراتها.

في ضوء تلك الحقائق، يكون من المنطق استنتاج أن مستقبل الاقتصاد الاسرائيلي، في فترة الاستشراف، سوف يعتمد إلى حد بعيد على تطور تلك العلاقة العضوية الخاصة مع

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٦. انظر ايضاً: توماس ستوفر، المساعدات الامريكية لإسرائيل: الرباط الحيوي، اوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢١ (قبرص: شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، ١٩٨٣)، ص ١٩.

(٥٣) Al - Abed, Ibid., p. 17.

الولايات المتحدة، وهي العلاقة التي تحكمها أيضاً ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ احتياجات المصالح الأمريكية في المنطقة، في اطار استراتيجيتها العالمية في مواجهة الاتحاد السوفياتي.

ب ـ تطور صناعة السلاح

يستند إدراج تطور صناعة السلاح ضمن أهم العوامل التي سوف تحكم التطور المستقبلي للاقتصاد الاسرائيلي عموماً، إلى الموقع القيادي الفريد الذي أخذت تلك الصناعة تحتله فيه، وعلى الرغم من أنه يمكن العودة، في ما يتعلق بتاريخ صناعة السلاح في اسرائيل، إلى ما يزيد عن ٥٠ عاماً، وتحديداً، عام ١٩٣٣ أي قبل إنشاء «الدولة» بحوالي عقد ونصف العقد، إلاّ أن تتبّع هذه الصناعة عبر ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ ثم ١٩٧٣ يوضح بجلاء أن الحقبة الأخيرة، التي بدأت مع حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ كانت حاسمة في تقرير مصير هذه الصناعة. فبعد تلك الحرب الأخيرة حسم نهائياً الجدل الذي طال في اسرائيل حول جدوى السعي إلى تحقيق اكتفاء ذاتي فعلي في الأسلحة الرئيسية، وذلك لمصلحة الاتجاه المحبذ لفكرة الاكتفاء الذاتي، والتي مثلها أساساً شمعون بيريز. وعلى الرغم من أن ذلك الاتجاه كان قد اكتسب مصداقية معينة بعد ايقاف فرنسا شحن أسلحتها إلى اسرائيل عام ١٩٦٧ إلاّ أن جدواه ظلت محلاً للتشكيك، فضلاً عن تواضع مضامينه الاقتصادية. وعلى ذلك، وعلى الرغم من أن نصيب الانفاق الدفاعي من اجمالي الناتج المحلي قد ارتفع في الستينات من ١٠ بالمائة إلى حوالى ١٨ بالمائة في أوائل السبعينات، إلاّ أنه بعد حرب ١٩٧٣ فقط بدأ يحظى بنسبة مهمة، حيث ارتفع إلى ما يزيد عن ٣٠ بالمائة في أوائل الثمانينات. أما الصناعات العسكرية التي كانت توظف أقل من ١٠ بالمائة من القوة العاملة الصناعية لدى قيام حرب ١٩٧٣، فإنها أصبحت تستوعب أكثر من ٣٠ بالمائة منها بعد ذلك بعقد من الزمان. كما أن الصادرات العسكرية التي كانت قيمتها عام ١٩٧٢ ٥٠ مليون دولار، ارتفعت بشدة لتصل إلى ١٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٥ بما يساوي ٤٠ بالمائة من الصادرات الصناعية، و٢٠ بالمائة من الصادرات الاسرائيلية كلها[٥٤] (انظر أيضاً جدول رقم (٢ ـ ١٠)).

وبذلك احتلت اسرائيل مكانها ضمن أهم الدول المصدّرة للسلاح في العالم (انظر جدول رقم (٢ ـ ١١). وكما يقول جوئيل بنين: «لقد ألقى الانتاج العسكري الضخم عبئاً ثقيلاً عن الموارد الرأسمالية في إسرائيل. وعمدت اسرائيل إلى التصدير المكثف لانتاجها العسكري، في محاولة منها لمعادلة هذا العبء. وكلما اتسع القطاع العسكري من الاقتصاد، كلما تزايدت الصادرات من السلع العسكرية. ويبدو أن عسكرة الاقتصاد الصناعي، والتوسع في الصادرات العسكرية، قدما علاجاً لكل من الضعف الهيكلي والتاريخي للقطاع الصناعي في اسرائيل، والتكلفة العالمية للأسلحة المستوردة، والقيود

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٥.

جدول رقم (٢ - ١٠)
الصادرات العسكرية الاسرائيلية
(١٩٧٢ - ١٩٨٣)

السنة	النسبة المئوية من جملة الصادرات	القيمة بملايين الدولارات (أسعار جارية)
١٩٧٢	٩,٧	٥٢,٤
١٩٧٥	١٧,٩	١٧٩
١٩٧٦	٢٢,٨	٢٨٥
١٩٧٧	٢٤,٨	٣٩٠
١٩٧٨	٢٥,٧	٥٠٣
١٩٧٩	٢٥,٩	٦٥٧
١٩٨٠	٢٠	٦٦٨
١٩٨١	٢٢,٢	٨٠٧
١٩٨٢	٢٣	٨٠٩
١٩٨٣	٢٢	٧٠٣

المصدر: جوئيل بينين، «اسرائيل: الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (ايلول/سبتمبر ١٩٨٦)، ص ١٠٧، نقلاً عن:

Yoram Peri and Amnon Neubach, *The Military Industrial Complex in Israel: A Pilot Study* (Tel Aviv: International Centre for Peace in the Middle East, 1985), p. 69.

السياسية التي يحتمل فرضها على هـذه الواردات. ومن الجـلي اليوم أن انتـاج الأسلحة وتصـديرهـا هما حجـر الأساس في الاقتصاد القومي الاسرائيلي، وفي التوجهات السياسية الخارجية لاسرائيل»[٥٥].

وبهذا القول، يتفق بنين مع أهارون كليمان في تقريره أنه «مع اقـتراب منتصف الثمانينـات، صار تصدير الأسلحة التزاماً قومياً واستراتيجياً، أكـثر من كونـه تكتيكـاً ذرائعيـاً لأي إئتلاف حكـومي منفرد، ويستتبع ذلك ـ إذا ما تأكد استمرار هذه التوجهات ـ أن تصنيع وتصدير السلاح سوف تكون له أهمية مركزية في سعي الدولة اليهودية إلى تحقيـق الأمن، وإحياء الاقتصاد وتنميته، واتخاذ مسار سياسي مستقل خلال هذا العقد. وبالتأكيد في التسعينات ايضاً»[٥٦]. وعموماً، فإن تأثير صناعة السلاح وتصديره، على

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٥٦) جوئيل بينين، «اسرائيل: الاقتصـاد السياسي ومستقبـل الدولـة العسكريـة،» **المستقبل العـربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (ايلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ١٠٧.

جدول رقم (٢ ـ ١١)
أهم الدول المصدرة للسلاح (١٩٨٢)

١٩٨٠(أ)	١٩٨١(ب)	١٩٨٢(ج)
الاتحاد السوفياتي	الاتحاد السوفياتي	الاتحاد السوفياتي
الولايات المتحدة الامريكية	الولايات المتحدة الامريكية	الولايات المتحدة الامريكية
فرنسا	فرنسا	فرنسا
بريطانيا	ايطاليا	بريطانيا
المانيا الغربية	بريطانيا	رومانيا
تشيكوسلوفاكيا	المانيا الغربية	الصين
ايطاليا	هولندا	ايطاليا
يوغوسلافيا	السويد	تشيكوسلوفاكيا
بولندا	الصين	المانيا الغربية
سويسرا	تشيكوسلوفاكيا	البرازيل
كوريا الجنوبية	سويسرا	بولندا
الصين	كندا	اسبانيا
كوريا الشمالية	اليابان	كوريا الشمالية
هولندا	البرازيل	كوريا الجنوبية
السعودية	اسرائيل	اسرائيل
تركيا	الجماهيرية العربية الليبية	الجماهيرية العربية الليبية
النمسا	كوريا الجنوبية	مصر
اسرائيل(*)	مصر	سويسرا
بلجيكا	السعودية	كندا
البرازيل	السعودية	هولندا

(*) تقدر صادرات السلاح لكل من الدول الثلاث بـ ١٤٠ مليون دولار.

(أ) نقلاً عن: «ACDA, 1970-1980,» pp. 75-116.

(ب) نقلاً عن: *SIPRI Yearbook, 1982*, pp. 188 and 192-193.

(ج) نقلاً عن: «ACDA, 1972-1982,» pp. 58-94.

المصدر: Aaron S. Klieman, *Israel's Global Reach: Arms Sales as Diplomacy* (Washington, D.C.: Pergamon-Brassey's, 1985), p. 208.

مجمل الاقتصاد الاسرائيلي في الوقت الراهن، وفي المستقبل المنظور، تنبعان من تأثيرهما في خمسة مجالات محددة:

ـ فصناعة السلاح تستوعب في إسرائيل، كما سبقت الاشارة، ما يقرب من ٣٠ بالمائة من اجمالي القوة العاملة الصناعية في اسرائيل، وإن كان أهارون كليمان لا يصل إلى ذلك التحديد الدقيق، ويذكر أن اجمالي عدد العاملين في صناعة السلاح يتراوح بين ٥٨ ألفاً و١٢٠ ألفاً، وأن نسبتهم في جميع الأحوال لن تقل عن ٢٠ بالمائة من اجمالي القوة العاملة الصناعية[٥٧]. ومن الناحية الكيفية، تسهم الصناعات العسكرية، أكثر من غيرها، في استيعاب المهاجرين الماهرين تكنولوجياً، وفي منع نزوح تلك المهارات خارج اسرائيل، خصوصاً وأن العاملين في هذا القطاع يتمتعون بظروف عمل طيبة ومريحة.

ـ كما تسهم صناعة السلاح، من خلال التصدير الى الخارج تحديداً، في تقليل نفقات الوحدات المنتجة، وتالياً خفض اسعارها. وفي تلك الحالة، فان التصدير المتوقع يضحي أحد العوامل التي تبرر انتاج أسلحة معينة، من حيث اسهامه في خفض تكاليفها، وهو ما قابلته اسرائيل خصوصاً في ما يتعلق بانتاج الطائرة «كفير»، والدبابة «ميركافا»، ثم الطائرة «لافي».

ـ تسهم صناعة السلاح، اكثر من أي مجال آخر، في دفع وتقدم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. وكما سنشير حالاً، فان الاعتماد على التفوق التكنولوجي كان عنصراً مهماً في النمو الاقتصادي الاسرائيلي عموماً، ولكنه يكتسب أهمية خاصة في مجال السلاح الذي تطرأ عليه باستمرار تحسينات وتطورات علمية وتكنولوجية. كما ان التقدم الذي يتم احرازه في مجال البحث والتطوير العسكري، لا يلبث ان ينقل الى الصناعات المعدنية.

ـ وتسهم صناعة السلاح، من خلال التصدير، في توفير النقد الاجنبي لمواجهة اعباء الدين الخارجي على اسرائيل، ومواجهة نفقات توفير الطاقة ومشتريات السلاح من الولايات المتحدة، فضلاً عن توافر السلع الاستهلاكية. كما ان توافر السلاح محلياً، يساعد على توجيه موارد النقد المحلي نحو استثمارات محلية أخرى.

ـ واخيراً، فان صناعة السلاح، وتصديره، تقدمان أهم مصدر لموازنة الميزان التجاري الاسرائيلي مع العالم الخارجي. واذا كان من الصعوبة بمكان تقدير اجمالي العائدات من تلك التجارة على وجه الدقة، الا ان جميع المصادر تشير الى ان الرقم في السنوات الاخيرة، لا

---

(٥٧) المصدر نفسه، نقلاً عن:
Aaron S. Klieman, *Israeli Arms Sales: Perspectives and Prospects* (Tel Aviv: Tel Aviv University, Jaffe Centre for Strategic Studies, 1984), p. 3.

يمكن ان يقل عن مليار دولار(٥٨).

على ان مستقبل صناعة السلاح في اسرائيل وصادراتها من السلاح، يظل مرهوناً بثلاثة شروط أو تحديات:

ـ التحدي الأول، يتعلق بالحدود الموضوعية للقدرة الاسرائيلية على انتاج السلاح وتصديره. فهناك، على سبيل المثال، حقيقة ان الشرق الاوسط، لأسباب سياسية، هو منطقة مغلقة تقريباً امام صادرات السلاح الاسرائيلية، كما يشير احد الباحثين الى طبيعة النظام السياسي في اسرائيل، التي لا تسمح في احيان كثيرة باحترام السرية الواجب مراعاتها في تصدير السلاح. كذلك، فان صادرات السلاح تكون عرضة للتغير بتغير الحكومة في اسرائيل. على ان النقطة المحورية هنا، تتعلق بحقيقة ان اسرائيل ربما تكون قد وصلت الى الحدود القصوى في النمو الصناعي العسكري، وأحد الأمثلة البارزة على ذلك هو مشروع انتاج الطائرة «لافي» الذي تجاوزت نفقات انتاجه التقديرات التي وضعها الخبراء الاسرائيليون. ونتيجة لذلك، فان الهيكل الاقتصادي الحالي لاسرائيل، انما يعاني خطر أن يصبح متجاوزاً لحدود قدراته، معتمداً بشدة على تصنيع السلاح وتصديره.

ـ التحدي الثاني، يتعلق بتقلّب ظروف الطلب على السلاح وصعوبة الاعتماد على بعض العملاء أو الزبائن بشكل موثوق فيه. كذلك، فان الظروف الاقتصادية الصعبة، تجعل كثيراً من الدول المشترية للسلاح تعجز عن استكمال سداد ثمن السلاح الذي تسلمته.

ـ أما التحدي الثالث، فيتعلق بالمنافسة القوية في عالم تسويق السلاح، وحدوث حالات من زيادة العرض العالمي له. فالغلبة المطلقة في سوق السلاح ستبقى لقوى كبرى مثل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية. وفي مواجهة هذا الواقع، يظل على اسرائيل ان تتوقع باستمرار ان تفقد، ولأسباب عدة، المزايا النسبية التي تتمتع بها.

ج ـ البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

اذا كان هناك اليوم ما يشبه الاجماع، لدى العلماء والمختصين على أن «التقدم التكنولوجي، يشكل واحداً من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي، ان لم يكن أهمها على الاطلاق»(٥٩)، فان هذا يعني ان محاولة استشراف مستقبل اقتصاد ما، لا يمكن ان تتجاهل موقع عمليات البحث والتطوير (R and D) في ذلك الاقتصاد والامكانات المحتملة المكرّسة

---

(٥٨) Aaron S. Klieman, *Israel's Global Reach: Arms Sales as Diplomacy* (Washington, D.C.: Pergamon-Brassey's, 1985), p. 57.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٦٣.

لها. ولسنا هنا، بالطبع، في مجال استعراض الدراسات والبحوث التي سعت الى أن تقيس بدقة مسؤولية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، الرأسمالية والاشتراكية. ومع ذلك يمكن القول، أيضاً، ان تلك الأهمية الحيوية للبحث والتطوير، تكتسب أبعاداً أخطر في المجتمعات التي تعاني فقراً في مواردها الطبيعية. ففي تلك الحالة، يصبح البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بمثابة المورد الاقتصادي «الاكثر أهمية». وفي هذا الاطار، أوضحت احدى الدراسات ان نحو ٥٠ بالمائة من الزيادة في حصة الفرد من الدخل القومي في اليابان، ترجع الى التقدم التكنولوجي بمفهومه الواسع الذي حققته اليابان، خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. كما كان لسيطرة اليابان على التكنولوجيا الحديثة، ونجاحها الباهر في خلق تكنولوجيا محكمة، وبيئة بحثية موجهة لايجاد الحلول العملية للمشاكل التي يعانيها الاقتصاد الياباني، وبالأخص قطاع الصناعة الحديث، أثر بالغ الأهمية على مجمل النشاط الاقتصادي في اليابان، ومستوى المعيشة فيها، وقدرتها على المنافسة العالمية[٦٠].

لم يكن من الغريب اذاً، إن أدركت النخبة الحاكمة في الدولة الصهيونية، ومنذ وقت مبكر للغاية، أهمية التفوق العلمي والتكنولوجي، لتعويض الفجوة الهائلة في الامكانات والموارد الطبيعية، بين اسرائيل والبلدان العربية المحيطة بها. وكما يقول أحد الباحثين الاسرائيليين: «ان اهداف دولة اسرائيل القومية في مجالات الأمن والاقتصاد والمجتمع، هي أهداف صعبة الانجاز في الظروف الجغرافية ـ السياسية التي نعيش فيها. لكن اسرائيل تملك مستودعاً كبيراً نسبياً من الطاقة البشرية العلمية والتكنولوجية التي يمكن أن تساعد على تحقيق هذه الاهداف القومية. ومن هنا تنبع الأهمية البالغة التي تكتسبها بلورة سياسة بحث وتطوير قومية متطورة، تكون دلالتها تحديد أولويات مجالات العلم والتكنولوجيا المختلفة، وتخصيص موارد وفقاً لهذه الأولويات. ستتحدد صورة اسرائيل وصناعتها في سنة ٢٠٠٠ الى حد بعيد، بناء على تقدمها في مجالي العلم والتكنولوجيا. وتطور اسرائيل العلمي والتكنولوجي برهن حتى الآن على ان فيها طاقة كامنة من القوة البشرية من أجل تحقيق التقدم في هذه المجالات، ومن واجبنا العمل على استغلال ناجح لهذه الطاقة في السنوات المقبلة»[٦١].

لقد شهدت البحوث العلمية والتكنولوجية نمواً مطرداً في اسرائيل، بتخطيط وتوجيه «المجلس القومي للبحث والتطوير». وفي خلال السبعينات، وضع ذلك المجلس نصب عينيه هدفين: أولهما تكريس الانجازات في العلوم الاساسية، وثانيهما توجيه النشاط في مجالي البحث والتطوير صوب القطاعات الانتاجية. وفي عام ١٩٧٨/ ١٩٧٩ بلغ مجموع الانفاق على البحوث المدنية والعسكرية ٢,٢ مليون ليرة اسرائيلية بنسبة ٢,٣ بالمائة من الناتج

---

(٦٠) Simon Kuznets, *Modern Economic Growth: Rate, Structure and Spread* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1966), p. 80.

(٦١) انطونيوس كرم، **العرب امام تحديات التكنولوجيا**، سلسلة عالم المعرفة، ٩٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ٦٣.

القومي الاجمالي[٦٢]. وفي عام ١٩٨٣/ ١٩٨٤ وصلت تلك النسبة الى ٢,٥ بالمائة تقريباً. ووفق ذلك المعيار، تقف اسرائيل في مقدمة الدول المهتمة بالبحث والتطوير بمعيار ما تخصصه من مواردها، وذلك مقارنة بالولايات المتحدة (٢,٤ بالمائة عام ١٩٨١) وألمانيا (٢,٣ بالمائة) وسويسرا (٢,٤ بالمائة)، واليابان (٢ بالمائة)[٦٣].

ولدى استشراف مستقبل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في اسرائيل عام ٢٠٠٠ طرحت احدى الدراسات الاسرائيلية أهم ميادين التطور في الاتصال والمعلومات وتكنولوجيا التثقيف والتعليم، والتسيير الآلي للصناعة، والطاقة والبيوتكنولوجيا.

ووفقاً لتلك الدراسة، فان التطورات التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصال، تمثّل واحدة من أهم التحديات امام التطور التكنولوجي في اسرائيل. وبالنظر الى حقيقة ان ٤ بالمائة من القوة العاملة المنتجة في الولايات المتحدة تعمل في الزراعة، و٢٥ بالمائة تعمل في الانتاج، في حين ان اكثر من نصف تلك القوة يعمل في قطاع المعلومات، أي الذي يضم الصناعات التي تنتج أجهزة وأدوات لمعالجة المعلومات والخدمات المعلوماتية... الخ، فان اسرائيل تكون في موقع متقدم تجاه الانتقال الى المجتمع ما بعد الصناعي، حيث ينتمي ثلث العاملين الى قطاع المعلومات، كما يتزايد هذا العدد باستمرار.

أيضاً، هناك مجال لتطوير قطاع اقتصادي جديد في اسرائيل يعالج تطوير أجهزة التعليم من خلال ملاءمة طريقة التعليم مع التكنولوجيا الجديدة المتاحة. وبالنظر الى حقيقة ان عمليات التخطيط والانتاج بواسطة الحاسب الالكتروني بدأت تدخل فعلاً الى الصناعة الاسرائيلية، فان هناك توقعاً بتقدم ملموس نحو مزيد من اعتماد الصناعة على الآلة والانسان الآلي، مما سوف يؤثر على بنية طاقة العمل هناك، ويستلزم ايضا اعادة توجيهها وتأهيلها. ومن المنظور المستقبلي ايضا، فان الاتجاه نحو بعض المجالات الأكثر تطوراً، مثل مجال المعلومات، لن ينطوي على استهلاك لمزيد من الطاقة، وفي الوقت نفسه، فان الفرصة واسعة امام مزيد من البحوث في اسرائيل لاستغلال طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، وفي هذا المجال الاخير - أي الطاقة الشمسية - احرزت اسرائيل تقدماً ملحوظاً.

كذلك، فان تقدماً مطرداً يجري في اسرائيل في مجالات البيوتكنولوجيا، بما يتضمنه من امكانات كبيرة لتطوير الزراعة والثروة الحيوانية.

---

(٦٢) يعقوب باعل شيم، «العلم والتكنولوجيا في اسرائيل سنة ٢٠٠٠،» في: بيريس [وآخرون]، **الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠**، ص ١٣٢. (هذا الكاتب هو نائب مدير مركز التحليل والتنبوء التكنولوجي في جامعة تل أبيب).

(٦٣)انطوان زحلان، **العلم والتكنولوجيا في الصراع العربي - الاسرائيلي**، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٦ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٣٢.

وإضافة الى ذلك كله، فان اسرائيل ـ وفي حدود ما يمكن ان تسهم به دولة صغيرة ـ شهدت اهتماماً مبكراً بأبحاث الفضاء. وفي عام ١٩٥٩ أنشأت اللجنة القومية لأبحاث الفضاء، التي انضمت بدورها الى اللجنة الدولية لأبحاث الفضاء، واستضافت، عام ١٩٧٦، المؤتمر الدولي لأبحاث الفضاء. وتجرى أبحاث الفضاء، على نطاق ضيق، في جامعتي تل ابيب والنقب، كما تجرى في التخنيون في حيفا، فضلاً عن باحثين افراد في الجامعة العبرية ومعهد وايزمان. وذلك كله يعني ان ثمة نواه بشرية بحثية في اسرائيل تتعلق بموضوع أبحاث الفضاء، وان لم تستخدم بعد في اطار برنامج قومي اسرائيلي.

وفي نيسان/ ابريل ١٩٨٣ أُنشئت «الوكالة الاسرائيلية لاستغلال الفضاء» بهدف «بناء بنية تحتية صناعية وعلمية لاستغلال الفضاء، لتعود بالفائدة على الدولة والرخاء لسكانها»، وهو ما يعني قطع شوط جديد نحو مزيد من الاهتمام بالأبحاث الفضائية في اسرائيل، في المستقبل القريب.

د ـ العلاقة مع الوسط الاقليمي

إن غربة الاقتصاد الاسرائيلي وانفصاله عن الوسط الاقليمي المحيط به، تجعلان من احتمالات تغيّر هذا الواقع، أحد المؤشرات المهمة للتكهن بمستقبل الاقتصاد الاسرائيلي. وكما سبقت الاشارة، فان فترات ما بعد ١٩٦٧ و١٩٧٩ ثم ١٩٨٢ شهدت فتح ثغرات أو فجوات في جدار العزلة الاقتصادية حول اسرائيل، عبر العلاقات الاقتصادية مع المناطق العربية المحتلة خصوصاً الضفة والقطاع، ثم عبر العلاقات السلمية مع مصر، ثم عبر غزو لبنان وفتح الباب للتعامل الاقتصادي والنفوذ الاقتصادي في جنوب لبنان.

على ان التصورات التي طرحت لمستقبل العلاقة بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصادات العربية والشرق أوسطية المحيطة باسرائيل، تتجاوز بكثير الواقع الراهن لتلك العلاقة، وهي كلها تصورات أسهم في طرحها باحثون وخبراء وساسة اسرائيليون وغربيون، بخاصة من اليهود والمتعاطفين مع اسرائيل.

وبعد ١٩٦٧ خصوصاً، وأملاً في الانكسار الكامل للعزلة حولها، شرعت المؤسسات الاسرائيلية في اعداد دراسات مستفيضة عن البيئة السكانية العربية، وتمركزها، ومستويات الدخول ومعدلات الانفاق وَأثر المحاكاة ومستويات المعيشة والانماط الاستهلاكية والعادات والتقاليد والمعتقدات العربية، ومدى تغاير هذه الاعتبارات في المستقبل، وامكانات تلبية هذه الطلبات في ضوء الطاقات الانتاجية الاسرائيلية. «وتقدر الدراسات الطاقة العاطلة في البناء الصناعي الاسرائيلي بنحو ٤٠ ـ ٦٠ بالمائة في المتوسط من الطاقة الانتاجية لمعظم الوحدات الصناعية، وتشير هذه الدراسات ايضا الى ان الوحدات الصناعية في معظمها، مهيأة لزيادة انتاجها بنسبة حوالى ٥٠ بالمائة،

وفي أقصر وقت ممكن، ومن دون استثمارات تجهيزية اضافية، شرط توافر المنافذ التسويقية لهذه المنتجات»[٦٤].

والواقع ان العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل، والضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تقترب الآن من استكمال عقدين من الزمن، تقدم لنا نموذجاً بارزاً لنوعية التأثيرات والتطورات التي تصيب الاقتصاد الاسرائيلي، والفوائد التي يمكن ان يجنيها من التعامل مع الوسط العربي المحيط به. وربما كانت أبرز الحقائق هنا، وأكثرها دلالة، ان الضفة الغربية وغزة تحتلان منذ عدة سنوات المركز الثاني في قائمة البلدان المستوردة من اسرائيل، ولا تسبقها في ذلك غير الولايات المتحدة. وكما يظهر في الجدول رقم (٢ ـ ١٢) فان الضفة الغربية وغزة استوردتا من اسرائيل عام ١٩٨٤ ما قيمته ٦١٩,٩ مليون دولار أي بنسبة ٩٠,٣ بالمائة من اجمالي واردات الضفة وغزة. وفي المقابل، فان ٦٥,٤ بالمائة من صادرات الضفة وغزة بقيمة ١٩٥,٧ مليون دولار اتجهت الى اسرائيل، وذلك بعجز قدره ٤٢٤,٢ مليون دولار لمصلحة اسرائيل. وهذا الوضع في عام ١٩٨٤ يمثل استمراراً لنمط العلاقة الذي نشأ بين الطرفين منذ عام ١٩٦٧ حتى الان، والذي أخذ يتفاقم كمياً. وكما تسجّل الاحصاءات الاسرائيلية، فان قيمة واردات الضفة وغزة من اسرائيل عام ١٩٦٨ بلغت ٥٣,٥ مليون دولار، وذلك من اجمالي واردات قدره ٦٩,٩ مليون دولار، أي بنسبة ٧٦,٥

جدول رقم (٢ ـ ١٢)
التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٨٤)
(بالمليون دولار والنسبة المئوية)

البلد	قيمة الواردات	النسبة المئوية للواردات	قيمة الصادرات	النسبة المئوية للصادرات
اسرائيل	٦١٩,٩	٩٠,٣	١٩٥,٧	٦٥,٤
الأردن	٨,٢	١,٢	٩٨,٤	٣٢,٩
بقية الدول	٥٨,١	٨,٥	٥,٣	١,٨
الاجمالي	٦٨٦,٢	١٠٠	٢٩٩,٤	١٠٠

المصدر: *Statistical Abstract of Israel, 1984*, p. 713.

(٦٤) باعل شيم، المصدر نفسه، ص ١٣٤.

بالمائة. وأخذ هذا الوضع يتزايد باستمرار الى ان بلغ أرقامه المشار اليها عام ١٩٨٤. والأمر نفسه ينطبق على صادرات الضفة الغربية وغزة الى اسرائيل في العام نفسه (١٩٦٨)، والتي بلغت حينئذ ١٥,٣ مليون دولار، من اجمالي صادراتها التي بلغت ٣٥,٥ مليون دولار، أي بنسبة ٤٣ بالمائة[٦٥].

وفي مجال العمالة، وكما يوضح الجدول رقم (٢ ـ ١٣) فان عدد المشتغلين من ابناء الضفة الغربية وغزة في اسرائيل ارتفع من ٢٠,٦ الفاً (أي بنسبة ١١,٩ بالمائة من اجمالي قوة العمل) في عام ١٩٦٨ الى ٩٠,٣ ألف نسمة (أي بنسبة ٣٧,٤ بالمائة من اجمالي قوة العمل) عام ١٩٨٤، وذلك بخلاف اعداد يصعب حصرها من العمالة «غير الشرعية» والتي لا تدخل في الاحصاءات، وتختلف التقديرات في شأنها بشدة[٦٦].

جدول رقم (٢ ـ ١٣)
المشتغلون من الضفة الغربية وغزة بحسب
مكان العمل (الداخل ـ اسرائيل)

السنة	الاجمالي (بالألف)	في الضفة وغزة		في اسرائيل	
		العدد (بالالف)	النسبة المئوية	العدد (بالألف)	النسبة المئوية
١٩٧٠	١٧٣,٣	١٥٢,٧	٨٨,١	٢٠,٦	١١,٩
١٩٧٤	٢١٠,٤	١٤١,٧	٦٧,٣	٦٨,٧	٣٢,٧
١٩٧٥	٢٠٤,٩	١٣٨,٦	٦٧,٦	٦٦,٣	٣٢,٤
١٩٧٦	٢٠٥,٨	١٤٠,٩	٦٨,٥	٦٤,٩	٣١,٥
١٩٧٧	٢٠٤,٤	١٤١,٤	٦٩,٢	٦٢,٠	٣٠,٨
١٩٧٩	٢١٢,١	١٣٨,٠	٦٥	٧٤,١	٣٥
١٩٨٠	٢١٥,٧	١٤٠,٦	٦٥,٢	٧٥,١	٣٤,٨
١٩٨١	٢١٥,٩	١٤٠,١	٦٤,٩	٧٥,٨	٣٥,١
١٩٨٢	٢٢٢,٧	١٤٣,٦	٦٤,٥	٧٩,١	٣٥,٥
١٩٨٣	٢٣٢,٥	١٤٤,٧	٦٢,٢	٨٧,٨	٣٧,٨
١٩٨٤	٢٤١,٣	١٥١,٠	٦٢,٦	٩٠,٣	٣٧,٤

المصدر: المصدر نفسه، ص ٧٢٥.

(٦٥) حسين، العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل، ص ٢٣.

(٦٦) انظر: *Statistical Abstract of Israel, 1985,* p. 713.

ويخرج عن اطار هذا الجزء، استعراض السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي السياسة التي يعرض ابعادها يوسف صايغ باعتبارها «سياسة افقار» وليست سياسة للتنمية أو للرخاء في الأرض المحتلة(٦٧). يهمنا هنا الاستدلال فقط على طبيعة الامكانات الواسعة التي ينطوي عليها فتح الجسور بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصادات العربية المحيطة. وبداهة، فليس من المتصور ان تكون العلاقات الاقتصادية الاقليمية الجديدة لاسرائيل تكراراً لنمط علاقاتها مع الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكنها بالتأكيد ستكون ذات تأثير ملموس للغاية على التطور المستقبلي لذلك الاقتصاد.

ثالثاً: المجتمع ومستقبل النظام السياسي

يعكس النظام السياسي في اسرائيل ـ كما سبقت الاشارة في المبحث الثالث من الفصل الأول ـ الخصائص العامة للنظم السياسية الاستيطانية، مثلما يعكس أيضاً الخصوصية «الصهيونية» لذلك النظام. وسيسعى هذا المبحث إلى تحديد الملامح العامة للنظام السياسي الاسرائيلي، وذلك كمقدمة ضرورية للتعرّف على التغيرات التي طرأت عليه في العقد الأخير، قبل تحديد أهم التناقضات التي سوف تحكم النظام الاسرائيلي مستقبلاً.

١ ـ الملامح العامة للنظام السياسي في اسرائيل

أدى إنشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ إلى تحويل الاطارات السياسية السابقة (التطوعية والمتعددة) إلى إطار موحد، يقوم على فكرة السيادة السياسية، كما أن قادة الحركات والتنظيمات والأحزاب «الريادية» المختلفة، تحولوا إلى نخبة حاكمة. وجنباً إلى جنب، مع مواجهة مقتضيات التناقض العدائي مع الوسط الاقليمي، فإن هذه الخصائص والاعتبارات السابقة كلها، أسهمت في تشكيل الملامح العامة للنظام السياسي في اسرائيل، والتي تظل قائمة حتى اليوم(٦٨). ومن بين العديد من الملامح أو السمات التي وضعها الباحثون والدارسون للنظام السياسي في اسرائيل، يمكن القول إن أهم تلك الملامح، والتي يمكن اعتبارها متغيرات «أصلية»، تتفرع عنها ملامح أخرى عدة كمتغيرات فرعية، تدور حول ثلاثة: أولوية الايديولوجيا ـ المركزية ـ التعددية الحزبية.

---

(٦٧) انظر: اسامة الغزالي حرب، **الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة في الأراضي المحتلة** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٧)، ص ٢٩.

(٦٨) انظر: Yusif A. Sayigh, «The Palestinian Economy under Occupation,» paper presented at: Symposium on «Economic Development under Prolonged Occupation», St. Catherine's College, Oxford, 3-5 January 1986, and S.N. Eisenstadt, «The Israeli Political System and Transformation of Israeli Society,» in: Ernest Krausz, ed., *Politics and Society in Israel* (Oxford: Transaction Books, 1985), p. 415.

أ ـ أولوية الايديولوجيا

هـذا العنصر لصيق بالـطابع الاستيطاني للنظام السيـاسي، مثلما هو يكتسب خصائص مميزة من المحتوى الصهيوني لتلك الايديولوجيا. فالهجرات الاستيطانيـة ترتبط بـوجود دوافـع وحوافز لدى المستوطنين، «والذين يهجـرون مجتمعهم الأصلي إلى مجتمعهم الآخـر، لا يفعلون ذلك ـ في الغالب ـ من دون محرك أو دافع ذاتي أو خارجي. قد تكون روح المخاطرة والبحث عن المجهول، وقد يكـون الـرغبة في الـثراء السريع وجمع المال، وقـد يكون البحث عن الأمـان، وقـد يكـون لأسبـاب ايـديـولـوجيـة وعقيدية»[٦٩]. وإذا كان بناء الدولة، وبناء النظام السياسي الاستيطاني، يعني الانتقال من نظام تعددي يتّصف بالتطوعية ويقوم على اللامركزية إلى مركز موحّد للسلطة السيـاسية، وبـالتالي درجـات متفاوتـة من ممارسـة الإكراه[٧٠]، فـإن هـذا يعني حتميـة أن تصبـح للدولـة «وظيفـة عقيدية»، بـل أن القوى السيـاسية عـلى اختلاف تيـاراتها تفـرض على الـدولة الالـتزام بهذه الوظيفة في الداخل، رغم رفع مبادىء الحرية الاعلامية والحرية الحزبية.

ولسنا، هنا، في حاجة إلى تأكيد أهمية العناصر الايـديولـوجية في الحـركة الصهيـونية، وفي تـطور «البيشـوف» اليهـودي في فلسـطين، ولكن يـظل من المفيـد التمييـز، في تـطور الايـديولـوجية الصهيـونية، بـين البعد «الأصـولي» للايـديولـوجيـا (Fundamental) والبعـد الاجرائي أو العملي (Operative). وفي أوسع الصياغـات عموميـة، يمكن القول إن الأبعـاد الأصولية للايديولوجيـة الصهيونيـة وكذلـك امتداداتهـا الاجرائية أو العملية، إنما تعلقت **أولاً** برؤية العلاقة مع عنصر الزمن: أي، الماضي، والحاضر، والمستقبل، والايقاع الملائم للتغيير في سيـاق الحركـة الاجتـماعيـة، وكيفيـة إدراك عنصر التـوقيت. وفي هـذا الخصـوص، فـإن الايديولوجية الصهيونية إنما تضمنت تأكيداً أساسياً على التوجه المستقبلي، وذلك بـدعوتهـا إلى خلق نظام سياسي واجتماعي جديد في «المستقبل» وتعلقت «الايديولوجية الصهيونية **ثـانياً**، في أوسع معانيها، بالعلاقة مع البيئة الاجتماعية والطبيعية. وفي هذا الاطار، دار الصراع بين ما يمكن اعتباره التوجه «السلبي» في العلاقة مع البيئـة، والتوجـه الايجابي أو «النشط» إزاءهـا. وتضمن هذا التوجه الأخير دفع الدعوة إلى الهجرة والاستيـطان، على نـطاق مخطط ومتسـع، كما تضمن هذا الاتجاه الايجابي نوعاً من الالتزام بـ «الجماعية» في مقابل الفردية»[٧١].

وفي هذا الاطار، شهـدت الايديـولـوجيـة الصهيونيـة خلافـات وسجالات حول أربع

---

(٦٩) علي الدين هلال، «في مفهوم الكيانات الاستيـطانية،» **المستقبـل العربي**، السنـة ١، العدد ١ (أيـار/ مايـو ١٩٧٨)، ص ٩٤.

(٧٠) مجدي حماد، **النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة، اسرائيل وجنوب افريقيا** (بيروت: دار الوحـدة، ١٩٨١)، ص ٢٠٦.

(٧١) Dan Horowitz and Moshe Lissak, «Ideological Dimentions,» in: Krausz, ed., *Politics and Society in Israel*, pp. 121-134.

قضايا أساسية: المسألة القومية، خاصة في مواجهة «المشكلة العربية، والمسألة الاجتماعية المتعلقة بطبيعة النظام الاجتماعي الذي ينبغي اقامته، والمسألة الديمقراطية ومشكلات التعددية السياسية، وأخيراً مسألة وضع الدين في المجتمع»[٧٢].

ولقد انتقلت تلك السمات والمجادلات الايديولوجية إلى الدولة الصهيونية بعد ١٩٤٨ واتسم النظام السياسي الوليد بسيادة المفاهيم الايديولوجية على تصرفاته وقراراته، وعلى سلوك مواطنيه، وأضحى المواطن العادي يعيش حالة «استيعاب ايديولوجي». ووصل بعض الباحثين إلى القول انه «لا توجد دولة معاصرة، ارتفعت فيها نسبة التحكم العقائدي، والاستيعاب الايديولوجي، مقرونة بالرغبة والاهتمام بالمشاركة السياسية، بدرجة تماثل حالة اسرائيل (وجنوب افريقيا)»[٧٣].

وإذا كان التطور التاريخي للكيانات الاستيطانية، يميل بالعامل الايديولوجي إلى التقلّص المستمر، والتحول من ايديولوجيا ومفاهيم «الريادة» إلى مفاهيم الاستهلاك والاستقرار، واهتزاز وزن المؤسسات التي مثلت تاريخياً هذه الايديولوجيا، فإن هذا الأمر عرفته اسرائيل في اطار خصوصيتها، فاهتز نموذج الانسان الأفضل الذي قدمته الصهيونية، وهو نموذج «الحالوتز» أي الرائد، الذي ارتبط بالأرض، ومارس العمل اليدوي، واتسم بالتقشف والتضحية بالذات من أجل المثل الأعلى، فضلاً عن ازدياد حدة التمايز الطبقي والاجتماعي، وازدياد اتجاه الشباب إلى قيم المهنية والفردية والنفع الذاتي. وارتبط ذلك كله باهتزاز وزن الكيبوتز وتقلص تأثيره[٧٤]. وربما يزيد من ذلك كله، حقيقة أن الاعتبارات البراغماتية بدأت تحتل جانباً متزايداً في السياسة، بخاصة بعد تبلور كتلتين سياسيتين كبيرتين تتنافسان على جمهور الناخبين[٧٥].

على أنه يمكن القول، أيضاً، إن وصول الليكود إلى الحكم عام ١٩٧٧ واستمراره في السلطة بشكل أو بآخر، حمل معه تغيراً ايديولوجياً محدداً، وذلك بإخلاء الايديولوجية الصهيونية «العمالية» مكانها لكي تحتله الايديولوجية «الاصلاحية» أو «التنقيحية» التي وجدت، في اطار النظام السياسي لاسرائيل، فرصة غير مسبوقة لتحقيقها. ولقد بدا ذلك واضحاً في مجالات السياسة الخارجية والأمن، خصوصاً في ما يتعلق بقضية الاستيطان في

---

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٣٤ - ١٤٩.

(٧٣) حماد، **النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة، اسرائيل وجنوب افريقيا**، ص ٢٠٨. وهو يشير في ما يتعلق بإسرائيل خاصة الى:

A. Arian, *The Choosing People: Voting Behavior in Israel* (Cleveland, Ohio: Case Western Reserve University Press, 1973).

(٧٤) هلال، «في مفهوم الكيانات الاستيطانية،» ص ٩٤.

(٧٥) سامي سموحة، «نظام الحكم في اسرائيل بعد جيل: كيف سيواجه الجماعات غير المهيمنة في المجتمع،» في: بيريس [وآخرون]، **الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠**، ص ٤٨.

الضفة الغربية، حيث ادّعت حكومة الليكود أنها تسترشد في سياستها برؤية «ارض اسرائيل الكاملة» اكثر من الضرورات الأمنية، أو الواقعية السياسية.

على أي حال، فإن استمرار اسرائيل كمجتمع في طور التكوين سوف يظل مبرراً، في المستقبل، لمركزية وضع الايديولوجيا في النظام السياسي[٧٦]. وفي هذا الاطار، فإن التساؤل يكون هو: أي نوع من الايديولوجيا سوف يكون اكثر ملاءمة لمواجهة المشاكل الداخلية والتوجهات الخارجية في المستقبل؟

ب ـ المركزية

يذهب دارسو النظام السياسي الاسرائيلي إلى أنه، على الرغم من وجود القيم الديمقراطية التي تبدو للوهلة الأولى شاملة ومطلقة، فإن هذا النظام يظل يقوم على أساس سيادة السلطة العامة أو «مركزية السلطة»، وينطوي ذلك في جوهره على نوع من التوفيق بين كفالة درجة معينة من المشاركة لجميع فئات وطبقات المجتمع، من ناحية، وممارسة السلطة من قبل «فئة مختارة» تتمثل فيها صفات معينة للقيادة، من ناحية أخرى.

ويستند تمتع الحكومة (أو السلطة التنفيذية عموماً) بتلك القوة والسيادة، إلى ظروف متعددة، ربما كان أبرزها ظرفان محددان: الأول، هو الهجرة من الخارج كمطلب حيوي لاستمرار الدولة، حيث يفرض القدوم المستمر للمهاجرين الجدد مشكلات عدة. وفي مواجهة هذه المشكلات فإن الاستيعاب يضحي احدى الوظائف الأساسية للحكومة، من أجل توفير فرص الإقامة والعمل وتحقيق الاندماج في المجتمع. لقد كان مؤدى هذه المشكلات ضرورة الاعتماد على الأداة الحكومية بشكل يصعب الجدل حوله. الظرف الثاني، هو مشكلة مناخ الحرب الدائمة الذي يسيطر على الدولة بحكم حقيقة أن التناقض الأساس الذي يسيطر عليها ـ كدولة استيطانية ـ هو تناقضها مع البيئة الاقليمية المحيطة بها والرافضة لها. إن هذا الوضع يفرض التزامات ضخمة تتعلق بالأمن الداخلي ـ من ناحية، وبالأمن الخارجي واحتمالات الصراع مع الدول المحيطة ـ من ناحية أخرى، خصوصاً بالنظر إلى الطابع «التوسعي» للاستيطان الصهيوني.

وفي مواجهة سلطة الدولة، يكون المهاجرون الجدد مجردين من أسباب القوة، مما يعني اتّصاف علاقتهم معها بالتبعية الكاملة، بل إن مفهوم الاستيعاب نفسه يؤكد هذه العلاقة. وينقل عن «ايزنشتادت» في بحثه حول الاعتبارات التي حكمت سياسة الاستيعاب في اسرائيل «إن أحد تلك الاعتبارات هو الرغبة في تشكيل الحياة الاجتماعية للمهاجرين، وفي القيم والمؤسسات الاجتماعية القائمة بقدر الامكان، وتقليل آثارها التصادمية المحتملة»، وهو ما يعني أن الدولة

---

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٤٨.

الاستيطانية تعمد إلى أن تخلق من المهاجرين مواطنين على صورتها(٧٧).

وعلى الرغم من أن الايديولوجية الرسمية لليكود تدعـو إلى تقليل تـدخل الحكـومة في الاقتصاد وفي حياة الشعب والأفـراد، إلّا أن تسنّمه للحكم للمـرة الأولى عام ١٩٧٧ لم يعن احداث تغيير في مركزية هذا الحكم(٧٨).

ج ـ الحزبية المفرطة

يفضي النظام الحزبي في اسرائيل إلى ما يسميه «سارتوري» نظم التعـددية المستقـطبة أو المتطرفة، والتي يطلقها على النظم التي لا يقل عدد الأحزاب فيها عن خمسة أو ستة أحزاب، وتتّسم بقوة وفعالية المعارضة فضلاً عن تعـددها(٧٩). ويحتـل النظام الحـزبي مكانـاً محوريـاً في الحياة السياسية الاسرائيلية، بحيث يكاد الحديث عن النظام السياسي في اسرائيل في العديـد من الأدبيات السياسية، يكون هو الحديث عن النظام الحزبي على وجه التحديد. كذلك فـإن الحقيقتين السابقة الاشارة إليهما للنظام السياسي (أي: سيادة الايديولوجيا، والنزعة المركزية) انما تتبعان أيضاً، وبقوة، للنظام الحزبي على وجه التحديد.

ويجمع الدارسون على خصائص مميّزة للنظام الحزبي في اسرائيل، ربما كان مقدمتها:

(١) ان هذه الأحزاب نشأت قبل قيام الدولة، بل إن الكثير منها ربمـا لعب دوراً بارزاً في قيامها، كما أن الكثير من تلك الأحزاب نشأ في ظل مجتمعات غـربية خصـوصاً في أوروبـا الشرقية وروسيا القيصرية، وذلك قبل أن تنتقل إلى أرض فلسـطين، بعد أن سبقتهـا الهجرة الاستيطانية.

(٢) وبحكم الخصيصـة السابقـة ـ أي بحكم سبقها عـلى وجـود الـدولـة ـ فـإن تلك الأحـزاب أخذت، عمـوماً، تمثـل منظمات شـاملة، يمتد نشـاطها إلى النـواحي الاقتصـاديـة والاجتـماعية والثقـافيـة والاعـلاميـة. وبتلك الـوظـائف، فان الحزب يضحي أداة للتكـامـل والتضامن.

(٣) التعـدد الشديـد في الأحزاب، عـلى نحو يعكس طبيعـة التكـوين الاجتـماعي في اسرائيل، والقائم على تناقضات التركيب السكاني المتنافر، وثقافاته العديدة.

ويرتبط بتلك الخصيصية، استمرار حالات الانشقاق والاندمـاج بين الأحـزاب بعضها

---

(٧٧) حماد، النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة، اسرائيل وجنوب افريقيا، ص ٢١٢. انظر أيضاً:
Shmuel Noah Eisenstadt, *Israeli Society* (NewYork: Basic Books, 1967), p. 196.

(٧٨) سموحة، «نظام الحكم في اسرائيل بعد جيل: كيف سيواجه الجماعات غير المهيمنة في المجتمع،» ص ٤٧.

(٧٩) Giovanni Sartori, *Parties and Party Systems: A Framework for Analysis* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, °1976).

بالبعض الآخر، كما ترتبط بها طبيعة وتأثيرات نظام القوائم النسبية.

ويلخص أحد الدارسين الاسرائيليين الخصائص المميّزة لتعددية الأحزاب الاسرائيلية، بالإشارة إلى ثلاث ظواهر مترابطة:

(أ) أن هناك عدداً كبيراً جداً من الأحزاب، وهذا وضع يمكن أن يطلق عليه تسمية التشرذم.

(ب) معظم الأحزاب صغير جداً، وهذا وضع يمكن تسميته بالتجزئة.

(ج) بعض الأحزاب، لاسيما المتطرفة منها، بعيد عن البعض الآخر، وهو ما يمكن أن يسمّى الاستقطاب الحزبي(٨٠).

(٤) إن التنوع التنظيمي المشار إليه، لا يوازيه تنوع ايديولوجي أو مذهبي، على رغم الشعارات التي يرفعها كل حزب، وعلى رغم الصراع العقائدي الذي يبدو بينها كبيراً. وبعبارة محددة، فإن الصهيونية هي القاسم المشترك لأكثر هذه الأحزاب.

(٥) تتصف الأحزاب السياسية في اسرائيل بالمركزية الشديدة في القيادة، بحيث تنحصر السلطات الحزبية في أيدي فئة قليلة من الزعماء، بل هي تكاد تقترب من مفهوم «الديمقراطية المركزية». وتنعكس هذه الخاصية بالضرورة على عمليات التعبئة، والرقابة، وغيرها، سواء في علاقات الحزب الجماهيرية، أم علاقاته بنوابه في البرلمان، أم بالحكومة، أم علاقاته بالحكومة التي تمثله إذا كان الحزب في السلطة.

(٦) ارتباط التعدد الحزبي بالحكومات الائتلافية منذ قيام الدولة. وترتبط بذلك أيضاً حقيقة أن حزباً واحداً هو حزب الماباي، سيطر طوال الفترة بين ١٩٤٨ و١٩٧٧ على السلطة السياسية، ولم يكن بمقدور أحزاب الائتلاف الأخرى، سوى أن تمارس الضغط لمنع قرار معين، أكثر من أن تشارك بايجابية في صنع القرار السياسي، فضلاً عن تركيز السلطة في يد رئيس الوزراء، ورئيس حزب الماباي في الوقت نفسه(٨١).

ويشير بعض الدارسين فكرة أن قوة الأحزاب بدأت تتناقض، نسبياً، فلم يعد المواطن، كما كان في الماضي، متعلقاً بالحزب للحصول على عمل أو مسكن أو خدمات صحية، ولكن أصبح بإمكانه التأثير على الحكم من دون الحزب. كذلك ينظر البعض إلى انتقال السلطة لليكود عام ١٩٧٧ على أنه انقلاب سياسي وجّه ضربته الى النزعة الحزبية،

---

(٨٠) سمير جبور، معدّ، انتخابات الكنيست الحادي عشر، ١٩٨٤: الابعاد الاجتماعية والسياسية، سلسلة الدراسات، ٧١ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥)، ص ٣، نقلاً عن: النظام السياسي الاسرائيلي، تحرير موشيه ليساك وعمانوئيل جوتمان (تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٧)، ص ١٢٣. (بالعبرية)

(٨١) حماد، النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة، اسرائيل وجنوب افريقيا، ص ٢١٤.

وبخاصة بعد انهيار مركز حزب العمل كحزب مهيمن.

ومن وجهة نظر المستقبل، يرى هؤلاء أن «اصلاح الحكم» يستلزم فتح وتنويع قنوات التأثير السياسي على حساب الأحزاب، وإعطاء شرعية أكثر لقنوات التأثير غير الحزبية، فضلاً عن ضرورة التخلص من «الحزبية الزائدة» والأخذ في الاعتبار صوت المجموعات التي تفضّل العمل السياسي المستقل عن الأحزاب(٨٢).

٢ ـ انتخابات ١٩٨٤ في سياق تطور النظام السياسي

ليس هناك شك في أن أهم التغيرات التي شهدها المسرح السياسي الاسرائيلي، في السنوات الأخيرة، انما كانت فقدان حزب العمل موقعه المسيطر ليس فقط منذ ١٩٤٨ وانما ايضاً منذ ثلاثينات القرن قبل إنشاء الدولة، وتحوله، منذ ١٩٧٧، من وظيفة الحكم إلى وظيفة المعارضة.

وفضلاً عن ذلك، يسجل العالم الاسرائيلي «ايزنشتادت» عدداً آخر من التغيرات السياسية العامة التي شهدها المجتمع الاسرائيلي، والتي تبلورت منذ انتخابات ١٩٨١ تقريباً، وتبدت، على سبيل المثال، في تصاعد العنف الشفوي الذي اقترب احياناً من العنف الجسدي، والانقسام المتزايد حول القضايا العرقية، والانقسام الأعمق بين القطاعات الدينية والعلمانية، والعنف المتنامي من جانب الجماعات الدينية المتطرفة، ثم الانقسامات التي سببتها وقائع الحرب اللبنانية وما بعدها. كما يشير ايزنشتادت أيضاً إلى تغيرات في بيئة ولهجة الجدل السياسي، وتزايد الشعبوية وضعف حكم القانون، ونمو الحركات المتطرفة والخارجة عن البرلمان(٨٣).

ولدى تقويم حكم الليكود والتطورات السياسية التي شهدتها اسرائيل بين ١٩٧٧ و١٩٨٤ يتفق كثير من الدارسين الاسرائيليين على عدد من «المنجزات» التي تحققت، بخاصة في عهد رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق مناحيم بيغن، وهي التي تجلت أساساً في إقامة السلام مع مصر، وقصف المفاعل النووي العراقي، ودعم الاحساس بالانتماء لدى الطوائف الشرقية في المجتمع الاسرائيلي.

وفي مقابل ذلك، فإن معارضي الليكود يرون حدوداً حقيقية تظل قائمة على مدى قوته أو فاعليته في المجتمع الاسرائيلي:

ـ فمجيء الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧ بما عناه من تحول حاسم في السلطة في

---

(٨٢) سموحة، «نظام الحكم في اسرائيل بعد جيل: كيف سيواجه الجماعات غير المهيمنة في المجتمع،» ص ٤٨.

(٨٣) Eisenstadt, «The Israeli Political System and Transformation of Israeli Society,» p. 415.

اسرائيل، لم يكن بسبب نجاحه في اجتذاب قطاعات متزايدة من الناخبين بقدر ما كان نتيجة لفشل المعراخ (وهو الفشل الذي ارتبط بآثار حرب ١٩٧٣ والأزمة الاقتصادية)، فضلاً عن ظهور «الحركة الديمقراطية للتغيير». ومن وجهة النظر هذه، فإن بقاء الليكود في السلطة عام ١٩٨١ كان أساساً بسبب تفوقه على المعراخ في جذب شركاء إلى الائتلاف.

ـ إن وصول الليكود إلى السلطة استند إلى أصوات فئات غير مسيطرة في المجتمع، وفي عام ١٩٨١ جاءت ٧ بالمائة من الأصوات التي فاز بها الليكود من الطوائف الشرقية. إن هذه الحقيقة، مضافاً إليها حرمانه من الأصوات القوية لمؤيدي المعراخ، اضعفت موقف الليكود.

ـ على عكس المعارضة الضعيفة التي كانت تقف في وجه الماباي، فإن المعارضة التي وقفت أمام الليكود كانت معارضة قوية: فالمعراخ منظم جيداً، ووسائل الاعلام في أغلبها تدعم أفكاره، وله قاعدة اقتصادية منظمة تتمثل في الهستدروت. أما قاعدته الديموغرافية فتتألف من الطبقة الوسطى وما فوقها، ومن ذوي الأصل الغربي أساساً. كما يتمتع مؤيدو المعراخ بالتزام ايديولوجي وبمستوى عال من الوعي، يجعل من الصعب على الليكود فرض نهجه عليهم.

ـ إن الفكرة الايديولوجية المركزية لليكود (أي فكرة أرض اسرائيل الكبرى) تلقى المعارضة من قطاع كبير من السكان، ومن المتعاطفين مع اسرائيل في الخارج. كذلك فإن حلفاء اسرائيل وعلى رأسهم الولايات المتحدة، ويهود الخارج، يعترضون على سياسة رفض الحل الوسط الاقليمي في الضفة الغربية، وسياسات الاستيطان والضم المستمرة. إن مؤدى ذلك، هو ان الليكود اصطدم بصعوبات كثيرة في تثبيت سلطته، وتأكيد شرعيته لدى غالبية الناخبين، ولذلك فإن سياسته اتسمت بالهجوم على المعارضة (المعراخ) وسياساتها، أكثر من تحقيق أهداف متميزة[٨٤].

لقد كانت تلك التغيرات المتباينة، هي الأرضية العامة التي جرت عليها انتخابات الكنيست الحادي عشر في اسرائيل في تموز/يوليو ١٩٨٤، والتي انتهت بحصول المعراخ على ٤٤ مقعداً، والليكود على ٤١ مقعداً، ووزعت باقي المقاعد الـ ١٢٠، للكنيست على ١٣ قائمة صغيرة أخرى (انظر الجدول رقم (٢ ـ ١٤)).

وبتلك النتيجة، التي اقتربت من التعادل بين الكتلتين الرئيسيتن، المعراخ والليكود، يبدو أن النظام الحزبي الاسرائيلي اقترب من صيغة الحزبين الكبيرين المتعادلين تقريباً في قوتهما. ولسنا هنا، بالطبع، في مقام تحليل نتائج وآثار انتخابات عام ١٩٨٤ (باعتبارها آخر

(٨٤) سموحة، المصدر نفسه، ص ٥١.

المعارك الانتخابية حتى الآن) ولكن من الممكن الاشارة فقط إلى أن ذلك التعادل يعني ـ أكثر من أي شيء آخر ـ استمرار عدد من المشكلات المزمنة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وصعوبة الحسم في شأن أي منها.

أما من منظور مستقبل النظام السياسي في اسرائيل، فإن انتخابات الكنيست الحادي عشر، القت الضوء على بعض الحقائق المهمة، أبرزها:

ـ إن نسبة التصويت العالية المستقرة في الانتخابات الاسرائيلية (بلغت ٧٨ بالمائة عام ١٩٨٤ (انظر جدول رقم ٢ ـ ١٥))، تدلّ على الدور الفعال الذي تمارسه الأحزاب الصهيونية في ربط المجتمع الاسرائيلي الاستيطاني بسياساتها وعقائدها، وفي نشر الثقافة السياسية.

ـ على الرغم مما أكدته انتخابات ١٩٨٤ حول ظاهرة التغير المستمر في الأحزاب الاسرائيلية، من خلال الاندماج والانشقاق وظهور واختفاء الأحزاب الصغيرة، فإنها أكدت أيضاً على استقرار التعادل بين الكتلتين الكبيرتين في المعارك الانتخابية الثلاث الأخيرة. وبالتالي ازدياد حدة الاستقطاب داخل المجتمع الاسرائيلي وانقسامه إلى معسكرين متكافئين تقريباً، واستمرار ذلك الوضع في المستقبل المنظور.

ـ يشير المجمل العام للانتخابات إلى المزيد من التحول تجاه اليمين على الخريطة السياسية، وسيادة الاتجاهات المتشددة والعنصرية. ومع أن قوة الليكود انخفضت من ٤٨ مقعداً عام ١٩٨١ إلى ٤١ مقعداً عام ١٩٨٤ إلاّ أنه بقي يشكل قوة سياسية كبيرة، على الرغم من التوقعات المعاكسة بسبب الأزمة الاقتصادية وآثار حرب لبنان. إن ذلك يقوّي وجهة النظر القائلة إن الصعود السياسي لليكود، لم يكن مسألة عابرة، وإنما أصبح حقيقة ثابتة تقريباً في الحياة السياسية. وبما أكد ذلك أيضاً تزايد قوة الأحزاب التي تقف على يمين الليكود.

ـ امتداداً لما سبق، يمكن القول إن التعادل الذي حدث بين الكتلتين الرئيسيتين، هو تعادل «تنظيمي» وليس ايديولوجياً، أما على هذا الصعيد الأخير، فإن الايديولوجيا التي اصبحت راجحة بوضوح هي الايديولوجية اليمنية.

ـ فشل الحركة العماليةفي استعادة مكانتها، بحيث يمكن الاتفاق مع القول بأنه اذا لم تأت الحركة العمالية بأطروحات جديدة تميزها عن اليمين، فسوف تشهد مزيداً من التراجع، لمصلحة قوى يمنية متشددة[٨٥].

---

(٨٥) جبور، معدّ، **انتخابات الكنيست الحادي عشر، ١٩٨٤: الأبعاد الاجتماعية والسياسية**، ص ١٧٧.

٣ ـ التناقضات الحاكمة لمستقبل النظام السياسي

استناداً إلى الملامح العامة للنظام السياسي الاسرائيلي، وإلى طبيعة التطورات التي شهدها طوال العقد الأخير، وفي اطار السمات الاستيطانية لذلك النظام، فضلاً عن خصوصيته الصهيونية، يمكن أن يخلص الباحث إلى ثلاثة مؤشرات عامة للمستقبل السياسي الاسرائيلي، في سياق علاقته بتطور المجتمع الاسرائيلي. وإذا كانت الحقيقة المركزية في هذا المجتمع ككيان استيطاني ـ وبصرف النظر عن التجاهل المعتمد من جانب الباحثين الاجتماعيين والسياسيين في اسرائيل ـ هي التناقض مع البيئة العربية المحيطة، فإن ذلك يفسر الدور المركزي للعسكريين في النظام السياسي الاسرائيلي، ويسمح، تالياً، باعتبار العلاقة العسكرية ـ المدنية أول المؤشرات التي يمكن اعتمادها للتعرّف على مستقبل النظام السياسي في اسرائيل. أما المؤشران الآخران، فيتعلقان بالتناقضات داخل المجتمع اليهودي نفسه، وبالتناقضات بين المجتمع اليهودي والمجتمع العربي، داخل دولة اسرائيل.

أ ـ العلاقات العسكرية ـ المدنية

سبقت الاشارة، في المبحث السابق، إلى الأولوية التي يحظى بها الانفاق العسكري في اسرائيل، وإلى الموقع الرئيس الذي يحتله القطاع العسكري في الاقتصاد الاسرائيلي، في اطار الاعتبارات الأمنية ـ الاستراتيجية المسيطرة على الدولة الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلي منذ ١٩٤٨ حتى اليوم، وهو الأمر الذي يتجسد في حقيقة أن تاريخ اسرائيل، والنقاط الحاسمة في تطوره، إنما ارتبط أولاً وقبل كل شيء بحروبها مع العرب: ١٩٤٨، و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ ثم التورط في الحرب اللبنانية منذ ١٩٨٢.

ولقد استعمل دارسو النظام السياسي الاسرائيلي العديد من الألفاظ للتعبير عن الحقائق السابقة، مثل وصف اسرائيل بأنها «دولة عسكرية» و «دولة معسكر» أو الدولة الحصن أو «القلعة» . . الخ . وإذا كانت تلك التوصيفات تنطبق على الدولة الاسرائيلية منذ أيامها الأولى، فإنها تصدق خصوصاً على فترة ما بعد ١٩٦٧ ثم ١٩٧٢ . وفي خلال العقدين الأخيرين، تزامن الدور المتصاعد للمؤسسة العسكرية في المجتمع الاسرائيلي، مع اعادة توجيه الاقتصاد للوفاء بالمتطلبات العسكرية، بحيث ظهر ما اعتبره البعض مُجمّعاً صناعياً عسكرياً اسرائيلياً، على غرار المجمع العسكري الصناعي في الولايات المتحدة، والذي كان الرئيس ايزنهاور أول من نبّه إلى وجوده، وإلى مخاطره الكامنة على المجتمع والنظام السياسي الامريكيين.

على أن هذا المآل للعلاقات المدنية العسكرية في اسرائيل، إنما تمّ عبر تطور تاريخي معقد منذ إنشاء الدولة عام ١٩٤٨، حتى اليوم.

وعلى الرغم من الاختلافات بين الدارسين في توصيف بعض نواحي ذلك التطور، إلّا أن ذلك لا يلغي حقيقة وجود اتجاه عام له، يسمح ليس فقط بتتبّع مساره في الفترة السابقة، وإنما ايضاً بتصور مساره المستقبل، في العقود القليلة المقبلة.

لقد كان دافيد بن غوريون هو أقوى من صاغ النمط المؤسس للنظام العسكري الاسرائيلي، وموقع ومكانة العسكريين في الدولة والمجتمع، في المراحل الأولى من عمر الكيان الصهيوني، وبكلمات بن غوريون في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٩: «ليس للعسكريين أن يحددوا سياسة الدولة، أو نظامها أو قوانينها أو قواعد الحكم فيها، بل إن الجيش نفسه لا يملك تحديد هيكله أو تنظيماته أو طرق عمله، ولا هو يحدد مسائل الحرب والسلام. أن القوة العسكرية هي الفرع التنفيذي، هي الفرع الدفاعي والأمني للحكومة الاسرائيلية... والحكومة هي التي تتحمل العبء الكامل للمسؤولية عن القوة العسكرية أمام نواب الكنيست المنتخبين. القوة العسكرية تخضع للحكومة، وليست سوى منفذ للخط السياسي، وللأوامر التي تتلقاها من السلطتين التشريعية والتنفيذية للدولة، أي الكنيست ومجلس الوزراء...»[٨٦]. وبمقتضى هذه الرؤية، فإن الجيش الاسرائيلي لم يكن سوى أداة تنفذ السياسة الحكومية المتفق عليها، ويخضع، تالياً، لإشراف القيادة القومية، كما أنه ينفصل كلياً عن النظام الحزبي.

لقد اتسق هذا التوصيف لدور العسكريين في اسرائيل مع أدبيات التحديث المرتبطة بالنظم الديمقراطية المستقرة، التي سادت في الخمسينات والستينات، مثلما عبّر بدرجة أو بأخرى عن حدود الدور السياسي للعسكريين في تلك الفترة. على أن فترة السبعينات، وتحديداً منذ ما بعد ١٩٦٧، حملت معها تغيرات أساسية في موقع المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الاسرائيلية، عكست، في اللحظة نفسها، عدم ملاءمة الأفكار التقليدية لنظرية التحديث. لقد جسّدت المرحلة الجديدة حقيقة أن اسرائيل هي، في الدرجة الأولى، «دولة في حال حرب دائمة، سواء تمثّل ذلك في قتال فعلي، أم في حرب ضمنية». وفي مواجهة التساؤل عن مدى امكان الا يتحول «المجتمع المحاصر» إلى نمط من «الدولة العسكرية»، فإن الدراسات النظرية حول المجتمع الاسرائيلي دارت حول فكرة انه، على الرغم من مركزية الأمن في المجتمع الاسرائيلي، فإن هذا لم يؤد إلى عسكرة هذا المجتمع، وإن اسرائيل ظلت تمثل نموذج اثينا، وليس نموذج اسبرطة[٨٧].

لقد عبّر ايزنشتادت عن مثل تلك الرؤية لدى تحليله لاستجابة المجتمع الاسرائيلي للتهديد الأمني الخارجي له. ووفقاً له، فإن تلك الاستجابة «لم تؤد الى اقامة دولة عسكرية كما تنبأ البعض، وإنما أدت الى نمط اسرائيلي فريد لقلعة مدنية مفتوحة (Open civilian fortress) والسمات الرئيسية

(٨٦) Yoram Peri, «Civilian Control during a Protracted War,» in: Krausz, ed., *Politics and Society in Israel*, p. 363.
نقلاً عن: دافيد بن جوريون، **التفرد والرسالة** (تل ابيب: مارشوت، ١٩٧١)، ص ٨٢. (بالعبرية)
(٨٧) المصدر نفسه، ص ٣٦٤.

لمجتمع القلعة المفتوحة هذا تمثّلت في تنمية روح عسكرية وأمنية قوية، والتأكيد على المجتمع الواقع تحت الضغط، كمقومات أساسية للهوية الجماعية الصاعدة». وفي الوقت نفسه، يرى ايزنشتادت أن ممارسات عدة، مثل تقاعد الضباط الكبار في سن مبكرة نسبياً، والتحاقهم بالمراكز المدنية الاقتصادية والسياسية، لم تؤد الى تكوين كيان جامد مغلق أو قوة سياسية مستقلة بذاتها، كما أن المؤسسة الأمنية خضعت لإشراف رئيس الوزراء ووزير الدفاع، مما وفّر رقابة مدنية قوية على الجيش، على الرغم من امتلاك العسكريين لنفوذ قوي على الفكر السياسي والمفاهيم الأمنية في مجالات الدفاع القومي(٨٨).

على أن أعداداً متزايدة من الباحثين الاسرائيليين بدأت مؤخراً في رؤية جوانب أخرى لعسكرة الدولة الاسرائيلية، ولتصاعد دور المؤسسة العسكرية منذ ما بعد ١٩٦٧ و١٩٧٣ على نحو لا بد وأن يؤثر في مستقبل المجتمع الاسرائيلي(٨٩). وانطلاقاً من رؤية «تعددية» للمجتمع الاسرائيلي، ولتعدد أنماط العلاقة بين المؤسسة العسكرية والقطاعات المدنية المختلفة، يخلص يورام بيري - الذي يعتبر واحداً من أبرز الدارسين المعاصرين للعلاقات العسكرية المدنية في اسرائيل - إلى أن العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمجال المدني إنما تتّسم بالتشتت، والتأثير المتبادل. فالعسكريون «يخترقون النظام السياسي في حين يخترق النظام السياسي الجيش. ويمكن تالياً الحديث عن تمدين المؤسسة العسكرية، وعن عسكرة المجتمع المدني، في اسرائيل». وفقاً لتلك الرؤية، فإن الجيش الاسرائيلي «لا يلعب دوره فقط كأداة لتنفيذ سياسة الحكومة، ولكنه يمارس أيضاً تأثيراً قوياً على صياغة السياسة، كما أن الرقابة المدنية على الجيش ليست بالقدر الكافي بل - على العكس - فإن أدوات الاشراف القومي تعاني من القصور، وكثير من آلياتها الرقابية غير فعالة». وأخيراً، فإن الجيش الاسرائيلي غير منفصل عن النظام الحزبي، ولكنه، على العكس، شديد الارتباط به، ويتأثر به، بل هو أحياناً ما يؤثر عليه. ويخلص بيري من ذلك إلى أن اسرائيل تشهد «نمطاً جديداً، يمكن أن يعرف بأنه شراكة سياسية عسكرية، أو هو مجمع سياسي - عسكري»(٩٠).

في هذا الاطار، يلعب الجيش الاسرائيلي دوراً مهماً في صياغة سياسة الأمن القومي في اسرائيل:

(١) فالسياسة الدفاعية الاسرائيلية لا تنفصل عن سياستها الخارجية، وهو ما ترمز إليه لجنة الكنيست المشتركة للدفاع والشؤون الخارجية. بل إن السياسة الخارجية ينظر إليها أساساً كدالة للسياسة الدفاعية. وبكلمات موشي دايان: «ليست لدى الدول الصغيرة سياسة خارجية، وإنما فقط سياسة أمنية» وذلك يعني أن المسؤولين عن الدفاع، يتمتعون بحق التأثير على السياسة الخارجية.

---

(٨٨) Eisenstadt, «The Israeli Political System and Transformation of Israeli Society,» p. 416.

(٨٩) بينين، «اسرائيل: الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية،» ص ١٠٢.

(٩٠) Peri, «Civilian Control during a Protracted War,» p. 367.

(٢) إن الجيش الاسرائيلي يمثّل الأداة الوحيدة للتفكير الاستراتيجي في شؤون الدفاع القومي، لدى مجلس الوزراء. ولم تفلح المحاولات الهزيلة لخلق جهاز استراتيجي مدني مواز. وفي هذا الصدد، فإن لجنة «اغرانات» (التي شكلت عقب حرب ١٩٧٣) لاحظت أن الاستخبارات العسكرية كانت الجهاز الوحيد المسؤول عن وضع التقديرات القومية.

(٣) إن المذهب العسكري الاسرائيلي، وضع قيوداً على الجوانب السياسية للتخطيط الاستراتيجي، ليس فقط على مستوى التصور والادراك، وإنما أيضاً على مستوى صنع القرار.

(٤) إن الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، تجنبت وضع وثيقة تحدد أهداف اسرائيل الحربية، ولكن على العكس، فإن القيادة العسكرية كانت دائماً تعلن تلك الأهداف، في سياق الحرب، ووفقاً لما تمليه «التطورات الميدانية» ولا تلعب الحكومات غير دور ثانوي، أو تابع بعد ذلك، لتبرير أهداف الحرب أو تفسيرها.

(٥) إن هيكل القيادة العامة للجيش الاسرائيلي، الذي يربط بين فروع الجيش الثلاثة، كذلك اندماج وظائف القيادة العامة، يوفّر لرئيس الأركان الاسرائيلي قوة أكبر بكثير من أقرانه في الجيوش الغربية. كما أن قوته السياسية تتعاظم باعتباره الصلة الرسمية الوحيدة بين المستويات العسكرية والمدنية. وفضلاً عن ذلك، فإن مشاركة رئيس الأركان في جميع اجتماعات مجلس الوزراء ـ وليس فقط تلك المخصصة للأمور العسكرية ـ ليست الا مظهراً واحداً لوضعه الخاص، فضلاً عن انه الموظف العام الوحيد الذي يمكنه تجاوز قرارات الوزير التابع له.

(٦) إن اعتبار الجيش الاسرائيلي هو سلطة الحكم الوحيدة في المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧، أدى إلى جعل الحكم العسكري، في تلك المناطق، مسؤولاً عن وظائف مدنية بحتة أيضاً[٩١].

أما في ما يتعلق بضعف الرقابة القومية (المدنية) على القوات المسلحة الاسرائيلية، فقد كانت احدى النقاط المهمة التي كشفتها تحقيقات لجنة اغرانات. وفي واقع الأمر، فإن صدور القانون الأساسي عن «الجيش» عام ١٩٧٦ انما كان بهدف سد الفجوة بين السلطة «النظرية» لمجلس الوزراء على الجيش الاسرائيلي، وبين الواقع الفعلي لتلك السلطة، والذي يتجسّد تحديداً في العلاقة بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع من ناحية، والعلاقة بين المستوى السياسي (الذي يمثله وزير الدفاع) والمستوى العسكري (الذي يمثله رئيس الأركان) من ناحية أخرى.

---

(٩١) المصدر نفسه، ص ٣٦٩.

وفي جميع الحالات، فإن اليد العليا كانت فعلياً للجيش، وللمستويات العسكرية في مواجهة المستويات المدنية.

إضافة إلى ذلك، فإن سلطة لجنة الدفاع والشؤون الخارجية في الكنيست هي سلطة هامشية للغاية، وقراراتها ليست لها صفة الزامية، كما أنها تفتقد سلطة إرغام أي من العسكريين على المثول أمامها. كما أن سلطتها ـ هي ولجنة الموازنة ـ في الرقابة على موازنة الدفاع، تبدو هزيلة للغاية. كذلك فإن تأثير الحكومة على موازنة الدفاع، هو أيضاً تأثير هامشي. وفي واقع الأمر فإن موازنة الدفاع انما تحددها أساساً القيادة العليا للجيش، وليس الفرع المدني من وزارة الدفاع[٩٢].

لقد ارتبط هذا التصاعد في عسكرة المجتمع الاسرائيلي، ومؤسساته السياسية مع أفول سياسي «للصهيونية الاجتماعية» التي ظلت تسيطر على الحركة الصهيونية وعلى المجتمع الاسرائيلي، من عشرينات القرن الحالي وحتى السبعينات. وأفسح في المجال للاعتبارات العسكرية البحتة، وللمعايير الدينية، التي صيغت كلها بقومية شوفينية، ذات توجهات عدوانية، وعنصرية، ومعادية للديمقراطية. ولم تكن هذه التطورات مجرد انحرافات منقطعة الصلة بالمجرى العام للفكر الاسرائيلي، والمسار العام لتطور اسرائيل، فضلاً من ارتباطها بالتغيرات التي حدثت بعد ١٩٦٧[٩٣].

وكان العسكريون الذين انخرطوا في العمل السياسي، هم أكثر العناصر تعبيراً عن تلك التغيرات كلها، «وتحت حكم العمل كان هؤلاء مسؤولين عن أعمال العنف ضد العرب في الخمسينات، وتحمسوا لشن ضربة ١٩٦٧، كما أنهم قادوا، تحت حكم الليكود، غزو لبنان في ١٩٧٨ و١٩٨٢. واظهرت حملة انتخابات ١٩٨٤ درجة الضعف التي أصابت صهيونية حزب العمل، وتعثّر التيار الاشتراكي الديمقراطي داخله مع صعود القادة العسكريين السابقين»[٩٤].

ويعني ذلك كله بالنسبة إلى المستقبل، ضعف احتمال قيام حكومة في اسرائيل تبحث عن حل للصراع مع العرب، بشروط تضمن للشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره، خصوصاً إذا ظل توازن القوى مع الجانب العربي، على حاله الراهنة.

ب ـ الصراعات الاجتماعية في المجتمع اليهودي

ليس جديداً القول إن احدى السمات الأساسية للمجتمع الاسرائيلي إنما تتمثل في التناقض بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، فضلاً عن تناقضات أخرى، بين المتدينين

---

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٣٧٣.

(٩٣) بينين، «اسرائيل: الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية،» ص ١٠٣.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ١١٠.

والعلمانيين، وبين الأجيال الجديدة الصاعدة والأجيال القديمة.

لقد أثبتت نتائج انتخابات عام ١٩٨٤ تزايد حدة الاستقطاب الطائفي في اسرائيل. فعلى الرغم من اخفاقات الليكود في غزو لبنان في صيف ١٩٨٢، واستحكام الأزمة الاقتصادية، إلّا أن الليكود حصل على نتائج تفوق جميع التوقعات قبل الانتخابات، وهي كلها نتائج نُسبت، أساساً إلى تصويت اليهود الشرقيين لمصلحته.

وإذا كنا نهتم، هنا، بالبعد السياسي للعلاقة بين الاشكناز والسفارديم، فإن هذا لا ينفي أن الأبعاد الأخرى لتلك العلاقة غير المتكافئة، تظل هامة وضرورية للتعرف على مستقبل المجتمع والدولة في اسرائيل. فالانقسام بين اليهود الشرقيين والغربيين ينطوي على انقسام طبقي واضح، يشكل بمقتضاه اليهود الشرقيون الطبقة العمالية والبروليتاريا الفقيرة كلها تقريباً. وفي حين كانت الدعوة الصهيونية تهتم بادماج اليهود في العمل اليدوي والانتاج المباشر، باعتبار العمل اليدوي رسالة وطنية، كانت تتقلص النزعة البروليتارية لدى اليهود الغربيين الذين صاروا يشكلون في الأساس الطبقات البرجوازية وشبه البرجوازية.

وعلى الصعيد الثقافي، فإن الهيمنة الثقافية الاشكنازية والانتماء الاشكنازي للغالبية العظمى من الكتاب والأدباء والفنانين والمثقفين، لم ينطويا على ملامح لعدم المساواة فقط، وإنما أيضاً على توجه حضاري يشعر ازاءه الشرقيون بالغربة وعدم الانتماء(٩٥).

وفي الجانب السياسي، يمسك اليهود الاشكناز بكل مفاتيح القوة السياسية، منذ اللحظات الأولى لقيام إسرائيل، وكان قرار اعلان قيام دولة اسرائيل، في الواقع، قراراً اشكنازياً اتخذته القيادة الاشكنازية الممثلة للماباي اساساً، ولم تتعد مشاركة السفارديم في اتخاذه الصفة الرمزية. على أن تشكيل السفاديرم نسبة ١٠ بالمائة من سكان اليشوف عند اعلان قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ ما لبث أن تغيّر بشدة بفعل موجات الهجرة الجماهيرية الكبيرة من اليهود الشرقيين في الخمسينات والستينات، لكن ذلك لم ينعكس أبداً على صعيد التمثيل السياسي، والقوة السياسية لهم، على رغم توافر الحقوق السياسية المتساوية نظرياً. وكان الوضع الاقتصادي المتردي لهؤلاء في مقدمة الأسباب التي حالت دون تمثيل اليهود الشرقيين في مؤسسات الحكم، حيث كان همهم الأساسي هو الركض وراء توفير الفرص المعيشية، فضلاً عن افتقادهم لقيادة فعّالة خاصة بهم. وتسابقت الأحزاب القائمة، خصوصاً حزب الماباي، لكسب اصواتهم في الانتخابات، من خلال انتهاج سياسات مخططة تجاههم(٩٦).

---

(٩٥) سموحة، «نظام الحكم في اسرائيل بعد جيل: كيف سيواجه الجماعات غير المهيمنة في المجتمع،» ص ٥٣.

(٩٦) حنه شاهين، «الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في اسرائيل،» شؤون فلسطينية، العددان ١٣٨ ـ ١٣٩ (ايلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤)، ص ١٠٢.

جدول رقم (٢ ـ ١٤)
توزع الأصوات على القوائم في انتخابات الكنيست الحادي عشر

القائمة	عدد الأصوات	الأصوات المئوية	النسبة المقاعد (١٢٠)
المعراخ	٧٢٤٠٧٤	٣٤,٩	٤٤
الليكود	٦٦١٣٠٢	٣١,٩	٤١
هتحيا ـ تسومت	٨٣٠٣٧	٤	٥
المفدال	٧٣٥٣٠	٣,٥	٤
حداش	٦٩٨١٥	٣,٤	٤
شاس	٦٣٦٠٥	٣,١	٤
شينوي	٥٤٧٧٤	٢,٦	٣
راتس	٤٩٦٩٨	٢,٤	٣
ياحد	٤٦٣٠٢	٢,٢	٣
القائمة التقدمية للسلام	٣٨٠١٢	١,٨	٢
اغودات يسرائيل	٣٦٠٧٩	١,٧	٢
دورشا	٣٣٢٨٧	١,٦	٢
تامي	٣١١٠٣	١,٥	١
كاخ	٢٥٩٠٧	١,٢	١
اومنس	٢٣٨٤٥	١,٢	١
لوفا ايلياف	١٥٣٤٨	٠,٧	ـ
منظمة المشوهين	١٥٣٢٩	٠,٥	ـ
حركة هتحدشوت (التجدد)	٥٨٧٦	٠,٣	ـ
حركة الهجرة والشبيبة	٥٧٩٤	٠,٣	ـ
شيلوف (الاندماج)	٥٤٩٩	٠,٣	ـ
عنزرت (الاستقلال)	٤٨٨٧	٠,٢	ـ
المنظمة القطرية لحماية المستأجر	٣١٩٥	٠,٢	ـ
بتراح فيشالوم (بلانو شارون)	٢٤٣٠	٠,١	ـ
هاس ـ ساس (الغاء قانون ضريبة الدخل)	١٤٧٢	٠,١	ـ
الحركة من أجل الوطن	١٤١٥	٠,١	ـ
عاخا (شعبك)	٧٣٣	صفر	ـ

المصدر: سمير جبور، معدّ، **انتخابات الكنيست الحادي عشر ، ١٩٨٤: الأبعاد الاجتماعية والسياسية**، سلسلة الدراسات، ٧١ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥)، ص ١٣٧، نقلاً عن: هـآرتس، ١/٨/١٩٨٤، ودافار، ١/٨/١٩٨٤.

جدول رقم (٢ ـ ١٥)
نسبة التصويت منذ الكنيست الأول حتى الكنيست الحادي عشر

الكنيســـت	النسبة المئوية للمشتركين في التصويت
الجمعية التحضيرية (١٩٤٩)	٨٨,١
الكنيست الثاني (١٩٥١)	٧٦,٢
الكنيست الثالث (١٩٥٥)	٨٥,٤
الكنيست الرابع (١٩٥٩)	٨٤,٣
الكنيست الخامس (١٩٦١)	٨٤,٥
الكنيست السادس (١٩٦٥)	٨٦,١
الكنيست السابع (١٩٦٩)	٨٥,٩
الكنيست الثامن (١٩٧٣)	٨٠,٧
الكنيست التاسع (١٩٧٧)	٨٠,٤
الكنيست العاشر (١٩٨١)	٧٩,٤
الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤)	٧٨

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٢٥.

ويتجسد التفاوت في التمثيل السياسي لغير مصلحة اليهود الشرقيين في جميع مراكز القوة السياسية في اسرائيل خصوصاً في الكنيست، والحكومة، والمؤسسات الصهيونية. ولم يؤد انتقال السلطة الى اليمين الى تحسين الوضع التمثيلي لليهود الشرقيين، على رغم الدعم الذي قدمه هؤلاء له في انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧) والعاشر (١٩٨١) والحادي عشر (١٩٨٤).

كذلك، فان العناصر من اليهود الشرقيين التي استطاعت الوصول الى مراكز القوة السياسية، تواجه تمييزا في تولي المناصب العليا داخلها، حيث يلاحظ اتساع الهوة بينهم وبين الممثلين الاشكناز كلما ارتفع سلم المناصب داخل مؤسسات الحكم. وعلى سبيل المثال، فان رئاسة حكومة اسرائيل لم تسلم ابداً إلى زعيم يهودي شرقي، سيما ان الوزارات الرئيسية الاربع: الخارجية والداخلية والدفاع والمالية، ظلت حكرا على الوزراء الاشكناز(٩٧).

ان هذا الوضع التمييزي الذي تعرض له اليهود الشرقيون لم يمّر من دون ردود فعل

---

(٩٧) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

رافضة، ليس هناك مجال لسردها. ولكن يمكن الاشارة، خصوصاً الى ظهور حركة الفهود السود منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ التي لفتت الأنظار - أكثر من أي شيء قبلها - الى مظاهر الفقر وعدم المساواة التي يعانيها الشرقيون. ولكن ما هو أهم من ذلك، انما يتمثل في حقيقة ان اليهود الشرقيين، كانوا من أبرز القوى التي اسهمت في صعود اليمين الى الحكم في عام ١٩٧٧ وفي احتفاظه به في الانتخابين التاليين.

ويعزى هذا السلوك التصويتي لليهود الشرقيين الى اكثر من عامل:

فهناك أولا البحث عن هوية سياسية لهم، وهناك ثانياً الأزمة الاقتصادية التي تجعلهم يحجمون عن حزب العمل لانه حزب أجهزة ومؤسسات، أي انه حزب «أرباب العمل». ثم ان الاحزاب اليمينية تشعرهم، أكثر من غيرها بالتمييز بينهم وبين القوة الاجتماعية الادنى، أي العرب! وبعبارات يورى افنيري، «فان عنصرية اليهود الشرقيين ازاء العرب، هي الى حد بعيد، نتيجة مباشرة لعنصرية الاشكناز إزاء الشرقيين انفسهم»[٩٨].

اما الصراع بين اليهود المتدينين والعلمانيين، فانه يستند الى حقيقة انقسام اليهود في اسرائيل - طبقا لما يقرّره الباحثون الاسرائيليون - الى أربع مجموعات رئيسية، وفقا للمحافظة على التقليد الديني، وهم: - الحرديم، او غلاة المتمسكين بالشعائر الدينية (٨ بالمائة) والمتدينون الوطنيون (١٧ بالمائة)، والتقليديون (٥٠ بالمائة) ثم العلمانيون (٢٥ بالمائة) ويشكل الحرديم والمتدينون الوطنيون معا الاقلية الارثوذكسية التي تتمسك بسلطة «الهلاخاه» (أي الشريعة) وتمارس الفرائض الدينية العملية، في حين ان التقليديين والعلمانيين يشكلون الاغلبية غير المتدينة، التي تحافظ - بشكل انتقائي - على جزء من الشعائر الدينية[٩٩].

من الناحية العقيدية، فان المتدينين (والحرديم خصوصاً) يجمع بينهم رفضهم لثلاث قيم أساسية في المجتمع الاسرائيلي، أي: رفض نمط الحياة العلماني السائد، ورفض الطابع الصهيوني للدولة، ورفض الديمقراطية السياسية وسلطة القانون، بما يترتب على ذلك من رفض الخدمة العسكرية واستعمال العنف مع المعارضين.

ومن الناحية التنظيمية أو المؤسسية، تعتبر الأقلية المتدينة شديدة القوة والتماسك، فلها مؤسساتها الخاصة، واحياؤها المستقلة، ولها شعاراتها وطقوسها، وخدماتها الدينية المستقلة. ويرتبط نفوذ هذه الأقلية بحقيقة ان الشريعة اليهودية هي التي تحكم الأحوال الشخصية، وبتمويل الدولة لعدد من الخدمات الدينية، والاحتفال الرسمي بالأعياد الدينية، والمكانة

---

(٩٨) جبور، معدّ، انتخابات الكنيست الحادي عشر، ١٩٨٤: الأبعاد الاجتماعية والسياسية، ص ٢٠١، نقلاً عن: يوري افنيري، في: هاعولام هازيد، ١٩٨٤/٩/٢٣. (بالعبرية)

(٩٩) سموحة، «نظام الحكم في اسرائيل بعد جيل: كيف سيواجه الجماعات غير المهيمنة في المجتمع،» ص ٥٥.

الرسمية للحاخامية والمجالس الدينية.

وربما كانت النقطة الفاصلة في تاريخ الصراع بين المتدينين والعلمانيين في اسرائيل، هي لحظة وصول الليكود الى الحكم. فقبل ذلك، وفي ظل سيطرة المعراخ كانت العلاقة مع المتدينين مستقرة، فضلاً عن ان عدم احتياج الحزب الحاكم لاصوات المتدينين جعله غير خاضع لمساوماتهم. أما الليكود فبعد وصوله الى الحكم، وانتهاج سياسات متشددة ترفع لواء الدين، اصبح - باعتباره التكتل الحاكم - في حا ٌ دائمة لتأييد الاحزاب الدينية، واضحى تالياً عرضة لابتزازها، وهو ما بدا خصوصاً في اتفاقيتي الائتلاف الحكومي عامي ١٩٧٧ و ١٩٨١، اللتين تضمنتا في معظمهما نصوصاً خاصة بالشؤون الدينية[١٠٠].

على أن أبرز مظاهر التطور في الصراع بين المتطرفين الدينيين والعلمانيين في اسرائيل انما هو اتجاه هذا الصراع لان يتخذ أبعاداً عنيفة متصاعدة، كما ظهر في حوادث متعددة عام ١٩٨٦، فضلا عما سبق ان عكسته انتخابات ١٩٨٤ من ازدياد قوة العنصر الديني، وهو ما بدا بالذات في انفصال بعض القوائم عن الاحزاب السياسية مثل قوائم «شاس» و «مورشا» التي خاضت الانتخابات على أساس ديني - طائفي.

على ان صورة الصراعات الاجتماعية، وانعكاساتها السياسية، في المجتمع اليهودي في اسرائيل، لا تكتمل الا بالتّعرف على التوجهات الايديولوجية لدى الأجيال الشابة الحالية في اسرائيل. وكما ظهر من نتائج انتخابات عام ١٩٨٤ فقد اتجه الشباب نحو اليمين المتطرف، كما بيّنت ذلك نتائج التصويت في الجيش والاصوات التي منحت لحركة هتحيا، وحركة الحاخام كهانا العنصرية. ان هذا الميل لدى الشباب في اسرائيل لا يمكن فصله عن البيئة السياسية والدعائية التي نشأ فيها، واذا تذكرنا هنا ان حرب عام ١٩٦٧ مر عليها ما يقرب من العقدين، فان هذا يعني ان الجيل الحالي من الشباب الاسرائيلي يرى ويدرك الضفة الغربية وقطاع عزة مثلاً، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أرض اسرائيل، ولا يتصور التخلي عنها. وفضلاً عن ذلك، فان الاحزاب الصهيونية، بنزعاتها كافة، صورت نتائج حرب ١٩٦٧ باعتبارها انتصاراً للفكرة الصهيونية والمشروع الصهيوني. ونظرا الى ان هذا المشروع يقوم على الاحتلال والتوسع، فقد مثّل الاحتلال في نظر الشباب فتحاً جديداً للفكر الصهيوني[١٠١]. ويربط بعض الباحثين الاسرائيليين ظاهرة التطرف اليميني لدى الشباب بما مرّ بالمجتمع الاسرائيلي من تغيرات اجتماعية واقتصادية، خصوصاً في اعقاب حرب ١٩٦٧، وانتهاء هيمنة الايديولوجية العمالية الاشتراكية. لقد خلق ذلك كله فراغاً ايديولوجياً حاداً،

---

(١٠٠) فاروق رياض مبروك، «الصراع بين المتطرفين الدينيين والعلمانيين في اسرائيل،» **الأهرام**، ١٩٨٦/٨/١، ص ٦.

(١٠١) جبور، معدّ، **انتخابات الكنيست الحادي عشر، ١٩٨٤: الابعاد الاجتماعية والسياسية**، ص ٢٠٤.

لم يجد معه الشباب سوى التوجهات والافكار اليمينية لتنقذهم من ذلك الفراغ[١٠٢].

إن ملاحظة المسار الأخير الذي اتخذته التناقضات السابقة الاشارة اليها في المجتمع الاسرائيلي (بين اليهود الشرقيين والغربيين، وبين المتدينين والعلمانيين، وبين الشباب والأجيال الاقدم) انما تشير الى دعم للتيار اليميني والعنصري، على نحو ينافس بقوة التيار العمالي الذي فقد سيطرته على الحياة السياسية في اسرائيل منذ اواخر السبعينات. وربما كان أبرز الظواهر التي تلخص تلك التطورات كلها التنامي في قوة ونفوذ الحاخام المتعصب مائير كاهانا، الذي فاز بانتخابات ١٩٨٤، وللمرة الأولى، بعضوية الكنيست الاسرائيلي، منضماً الى دعاة العنصرية الآخرين أمثال يوفال نئيان وجئولا كوهين ورفائيل ايتان. لقد حصل كاهانا على ٥٠ بالمائة من اصوات المستوطنين في الضفة الغربية، وعلى ٧,٣ بالمائة من اصوات مدن الاعمار الصغيرة، وعلى ٢,٢ بالمائة من اصوات المستعمرات الدينية، وعلى نسبة ٢,٧ بالمائة من اصوات الاحياء الصغيرة في القدس وعلى ٢,٦ بالمائة من اصوات المستعمرات من الطوائف المنحدرة من آسيا وافريقيا، كما حصل على نسبة ٢,٥ بالمائة من اصوات الجنود في الجيش.

ج ـ التناقض مع السكان العرب في اسرائيل

خلال ٣٧ عاماً، تضاعف عدد السكان العرب في اسرائيل اكثر من أربع مرات. وبعد ان كان عددهم عام ١٩٥٠ يبلغ ١٦٠ الف نسمة (بعد تهجير ٨٥ الف نسمة) يشكلون حوالى ١١ بالمائة من مجموع السكان، فان آخر الاحصاءات الاسرائيلية قدرت عددهم في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ بنحو ٧١٢,٥٠٠ نسمة، تستأثر المنطقة الشمالية (الجليل وما حولها، كما سبقت الاشارة) بحوالى ٦٠ بالمائة منهم، باستثناء عرب مدينة القدس. ويبدو ان ثمة علاقة بين الخصائص الديمغرافية للعرب في اسرائيل ونموهم العددي، وبين تطور اوضاعهم النفسية والاجتماعية والسياسية. فتزايد العدد، بالنسبة اليهم يعني التخلص من مشاعر العجز والدونية المرتبطة بوضع الاقلية، والانتقال من النظام العشائري الى اطار الانتماء القومي، فضلاً عن تنامي القدرات الفكرية والثقافية. اما على الصعيد السياسي، فان ازدياد عدد سكان اسرائيل العرب يعني امكانية تحولهم الى قوة انتخابية مؤثرة[١٠٣].

وبعد أحداث ١٩٤٨ وخلو الساحة العربية من الأحزاب التي كانت قائمة، نشأ فراغ في العمل السياسي لدى العرب، جرت المحاولات لملئه في اتجاهين. الأول، حزب الماباي،

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٢١٦ ـ ٢٢٠.

وهـو ارتبط بالـزعامـات العشائـرية التقليـدية، حيث نـظّم هؤلاء أنفسهم في قوائم انتخـابية خـاصة بهم، ومـرتبطة بتلك الاحـزاب واستحوذت هـذه القوائم وفي الخمسينات، عـلى ٧٥ بالمائة من اصوات العرب. اما الاتجاه الثاني، فهو اتجاه الحـزب الشيوعي الاسرائيـلي (ماكي) الـذي ظل يستحـوذ على نسبـة كبـيرة من أصـوات العـرب، الى عـام ١٩٦٥، حيث انشق (ماكي) الى حزبـين: حزب يهـودي فقط احتفظ باسم مـاكي، وحزب (راكـاح) الذي يضم الاعضاء العرب مع قليل من اليهود بزعامة مئير فلنر وتوفيق طوبي واميل حبيبي واميل توما. أما محاولات العرب الاسرائيليين انشاء حزب او هيئة تمثلّهم مباشرة فقد أحبطت، وكان ابرز تلك المحـاولات حركـة «الارض» التي اعتبرت ـ بمقتضى قـرار وزير الـدفاع الاسرائيـلي عام ١٩٦٤ ـ حركة خارجة عن القـانون. وكـان الخلاف بـين حركـة الارض والحزب الشيـوعي (ماكي) تركـز حول رؤيـة حركـة الارض لعرب اسرائيـل جزءاً من الشعب الفلسـطيني ومن الأمة العربية ككل، بما يعنيه ذلك من طابـع قومي شـامل لنضـالهم، عكس موقف الحـزب الشيوعي من عرب اسرائيل كأقلية قوميـة داخل دولـة اسرائيل. وبعـد شل حـركة الأرض، بقيت القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح) تستقطب القسم الاكبر من العرب، اذ حصلت على ٥٠ بالمائة تقريباً من اصوات العرب في انتخابات الكنيست التاسـع عام ١٩٧٧ و٤٠ بـالمائـة من اصواتهم في انتخابات الكنيست العاشر. وفي انتخـابات المجـالس البلدية التي جـرت في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٣ وصل راكاح الى رئـاسة ١٩ مجلسـاً بلدياً ومحليـاً، أهمها مجلس مدينة الناصرة.

على انه يعزى الى ما ترتّب على حرب ١٩٦٧ من اتصال عرب اسرائيل وعرب المناطق المحتلة، تعزيز الشعور القومي لـدى عرب اسرائيـل، وتنمية اهتـمامهم بالمسـألة الفلسـطينية عموماً، وبدا ذلك خصوصاً في اوساط المثقفين، وطلاب الجامعات. لقد انعكس ذلـك كله، تنظيمياً، في انشاء هيئات عـربية لأغـراض محددة، مثـل اللجنة الـوطنية للدفاع عن الأراضي العـربية التي انشئت في ١٩٧٥، ودعت الى الاضراب العـام الاول لعرب اسرائيـل يـوم ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٦ وعرف باسم «يوم الأرض»، واللجنة القطرية لرؤسـاء المجالس المحليـة العربية، كما انشئت ايضا هيئات وطنية ذات انتماءات سياسية وايديولوجية مثل حـركة «أبنـاء البلد» التي انشئت عام ١٩٧٢ كامتداد لحركـة الارض السابقـة، و «مؤتمر الجـماهير العـربية» الـذي عقد في ايلول/ سبتمبر١٩٨٠ في «شفـا عمـرو» وصـادق عـلى الميثـاق الـوطني لعـرب اسرائيـل، و «الحركـة الوطنيـة التقدميـة» التي انشقت عن «ابناء البلد» و «الحـركة التقـدمية العربية» في اسرائيل والتي أعلن انشاؤها في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ في مدينة الناصرة[١٠٤].

وفي ضوء هذه التحولات، شهدت انتخابات عام ١٩٨٤ ظواهـر جديـدة في مقدمتهـا

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

إلغاء الاحزاب الصهيونية للقوائم العربية المرتبطة بها، بخاصة المعراخ، بعد ان تقلص نصيب تلك القوائم من ٤٠ بالمائة من اصوات العرب عام ١٩٦٩ الى ١٢ بالمائة عام ١٩٨١. وفي الوقت نفسه ظهرت قوة جديدة انضمت الى حلبة التنافس على الاصوات العربية، وهي: «القائمة التقدمية للسلام» برئاسة المحامي محمد ميعاري وماتي بيليد، وهي حركة يهودية - عربية ذات برنامج مؤيد لحقوق عرب فلسطين. وبذلك، فان التنافس عام ١٩٨٤ على أصوات العرب جرى بين الاحزاب الصهيونية من جانب، وبين كل من حداش (راكاح وآخرين)، والقائمة الديمقراطية. ولقد تأسست حداش (أي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) من تآلف كل من: راكاح والفهود السود، وجبهة الناصرة الديمقراطية واليسار الديمقراطي الاسرائيلي (شاس) ولجنة المبادرة الدرزية.

إن ابرز التطورات التي شهدتها انتخابات عام ١٩٨٤ (والتي اتسمت ايضا بارتفاع نسبة التصويت الى ٧٢ بالمائة من الذين لهم حق الاقتراع) كان الانجاز المهم الذي حققته القائمة التقدمية للسلام التي نالت حوالى ١٧ بالمائة من اصوات العرب، حيث صوت لها «قوميون» ممن امتنعوا في السابق عن التصويت، وكذلك قسم من الناخبين الشباب الذين صوتوا للمرة الأولى. أما «حداش»، بزعامة راكاح فقد حصلت على ٣٤ بالمائة من الأصوات العربية مسجلة انخفاضاً في قوتها. ولكن ذلك يعني ان القائمتين غير الصهيونيتين (حداش والتقدمية للسلام) قد حصلتا معاً على ٥١ بالمائة من اصوات العرب، في حين حصلت الأحزاب الصهيونية على ٤٩ بالمائة من تلك الأصوات، مما يعني هبوطاً في قوة هذه الأخيرة (مقارنة بـ٦٣ بالمائة عام ١٩٨١ و٧٠ بالمائة عام ١٩٧٧). وقد توزعت الأصوات العربية للأحزاب الصهيونية بين المعراخ وياحد والليكود وشينوي، استأثر منها المعراخ بـ ٢٤ بالمائة من أصوات العرب[١٠٥]. وبتلك النتيجة تكون حداش قد حصلت على المركز الأول في التصويت العربي (٣٤ بالمائة) وحصل المعراخ على المركزالثاني (٢٤ بالمائة) والقائمة التقدمية للسلام على المركز الثالث (١٧ بالمائة). وبذلك فان النسبة الغالبة من العرب صوتت للمرة الأولى منذ انشاء اسرائيل، لأحزاب غير صهيونية، مما اعتبرته الأوساط الاسرائيلية تحولاً «نحو التطرف والراديكالية».

في ضوء هذه التطورات كلها، ومن وجهة نظر مستقبل النظام السياسي في اسرائيل، تظل هناك اشكاليتان في شأن عرب اسرائيل: الأولى، ان الاقلية العربية أقلية «منشقة» ترفض الايديولوجية الأساسية للنظام، وتخرج عن «الاجماع الوطني» في ما يتعلق بالطابع الصهيوني للدولة، وبكيفية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي. الثانية، وامتدادا للمواصفات السابقة، فان الاقلية العربية هي أقلية «معادية»، بل هي جزء من العدو، ومن الممكن ان

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٢٣١ - ٢٣٦.

تتحول الى طابور خامس، اذا لم تفرض عليها الرقابة الصارمة.

من الناحية النظرية، فان حل هاتين الاشكاليتين يعني **أولاً**: تعزيز الطابع المدني للدولة الاسرائيلية، والاعتراف بالمواطنة كمصدر وحيد تقريبا للحقوق والواجبات، بغض النظر عن الأصل الطائفي، بما يعنيه ذلك من اضعاف الطابع الصهيوني لاسرائيل، او على الاقل اعادة تحديده. **ثانياً**: النظر، تالياً، الى عرب اسرائيل كمواطنين غير مشكوك في ولائهم، ومطالبتهم بتأدية الخدمة العسكرية، واحترام آرائهم الخارجة عن الاجماع(١٠٦).

على ان التطور الفعلي للوضع السياسي لعرب اسرائيل، يبعد كثيراً عن تلك التصورات. وفي حين يدعو بعض الاسرائيليين الى السماح بانشاء حزب عربي غير قومي، وغير معاد للصهيونية، يسهم في مزيد من الدمج السياسي لعرب اسرائيل، فان ما يحدث فعلياً هو مزيد من التناقض والاستقطاب، بين تحوّل نحو مزيد من اليمينية، بل والعنصرية، في الجانب اليهودي، ومزيد من القومية والراديكالية في الجانب العربي. وطالما بقيت الظروف الاقليمية والدولية، وتطورات حل القضية الفلسطينية على ما هي عليه، فان هذا الاستقطاب المتزايد هو الذي سوف يشكل صورة المستقبل السياسي لعرب اسرائيل، اكثر من أي شيء اخر.

رابعاً: القوة العسكرية الاسرائيلية ودیناميات الصراع مع الوطن العربي(*)

أياً كانت أهمية الأبعاد الاقتصادية والسياسية، في تقدير قوة الطرف الاسرائيلي في معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فسوف تظل القوة العسكرية هي الأكثر خطورة وحسماً. ولقد سبقت الاشارة في المبحث الاول، الى الأبعاد الأمنية لحدود اسرائيل، وسياستها الاستيطانية. كما تناول المبحث الثاني موقع الانفاق العسكري وصناعة السلاح، في الاقتصاد الاسرائيلي. وعالج المبحث الثالث خصائص النظام السياسي الاسرائيلي والمحددات الحاكمة لمستقبله، وعلى رأسها، موقع العسكريين من السلطة السياسية. ان ذلك كله يصب، في نهاية الأمر، في القوة العسكرية الاسرائيلية، بالمعنى المباشر.

سيعالج هذا المبحث القوة العسكرية الاسرائيلية من خلال التعرّف، أولاً، على حجم

---

(١٠٦) سموحة، «نظام الحكم في اسرائيل بعد جيل: كيف سيواجه الجماعات غير المهيمنة في المجتمع،» ص ٥٩.

(*) كتب هذا الجزء اللواء طلعت مسلم.

القوة العسكرية الاسرائيلية مقارنة بالقوة العسكرية العربية، ثم، ثانياً، من خلال تحديد ديناميات الصراع العربي ـ الاسرائيلي في الفترة السابقة، وتطوراتها المستقبلية.

١ ـ توازن القوى العسكرية بين العرب واسرائيل

إن دراسة توازن القوى في الصراع العربي ـ الاسرائيلي لا بد وان تضع في اعتبارها التوازن المحتمل بين القوى العسكرية الداخلة في الصراع فعلاً، وليس كل القوى التي تمتلكها الاطراف الداخلة فيه، ومدى فاعلية هذه القوى في ميدان القتال. وهكذا، فان هذا التوازن لا يمكن ان يقتصر على دراسة حجم القوات سواء أكانت بشرية أم معدات، بل يجب ان يقرنها بنوعية هذه القوى، كما يجب أن يضع في الاعتبار القوات التي يمكن وضعها لمصلحة الصراع، وبخاصة من جانب العرب. اذ ان جميع القوات الاسرائيلية مشتركة بلا شك في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بينما تضطر القوات العربية الى الاحتفاظ بأجزاء من قواتها لمواجهة التهديدات الاخرى المحتملة، سواء من دول الجوار الجغرافي أم من القوى العظمى. ودول الجوار الجغرافي لها دور في اثارتها، اضافة الى العوامل المحلية الصرفة التي تثير هذه القوى الداخلية.

وفي مجال دراسة توازن القوى، يجب عدم الاقتصار على دراسة القوة التقليدية، بل يجب ان تمتد الدراسة الى توازن أسلحة التدمير الشامل، وبخاصة التوازن النووي بين أطراف الصراع، ومدى فاعلية هذا التوازن في الصراع.

اذا كان للدراسة طابع استشرافي مستقبلي، فلا بد ان يمتد افقها الى دراسة التطورات المتوقعة والمحتملة في هذه القوى، وهو ما يرتبط بتطور القوة البشرية والاقتصادية والعلمية، وكذلك التطور الاجتماعي للمجتمعات المشتركة في الصراع، واخيراً فان تطور العلاقات السياسية والعسكرية لا بد وان يضيف بعداً جديداً الى توازن القوى العسكرية.

تقدم الجداول المرفقة تصوراً رقمياً للميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي، خلال فترة الاستشراف، ويلاحظ فيه ان اسرائيل وكثيراً من البلدان العربية قد وصلت تقريباً الى الحد الكمي لنمو قواتها عددياً في منتصف الثمانينات، بحيث لا ينتظر زيادة حجم هذه القوات كثيراً خلال فترة الاستشراف. ولكن هذا لا يعني توقف نمو هذه القوات، انما يتجه النمو الى زيادة قدرة وكفاءة هذا الحجم بالاتجاه الى تحسين النوعية بما يعني زيادة في خفة الحركة، والدقة، وقوة النيران، والمدى وما الى ذلك، وهو ما يمكن ان يغيّر كثيراً من ميزان القوة العسكرية.

لا شك ان اسرائيل وصلت، قبل البلدان العربية، الى الحد الكمي لنمو قواتها. ومنذ ذلك الوقت وهي تركزّ على النمو الرأسي لقواتها، بتحسين نوعية القوات، وتحسين مستوى

التدريب والروح المعنوية. ويظهر ذلك، أساساً، في شراء وانتاج اسلحة جديدة، كما يبدو في تحسين قدرات الدبابة «ميركافا»، وانتاج ذخيرة للمدفعية ضد المدرعات، وانتاج عربات صواريخ متعددة القواذف، وانتاج الطائرات من طراز «كفير» و«لافي»، وزوارق الصواريخ من طراز «سغر ـ ٥» إضافة الى شراء الصواريخ جو ـ جو وجو ـ أرض من طرازات حديثة. ويبدو ذلك أخيراً من تزويد الولايات المتحدة اسرائيل طائرات «ف ـ ١٦ تي». على ان أهم التطورات الكيفية للقوات الاسرائيلية، تظهر في انتاج الاسلحة النووية ووسائل ايصالها الى أهدافها، وبخاصة الصواريخ «اريحا ـ ٢» وتدريب الطيارين على مناورات قذف القنابل النووية.

جدول رقم (٢ ـ ١٦)
المؤشرات العسكرية المتوقعة لاسرائيل خلال فترة الاستشراف(*)

السنة / البيان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١٥
السكان (مليون)	٤,٣	٥	٥	٥	٦
اجمالي القوات المسلحة (الف)	١٤٢/٥١٢(١)	١٤٢/٥١٢	١٤٢/٥١٢	١٤٢/٥١٢	١٤٢/٥١٢
دبابات القتال الرئيسية	٣٦٠٠	٣٦٠٠	٣٦٠٠	٣٦٠٠	٣٦٠٠
قطع المدفعية	١٨٥٠(٢)	١٨٥٠	١٨٥٠	١٨٥٠	١٨٥٠
صواريخ أرض أرض	٣٦(٣)	٣٦	٤٨	٤٨	٤٨
طائرات القتال	٦٨٤٠(٤)	٦٨٤٠	٦٨٤٠	٦٨٤٠	٦٨٤٠
الغواصات	٣	٣	٤	٥	٨
السفن الرئيسية	٦	١١	١١	١٢	١٢
زوارق الصواريخ	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
هليكوبتر مسلحة	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠

(*) المعلومات معدلة وفقاً لبيانات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦.

(١) الرقم في اليمين هو القوات العاملة، وفي اليسار بعد التعبئة، ولا يمكن فصل القوات الاحتياطية الاسرائيلية عن العاملة في صراع شامل.

(٢) تقدير المدفعية الاسرائيلية وفقاً لمرجع: «التوازن العسكري في شرق البحر المتوسط» (دراسة غير منشورة). انظر النقص في بعض بيانات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن.

(٣) تقدير الصواريخ أرض أرض يشمل الصواريخ التقليدية أو المزدوجة الاستخدام، وليست هنا تقديرات صحيحة لقواذف الصواريخ النووية «جيريكو ١، ٢» المعروفة بـ«اريحا».

(٤) يحتمل ان تكون هناك حوالى ٩٠ طائرة مخزنة كاحتياط، ويحتمل ان تكون اي زيادة تالية احتياطية.

جدول رقم (٢ - ١٧)
توازن القوى العسكرية بين اسرائيل وتجمع المشرق العربي وفقاً للمؤشرات العسكرية للدول عام ١٩٩٠

البيان	اسرائيل	سوريا	العراق	الاردن	لبنان	فلسطين	المجموع العربي
السكان (مليون)	٥	١٣	١٦,٤	٤	٢		٣٦,٤
اجمالي القوات المسلحة (الف)	٥١٢/١٤٢	٦٦٢	٥٧٠	٨٨	١٩		١٣٣٩
دبابات القتال الرئيسية (دبابة)	٣٦٠٠	٤٢٠٠	٣٧٥٠	٨٥٥	١٣٧		٨٩٢٤
قطع المدفعية (قطعة)	١٨٥٠	٤٠٠٠	٣٦٠٠	٤١٩	٨٤		٨٠١٣
الصواريخ أرض أرض (قاعدة)	٣٦	٥٤	٤٣	—	—		٩٧
طائرات القتال (طائرة)	٦٨٠	٥٣٦	٥٠٠	١٢١	٧		١١٦٤
الغواصات (غواصة)	٣	٢	—	—	—		٢
السفن الرئيسية (سفينة)	٦	٦	١١	—	—		١٧
زوارق الصواريخ (زورق)	٢٤	٢٥	١٠	—	—		٣٥
هليكوبتر مسلحة (هليكوبتر)	٦٠	١٠٠	١٠٠	٢٤	١٠		٢٢٤
اسلحة نووية (قنبلة)		—	—	—	—		—
تطور الصناعة العسكرية	(ج)	(د)	(د)	—	—		(د)
طائرة انذار مبكر	٤	—	—	—	—		—

المصادر: بنيت التقديرات على أساس موجودات عام ١٩٨٦، واحتمالات تزايد عدد السكان وفقاً لـ: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، ١٩٨٥، واتجاهات نمو القدرات العسكرية للدول وفقاً لوارداتها وصناعة الأسلحة فيها عام ١٩٨٦ وفقاً لـ: *SIPRI Yearbook 1985 and 1986.*

جدول رقم (٢ - ١٨)
توازن القوى العسكرية الممكن اشتراكها في الصراع العربي - الاسرائيلي من تجمع المشرق العربي ومن اسرائيل عام ١٩٩٠

البيان	اسرائيل	سوريا	العراق	الاردن	لبنان	فلسطين(*)	المجموع العربي	المقارنة بين التجمع واسرائيل
اجمالي القوى المسلحة (الف)	٥١٢/١٤٢	٥٦٢	١٠٠	٨٨	١٩		٧٦٩	١,٥
دبابات القتال الرئيسية (دبابة)	٣٦٠٠	٣٩٠٠	٧٥٠	٨٥٥	١٣٧		٥٦٤٢	١٠٦
قطع المدفعية (قطعة)	١٨٥٠	٣٧٠٠	٦٠٠	٤١٩	٨٤		٤٨٠٣	٢,٦
الصواريخ ارض ارض (قاعدة)	٣٦	٥٤	٢٧	—	—		٨١	٢,٢٥
طائرات القتال (طائرة)	٦٨٤	٥٢٦	٣٠٠	١٢١	٧		١٠٦٤	١,٦
الغواصات (غواصة)	٣	٢	—	—	—		٢	٠,٧
السفن الرئيسية (سفينة)	٦	٦	—	—	—		٦	٠,٥
زوارق الصواريخ (زورق)	٢٤	٢٠	—	—	—		٢٠	٠,٨
هليكوبتر مسلحة	٦٠	١٠٠	٤٨	٢٤	١٠		١٨٢	٣
قنبلة نووية	٤٠	—	—	—	—		—	صفر
طائرة انذار مبكر	٤	—	—	—	—		—	صفر
تطور الصناعة العسكرية	(ج)	(د)	(د)	—	—		(د)	

(*) لم تحدد قدرات منظمة التحرير الفلسطينية حتى الآن.

جدول رقم (٢ ـ ١٩)
المعدلات المحقّقة من المؤشرات العسكرية الرئيسية لبعض الدول لكل مليون فرد من مجموع السكان

البيان	الولايات المتحدة الامريكية	الاتحاد السوفياتي	اسرائيل	مصر	المحقق عربياً عام ١٩٨٥	النسبة المقترحة لدول الوحدة
اجمالي القوات المسلحة	١٠ آلاف	٢٠ الف	٣٣ الف	١٠ آلاف	١٢ ألف	١٥ الف
دبابات القتال الرئيسية	٥٨	١٩٠	٨٣٧	٤٦	٨٨	٦٠
قطع المدفعية	٢٤	١٢٠	٤٢٠	٤٩	٩٢	٧٥
صاروخ ارض ارض تكتيكي	١٠	٥	٩	٠,٤	١	٢
غواصة هجومية	٠,٤	٠,٧	٠,٧	٠,٣	٠,١	٠,٣
سفينة سطح رئيسية	٠,٩	٠,١	٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
زورق صواريخ	—	٠,٥	٥	٠,٦	٠,٩	١
طائرات قتال	٢٢	٢٦	١٦٠	٩	١٧	١٥
هليكوبتر مسلحة	٣٦	١٤	١٤	١	٢	٨
اسلحة نووية	٤٢	٣٦	١٠	—	—	٠,٢
طائرات انذار مبكر	٠,٤	٠,٠٥	١	٠,١	٠,٠٥	٠,١

المصدر: International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance. 1985-1986* (London: IISS, 1985).

جدول رقم (٢ ـ ٢٠)
المعدلات المحققة من المؤشرات العسكرية نفسها بواسطة بعض البلدان العربية الأخرى عام ١٩٨٥ لكل مليون من مجموع السكان

البيان	الاردن	الجماهيرية العربية الليبية	السعودية	سوريا	الكويت	اليمن الديمقراطية
اجمالي القوات المسلحة	٢٦,٥ الف	٢٠ الف	٥,٢ آلاف	٣٦ الف	٦,٧ آلاف	١٢,٢ الف
دبابات القتال الرئيسية	٣٠٠	٧٨٨	٣٧	٣٨١	١٣٣	٢٠٠
قطع المدفعية	٢٧٣	٦٠٤	٢٨,٦	٣٦٤	٢١	١٥٥
صاروخ ارض ارض تكتيكي	—	١٣,٥	—	٤,٩	٢,٢	٨
غواصة هجومية	—	٣,٤	—	٠,٢	٤	—
سفينة سطح رئيسية	—	٢,٨	٠,٧٥	٠,٢	—	—
زورق صواريخ	—	٧	٠,٧٥	—	٢,٣	٣,٦
طائرات قتال	٤٥,٦	١٥١	١٧	٤٥	٤٢	٤٥
هليكوبتر مسلحة	٨	١٤	٢,٤	٩	١٢	٦

المصدر: المصدر نفسه.

يضاف الى ما سبق، استمرار تدريب القوات واكتساب خبرة القتال عن طريق القيام بعمليات محدودة في مناطق الصراع الساخنة، وضد الاهداف العربية المهمة مثل العمليات المحدودة في لبنان، وقصف المفاعل النووي العراقي وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس.

على الرغم من جهود اسرائيل الكبيرة في مجال النمو الكيفي للقوات، ونجاحها في كثير من المجالات، الا ان هذا النجاح يواجه مشاكل كثيرة بعضها داخلي بصورة أساسية وبعضها الآخر يتعلق بالمناخ الخارجي الذي تعيش فيه، ومنه موقف البلدان العربية. وربما تكون أهم العوامل الأساسية، هي الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها اسرائيل، والتي مشكوك في قدرتها على الخروج منها، نظراً لطبيعة تكوينها كدولة دخيلة في محيط رافض لها، وكونها مجرد اداة لقوى خارجية، إضافة الى قيامها على أساس عنصري يتعامل مع السكان العرب على أسس غير مساوية لمعاملة اليهود. وقد تفاقمت ازمة اسرائيل الاقتصادية حتى تضاعفت ديونها، واصبحت مرتبطة الى حد كبير بالمعونات والهبات التي تصلها من الخارج. ومهما كان سخاء القوى الخارجية، الا انها لا تستطيع ان تقوم بالانفاق على اسرائيل حتى النهاية. وقد أدى ذلك، خلال الثمانينات، الى الارتفاع البالغ في الاسعار وزيادة معدل التضخم، ثم ارتفاع البطالة. وقد اثّر ذلك على نوعية القوات الاسرائيلية، سواء بقلة ساعات تدريب قواتها الاحتياطية أم اضطرارها الى الاعتماد على وسائل تدريبية غير كافية، وهو ما يقلل من فاعلية هذه القوات التي تعتمد بدرجة كبيرة على القوات الاحتياطية، وعلى التفوق النوعي بالتدريب. كما ادى ذلك الى فقدان كثير من افراد الخدمة الدائمة (الضباط والمتطوعين) الذين فضّلوا الخدمة خارج القوات المسلحة لتوافر اجور وتعويضات افضل. وتأثرت الصناعة العسكرية الاسرائيلية، واضطرت الى الاستغناء عن كثير من العمال والفنيين، فضلاً عن ان الروح المعنوية التي تمتعت بها القوات الاسرائيلية في فترة سابقة أصيبت بضربة قوية في القتال في لبنان، واخيراً فقد أثّرت الأزمة الاقتصادية على مستويات الاحتياط الاستراتيجي من الاحتياجات مما يقلّل من قدرة اسرائيل على القتال لفترة طويلة من دون الاعتماد على امداد خارجي، وكذلك على احتياط القوة البشرية نتيجة زيادة الهجرة المضادة من فلسطين، وانخفاض معدلات الهجرة اليها الامر الذي يقلّص الوعاء البشري للتجنيد.

واذا كانت اسرائيل اتخذت من الاجراءات الاقتصادية ما قلل من معدلات الانهيار الاقتصادي، بما بدا منه ان الاقتصاد الاسرائيلي بدأ يتعافى من نكسته، الا ان المقاييس المتعارف عليها عالمياً، لا تصلح كثيراً لاسرائيل، اذ ان هذه المقاييس لا تهتم كثيراً بمعدلات البطالة ومستويات المعيشة للطبقات الدنيا، وهو ما يؤثر على معدلات الهجرة من اسرائيل واليها، بما هو ليس في مصلحة الدولة العبرية. كذلك فان الاصلاحات التي ادخلت بغرض نجاحها في علاج الأزمة الاقتصادية، لن تعيد الى اسرائيل الضباط والجنود والفنيين المهرة

الذين تركوا الخدمة العسكرية الى وظائف اخرى، بل انه حتى في حال عودتهم، لن يكونوا بالكفاءة التي كانوا عليها قبل خروجهم من الخدمة. ويصعب توقع ان تقوم اسرائيل بتعويضهم بأفراد من أجيال جديدة، اذ ان استمرار نجاح الحلول الاقتصادية المتخذة مرتبط بخفض الانفاق الحكومي الذي تمثل ميزانية الدفاع نسبة كبيرة منه.

يزيد من حدة هذه المشكلة بالنسبة الى اسرائيل، ان جيل الرواد الذي أقام دولة اسرائيل، آخذ في الانقراض. وقد كان هذا الجيل مشبعاً بالفكرة الصهيونية، وهو بذلك أكثر استعداداً من غيره للتضحية في سبيل ذلك. اما الاجيال التالية التي تتقدم لتولي المسؤولية، فهي بلا شك أقل تحمساً للفكرة، وتهتم بسبل الحياة ومستوى المعيشة اكثر من اهتمامها بالفكرة الصهيونية، وان كانت، على عكس الجيل السابق، لا تعرف لنفسها وطناً غير اسرائيل. . ولذلك فان هذا الجيل - غالباً - سيكون اكثر تقبلاً لفكرة التعايش السلمي والتساوي مع الشعب العربي المحيط به في فلسطين وخارجها، وأقل رغبة في فرض فكرة الدولة الاسرائيلية من الجيل السابق.

يتأثر الميزان العسكري الاسرائيلي، ومقارنته بالميزان العربي، بتطور القوات المسلحة العربية، وتطور مواقف الدول تجاه اسرائيل. ويمكن بدراسة المرحلة السابقة من وجود اسرائيل، ملاحظة انها فقدت كثيراً من التأييد الذي حصلت عليه عند تكوينها، اذ فقدت تأييد الاتحاد السوفياتي وأغلب الدول الاشتراكية، كما ضعف تأييد دول اوروبا الغربية على الرغم من استمرار انحيازها الى اسرائيل. كما أصيبت العلاقات التي اقامتها اسرائيل بكثير من دول العالم الثالث بنكسات، رغم ما قد تكون حققته من استعادة بعضها، الا انها ايضا لها قيودها على هذه العلاقة مما يوحي باحتمال ضعف تأييدها لها في فترة تالية، وبخاصة في حال تنظيم العرب لصفوفهم، واتخاذهم مواقف أشد قوة.

يلاحظ ان الميزان العسكري الاسرائيلي هدف، في غالبية الاوقات، الى تحقيق كل من التفوق العددي والنوعي على أي بلد عربي وحده، وبقدر الامكان على باقي البلدان العربية. وفي هذا المجال، فان الميزان العسكري العربي - الاسرائيلي يشير الى ان حجم القوات المسلحة الاسرائيلية (بعد التقسيم) يفوق في عدده حجم القوات العاملة العربية في جميع البلدان العربية كل على حدة، ويمكن استثناء العراق حالياً، اذا احتسبنا قوات الدفاع الشعبي. وترى اسرائيل ان نظام التعبئة الذي تعتمد عليه، يسمح لها بأن تستخدم قواتها المعبأة قبل وصول الاحتياط الى البلدان العربية.

تتفوق اسرائيل في عدد الدبابات على كل بلد عربي على حدة، عدا كل من سوريا والعراق. وهي تتقارب نوعياً من حيث نوع الدبابات بينهما. ففي مقابل الدبابة «ت - ٧٢» لدى سوريا والعراق، نجد الدبابة «ميركافا - ٢» وفي مقابل الدبابة «ت - ٦٢» نجد الدبابة «م - ٦٠ - ٣١».

يتميز كل من العراق وسوريا ومصر وليبيا على اسرائيل في عدد قطع المدفعية. الا ان المدفعية الاسرائيلية تتميز بزيادة قطع المدفعية ذات العيار الكبير والتي لها مدى اطول وثقل دانة أكبر. الا ان بعض البلدان العربية حصل على بعض هذه الانواع، مع استمرار تفوق اسرائيل فيها، اذ تتمير اسرائيل عموماً بالمدافع ١٧٥ ملم، والهاوتزر ٢٠٢ ملم والتي ليس لدى أي بلد عربي شيء منها.

زاد عدد الصواريخ العربية سطح ـ سطح في الفترة بعد حرب ١٩٧٣. على الرغم من ذلك فانه حسب الارقام المعروفة، فان اسرائيل تتفوق في عدد الصواريخ من هذا النوع على جميع البلدان العربية كل على حدة، اذا استثنينا كلًا من العراق وسوريا وليبيا، اذ تتفوق كل منها وحدها على اسرائيل في هذا المجال. الا اننا يجب ان نضع في الاعتبار أن المعلومات المتيسرة عن الصواريخ الاسرائيلية تقتصر على تلك الصواريخ التي سلحتها بها الولايات المتحدة الامريكية من نوع «لانس»، في حين انه من المعروف ان اسرائيل انتجت صواريخ سطح ـ سطح محلياً باسم «اريحا» و«اريحا ـ ٢» أو المعروفة باسم «جيريكو». ولا تتوافر معلومات كافية عن اعدادها ما يجعل محتملاً ان تتساوى اسرائيل مع بعض البلدان العربية التي تحتفظ باعداد أكبر من الصواريخ. كذلك، لا بد من ان نضع في الاعتبار ان استخدام هذه الصواريخ في الحرب العراقية ـ الايرانية، أوضح ان نتائج استخدام هذه الصواريخ برؤوس تقليدية ليست كبيرة، وان استخدامها بشكل مؤثر يتطلب رؤوساً مسلحة بأسلحة التدمير الشامل، وهو ما تفتقر اليه البلدان العربية، وتتفوق فيه اسرائيل بحيازتها لأسلحة نووية.

تحرص اسرائيل على أن تتفوق عددياً ونوعياً على أي بلد عربي في عدد طائرات القتال. ولذا، فانها تتفوق على أي بلد عربي وحده في هذا المجال، وعلى رغم الجهود الكثيرة للبلدان العربية، فاننا نجد ان ليبيا هي الآن أقرب البلدان العربية الى اسرائيل في عدد طائرات القتال، كما تتفوق برياً على كل دولة عربية على حدة، باستثناء مصر. الا ان اتجاهات التطوير في كل من سوريا وليبيا تشير الى قرب سدّ الفجوة بينهما وبين القوى البحرية الاسرائيلية. ومن حيث التطور النوعي، تطورت بعض البلدان العربية تطوراً نوعياً ملموساً، وبخاصة في ما يتعلق بطائرات القتال والصواريخ أرض أرض وصواريخ الدفاع الجوي ـ وربما يكون ما أذيع خلال تموز/ يوليو ٨٦ عن تسليح الولايات المتحدة الأمريكية اسرائيل بالطائرات «ف ـ ١٦ تي» لمواجهة الطائرات «ميغ ـ ٢٩» السوفياتية الصنع والتي تسلمتها سوريا، دليلاً على مدى اقتراب الفاصل النوعي بين القوات. كذلك فان وصف القوات الامريكية للنشاط الالكتروني الليبي خلال الغارات، يدلّ على ان القوات العربية الليبية قد تقدمت في مجال الحرب الالكترونية تقدماً كبيراً. وينتظر ان يكون التقدم في سوريا على المستوى نفسه. ولكن يبقى ان القوات العربية ما زالت متخلّفة في المجال النووي، ولم

تتقدم أي خطوة في هذا المجال، الا ان التقدم الاسرائيلي في هذا المجال مشكوك في قيمته، نظراً للمحاذير الدولية في إمكان استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في الحروب، وان كان هذا الشك يجب الا يمنع من حساب احتمالاته. واذا كان التقدم النوعي في البلدان التي تحصل على اسلحتها من الاتحاد السوفياتي قد برز، فان البلدان التي تتسلح من الغرب تقدمت كمياً ونوعياً هي الاخرى، وبخاصة السعودية ومصر. الا انه يبقى ان الولايات المتحدة الامريكية تحافظ على فاصل معين بينها وبين اسرائيل كمياً ونوعياً، كما انها تضع قيوداً تحظر استخدام هذه الاسلحة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، مما يفقد غالبية هذه الاسلحة قيمتها القتالية الحقيقية بدرجة كبيرة، غير انه من المتصور امكان هذه البلدان التخلص من بعض هذه القيود في مرحلة تالية، والسعي الى تعويض الفجوة بينها وبين اسرائيل، بالتعاون في ما بينها أولاً ومع البلدان العربية الاخرى ثانياً.

وقد أظهرت ظروف القتال في كل من لبنان وحرب الخليج، والهجوم الامريكي على ليبيا، تقدماً واضحاً في الاداء القتالي العربي في مواجهة اسرائيل، وايران والولايات المتحدة، كما ابرزت نقاط ضعف أخرى تتركز أساساً في درجة الاستعداد القتالي، ونظام القيادة والسيطرة، وكفاءة القيادة. ومن المتوقع ان تكون البلدان العربية كلها ـ سواء من عانى هذه المشاكل أم من لم يعان ـ تدرس هذه النقاط وتعمل على التغلب عليها. وقد كانت هذه الصراعات العسكرية فرصة لاكتساب القوات العربية خبرة قتال عالية، لا بد وانها ستنعكس على الأداء العربي مستقبلاً. الا انه لا بد أن يكون للعامل المعنوي تأثيره، اذ ان العجز والتشتت العربيين حالياً لا بدوان ينعكسا على نفسية المقاتل. وقد برزت في القوات العربية، وبخاصة المقاومة اللبنانية، والمقاومة الفلسطينية امثلة تدل على ارتفاع روح القتال والفداء بين القوات العربية. الا ان هذه الحالات نفسها تدّل على يأس المقاتلين من القيادات العربية، بقدر ما تدل على نأصل روح القتال والفداء بين المقاتلين.

يزيد من احتمالات التوازن العسكري بين البلدان العربية واسرائيل، ارتفاع نسب ومستويات التعليم، واللياقة الصحية في الشعب العربي، وبخاصة في البلاد التي كانت تتمّيز بتخلف واضح في هذا المجال. وهو ما يمكن ان يبشر بزيادة قدرة المقاتلين العرب على استيعاب التكنولوجيا العسكرية الحديثة وفن الحرب بدرجة أكبر. وقد كان في ما مضى أحد العوامل المؤثرة، سواء على حجم أم نوعية القوات المسلحة في البلدان العربية.

تتخلف البلاد العربية، كماً ونوعاً، عن اسرائيل، في مجال الصناعة العسكرية. ويرجع ذلك، أولاً، الى التباين في توزيع القوة البشرية، خصوصاً الفنيين والعمال المهرة وكذلك رؤوس الاموال، وضعف المستوى العلمي في هذه البلاد. وتعتبر مصر الدولة العربية الوحيدة التي لديها صناعة عسكرية تتعدى صناعة الذخيرة والاسلحة الصغيرة في منتصف

الثمانينات. الا ان احتمالات التجمعات العربية بأنواعها الاقليمية منها والوظيفية، تزيد من احتمالات تقدم الصناعة العربية العسكرية. ويبرز أول هذه الاحتمالات في تجمّع مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً اذا تعاون مع العراق. الا ان ارتباط هذا التجمع بالغرب يجعل من الصعب الوصول الى مستوى يقارب المستوى الاسرائيلي.

٢ ـ ديناميات الصراع العسكري (المسلح) ونماذج الحرب الماضية والمستقبلية

إن تتبّع الجوانب العسكرية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، منذ الصراع المسلح على أرض فلسطين منذ اوائل القرن العشرين، وخصوصاً بعد الانتداب البريطاني على فلسطين، يمكن ان يؤدي بنا الى استنتاج عوامل لها صفة الثبات أو الثبات التقريبي في الصراع وسيكون لها بلا شك تأثيرات على مستقبل الصراع المسلح العربي ـ الاسرائيلي. ويمكن تقسيم هذه العوامل الى اقسام فرعية عدة تتعلق بدوافع الصراع، وصوره، ونقط التحول الى أقصى صور الصراع، وعلاقة الصراع بالقوى العالمية الاخرى، وطبيعة سلوك الجوانب المتصارعة، وتأثير التجمعات العربية على الصراع واستراتيجية أطرافه.

أ ـ دوافع الصراع

يلاحظ أن دوافع الصراع لها صفة الثبات الاستاتيكي، حيث تظل دوافع الصراع المسلح ثابتة، وان حدثت تغيرات ديناميكية على السطح أو القمة. ويمكن تقسيم دوافع الصراع الى اقسام فرعية تتعلق بأطراف الصراع المباشرة داخل الاقليم العربي، وكذلك بأطراف الصراع غير المباشرة والتي تتمثل في القوى والتكتلات العظمى العالمية، والتي لها تأثير غير مباشر، ولكنه قوي على ديناميات الصراع.

ويمكن اعتبار ان دوافع الصراع الاسرائيلية هي اقامة دولة صهيونية داخل الأرض العربية، تبدأ من فلسطين وتتوسع على حساب الأرض العربية، بقدر ما تستطيع قواتها ذلك، وفرض هذا الوجود بالقوة لاقامة علاقات «طبيعية» مع البلدان المجاورة. ويتصّف هذا الدافع بثباته من حيث القاعدة، بينما يتسّم بمرونة بالغة في القمة. فقد تراوح بين اقامة دولة اسرائيل على جزء من أرض فلسطين في الفترة من نهاية الحرب العالمية الاولى وحتى عام ١٩٦٧ مع الاتجاه الى انشاء الدولة على أرض اسرائيل من الفرات الى نهر مصر (يفسر احياناً بأنه وادي العريش واخرى النيل) وبين الاستناد الى حدود آمنة تمثلت في نهر الاردن وهضبة الجولان والبحر الاحمر وقناة السويس في الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٣، الى توسيع نطاق الأمن الاسرائيلي ليشتمل على المنطقة من باكستان شرقاً الى غرب افريقيا غرباً بعد ذلك. كما ان مفهوم التوسع يحتمل اشكالاً مختلفة تتراوح من الاحتلال الفعلي، والاعتماد على قوى

محلية موالية (جنوب لبنان)، الى الاعتماد على نظم حكم متعاونة (الاردن)، الى الاحتفاظ بالقدرة على الاحتلال من دون الاحتلال الفعلي (جنوب لبنان وسيناء)، الى القدرة على ممارسة القهر المسلح على باقي البلدان العربية. واذا كانت حدود التوسع الاسرائيلي مازالت غامضة، فان ذلك لا يرجع غالباً الى عدم تحديدها، بقدر ما يرجع الى عدم توافر الظروف والقوة المناسبة، وبخاصة القوة البشرية لتحقيقها. ويمكن تصور ان التوسع الاسرائيلي بمعناه الواسع وبصوره العديدة المختلفة، سيشمل الوطن العربي كله، وجزءاً من العالم الاسلامي مثل ايران وباكستان وافغانستان وجزءاً من افريقيا السوداء مثل جنوب الصحراء، بحيث تسيطر اسرائيل في النهاية على منابع النيل ومنطقة القرن الافريقي.

اما الدافع العربي، فكان ومازال وسيظل هو ضرورة استعادة الأرض العربية المحتلة، واستئصال الخطر الصهيوني الدخيل من الارض العربية لحماية عملية التنمية من القوى الدخيلة (حماية عملية بناء المجتمع من الأخطار الخارجية)، ويتخذ هذا الدافع صوراً مختلفة على السطح، ابتداء من استعادة الارض السليبة والقضاء على اسرائيل، الى ازالة اثار العدوان واستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين، الى تحقيق تسوية عادلة للصراع من خلال مؤتمر دولي، وحق جميع دول المنطقة في العيش في سلام. وهكذا فان الدافع العربي، مثل الدافع الاسرائيلي، يتخذ اشكالاً مختلفة ليتلاءم مع الظروف الدولية، وطبيعة موازين القوى من دون ان يلتزم صراحة بتغيير الدافع الاساسي.

ظل دافع الكتلة الرأسمالية الغربية ثابتاً في المحافظة على استمرار السيطرة الغربية على الوطن العربي، واستغلال موارده امتداداً للسيطرة الاستعمارية، وهي ايضا تغيّرت تسمياتها لهذا الدافع، من اعتبار أجزاء من الوطن العربي جزءاً من أراضيها مثلما حدث في المغرب العربي، الى المحافظة على حرية الملاحة في الممرات الدولية، الى محاربة انتشار خطر الشيوعية، الى المحافظة على الاستقرار في المنطقة، وحماية نظم الحكم الصديقة، الى حماية أمن اسرائيل وحقها في الحياة داخل حدود آمنة، الى مكافحة الارهاب، وضمان حرية التجارة والوصول الى المناطق التي لها فيها مصالح حيوية.

اما دافع الكتلة الاشتراكية فهو، طبقاً للنظرية الماركسية اللينينية، تشجيع حركات التحرر الوطني كمقدمة للحرب الأهلية التي تؤدي الى انتصار الطبقة العاملة، وانتشار النظام الاشتراكي. وقد كان هذا الدافع هو أساس معاونة هذه الكتلة لاسرائيل في بداية عهدها، وظل هو الدافع نفسه بعد ظهور انحياز اسرائيل الواضح الى المعسكر الرأسمالي.

وهكذا، فان دوافع الصراع ظلت وستظل ثابتة، وان تغيرت تسمياتها. ولكن هذه الدوافع تظل كامنة مستترة خلف احدى صور الصراع المسلح، الى ان تتوافر ظروف دولية، أو تطرأ ظروف تؤدي الى انتقال الصراع المسلح من صورة الى اخرى.

ب ـ صور الصراع

اتخذ الصراع المسلح بين العرب واسرائيل ثلاث صور رئيسة.
(١) العمل الفدائي والاشتباكات المحدودة.
(٢) المعارك والموقعات المحدودة.
(٣) الحرب الشاملة بين اسرائيل وبلد عربي أو أكثر.

ويلاحظ ان هذه الصور تتدرج في درجة عنفها وكثافتها (معدلات ترددها) وطول مدتها. فالصورة الاولى هي أقل عنفاً وأعلاها تردداً وأقصرها مدة، إذ عادة ما تشتمل على أعمال قتال مجموعات صغيرة من القوات، قد تصل الى فرد واحد، أو وحدات فرعية صغرى من القوات شبه النظامية أو النظامية. كما قد تكون هذه الوحدات الفرعية الصغرى من قوات برية أو بحرية أو جوية، وتالياً فان حجم النيران المستخدمة في مثل هذه الصورة عادة ما يكون محدوداً. وهكذا فان مثل هذه الاعمال يمكن تكرارها يومياً تقريباً، بل وقد تتكرر في اليوم الواحد، كما ان مدتها عادة ما تزيد عن ساعة. ومن الطبيعي ان تكون هذه الصورة هي الغالبة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي خصوصاً في مراحله الاولى، واثناء حرب الاستنزاف، والان داخل الارض المحتلة في فلسطين، وفي منطقة الحدود بين اسرائيل ولبنان، وداخل الشريط الأمني في جنوب لبنان الذي تسيطر عليه اسرائيل. وقد تبادل كل من العرب والاسرائيليين هذه الاعمال في اثناء الانتداب البريطاني وحتى عام ١٩٦٧ حيث توقفت اسرائيل تقريباً عن هذه الاعمال، ولجأت الى الصورة الثانية بدرجة أكبر، بينما استمر العرب في استخدامها في الظروف التي تسمح بذلك، حينما تتداخل القوات الاسرائيلية مع الشعب العربي، ولا توجد مناطق عازلة بين الطرفين.

ظهرت الصورة الثانية من الصراع المسلح، مع تزايد قوى اطراف الصراع وتقارب موازين القوى مع عدم توافر ظروف أو قوة مناسبة لانتقال أحد الاطراف الى الحرب الشاملة، ولجأت اليها اسرائيل خصوصاً مع نمو قوتها العسكرية، ولأنها اقل تكلفة من سابقتها وبخاصة بمقياس الخسائر البشرية. وهي تعتمد على توجيه ضربة قوية مفاجئة الى الخصم تضعف من قدراته وتضطره الى اعادة حساباته، ثم سحب القوات بعيداً عن متناول ضربة مضادة. وهكذا، تتصّف هذه الصورة بأنها تجري بوحدات فرعية كبيرة أو وحدات كاملة، مما يجعلها أشد عنفاً من سابقتها، ولكنها أقل تردداً بحيث تجري بفواصل شهور، وأحياناً سنين، في ما بينها، وغالبا ما تستمر ساعات أو اياماً قليلة. واذا كانت اسرائيل هي التي غالبا ما تقوم بمثل هذه الصورة الا ان العرب ـ وبخاصة مصر اثناء حرب الاستنزاف ـ لجأوا اليها، ولكن بدرجة أقل.

ارتبطت الصورة الثالثة بقيام كيانات سياسية مستقلة أو شبه مستقلة لكل من اسرائيل

والعرب، وهي وان اتخذت صورة الحرب الشاملة عموماً، الا انها كانت أقرب الى الحرب المحلية المحدودة، اذ لم تشترك فيها قوى دولية بشكل سافر، الا في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، كما ان اهدافها كانت غالباً محدودة باستثناء العدوان الثلاثي على مصر أيضاً. ففي الصراع المسلح عام ١٩٤٨ لم يكن هدف العرب من الحرب واضحاً، كما ان اسرائيل لم تسع الى اخضاع البلدان العربية المضادة. وفي عام ١٩٦٧ اكتفت اسرائيل بالاستيلاء على سيناء والضفة الغربية والجولان، ولم تسع الى توسيع اعمال قتالها اكثر من ذلك. وفي عام ١٩٧٣ لم يهدف العرب الى القضاء الكامل على اسرائيل، كما ان اسرائيل في ضربتها المضادة لم تسع الى الاستيلاء على كل الاراضي المصرية أو السورية أو اقتحام العواصم العربية. وهكذا كانت الأهداف غالباً غامضة أو محدودة، على عكس العدوان الثلاثي على مصر الذي استهدف تغيير نظام الحكم والقضاء على الثورة المصرية. ولا يمكن القطع بالمدى الذي كان يمكن ان تصل اليه القوات البريطانية والفرنسية، اذا لم تتدخل القوى الأعظم فيه. على انه يلاحظ، ايضا، ان الأهداف الاسرائيلية كانت محدودة أيضاً، اذ انه على رغم انسحاب القوات المصرية من سيناء بالكامل، الا ان القوات الاسرائيلية لم تتعد الحائط الغربي لسيناء، وذلك على رغم خلو المنطقة بينه وبين قناة السويس. من الطبيعي، في هذه الحالة، ان تشترك كل القوات المسلحة للأطراف المتحاربة أو غالبيتها في الصراع المسلح؛ الا انه يلاحظ انه في اكثر الاحوال لم تشترك كل القوات المسلحة للاطراف العربية المشتركة، باستثناء مصر وسوريا خصوصاً في عام ١٩٧٣، وفي عام ١٩٦٧ بدرجة أقل، اما باقي البلدان العربية فهي، وان ساهمت بقوات كبيرة نسبياً عام ١٩٧٣، الا ان هذا الحجم كله أقل بكثير من القول بأنها أشركت كل أو أكثر قواتها المسلحة. على ان هذه الصورة من الصراع المسلح، بلغت أقصى درجات العنف، وتعتبر من أعنف الصراعات المسلحة التي دارت بعد الحرب العالمية الثانية. اما معدلات تردّد هذه الصورة فقد تراوحت بين خمس سنوات وعشر سنوات، وتراوحت فترة استمرارها من ستة ايام الى حوالي الشهر. ويلاحظ ان حرب الاستنزاف والغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨ كانا أقرب الى الصورة الثانية من صور الصراع منهما الى الصورة الثالثة، كما ان الغزو الاسرائيلي للبنان اتخذ في عام ١٩٨٢ صورة الحرب الشاملة (المحدودة) حتى حصار بيروت، ثم انتقل مرة اخرى الى الصورة الثانية فالاولى، الى حين الانسحاب الاسرائيلي من لبنان.

ج ـ نقاط التحول

سبق ايضاح ان دوافع الصراع المسلح ثابتة، بما يعني ان أطراف الصراع تمارسه كلما توافرت لها الظروف لممارسته. وهكذا، فان العمل الفدائي والاشتباكات المحدودة تكاد لا تتوقف منذ بدء الصراع المسلح، وهي الصورة اليومية للصراع. الا ان طبيعة الصراع

وصورته تتحولان من صورة الى أخرى، عندما تتوافر الفرصة أو الظروف التي تدعو الى هذا التحول، وقد توافرت هذه الفرص والظروف في بعض الحالات. وقد كان التحول الاسرائيلي الى الصورة الثانية من الصراع مختلفاً نسبياً عنه لدى العرب، اذ ان طبيعة اسرائيل لا تجعل الصورة الأولى مناسبة لها، وتبدو لها أكثر تكلفة، مما دعاها الى استبدالها بالصورة الثانية خصوصاً وان الظروف الدولية لا تسمح لها دائماً بالانتقال الى الصورة الثالثة (الحرب الشاملة). وهكذا كان اتجاهها الى المعارك والموقعات المحدودة. اما بالنسبة الى الجانب العربي، فقد كان التحول الى الصورة الثانية راجعاً، عادة، الى أن الاعمال الفدائية والاشتباكات المحدودة لم تعد قادرة على تحقيق أهداف الصراع المسلح، بينما لم يصل ميزان القوى الاستراتيجي الى الدرجة التي تسمح لها بالانتقال الى الصورة الثالثة (الحرب الشاملة). وهكذا لجأت اسرائيل الى هذه الصورة مباشرة، بعد عقد اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩، بينما لم يلجأ اليها الجانب العربي الا اثناء حرب الاستنزاف بين ١٩٦٨ و١٩٧٠. وتعتبر أهم نقاط التحول في هذا المجال بالنسبة الى اسرائيل، تخطي النشاط الفدائي للفلسطيني والعربي الحدود التي تحتلها اسرائيل، سواء في مصر وغزة قبل عام ١٩٥٦ واثناء حرب الاستنزاف، وفي الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧، وفي الاردن من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧٠، وفي لبنان منذ عام ١٩٧٨، وهو الدافع نفسه الى ضرب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٥. ونقطة التحول الأخرى المهمة هي قرب انتهاء انشاء المفاعل النووي العراقي مما دعا اسرائيل الى تدميره. اما الجانب العربي، فقد لجأ اليها بعد تحسن الميزان العسكري المصري عام ١٩٦٨ والتأمين النسبي للعمق المصري، مع عدم الوصول الى القدرة على شن حرب شاملة.

اما التحول الى الصورة الثالثة، فان دراسة نقاط التحول يجب ان ترتبط أولاً بدراسة الظروف التي اتخذ فيها قرار الحرب. ويلاحظ هنا صعوبة الفصل بين الظروف السياسية والعسكرية، الا ان الظروف السياسية عادة ما تتعلق بدوافع الحرب، وليس بنقاط التحول، بينما ترتبط الظروف العسكرية اكثر بنقاط التحول الى الحرب الشاملة. فعلى رغم صدور قرار التقسيم الخاص بفلسطين في عام ١٩٤٧، وعلى رغم استمرار اعمال القتال اليومية من هجمات فدائية واشتباكات محدودة من قبل ذلك، فان التحول الى الحرب الشاملة في ١٥ ايار/ مايو ١٩٤٨ كان مرتبطاً بعاملين عسكريين رئيسيين، أولهما أمكان تجميع جهود عدة جيوش عربية تحت قيادة واحدة بشكل ما، طبقاً لقرار مجلس الجامعة العربية، وثانيهما انسحاب القوات البريطانية من فلسطين، مما يوحي برفع الحماية العسكرية التي كانت توفرها هذه القوات للوجود الاسرائيلي في فلسطين تحت الانتداب، مما أحدث تغييراً واضحاً في الميزان العسكري في فلسطين، أدى الى اختلاف في توازن القوى الامر الذي شجع البلدان العربية في ذلك الوقت على بدء حرب نظامية ضد الكيان الاسرائيلي الجديد. اما في عام

١٩٥٦ فعلى رغم ان السياسة المصرية كانت معادية للنظام الاستعماري السائد في الوطن العربي في ذلك الوقت، منذ بدء ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ ومن قبلها، وعلى رغم أن تأميم قناة السويس حدث في ٢٦ تموز/ يوليو عام ١٩٥٦ فان قرار الحرب، اتخذ في سيفر في فرنسا قرب نهاية شهر تشرين الاول/ اكتوبر من السنة نفسها. وقد ارتبط ذلك بشكل كبير بعوامل عدة. ففي الجانب العربي، برز قيام مصر باعمال فدائية في اسرائيل، رداً على اعتداءاتها على الأردن، وارسال قوات مصرية الى سوريا في النصف الثاني من عام ١٩٥٦ والدعم المصري في ذلك الوقت لثورة الجزائر، مما أخلّ بالتوازن الاستراتيجي السابق وبخاصة بعد الانسحاب البريطاني من مصر في حزيران/ يونيو من العام نفسه. الا ان المحرك النهائي للتحول الى الصراع الشامل، هو تحقيق التحالف البريطاني ـ الفرنسي ـ الاسرائيلي، مما مكّن القوى الثلاث من البدء في مواجهة شاملة مع مصر، ولم تكن اسرائيل حتى ذلك الوقت قادرة على بدء مواجهة شاملة مع بلد عربي وحدها.

اتخذت اسرائيل قرار الحرب عام ١٩٦٧ في اول حزيران/ يونيو وعلى رغم ان القوات المصرية قد اتخذت مواقعها في سيناء قبل ذلك بأكثر من اسبوعين، وعلى رغم اغلاق الملاحة في خليج العقبة قبل عشرة ايام، بينما برز في ذلك الوقت بدء التنسيق المصري السوري الاردني عسكريا، وبخاصة بعد وصول ملك الاردن الى القاهرة والاعلان عن تنسيق عسكري بين الاردن والقاهرة، بما يعني ان اسرائيل قررت أن توّجه ضرباتها الى القوى العربية قبل ان يتم التنسيق. ويؤكد ذلك ان اسرائيل لم تسع الى توجيه ضرباتها وتحقيق أهدافها (دوافعها) عندما كانت سيناء خالية من القوات أو أثناء احتلالها أو بعد إغلاق خليج العقبة مباشرة. ولا شك ان هذا كله مرتبط بالموقف الدولي، واعطاء الولايات المتحدة الأمريكية اشارة السماح (الضوء الاخضر) والحصول على الدعم الامريكي غير المباشر، والتأكد من عدم تورط السوفيات، اذا لم تتورط الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة. وهكذا مرة اخرى، يكون الانتقال الى صورة الحرب الشاملة من الصراع المسلح نتيجة الاختلال أو قرب اختلال موازين القوى، مما يجعل الجانب الذي يتصور انه يمتلك تفوقا لحظة بدء الاختلال يندفع الى الانتقال الى الحرب الشاملة.

يختلف الانتقال الى حال الحرب الشاملة عام ١٩٧٣ من حيث ان الجانب الذي بدأ الحرب هو العرب على عكس الحالتين السابقتين. واذا كنا قد سلمنا ان دوافع الحرب ثابتة ومستمرة، فلا شك ان نقطة التحول كانت هي التنسيق الجدي بين كل من مصر وسوريا، والتنسيق المحدود مع باقي البلدان العربية، مما اعطى فرصة للجانب العربي لتغيير ميزان القوى لمصلحته وبدء الحرب الشاملة. ويمكن القول انه لولا التنسيق الجدي بين مصر وسوريا، لما تمكنت احداهما من اتخاذ قرار الحرب. ويمكن أن يثار سؤال حول أسباب عدم مبادرة اسرائيل بتوجيه الضربات الى العرب، وبدء الحرب الشاملة قبل اتمام التنسيق. ولا

شك ان العامل الاساسي في ذلك هو اعتقاد اسرائيل بعدم جدية هذا التنسيق، خصوصاً بعد تجارب التنسيق المصري السوري - الاردني قبل عام ١٩٥٦، والوحدة بين مصر وسوريا ومؤتمرات القمة العربية، وانشاء القيادة العربية الموحدة، ثم التنسيق الذي سبق الحرب عام ١٩٦٧. اما موقف القوى الدولية وبخاصة القوتين العظميين، فإن سيادة حال الانفراج الدولي جعلت الجانب العربي يتصور عدم التدخل الامريكي المباشر لمصلحة اسرائيل. ومرة اخرى، يتأكد ان اختلال الميزان الاستراتيجي لمصلحة جانب، يؤدي الى بداية التحول الى الحرب الشاملة.

لا تختلف الحرب الاسرائيلية في لبنان كثيراً عن حالة عامي ١٩٥٦، ١٩٦٧، اذ ان الميزان الاستراتيجي في لبنان بدأ يتحول لمصلحة العرب بتحالف القوى الفلسطينية والسورية وبعض العناصر اللبنانية، مما أصبح يشكل خطرا على الاتجاه الاستراتيجي الشمالي لاسرائيل، واحتاجت اسرائيل الى ان تجهض قدراته قبل ان يبدأ العمل النشط القوي والمنسق. وقد صاحبه أيضا الاتفاق المبدئي بين اسرائيل والولايات المتحدة على بدء الهجوم.

ارتبط الصراع المسلح بالقوى العالمية الأخرى، وقد سبق ذكر هذه القوى عند استعراض دوافع الصراع المسلح، وصوره، ونقاط التحول. غير ان سير الصراع تأثر هو الآخر بالقوى العالمية. فقد تأثر الصراع عام ١٩٤٨ بتدخل القوى العظمى في ذلك الحين بفرض الهدنة، واعادة تسليح اسرائيل، لتغيير الميزان الاستراتيجي لمصلحتها. وهكذا فرضت القوى الاستعمارية أساسا الهدنة عام ١٩٤٩. وفي عام ١٩٥٦ كان للانذار السوفياتي والتدخل الأمريكي اثرهما الحاسم في وقف الصراع وانسحاب القوات المعتدية والتسوية المؤقتة للصراع. اما في عام ١٩٦٧ فقد كان تدخل القوى العظمى محدودا للغاية، وقد ارتبط ذلك بمحاولات القوتين العظميين الابتعاد عن المواجهة فيما بينهما، والاكتفاء بما لدى اطراف الصراع من اسلحة. لذا كان الدعم الامريكي لاسرائيل غير مباشر، واحتفظت القوتان العظميان باستمرار الاتصالات فيما بينهما، والعمل على وقف اطلاق النيران من خلال جهودهما في الامم المتحدة ومجلس الامن خصوصاً. وقد استمر هذا الاسلوب في عام ١٩٧٣ وفي لبنان، الا ان التهديد النووي الاسرائيلي وعدم احترام اسرائيل لقرار وقف اطلاق النار أديا الى تدخل القوى العظمى مما أنذر لأول مرة باحتمال المواجهة بينهما، مما ادى في النهاية الى وقف اعمال الحرب.

د - طبيعة سلوك الأطراف المتحاربة

تشير طبيعة سلوك الأطراف المتحاربة الى أن اسرائيل حاولت الاحتفاظ، لنفسها بالمبادأة منذ نهاية عام ١٩٤٨، بعد أن استعادتها من العرب. وقد احتفظت لنفسها بالمبادأة

في اغلب العمليات العسكرية المحدودة والحروب الشاملة، في حين احتفظ العرب بالمبادأة في غالبية الاشتباكات المحدودة والأعمال الفدائية، وانه حتى في حالة الحرب عام ١٩٧٣، وعلى رغم انتزاع العرب للمبادأة، الا انهم لم يحتفظوا بها، وسمحوا لاسرائيل بانتزاعها والاحتفاظ بها. وان اسرائيل، بعد هذه الحرب، أكدت في سياستها الدفاعية ضرورة ان تكون البادئة، والا تسمح بتلقي الضربة الأولى كما حدث في عام ١٩٧٣. وتعمل اسرائيل على تحقيق الشروط اللازمة لامتلاك المبادأة والاحتفاظ بها عن طريق بناء القوة، والاحتفاظ باحتياطات كبيرة وقوية مع توافر وسائل انذار وجمع معلومات جيدة، والاحتفاظ بأقل قوات في أوضاع دفاعية، وأخيراً العمل الدائم على عدم توافر القوة اللازمة للعرب للحصول على المبادأة، وبخاصة عن طريق التفرقة بينهم، وعدم قتالهم معاً دفعة واحدة. وعلى العكس من ذلك، فقد اعتمد العرب على اتساع رقعتهم، وزيادتهم العددية، لانتهاج سلوك دفاعي بتوزيع قواتهم في اوضاع دفاعية عادة ما تستنزف احتياطاتهم، ويساعد على ذلك افتقار القوات العربية الى خفة الحركة، ووسائل الكشف البعيد والحصول على المعلومات ويعتبر احتفاظ اسرائيل بقوات جوية متفوقة وسيلة رئيسة لامتلاك المبادأة.

هـ ـ اثر التجمعات الفرعية

لم يتأثر الصراع المسلح كثيراً بالتجمعات الاقليمية العربية، او الوحدة السياسية، كما لم يتأثر بمؤتمرات القمة وانشاء القيادة العربية الموحدة، بينما تأثر بالتجمعات العسكرية العملية، سواء أكانت في مرحلة التكوين أم بعدها. ويعتبر التجمع الوظيفي العسكري أحد المحركات الاساسية لتطورالصراع. وليس المقصود، هنا، التجمعات العسكرية الناتجة عن توقيع اتفاقات او معاهدات للدفاع المشترك أو انشاء قيادة موحدة، وانما التجمع الذي يحقق فاعلية او ينبىء بذلك. أما التجمعات السياسية العربية، بما فيها الوحدة بين مصر وسوريا في الخمسينات، فقد افرزت كثيرا من المشاكل التي أغرقت القيادات السياسية والعسكرية بما لم يدع لها مجالا للعمل الفعال. كما ان بعض هذه التجمعات السياسية، وحتى العسكرية (مثل القيادة المصرية السورية المشتركة واتحاد البلدان العربية واتحاد الجمهوريات العربية، والاتحاد الهاشمي) اتخذت طابعاً شكلياً منذ بدايتها، ولذا فانها لم تؤد الى تطور في سير الصراع، الا انه لم يتوافر للتجمعات العسكرية العربية ذات الطابع الجاد والعملي وقت كاف لتحويل التجمع الى قوة فاعلة تغيّر من ميزان القوى ما خلا في عام ١٩٧٣، وعلى الرغم من ذلك، فقد ثبت خلال الحرب عدم كفاية فاعليتها، وانها لم تكن جادة، بدرجة كافية.

و ـ استراتيجية الاطراف المتصارعة

إذا حاولنا معرفة استراتيجيات الأطراف المتصارعة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي،

فاننا لا نجد استراتيجية عربية بالمعنى المفهوم، حيث لكل بلد عربي استراتيجيته المنفصلة، بل ان هذه الاستراتيجية نجدها فقط في بعض البلدان الرئيسة التي ترتبط بالصراع ارتباطاً وثيقاً، في حين ان لدى اسرائيل استراتيجية محددة.

تعتمد الاستراتيجية الاسرائيلية على مبادىء عدة رئيسة: أهمها الاحتفاظ بالتفوق العام، بما يعني محصلة الكم والنوع على كل بلد عربي بمفرده، وقدر الامكان على بلدان المواجهة مجتمعة، وان تحتفظ لنفسها بالمبادأة، بحيث لا تسمح للأطراف العربية ببدء الهجوم عليها، عن طريق ما تسميه بالحرب الوقائية او ضربات الاجهاض أو الضربات المسبقة. ثم الاستناد الى قوة عظمى تتدخل لمصلحتها ان هي فشلت. وفي النهاية، فانها تتجه في ادارة الصراع المسلح بحيث تواجه كل بلد عربي على حدة، حتى لا تتشتت جهودها. وتعتمد اسرائيل، في الاحتفاظ بالتفوق، على الحصول على الأسلحة الخفيفة الحركة ذات القوة الميدانية العالية، والاحتفاظ بفاصل نوعي يجعل معداتها تسبق المعدات العربية في نوعيتها، وذلك عن طريق القوى الاستعمارية المساندة لها وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية، وبحيث لا تحصل القوى العربية على أسلحة من هذا النوع، وان توضع قيود على مشتريات البلدان العربية من الاسلحة، سواء من حيث كميتها أم نوعيتها. اما بالنسبة الى البلدان التي لا يمكن لاسرائيل تحقيق ذلك بالنسبة اليها، فانها تقوم بضربات مسبقة ضدها، قبل ان تتمكن من استيعاب هذه الأسلحة. ونظراً لصعوبة تحقيق ذلك، فقد اتجهت اسرائيل الى صنع الاسلحة النووية وامتلاكها، واجهاض أي محاولة عربية للحصول عليها.

اتخذت الاطراف العربية استراتيجية دفاعية في معظم الاحوال، ويرجع ذلك غالباً الى ضعف الامكانات العربية وبخاصة القوات الجوية، كما يرجع أيضاً الى عجز القيادات العسكرية العربية عن القيام بالمخاطرة المحسوبة اللازمة للهجوم، واثر الظروف الدولية على السياسة العربية عموماً، بما يجعلها تواجه موقفاً دولياً ضاغطاً لمنعها من القيام بالهجوم. وقد أدى كل ذلك الى توقف الهجوم العربي عام ١٩٤٨ بعد فترة قصيرة من بدئه، والتزام الدفاع في القتال في عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧، وحتى هجوم القوات العربية عام ١٩٧٣، تم باستراتيجية دفاعية اعتمدت على نقل الحد الامامي للدفاعات الى خطوط متقدمة جديدة من دون اتخاذ استراتيجية هجومية نشطة تهدف الى تدمير قوات العدو أكثر من الاستيلاء على أراضٍ أو خطوط معينة، ولا غرابة في أن تكون الاستراتيجية العربية في لبنان استراتيجية دفاعيةً. ولكن يلاحظ، عموماً، خلال الفترة السابقة من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ان الجانب العربي لم يحتفظ بالمبادأة لفترة طويلة، بل ويمكن القول انه سلمها في بعض الأحوال اختياراً الى العدو.

ز ـ نماذج الحرب المقبلة

يتوقع أن تكون نماذج الحرب المقبلة قريبة الشبه من الحروب الماضية، نتيجة لثبات الموقف الدولي وضعف الموقف العربي الذي يضمن التوازن الاستراتيجي لمصلحة اسرائيل، مما يدعو العرب الى الاحتفاظ بالصورة الاولى من صور الصراع المسلح، عبر القيام باعمال فدائية واشتباكات محدودة داخل الاراضي المحتلة، وعلى الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية، وداخل الشريط الحدودي الملاصق لهذه الحدود، بينما تعتمد اسرائيل اساساً على العمليات العسكرية المحدودة لقهر هذه الاعمال، وتدمير الجهود النووية العربية قبل ان تصل الى مرحلة العمل، واجهاض الجهود العربية لتحسين التوازن الاستراتيجي لمصلحتها مع اسرائيل. ويرتبط تحول الصراع المسلح الى حال الحرب الشاملة، بتغير الميزان الاستراتيجي لمصلحة العرب أو ظهور بوادر هذا التغير. ويمكن حصر احتمالات هذا التغير في الحالات الآتية:

(١) انضمام منظمة التحرير الفلسطينية وحدها، أو مع الأردن، الى سوريا مع تصاعد قوى هذه الاطراف، الى درجة تخل بالتوازن الاستراتيجي لمصلحة التجمع الجديد.

(٢) تصاعد القوة العسكرية السورية الى درجة تجعلها، أو تجعل اسرائيل، تعتقد انه يمكنها القيام بعمل عسكري يحقق استعادة الجولان على الأقل.

(٣) الوصول الى تسوية مقبولة من طرفي الصراع العراقي ـ الايراني، وحدوث تنسيق عسكري جدي بين كل من العراق وسوريا، مما يغيّر من الميزان الاستراتيجي لمصلحة الجانب العربي.

(٤) حدوث تقارب مصري ـ سوري، وغالباً مصري ـ سوري ـ ليبي، نتيجة تغيير حاد في احد البلدين أو كليهما.

(٥) امتداد الأزمة الاقتصادية في اسرائيل الى درجة ترى فيها ضرورة قيامها بعمل عسكري تجد فيه اضافة مناسبة الى الاقتصاد الاسرائيلي.

وعلى رغم ان غالبية هذه الاحتمالات تشير الى تغير الميزان الاستراتيجي لمصلحة العرب، الا ان الطابع الذي اتسمت به استراتيجيات كل من اسرائيل والبلدان العربية ينتظر ان يظل كذلك في النموذج القريب للحرب المقبلة، اذ ان هذا التغير لا بد وان يتمّ في ظل التفوق الاسرائيلي الحالي، مما ينتظر أن يدفع اسرائيل للبدء باجهاض التغير المقبل قبل ان يكتمل، خصوصاً وان اغلب هذه التغيرات يرتبط بحدوث تغيرات حادة في علاقات بين بلدان عربية تسودها اختلافات حادة، مما يتطلب أولاً التغلب على أسباب ومظاهر ونتائج الخلاف، ثم التحول الى التعاون الفعّال، وهو ما يتطلب وقتاً وجهداً يصعب أخفاؤه.

وبذلك تتوافر لدى اسرائيل كل من المعلومات والزمن اللازم للتحضير للحرب وبدئها وادارتها، قبل ان يصبح هذا التغيير واقعياً له اثاره على مسرح العمليات. ويرتبط نجاح العرب في تحقيق المبادأة، والاحتفاظ بها، بقدرتهم على اخفاء هذا التعاون، أو عدم ابراز جديته حتى وقت قريب من وقت بدء اعمال القتال، ثم قدرة القيادة (القيادات) العسكرية العربية على تحقيق متطلبات المبادأة والاحتفاظ بها، وحرمان العدو من انتزاعها، أو قدرة هذه القيادات على انتزاع المبادأة من القيادة الاسرائيلية، بحيث تسمح باجبار القوات الاسرائيلية على التصرف وفقاً لأعمالها، ويكون ذلك بتلقي الضربة الأولى المعادية، ثم التحول بسرعة الى الهجوم بدفع احتياطات قوية الى مسرح العمليات. وعلى العموم، فان هذا الامر بعيد الاحتمال نسبياً بالنسبة الى الجولة العربية ـ الاسرائيلية المقبلة، الا ان هذه الجولة نفسها بما تحتمله من نتائج في اتجاه البلدان العربية الى التوحيد، يمكن ان تكون دافعاً أكبر الى التعاون العسكري الفعلي بين البلدان العربية، وتالياً تغيير الميزان الاستراتيجي لمصلحتها، وبحيث تحتاج الى القدر نفسه من الزمن والجهد للجولة التالية لها.

ترتبط الحرب المقبلة بالقوى العالمية الأخرى، سواء في اثناء التحضير أم ادارة الحرب، اذ ترتبط بتغير الميزان الاستراتيجي في اتجاه العرب أكثر مما يمكن ان تقدمه الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل. فما زالت بعض المعدات السوفياتية التي يسلح بها العرب أقل من متطلبات البلدان العربية خصوصاً بلدان المواجهة، بينما تلتزم الولايات المتحدة باحتفاظ اسرائيل بالتفوق على العرب. كما ان استمرار الحرب وتوقفها سيرتبطان بدرجة كبيرة برغبة وقدرة القوى العالمية على دعم حلفائها من العرب. واذا كان ليس متوقعاً ان تمد الولايات المتحدة الامريكية بلداً عربياً في اثناء صراعه مع اسرائيل، والعكس هو المتوقع بان تمد امريكا اسرائيل ـ فان سبق الحرب يرتبط اكثر بقدرة الاتحاد السوفياتي على الاستجابة الى مطالب «أصدقائه» العرب، بالحجم والنوع المناسب، وفي توقيت مناسب. وهنا، ستبرز القدرة العربية على الوفاء باحتياجات البلدان من احتياجاتها العسكرية، وهو ما سيرتبط بدرجة كبيرة بتحرك البلدان العربية نحو التجمع والوحدة، أي بالمشاهد المقترحة.

الفصل الثالث:

مُستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي

تنتمي دراسة «مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي» الى مجال غير مزدهر من مجالات الدراسات المستقبلية، على الأقل في واقعها الراهن. فالصراع الذي تناولته غالبية الدراسات المستقبلية حتى الآن هو الصراع بين الانسان والطبيعة، من أجل تأمين الحصول على المزيد من مصادر الغذاء، والطاقة، والمواد الخام والحد من مخاطر تلوث البيئة. وفي هذا السياق، فان قضايا التقدم العلمي والتكنولوجي، وتطور السكان، وتطور الموارد الاقتصادية، (وهي كلها قضايا يمكن قياسها كمياً أو رقمياً، الى حد بعيد) احتلت مكاناً مركزياً في دراسات المستقبل. وفي هذا النوع من الصراع ـ أي صراع الانسان مع الطبيعة ـ فإن المبادرة بالهجوم وتراكم الاسلحة والخبرات، انما يتمان من جانب واحد، أي من جانب الانسان، وبقدر ما يتسلح هذا الانسان بالمزيد من العلم والتكنولوجيا بقدر ما يأخذ من الطبيعة. وحتى إذا ما أبدت قوى الطبيعة مقاومة، أو أخذت تطلق مكنوناتها الضارة أو المدمّرة (كما يتبدّى في أقصى صورة في التعامل مع الطاقة النووية) فان ذلك انما يعود لقصور الجهد الانساني، في ترويض تلك القوى الطبيعية، بتداعياتها كافة، وليس الى «رد فعل» ايجابي من الجانب الآخر.

على أن الأمر يختلف بشدة لدى دراسة مستقبل علاقة صراعية بين قوى انسانية متعارضة. ففي تلك الحالة لا تتم ممارسة الصراع من جانب واحد، ولكننا نضحي إزاء علاقة جدلية متصاعدة يضيف فيها الصراع عناصر سلبية أو ايجابية الى أطرافه.

من ناحية أخرى، فان دراسة مستقبل الصراع بين جانبين انسانيين، تعني أيضاً درجة أكثر تعقيداً من دراسة مستقبل جماعة انسانية واحدة، سواء تحدثنا عن مستقبل مجتمع ما، أو دولة ما، أو حتى اقليم جغرافي ما. لا شك أن علاقة التأثير بين أي من تلك الوحدات، والعالم الخارجي، تظل مدخلاً مهماً في دراسة مستقبلها، ولكن التركيز يكون أساساً على

امكاناتها الذاتية وديناميتها الداخلية. ولكن دراسة الصراع تعني، أساساً، دراسة «علاقة» ما، بما تنطوي عليه من تفاعل ومن تأثير وتأثر، أي، بعبارة أخرى، بما تنطوي عليه من طابع جدلي محدد، فضلاً عن شمولها لدراسة «مستقبل» أطرافها كل على حدة.

وإذا كانت هذه الخصائص العامة، تنطبق على الصراع العربي ـ الاسرائيلي مثلما تنطبق على دراسة أي «صراع» مماثل، في محيط السياسة الدولية، كالصراع الامريكي ـ السوفياتي، أو السوفياتي ـ الصيني، أو صراع الدول الافريقية مع النظام العنصري في جمهورية جنوب افريقيا أو الصراع العربي مع ايران... الخ، فان الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بخاصة من منظور الدراسة المستقبلية، يتسم بخصائص مميزة:

١ ـ يجري الصراع العربي ـ الاسرائيلي بين طرفين يختلفان في قابلية الخضوع لقياس التطور المستقبلي المستقل لهما. وعموماً، فان اسرائيل تبدو، من تلك الناحية، أكثر انتماء الى بلدان العالم المتقدم، في حين يظل الطرف العربي متّسماً بخصائص بلدان العالم الثالث أساساً. ولا يتعارض ذلك مع الحقيقة التي سبقت الاشارة إليها(١)، من أن كلا الطرفين يمر بمرحلة تغير أو تطور، لأن قياس معدلات التغير، أو وضع احتمالات التوجه المستقبلي لها. يظل أكثر يسراً في حالة اسرائيل، منه في حالة البلدان العربية. ولا يعود ذلك فقط لتوافر الاحصاءات الكثيرة والدقيقة حول كل نواحي الحياة في اسرائيل، وحول معدلات نموها وتطورها، وانما أيضاً لوضوح الخصائص العامة للنظام السياسي والاقتصادي، والمشكلات الاجتماعية والثقافية، على نحو يصعب معه تصور حدوث تقلبات حادة غير مرصودة بوادرها سلفاً. وعلى العكس، فإن الوطن العربي، وعلى الرغم من توافر معلومات كثيرة في شأن جميع نواحي الحياة فيه، إلا أن اتساع مساحته، وتعدد اقطاره، وتفاوت ظروف ومعدلات النمو فيها، وطبيعة النظم السياسية الحاكمة، تجعل الباب مفتوحاً لتطورات مستقبلية شتى، يصعب حصرها.

وعلى أي حال، فانه يتسق مع هذا الواقع قيام الدراسة على أساس افتراض ثلاثة مشاهد بديلة لمستقبل الوطن العربي. ان دراسة مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي تعني ـ من هذا المنظور ـ المقابلة بين مشهد اسرائيلي واحد، أكثر احتمالاً، للمستقبل، وبين ثلاثة مشاهد عربية، تجد كلها من الاسباب ما يؤيدها في ظروف مختلفة وبعبارة محددة، فنحن نصير ازاء دراسة مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في ظل ثلاثة مشاهد للمستقبل العربي، تكون هي المتغيّر المستقل في تصور مشاهد مستقبل الصراع.

٢ ـ في حدود ما سبق، يظل من الصحيح أيضاً، ان مستقبل كل من الطرفين العربي والاسرائيلي، يتوقف، الى حدّ معين، على تطورات الصراع مع الطرف الآخر. فالصراع مع

(١) انظر القسم الأول من الفصل الأول حول «محددات الصراع العربي ـ الاسرائيلي».

اسرائيل، يؤثّر على الأوضاع الداخلية للبلدان العربية، خصوصاً تلك المحيطة باسرائيل، سواء من حيث شرعية نظمها الحاكمة، أم تخصيص مواردها الاقتصادية أم العلاقة بين قواها الاجتماعية والسياسية، كما يؤثّر الصراع مع اسرائيل على العلاقات بين البلدان العربية بعضها بالبعض الآخر، وتنطوي تأثيراته على احتمالات دفع تلك البلدان الى التعاون والتكاتف في ما بينها، مثلما يمكن ان تدفعها الى الصراع أو التفكك، كما سبقت الاشارة[٢].
وأخيراً، فإن الصراع مع اسرائيل لعب ايضاً دوراً مهماً في تكييف علاقات البلدان العربية، بخاصة تلك المحيطة باسرائيل، مع العالم الخارجي، سواء في ذلك القوى الاقليمية المجاورة، أم القوى الدولية البعيدة، ذات التأثير المباشر أو غير المباشر على مجريات الصراع.

وبالمثل، فان الصراع مع الوسط العربي المحيط يبدو في مقدمة العوامل التي تؤثر على التماسك الاجتماعي في اسرائيل، وعلى تخصيص مواردها الاقتصادية خصوصاً ما يتعلق بالأمن والنفقات العسكرية، كما أن هذا الصراع يقع على رأس قضايا الجدل السياسي الداخلي، ويؤثر مساره وتداعياته على المناخ الثقافي والايديولوجي السائد.

ويفسّر الصراع مع الوطن العربي، أكثر من أي شيء آخر، توجهات اسرائيل الخارجية، ومساعيها للنفوذ في بلدان الشرق الأوسط وافريقيا، فضلاً عن علاقتها الشديدة الخصوصية مع الولايات المتحدة.

٣ ـ إن الصراع العربي ـ الاسرائيلي يتّسم بنوع من «الانفصال»، في الجانب العربي بين طبيعة أطراف الصراع، والموضوع المباشر للصراع نفسه. فأطراف الصراع هم العرب جميعاً: الفلسطينيون، والبلدان العربية المجاورة، ثم بقية بلدان الوطن العربي. أما الموضوع الجوهري للصراع فهو «القضية الفلسطينية». لقد سلبت اسرائيل فلسطين، ولكنها في سعيها الى تكريس وجودها على أرض فلسطين، لا تواجه الفلسطينيين فقط، ولكنها تواجه العرب جميعاً، وتهدد بأطماعها الوطن العربي كله. لقد انعكس هذا، على حقيقة بروز العنصر «العربي» بكل امكاناته، في ما يتعلق بديناميات الصراع مع اسرائيل، وعلى بروز العنصر «الفلسطيني» في ما يتعلق بتسوية الصراع. ان مؤدى ذلك هو أنه، كلما انتقل العنصر الفلسطيني ليصير عنصراً «فاعلاً» في الصراع، وليس مجرد «موضوع» للصراع، كلما أثّر ذلك على طبيعة «تسوية» الصراع، وعلى حل القضية الفلسطينية كجوهر للصراع.

٤ ـ اتّسم الصراع العربي ـ الاسرائيلي أيضاً بالانفصال بين دوافع «الصراع» ودوافع «التسوية». ففي حين ينسب الصراع لدوافع وعناصر داخلية ـ أي من داخل المنطقة ـ فان التسويات التي كانت تتم، انما ارتبطت أساساً بقوى خارجة عنها. ان هذا يعكس «السقف»

(٢) انظر القسم الثاني من الفصل الأول حول «العلاقة بين الصراع العربي ـ الاسرائيلي والتوجه العربي نحو الوحدة».

الذي تضعه القوى الخارجية على مجريات الصراع، وسماحها بتصاعده الى درجات محكومة لا يمكن تجاوزها. وفي المقابل، فان ذلك يعني اتصاف التسويات التي تمت بطابع «مؤقت»، لا تشعر معه القوى المنغمسة في الصراع بانتهائه، على نحو يرضي أهدافها.

وفي ضوء ما سبق، سيسعى هذا الفصل الى دراسة مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، طبقاً للمشاهد الثلاثة التي تطرحها الدراسة لمستقبل الوطن العربي، أي التجزئة ـ التنسيق ـ الوحدة. وفي كل من تلك المشاهد فان معالجة مستقبل الصراع ستستند الى المحددات الثلاثة للصراع، كما سبق تحديدها في المبحث الأول من الفصل الأول. وبداهة، فان كل مشهد سينطوي على «مضمون» مختلف لكل من تلك المحددات، الأمر الذي ينعكس في النهاية على تسوية الصراع في كل مشهد. وبشكل اكثر تفصيلاً، يمكن القول أن كل المحددات لمسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي تتعلق بـ: ١ ـ تطور القوة الذاتية لكل من طرفي الصراع ـ وهذا هو ما عُبر عنه بـ «التناقض بين الكيف الاسرائيلي، غير القابل للتطور الكمي، والكم العربي القابل للتطور الكيفي». و ٢ ـ درجة استجابة كل من طرفي الصراع للتحدي الذي يمثله الطرف الآخر، وذلك، تحديداً، في ما يتعلق بالتوجه نحو تحقيق الكيان السياسي الأمثل الذي يتوخاه الطرفان. أي مشروع الدولة الصهيونية أو الدولة اليهودية فوق «أرض اسرائيل»، ومشروع «الدولة العربية الواحدة» فوق الأرض العربي من المحيط الى الخليج. وذلك ما عُبر عنه بـ «الطابع التحولي والمتغيّر للمرحلة التاريخية التي يمر بها أطراف الصراع المباشرون، أي العرب واسرائيل»... ٣ ـ نوعية ودرجة التأثير الذي تمارسه البيئة الاقليمية والدولية على مجريات الصراع، وعلى تحويل دفته لمصلحة ذلك الطرف أو ذاك، وهو ما عبر عنه بـ «انتماء اطراف الصراع المباشرين الى القوى التابعة أو الهامشية في العالم».

إن تأمل تلك المحددات يفضي بنا الى صورة معقدة نوعاً لطبيعة التغيرات التي يمكن ان تطرأ على كل منها في ظل كل من المشاهد الثلاثة:

ـ الملاحظة الأساسية في ما يتعلق بالمحدد الأول، المتعلق بالقوة الذاتية، مقدرة بالكم والكيف، لطرفي الصراع، هي أن الطرف الاسرائيلي سيظل ـ في المشاهد الثلاثة ـ في حالة واحدة تقريباً، بمعنى أن عناصر القوة الاسرائيلية، العسكرية والاقتصادية والسياسية، وفق ما تمت دراسته، انما وصلت الى استغلال طاقاتها القصوى في النمو، وانها، تالياً، تنحو الى مزيد من التطوير الكيفي باستمرار. ان هذه الحقيقة تظل ثابتة في المشاهد الثلاثة. وعلى العكس، ووفقاً لمنطق المشاهد ذاته، فان الخيارات مفتوحة أمام التطور الكيفي للقوة العربية، ومن هذه الزاوية، فنحن ننظر الى «الوحدة» بدرجاتها المختلفة باعتبارها تنطوي على تغير «كيفي» جذري في القوة العربية، حتى وان وجد أساسه في التغير الكمي ـ أي، اضافة الكميات العربية المتفرقة بعضها الى البعض الآخر.

على أن الأمر يختلف كثيراً في ما يتعلق بالمحدد الثاني، أي درجة استجابة كل طرف لتحدي الصراع، في شأن الاقتراب أو الابتعاد عن مشروعه النهائي. فوفقاً لما خلصت اليه الدراسة في أجزائها السابقة، فان المشروع الصهيوني ما زال مفتوحاً، لم تتحدد ملامحه النهائية بعد؛ وحدوده التي يصل اليها، انما ترتبط بما تسمح به تطورات الصراع مع القوى العربية المحيطة. وبالمثل، فان المشروع العربي، أو بتعبير دقيق، المشروع الوحدوي العربي، ما زال مطروحاً ينتظر التطبيق أو الاقتراب منه بشكل أو بآخر. والمنطقة العربية زاخرة باحتمالات عدة تتراوح بين المزيد من التفكك والتشرذم...، وبين الاتجاه نحو التنسيق بل والوحدة الكاملة. هنا أيضاً، فان مسار هذا المشروع يرتبط بقوة بتأثيرات الصراع مع اسرائيل. ان ذلك يعني اننا سنصبح ازاء انماط مختلفة للتأثير والتأثر في كل من المشاهد الثلاثة: بين حرية مطلقة لاسرائيل في تحقيق مشروعها، أو قيود تصل الى حد تهديد ذلك المشروع بالانحسار، من ناحية، بين مزيد من التفتت والتشتت العربي أو التوجه نحو مزيد من التنسيق ثم الوحدة العربية، من ناحية أخرى. ووفقاً للمشاهد، فان كل حالة من حالات المستقبل العربي (من زاوية التجزئة والوحدة) ستناظرها درجة معينة من درجات الحرية لدى اسرائيل في تنفيذ مشروعها النهائي، مع الأخذ في الاعتبار المؤثرات «الأخرى» على حرية الحركة الاسرائيلية. وذلك يعني ايضاً ان القدرة على المبادرة ـ لدى الطرف العربي ـ ستختلف من مشهد الى آخر، بل وفي داخل الاطار الزمني لكل مشهد على حدة.

ـ واذا كان المحدّد الأول ينطوي على ثبات نسبي للطرف الاسرائيلي وتغيّر عربي متعدد الاحتمالات، واذا كان المحدد الثاني ينطوي على تغيرات عدة محتملة بالنسبة الى الطرفين، فان المحدد الثالث، أي المتعلق بتأثيرات البيئة الاقليمية والدولية على مجريات الصراع، وعلى طرفيه، يظل مستقراً الى حد بعيد في المشاهد الثلاثة، الا في ما يتعلق بردود الفعل المحتملة، للتوجهات العربية نحو التنسيق، ثم الوحدة، ثم أثر ردود الفعل هذه على مجريات الصراع مع اسرائيل.

في ضوء ذلك، فان معالجة التطورات المحتملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي وفقاً لكل مشهد من المشاهد الثلاثة، ستنقسم الى:

ـ مقدمة، تحتوي على مضمون المشهد كما تحدده وثائق البحث، ورؤية الباحث لذلك المضمون وتسلسله الزمني، في علاقته بالصراع العربي ـ الاسرائيلي خصوصاً.

ـ جزء أول عن محددات الصراع في ظل معطيات كل مشهد، أي العلاقة بين الكم العربي والكيف الاسرائيلي، وظروف التغير التي يمر فيها الطرفان، ثم تبعية كلا الطرفين للقوى الخارجية، مع استخلاص الشكل النهائي للصراع في صورته العسكرية.

ـ جزء ثان عن تسوية الصراع في ظل المشهد موضع البحث، خصوصاً وان التسوية

ستتعلق أولاً بالقضية الفلسطينية، وثانياً بمستقبل الأراضي المحتلة، وثالثاً بنوعية العلاقات الاسرائيلية ـ العربية مستقبلاً.

أولاً: المشهد الأول: استمرار التجزئة العربية (المشهد الاتجاهي)

وفقاً لوثيقة «مشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي ـ الاطار العام» فان المشهد الأول يفترض استمرار الأوضاع التي سادت الوطن العربي منذ حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ وحتى بداية الثمانينات، وذلك الى نهاية المدة موضع الاستشراف، أي الى عام ٢٠١٥. ومن وجهة نظر الصراع مع العدو الخارجي، فان هذا المشهد يتضمن افتراضات معينة، ترد في الملامح العامة للمشهد، والاطار الاقليمي والدولي، واطاره المؤسسي:

من حيث الملامح العامة، فان استمرار التجزئة في شكل دول قطرية، سيعني تكريس «المؤسسات والنزعات القطرية على مستوى النخبة». وستوجد «محاولات تعاون أو تكامل سياسي ـ اقتصادي ـ عسكري بين الأقطار، ولكن ستظل محاولات غير مستقرة وغير ناجحة، ومرتبطة بمصالح وأمزجة النخبات الحاكمة، ومرتبطة بموقف بعض القوى الاجنبية منها». وسوف «تزداد احتمالات ومحاولات البلقنة والنزعات الانفصالية على أسس اثنية». و«سوف تزداد التبعية بين أقطار الوطن العربي والعالم الخارجي، ويتزايد اندماج الوطن العربي ككل في النظام الرأسمالي العالمي». و«ستفرض البيئة العالمية بأحداثها وتطوراتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية نفسها على كل قطر من دون مقاومة محسوسة». و«ستزداد النزاعات العربية ـ العربية حدة». و«ستستمر ادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي على حالها، بكل التداعيات السلبية لذلك» و«ستزداد محاولات الهيمنة الاسرائيلية على الوطن العربي في مجمله. ويكون رد الفعل العربي، أما في شكل مقاومة متفرقة ولكن مؤثّرة في بعض الأحيان، واما تنهار هذه المقاومة وتسود سياسة الاستسلام والتهاون مع اسرائيل».

أما في ما يتعلق بالاطار الدولي الاقليمي خصوصاً، فان السمة الرئيسية لعلاقة الوطن العربي بالاطار الدولي «ستتمثل في أن التأثيرات الدولية ستطرح تأثيرها بغير مقاومة محسوسة، وستكون بمثابة معطيات للموقف العربي. وتكون البلاد العربية، عموماً، في موقف المتلقي والمتأثر بهذه التطورات، وليس الفاعل أو المؤثر في مسارها». و«تستمر تبعية الأقطار العربية للقوى الخارجية» و«تستمر النزاعات العربية ـ العربية، ، وتستنفد قدراً كبيراً من الطاقة العربية وبذلك كله ـ يستمر منهج التعامل مع اسرائيل، وكذا العائد من ادارة الصراع».

وفي ما يتعلق بالاطار المؤسسي لذلك المشهد، فانه يدور حول تقوية الدولة القطرية، من النواحي كافة. وعلى وجه الخصوص، فان المؤسسة العسكرية سوف تنمو «من حيث حجم الانفاق، ولكن بقدر أقل في فعاليتها القتالية. وسيزداد دورها في الحفاظ على الأمن الداخلي، أو في اشتباكات محدودة مع الأقطار المجاورة ـ باستثناء اسرائيل. وستنمو الصناعات العسكرية، غالباً من خلال انتاج مشترك

أو بتراخيص من شركات السلاح الاجنبية، ولكنها لن تكون مرتبطة عضوياً بالهيكل الانتاجي العام، أو الهيكل الصناعي في المجتمع . . . وستنمو نزعات المؤسسة العسكرية القطرية نحو تكريس التجزئة في اقطار عديدة»[٣].

إن جوهر هذا المشهد، ليس انعدام حدوث أي تغير ـ فذلك مستحيل بداهة ـ ولكن جوهره سيادة منطق التجزئة، القائم حالياً، على أي تغير، وذلك هو ما يجعله أقرب الى ما يسمى في الدراسات المستقبلية «المشهد الاتجاهي»[٤]. وهذا يعني بالنسبة الى الصراع مع اسرائيل:

ـ إن أي تغير في مسار الصراع عن اتجاهه العام الحالي، ليصبح في لحظة معينة في مصلحة الطرف العربي، لن يعكس تغيراً في عناصر القوة العربية بسبب تجمع أو تكتل دول عربية عدة مع بعضها البعض في كيان أكبر تذوب فيه تلك البلدان. ولكن اقصى شكل من أشكال التكتل أو التجمع، سوف يكون لحظوياً أو جزئياً، عند المواجهة المباشرة للخطر الاسرائيلي، وسرعان ما ينفرط عقده بعد تلك المواجهة. والصورة المثلى لذلك النوع من التنسيق، في ظل التجزئة، هو ما حدث ابان حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. بذلك المعنى، فان ذلك المشهد لن ينطوي على لحظة انقطاع تاريخية حاسمة، تتغير بمقتضاها القوة العربية المواجهة لاسرائيل تغيراً ملموساً (جزئياً، أو كلياً) الى وضع متغير بعدها.

٢ ـ إن المشهد الأول، من منظور مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو «المشهد الاسرائيلي»، لان حجر الزاوية في السياسة الاسرائيلية الراهنة، هو «تثبيت الوضع الراهن» وخلق المزيد من «الوقائع الجديدة» في اطار هذا الوضع. وهذا يسري على طبيعة علاقات القوى بين اسرائيل والأطراف العربية المحيطة بها (مصر، سوريا، الاردن ولبنان) وعلى نمط «التسوية» الذي بدأ سريانه فعلاً، أي التسوية المصرية ـ الاسرائيلية.

١ ـ محددات الصراع في ظل المشهد الاتجاهي

أ ـ ان أول المحددات لمجرى الصراع الاسرائيلي، وفقاً لما سبق ذكره، هو المتعلق بنمو القوة الذاتية لطرفي الصراع، وسوف يتوقف نمو القوة الاسرائيلية في العقود القليلة المقبلة الى حد بعيد، على التطور الكيفي أو النوعي في تلك القوة، بخاصة في ابعادها الاقتصادية والعسكرية. أما النمو الكمي، فان حدوده تظل مقيدة، على الرغم من التركيز الشديد عليه. وأهم مجالات النمو الكمي للقوة الاسرائيلية، والذي تترتب عليه تنمية عوامل القوة

(٣) انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي: وثيقة الاطار العام (بيروت: المركز، ١٩٨٦)، ص ٤٥ ـ ٦٢. (غير منشور)
(٤) المصدر نفسه، ص ٥٤.

الأخرى، انما تتمثل في زيادة عدد السكان، من خلال الهجرة أساساً. ووفقاً لما سبق بيانه حول الاحتمالات المستقبلية لنمو السكان في اسرائيل، فان أقصى الاحتمالات تصل الى ما يزيد قليلاً عن سبعة ملايين نسمة في عام ٢٠١٥، بعدد للسكان اليهود يقترب من ٥,٢٥ ملايين نسمة. والأمر نفسه ينطبق على مساحة الأرض، والموارد الاقتصادية، وحجم القوات المسلحة. وتوضح جميع المقارنات الرقمية بين اسرائيل والبلدان العربية (سواء تلك المحيطة باسرائيل، أم التي يمكن أن تشارك بفعالية في الحركة ضدها، أم مجمل البلدان العربية) أن الميزان يكون للمصلحة العربية.

ـ على أن أهم عناصر الجدل حول القوة الاسرائيلية في المستقبل، انما تظل ترتبط بالتوازن الديمغرافي في الداخل، بين اليهود والعرب، بخاصة في حالة ضم الأراضي العربية المحتلة. ووفقاً للبيانات السابق ذكرها عن تطور عدد السكان في اسرائيل، وتوزيعهم بين اليهود وغير اليهود، فان تفوق معدلات الاخصاب لدى السكان العرب تنبىء من تزايد نسبتهم الى مجمل السكان في اسرائيل باستمرار. وفي حين تقترب النسبة الآن عن حوالى ١٧ بالمائة، فان من المحتمل وصولها الى ٢٢ بالمائة عام ٢٠٠٠ والى ٢٧ بالمائة عام ٢٠١٥. أما اضافة سكان المناطق المحتلة، فيعني امكان وصول هذه النسبة عام ٢٠١٥ الى حوالى ٤٠ بالمائة.

ان ذلك الهاجس، يمثل مصدراً حقيقياً للقلق لدى قادة الدولة الصهيونية، ودافعاً للجري المحموم وراء زيادة معدلات الهجرة، سعياً الى الحفاظ على «الطابع اليهودي» للدولة.

على أن العلاقة بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية تظل مرهونة بالعلاقة المعقدة الأشمل بين اسرائيل والوطن العربي من حولها، اكثر منها رهناً بالتطور «الذاتي» داخل الدولة الصهيونية.

ويعني استمرار الملامح الرئيسة للوضع الراهن، خصوصاً في ما يتعلق بالتجزئة العربية، أن الشروط الموضوعية التي أدت الى التفوق الاسرائيلي الكيفي في الصراع، والى تحييد أثر التفوق الكمي العربي، سوف تظل قائمة، على اساس ان الوحدة ذاتها، أو التنسيق على الأقل، هي أهم شروط التطور الكيفي. ولكن الواقع هو ان استمرار منطق التجزئة، انما يعني، ليس المواجهة بين كيف اسرائيلي قوي وكم عربي ضعيف، ولكن هذا «الكم» العربي نفسه يصبح محلاً للتساؤل، أو هو يكون مجرد فكرة «نظرية» لا أكثر. ففي ظل منطق التجزئة، والى جانب القصور الكيفي، فان المواجهة لا تصبح بين اسرائيل وبين البلدان العربية جميعها أو على الأقل جزء منها (بلدان المواجهة أساساً)، وانما تصبح بين اسرائيل، وبين أي من البلدان العربية على حدة، فنضحي ازاء مواجهة اسرائيلية ـ مصرية، واسرائيلية ـ سورية، واسرائيلية ـ أردنية، واسرائيلية ـ لبنانية، واسرائيلية ـ فلسطينية،

وهكذا. هنا، فان التفوق الاسرائيلي يضحي في أحيان كثيرة تفوقاً كمياً وكيفياً في آن واحد. كما ان التفوق الاسرائيلي يجد ترجمته في بعض الأحيان، في شكل تفوق كمي، كما هو الحال مثلاً في المقدرة العالية على تعبئة نسبة كبيرة من السكان، في وقت الحرب، في أقل وقت ممكن، وكذلك في إعداد وتدريب أكبر نسبة من العلماء والباحثين في مجالات البحوث والتطوير... وهكذا.

وبالنسبة الى الفلسطينيين تحديداً، فان استمرار الأوضاع الحالية يعني استمرار حال التشرذم والتفكك داخل القوى الوطنية الفلسطينية، كما سبقت الاشارة. والنقطة المحورية هنا، هي أن حركة المقاومة الفلسطينية، انما عكست بحكم تعقيدات نشأتها وتطورها، واقع النظم العربية. وتأثرت مباشرة بانقساماتها وتناقضاتها. ان ذلك يعني ان استمرار التجزئة العربية هو في اللحظة نفسها استمرار للتفكك الفلسطيني.

من ناحية أخرى، وفي ضوء الخبرة التاريخية للصراع العربي - الاسرائيلي، فان قدرة الفلسطينيين في الأرض العربية المحتلة (بل وداخل اسرائيل نفسها) على مواجهة عدوهم، انما ارتبطت الى حد بعيد بالمناخ العربي السائد «خارج» الأرض المحتلة، بحيث ان الزخم أو الانتعاش اللذين يصيبان القوى العربية ضد اسرائيل (كما حدث في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ مثلاً) انما ينعكسان رفعاً للمعنويات في الأرض المحتلة، ويقويان من ارادة المقاومة لدى السكان، والعكس صحيح. وبعبارة أخرى، فان هذه الحقيقة، اي حقيقة تأثير «الخارج» على «الداخل» انما تعني نقل كل سلبيات الواقع العربي الخارجي، واحباطاته، الى الداخل الفلسطيني.

وفي ظل هذا المشهد، فان أقصى صورة للتفوق العربي على اسرائيل، على نحو يمكن أن يؤثر في مجرى الصراع، انما تتمثل في نمو قوة احد بلدان المواجهة، أو أكثر، بشكل منفرد، على نحو كيفي متغير بشدة، بحيث يصل به الى المقدرة على مناطحة القوة الاسرائيلية بفعالية. ولأن نقطة الانطلاق، التي يمكن ان يبدأ بها التغيير في هذا البلد العربي أو ذاك ستكون أدنى من النقطة التي تقف عندها اسرائيل، فان حدوث تغيير ملموس في قوة البلد العربي المعني، انما يكون رهناً بحدوث ثورة شاملة فيه، تضع نصب عينيها مباشرة التنمية السريعة لعناصر قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية. على أن مثل هذا التغير الثوري لا يمكن ان يتم، كما اثبتت ذلك الدراسات الموضوعية كافة، طالما ظلت الثورة مقيدة بحدودها القطرية، مفتقدة الأبعاد القومية، وذلك ما يؤدي بنا الى المشاهد الأخرى. وعلى أي حال، فالمتصور هو أن اسرائيل، في ظل أوضاع التجزئة التي يفترضها المشهد، سوف لا تجد أي مصاعب في العمل على اجهاض أي قوة عربية محتملة، باعتبار ان «المبادرة» في مواجهة التهديدات العربية هي أحدى السمات الرئيسية للتفوق الكيفي الاسرائيلي. والتاريخ القريب للصراع العربي - الاسرائيلي، يبرهن على حقيقة الرصد الاسرائيلي لكل عناصر القوة العربية

الحقيقيـة والمحتملة، والسعي الى تعقبها واجهـاضها، كـما بدا خصـوصاً في ضرب المفـاعـل النووي العراقي عام ١٩٨١.

ب ـ وتعني سيادة منطق التجزئة، ان الاستجابة العربية للتحـدي الصهيوني لن تكـون في اتجـاه التضامن والـوحدة، وانمـا ستكون في اتجـاه المزيـد من التفكك والفـرقة. وكـما سبقت الاشـارة، فان تلك الاستجـابـة تجـد مـا يؤيـدهـا في مـاضي الصراع العـربي ـ الاسرائيـلي: فـاسرائيل بمجـرد وجودهـا «المادي» سـوف تظل تشكـل عائقـاً بين المشرق العـربي والمغـرب العربي. كذلك فان التداعيات المتوالية للآثار المريرة للاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان ولمقتضيـات المواجهـة الاردنية والسـورية. . . سـوف تسهم في أن تعمق، على نحو متزايد، الاحساس بتفاوت الاعباء والتكاليف والتضحيات بين البلدان العربيـة. ومثلما كـان هذا الشعـور في مصر وراء الاندفـاع الى كامب ديفيـد، فان تـولـده وتضخمـه في تلك المناطق الأخرى، انما سيمثلان ارضية خصبة للاذعان لتسويات منفردة اخرى، ينجو بها كـل طرف بنفسه من متاعب المواجهة المستمرة. وفي ظل هذه المـواجهة المنفصلة، التي يقـع عبئها الأول على الفلسطينيين، فان المشاعر الوطنية «الفلسطينية»، التي وجـدت أهم تبلور لها بعـد عـام ١٩٦٧ وخروج الضفـة الغربيـة من تحت السيطرة الأردنيـة، وتحـول الفلسـطينيـين الى المواجهة المباشرة مع عدوهم، انما سوف تتجه، في ظل المنطق العام للتجزئـة، الى مزيـد من التـأكيد عـلى الهويّـة الفلسطينيـة وعلى الاستقـلالية الفلسـطينية. واذا كـان هذا التـوجه هـو المشروع والمنـطقي في مواجهـة الاسرائيليين، فـانه يضحى، في مـواجهة العـرب الآخـرين، مـظهراً من مـظاهر التجـزئة والتشتت القـومي. وبعبـارة أخـرى، فـان الاحتكـاك العـربي ـ الاسرائيلي، في ظل منطق التجزئة، لا يفترض أن يؤدي الى المـزيد من الـوعي العربي العـام بالهويّة «العربية» الخاصة ومشاعرها الموحدة، في مواجهة التحـدي الخارجي، وانمـا هو يفضي الى تبلور مشاعر قطرية متبـاينة ومتـمايزة، أي مشـاعر مصريـة، وسوريـة، واردنية، ولبنـانية وفلسطينية. . . الخ.

على أن المسألة لا تقف في الواقع عند حد الشعور بالتمايز الوطني أو القطري (وهو تمايز تقوي منه طبيعة المرحلة التاريخية التي تمر بها الأقـطار العربيـة، أي مرحلة بنـاء الدولـة، كما سبقت الاشارة) وانما تتعدى ذلك الى العداء والتناحر بين الأطراف العربية ذاتها أي «تعريب الصراع». وفي خلال العقد الأخير، فان ابرز مظاهر «تعريب الصراع» انما تمثلت في الصراع بين مؤيدي اتفاقية كامب ديفيد، والمعارضين لها، وبين البلدان العربية «المعتدلة» وبين جبهة الصمـود والتصدي، ثم داخـل جبهة الصمـود نفسهـا حـول المـوقف من منظمة التحـريـر الفلسطينية[٥].

(٥) لطفي الخولي، «مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي واحتمالاته المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٦)، ص ١٥١.

كذلك فان الأمر، في ظل سيادة منطق التجزئة، لم يقف عند حد بلورة التمايز القطري، أو عند حد تعريب الصراع، وانما تعداه الى سريان تأثيرات الصراع الى داخل الأقطار والفواعل العربية نفسها. لقد شهد العقدان الاخيران مظاهر شتى للصراع الداخلي، أو احتمالات للصراع، في أكثر من قطر عربي، لم تكن بعيدة عن الصراع العربي - الاسرائيلي. واصابت تلك المظاهر العديد من الاقطار العربية، بما فيها مصر أكثر البلدان العربية تماسكاً وانسجاماً اجتماعياً. وكانت «الفتنة الطائفية» والدعوة الى«الوحدة الوطنية» هما اللافتتان اللتان جرت في ظلهما وقائع الصراع في مصر، ومحاولات رأبه. على أن بداية الثمانينات شهدت، على هذا الصعيد، أبرز تطورين حتى الآن: أولهما تفاقم الصراع الطائفي في لبنان، وتشابكه بقوة مع تداعيات الصراع العربي - الاسرائيلي منذ الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وفي هذا السياق، يمكن الحديث عن «لبننة الصراع»، حيث أفضت المواجهة مع اسرائيل، ليس الى صهر الشعب اللبناني كله في بوتقة واحدة ضد العدو الخارجي، وانما الى تمايز قواه الاجتماعية والسياسية المتناحرة، في مواجهة ذلك العدو. لا شك ان بعض القوى الوطنية اللبنانية التحمت بعضها مع البعض الآخر، ومع بعض الفصائل الفلسطينية، غير أن المنطق العام الذي ظل يسيطر على الحركة اللبنانية في مواجهة اسرائيل هو منطق التجزئة والتفكك، الذي دعّم من النزاعات الطائفية والانفصالية، وغذّاها بوقود هائل من المرارة والعداوة. وليست المذابح الطائفية هنا الا أبرز الامثلة.

إن الأمر نفسه ينطبق، بصورة مختلفة، على القوى الوطنية الفلسطينية، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية نفسها. وهنا نكون ازاء «فلسطنة الصراع» اذا جاز هذا التعبير، ويقصد به «تفجير الصراع الذاتي» حول ادارة الصراع السياسي والعسكري مع اسرائيل، داخل الساحة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وفصائلها المختلفة، وذلك الى حد استخدام السلاح في حسم الصراع، وكذلك تفجير انشقاقات داخل البنية التنظيمية للثورة حول قضايا متعددة من أهمها الموقف من سوريا، والاقتراب من مصر رغم كامب ديفيد. . . والاتفاق الاردني - الفلسطيني. . . ، وتعذّر حل الصراعات الفلسطينية - الفلسطينية بالحوار الديمقراطي داخل الأطر الشرعية للمنظمة(٦).

إن هذا المسار للتطور يعني ان سيادة منطق التجزئة في العقود الثلاثة المقبلة، لن تعني مجرد «بقاء» الدول العربية «المستقلة» على ما هي عليه الآن، لكن يعني تعرضها، بشكل متزايد، لمخاطر الانقسام والبلقنة. وبعبارة أخرى، فان التوجه نحو التكامل والتنسيق والوحدة يبدو في المستقبل ضرورة حتى للحفاظ على «الدولة» العربية ذاتها، وحقنها بامكانات «الاستمرار». وعلى العكس، فان افتقاد هذا التوجّه، سيعني تهديد مجرد تلك الاستمرارية.

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٥١.

وفي هذا السياق، يمكن هنا الاشارة الى دراسة الاسرائيلي «عوديد بانون» التي كتبها في ١٩٨٠ عن استراتيجية اسرائيل في الثمانينات. ومن دون المبالغة في تقدير أهمية تلك الدراسة أو قيمتها، فان المهم هو أن ما تحدثت عنه من افكار لتقسيم وبلقنة المنطقة العربية، كهدف حيوي ينبغي على اسرائيل ان تسعى اليه، تظل افكاراً غير بعيدة عن تطورات المنطقة عبر السنوات الست الماضية، بل، على العكس، فإن تلك التطورات طرحت من الوقائع ما يقترب من هذه الأفكار، وليس ما يبعد عنها. ففضلاً عن تطورات الحرب اللبنانية، هناك المخاطر التي تهدد العراق وبلدان الخليج العربية الأخرى، تحت وطأة الحرب العراقية - الايرانية، بما في ذلك مخاطر التقسيم؛ وكذلك المخاطر التي تهدد السودان بسبب التمرد في الجنوب، بما في ذلك أيضاً، مخاطر الانفصال والتقسيم. وفي هذا السياق، فان دعم العلاقات الاسرائيلية - الايرانية، والاسرائيلية - الاثيوبية، يضحي هدفاً اسرائيلياً ثابتاً، وموظّفاً لتغذية تلك الاحتمالات.

هذه التطورات السابقة، تغري بالعودة، مرة أخرى، الى ما طرحه عويد يانون. ووفقاً لذلك الطرح، فإن «الضمان الطويل المدى لأمن اسرائيل لن يتحقق الا باستعادة سيناء، وتقسيم مصر الى أقاليم جغرافية، تحت وطأة صراع ديني اسلامي مسيحي، بحيث تقوم دولة مسيحية - مصرية في مصر العليا، وتفتت السلطة المركزية. أما سوريا فترشح لقيام دولة شيعية علوية على الساحل، ودولتين سنيتين في حلب ودمشق، فضلاً عن دولة الدروز، اما العراق فيقسم الى دويلات ثلاث: شيعية وسنية وكردية»[٧] وهكذا.

الواقع العربي اذاً، وفق هذا المشهد، سوف يظل في العقود الثلاثة المقبلة، في حال انكشاف أو تعرض للآثار السلبية للصراع مع اسرائيل. وفي ظل التفوق الاسرائيلي شبه المطلق - وهو ما يعنيه استمرار الوضع الراهن - فان ذلك يعني أولاً، الاغراء بالهجوم على أكثر البلدان العربية تهديداً لأمن اسرائيل، نسبياً على الأقل، وهو ما يعني، وفق منطق التجزئة، ان المساندة العربية للبلد محل العدوان لن تصل الى حد الدخول في حرب مشتركة معها بشكل كامل، وتظل مفتوحة تالياً احتمالات هزيمة عربية أو اخفاق عربي آخر. وهنا نصبح إزاء احتمالين: أما ان تكون الهزيمة هي نقطة الانطلاق نحو واقع عربي آخر، ينطوي على مزيد من التنسيق لمواجهة الخطر المشترك، أو على توجه نحو الوحدة (المشاهد ٢، ٣)، وإما ان تكون الهزيمة، خطوة نحو مزيد من التدهور العربي، والتفكك الداخلي.

فإذا انتقلنا الى الجانب الآخر للتأثير الذي يمارسه الصراع العربي - الاسرائيلي، أي تأثيره على الطرف الاسرائيلي، في ظل المشهد الاتجاهي، فان الافتراض الاساسي هنا هو ان استمرار الحال العربية الراهنة (وحجر الزاوية في توصيفها هو سيادة منطق التجزئة) يعني

(٧) انظر: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (نيسان/ ابريل ١٩٨٠)، ص ٢١.

توافر الشرط الأمثل لاستكمال ملامح المشروع الصهيوني، خلال العقود الثلاثة المقبلة. سبق ورأينا، في الفصل الثاني، آفاق النمو في سكان اسرائيل، واقليمها، والاستيطان اليهودي، والقوة الاقتصادية والنظام السياسي والقوة العسكرية. وبشكل محدد، يمكن القول أن استمرار التفوق الاسرائيلي شبه المطلق، في العقود الثلاثة المقبلة، سوف يعني، على وجه الخصوص:

ـ امكانية اكبر لدى اسرائيل، لجذب أعداد متزايدة من المهاجرين الجدد. والقيود التي يمكن ان تحول دون ذلك، ترتبط بالظروف الدولية الأخرى المرتبطة بتيسير الهجرة (بخاصة من الاتحاد السوفياتي) وليس بموقف الوطن العربي.

ـ امكانية اكبر لدى اسرائيل، تالياً، لتوسيع نطاق الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي مواجهة العجز العربي، فان الجدل حول الاستيطان في الأراضي المحتلة، سوف يحسم غالباً لمصلحة اليمين الصهيوني المحبّذ للاستيطان فوق كل جزء في الضفة، وكذلك محاصرة المراكز السكانية العربية.

ـ المزيد من دعم السيطرة الاسرائيلية فوق الأراضي العربية المحتلة، لتوفير العمق الاستراتيجي للدولة

ـ وفق هذا المشهد، فان قدرة الطرف العربي على التأثير على العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية (بخاصة في بعدها الاقتصادي) تكاد تقترب من الصفر.

ـ سوف يتيح الوضع العربي المفكك لاسرائيل فرصاً متزايدة ببطء، ولكن في اتجاه متصاعد، لتنمية علاقات اقتصادية اسرائيلية ـ عربية، تعمل لمصلحة الطرف الاسرائيلي أساساً.

ـ من المرجح، أن هبوط التهديد العربي المباشر لاسرائيل الى مستوياته الدنيا، لن يعني اضعاف القدرة العسكرية الاسرائيلية أو التأثير على درجة استعدادها. وفي ضوء علاقات اسرائيل الدولية، ورؤيتها الاقليمية الشاملة «لمجالها الحيوي»، فان درجة التفوق العسكري سوف تظل قائمة، ومتنامية كيفاً.

ـ على ان اكثر التساؤلات اثارة للجدل سوف يكون على الصعيد السياسي، وهو: الى أي مدى يمكن أن يؤثر هزال التحدي العربي على تماسك المجتمع الاسرائيلي، وعلى خصائص النظام السياسي، التي ارتبطت دائماً بضرورة مواجهة التحدي العربي؟ هذا التساؤل يعيد الى الاذهان الافكار التي طرحت حول أثر السلام على المجتمع الاسرائيلي والدولة الاسرائيلية. ان نقطة الانطلاق، هنا، هي حقيقة أن اسرائيل مشروع لم تكتمل ملامحه النهائية بعد، انه مشروع قابل للامتداد والتوسع والسيطرة ويعني ذلك ان حال

الضعف المحيطة باسرائيل تضحي عنصر اغراء بمزيد من التوسع، ومزيد من فرض الوقائع الجديدة. والقول بأن اسرائيل، في حال انتفاء الخطر العربي عليها، سوف تركن الى السلام، هو قول يتنافى مع جوهر المشروع الصهيوني وطموحاته الاقليمية. وفي ظل هذا المشهد إذاً لا محل لسلام حقيقي، وانما توسع وسيطرة، يجدان اساسهما في الطابع التوسعي للمشروع الصهيوني، ويستندان الى طبيعة الدولة ـ المعسكر. وبعبارة أخرى، فان التحدي الذي يواجهه المشروع الصهيوني، ليس هو تحدي القوة العربية، وانما هو تحدي انجاز المشروع الصهيوني، وتحدي الوصول الى الهدف الصهيوني. وبهذا المعنى، سوف تظل «الايديولوجيا» حاكمة للنظام السياسي الاسرائيلي، وسوف تظل مركزية الحكم باقية، وسوف يزداد ويترسخ دور العسكريين في الحياة السياسية الاسرائيلية.

إن تلك النتيجة تتسق تماماً مع حقيقة الازدهار الذي يتمتع به اليمين الصهيوني في اللحظة الراهنة، بخاصة لدى الاجيال الشابة، كما سبقت الاشارة. ولنتذكر هنا ان مجيء الليكود الى السلطة، انما بدأت خطواته الفعلية بعد عام ١٩٧٣، أي بعد الاخفاق الجزئي للمعراخ في مواجهة العرب. وقد أتى الليكود رافضاً تقديم التنازلات، رافعاً اكثر الشعارات تطرفاً في مواجهة العرب عموماً، والفلسطينيين خصوصاً، ومراهناً على سياسة عدم المهادنة، باعتبارها اكثر السياسات ملاءمة للتعامل مع العرب. كذلك لم تر اسرائيل، في السلام مع مصر، سوى فرصة ذهبية لتحقيق باقي أطماعها. ولم تكن مصادفة غزو لبنان بعد أقل من شهرين من اتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في نيسان/ ابريل ١٩٨٢. وخلال العقد الذي قضاه الليكود في الحكم (١٩٧٧ ـ ١٩٨٧) فان الظرف الوحيد الذي استطاع فيه العرب الحد من تلك التوجهات اليمينية المتغطرسة، انما كان الظرف الذي افلحت فيه بعض القوى العربية في التعامل بمنطق «القوة» ورفض الاستسلام، أي ظرف: المقاومة الشجاعة لبعض الفصائل الوطنية اللبنانية والفلسطينية، ضد العدو الاسرائيلي في اثناء الحرب اللبنانية. وفي ما عدا ذلك، فان الاستسلام العربي، والتجزئة العربية، انما كانتا (وسوف تظلان دائماً) تغريان أكثر القوى يمينية وتطرفاً في اسرائيل، بضرب مصادر القوة العربية أينما كانت، وابتلاع مزيد من الأرض الفلسطينية، وزرع مزيد من المستوطنات.

على أن تصوّر هذا التصلب الاسرائيلي في المستقبل، لا يعود فقط الى افتراض الضعف العربي، الذي ينطوي عليه «مشهد التجزئة»، وانما يعود أيضاً الى التوجهات اليمينية، التي تجمع عليها دراسات المجتمع الاسرائيلي، لدى الأجيال الشابة. وكما سبقت الاشارة، فان اصوات الشباب كانت وراء وصول مائير كاهانا الى عضوية الكنيست في انتخابات عام ١٩٨٤. كما ترصدجميع الابحاث الميدانية تزايد الميل نحو التشدد مع العرب، والشعور بكراهيتهم، بل والدعوة الى طردهم بين تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات في اسرائيل، بل وبين الشباب الاسرائيلي عموماً، أي لدى اولئك الذين سوف يشكلون اسرائيل المستقبل.

على أن الجانب الآخر لتلك الصورة، سوف يتمثل في رد الفعل العربي «المتطرف» - إذا جاز هنا هذا التعبير - لدى الأجيال الشابة من العرب سواء في داخل اسرائيل، أو في داخل الأرض العربية المحتلة، كما سبقت الاشارة. ويمكن ان نتصوّر رد الفعل ذلك، ليس فقط في مواجهة التطرف الاسرائيلي، وانما أيضاً في سياق اليأس العام من تدهور الموقف العربي، كما ينطوي عليه مشهد التجزئة. وكما سبقت الاشارة ايضاً، فان ذلك يعني، تالياً، ان تشهد اسرائيل، في الفترة المقبلة التناقض والاستقطاب بين مزيد من اليمينية بل والعنصرية، في الجانب اليهودي، ومزيد من القومية والراديكالية في الجانب العربي، داخل اسرائيل والأرض المحتلة. وفي ظل ما يمليه الموقف العربي العام من احساس باليأس لدى الأقلية العربية، ومن تنمية مشاعر العنصرية والعدوانية لدى الصهاينة، وفي ضوء حقيقة تزايد النسبة العددية للسكان العرب في اسرائيل، **فلا مفر من أن تقترب اسرائيل أكثر وأكثر، في ظل مشهد التجزئة، نحو نموذج الدولة العنصرية الاستيطانية كما تمثّلها اليوم تحديداً جمهورية جنوب افريقيا. وستبدو تلك السياسات والتوجهات العنصرية في ذلك الحين، ضرورة «وجود»، أي وجود الدولة الصهيونية، بنقائها العنصري المزعوم!.**

ج - المحدّد الثالث الصراع العربي - الاسرائيلي، طبقاً للخبرة الماضية، هو تأثيرات البيئة الدولية. ووفقاً للمشهد الاتجاهي، فان بقاء الأوضاع الراهنة على ما هي عليه، واستمرار واقع التجزئة العربية، يعنيان ان المنطقة العربية سوف تظل في موقع المتغيّر التابع وليس المتغيّر المستقل، وموقع رد الفعل وليس الفعل، و«موضوعاً» للسياسات الدولية وليست فاعلاً في تلك السياسات. وفي المقابل، سوف تظل اسرائيل في موقف افضل للتعامل مع تلك المتغيرات الدولية، وتوجيهها لمصلحتها في الصراع مع العرب.

وفي ضوء حقيقة أن العنصر الخارجي، وبخاصة تأثير القوى الكبرى الحاكمة للنظام العالمي، سوف يظل حاضراً دائماً في تقرير مجرى ومآل الصراع العربي - الاسرائيلي مباشرة، فان هذا الامر سوف يضاف اليه ما يمكن ان يحدثه ذلك العنصر الخارجي من تأثير غير مباشر من خلال تأثيره على المنطقة العربية، في ظل مشهد التجزئة.

لقد نبعت أهمية الصراع العربي - الاسرائيلي، على الصعيد الدولي، مما حمله دائماً من امكانية لاحداث عدم الاستقرار، بل والتفجر، في منطقة ذات أهمية استراتيجية للقوى الدولية المسيطرة في النظام الدولي، وعلى وجه التحديد الأهمية الاستراتيجية - الاقتصادية للمنطقة كمركز رئيس لانتاج النفط، والأهمية الاستراتيجية - الجغرافية الناتجة عن قربها من احدى القوتين العظميين، أي الاتحاد السوفياتي، فضلاً عن موقعها الحيوي على طرق الاتصالات والتجارة العالمية، مما يعني انه اما ان تكون عرضة للتهديد السوفياتي، أو أن تكون منصّة لتهديد الاتحاد السوفياتي والوثوب عليه. لقد كانت هذه الأسباب وراء اهتمام

القوى الفاعلة الرئيسة في النظام الدولي بتلك المنطقة. وفي حين وجدت تلك القوى، في سياق تطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الفرصة لتدعيم وجودها ونفوذها في المنطقة، فان وجود طرف دولي منافس كان يشكل، في حد ذاته، دافعاً لدخول المنطقة ومحاولة التأثير في الصراع.

وتمثلت أبرز أشكال الوجود والتأثير الأجنبي، أما في تقديم الدعم لأطراف الصراع (وأبرز مظاهره الحالية الدعم الامريكي لاسرائيل، الذي وصل في المرحلة الراهنة الى علاقة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية، كما سبقت الاشارة، والدعم السوفياتي لسوريا)، وأما في التدخل ـ لدى احتدام الصراع وبخاصة في صورته العسكرية ـ لوضع الحدود التي يصل اليها ذلك الصراع، والمساعدة تالياً في تسويته.

ومؤدى ما سبق، هو أن اهتمام القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، سوف يتوقف، مستقبلاً، على استمرار الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وعلى استمرار أهمية تحالفاتها فيها، كأداة للحفاظ علي مصالحها. فاذا افترضنا هنا أن منطقة «الشرق الأوسط» سوف تظل تحتفظ بأهميتها الاستراتيجية في العقود الثلاثة المقبلة، وأن القوى الدولية الكبرى سوف تستمر في الاهتمام بدعم مصالحها فيها، فان النقطة الحاسمة التي تفترق عندها بدائل العمل العربي (أو مشاهد المستقبل العربي) سوف تكون: الى أي مدى سوف تكون البلدان العربية قادرة على توظيف علاقاتها الدولية لدعم موقفها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي؟ وهل سوف تتمكن من ذلك التوظيف، أم أن مصالحها وتناقضاتها الاخرى ستذهب بكل منها الى القوة الدولية الأقرب الى مصالح نخبها الحاكمة؟ ان ذلك تحديداً، هو ما سوف يختلف من مشهد الى آخر.

سوف يستمر الطرف الآخر من الصراع، اي اسرائيل، على علاقته العضوية الوثيقة بالولايات المتحدة الامريكية. وكما سبق الايضاح، فان الابعاد التي تتخذها تلك العلاقة الآن، بخاصة على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي، تجعل منها احدى الحقائق الأساسية التي سيصبح على البلدان العربية ان تأخذها كاحدى «المسلمات» في العقود الثلاثة المقبلة، باعتبارها أمراً يرتبط أساساً بالمصالح الأمريكية في المنطقة، وبالدور الحيوي الذي أوكل الى اسرائيل، لحماية هذه المصالح. وفي هذا السياق، سوف يستمر توظيف القوة الامريكية لمصلحة الطرف الاسرائيلي في الصراع.

يدعم من هذه النتيجة ان الطرف العربي، في ظل سيادة منطق التجزئة الحالي، (اي المشهد الأول) سوف يظل، بحكم تداعيات ذلك المنطق، غير قادر على أي ربط بين الموقف من المصالح الامريكية، وبين الموقف الامريكي من الصراع من خلال عمل عربي مشترك وفعال، ولقد كان ذلك عموماً هو الخط الأساسي الذي حكم العلاقات العربية ـ الامريكية،

باستثناءات نادرة أهمها على وجه الاطلاق الحظر العربي على امدادات النفط، في غمار حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣.

وبحكم ذلك المنطق أيضاً، أي منطق التجزئة، لن تكون هناك امكانية لتحالف «قومي» أو تنسيق قومي - عربي مع الطرف الآخر على الصعيد الدولي، أي الاتحاد السوفياتي. واقصى ما يمكن تصوره هو نمو علاقات سوفياتية وثيقة مع بعض الأطراف العربية (أبرزها الآن سوريا)، ولكنها يمكن ان تتسع لتشمل اقطاراً منفردة أخرى. فإذا اضفنا الى ذلك، الخبرة السوفياتية في التعامل مع البلدان العربية، في اثناء مجريات الصراع العربي - الاسرائيلي، والتقدير السوفياتي السلبي الحالي لامكانات القوة العربية في مواجهة اسرائيل، وعدم ممانعة السوفيات حالياً في تحسين علاقاتهم باسرائيل (الأمر الذي تعوقه أساساً قضية هجرة اليهود السوفيات)، فضلاً عن الظروف الصعبة للتوازن على الصعيد العالمي - مع الولايات المتحدة، فليس من المنتظر أن يكون مجمل التأثير الدولي على مجريات الصراع، وعلى تسويته، في مصلحة الجانب العربي للصراع، بمواصفاته في مشهد التجزئة.

على أن التساؤل الأكثر أهمية هنا، ربما تعلق بالأثر المباشر للتغيرات في البيئة الدولية، وفي النظام العالمي، على المنطقة العربية، وهو ما ينعكس تالياً على قدرتها على مواجهة التحدي الاسرائيلي. ان مقتضى مشهد التجزئة، هو ان تلك المنطقة سوف تظل في موقع رد الفعل، وفي موقع التلقي السلبي للتغيرات التي تقذف بها أمواج البيئة الدولية المحيطة. وجوهر الفكرة، هنا، هو أن هذا الثبات النسبي المفترض للواقع العربي الراهن، انما سوف يجري في اطار عالم «متغير»؛ واستمرار الوضع الراهن للوطن العربي، لن يوازيه استمرار للوضع الراهن في البيئة الدولية المحيطة. وبعبارة اخرى، فان العالم من حولنا لن ينتظر، الى أجل غير مسمى، حتى يحزم العرب أمرهم، ليتجهوا بفعل ايجابي واع نحو الوحدة.

إن الافكار الأساسية التي يمكن طرحها هنا تتعلق تحديداً، بأثر التطورات المستقبلية، على صعيد التقدم العلمي والتكنولوجي، على مستقبل الكيانات «السياسية» القائمة في عالم اليوم، وعلى مستقبل «القومية» والفكرة القومية خصوصاً. واستناداً الى افكار وكتابات بريزنسكي وتوفلر[٨]، فان أهم تلك التطورات تتعلق بـ:

(١) التطور الهائل في وسائل الاتصال، الذي سيصبح بمقتضاه لبعض الدول الكبرى المتقدمة، ومن خلال التلفزيون والاتصال الهاتفي الآلي المباشر، عبر الأقمار الصناعية، أن

(٨) انظر: Zbigniew Brezinski, *Between Two Ages: America's Role in the Technetronic Era* (New York: Penguin Books, 1970), and Alvin Toffler, *The Third Wave* (London: Collins, 1980).

انظر أيضاً اشارة الى ذلك الموضوع في: امين هويدي، «صراع القوى الخارجية ضد مشروعنا: الأسباب وأسلوب المواجهة،» المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ٢٤ (شباط/فبراير ١٩٨١)، وعوني فرسخ، «الفكر الامبريالي ومخطط التفتيت،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٨ (نيسان/ابريل ١٩٨٢)، ص ١٢٣.

تغـزو المنازل الخـاصة في البلدان الاخـرى، بل سيصبـح في مقدور الاقـمار الصنـاعيـة البث مباشرة لأجهزة الاستقبال، من دون محطات وسيطة تستقبل وتعيد البث ثانية.

(٢) التطوير الهائل في مجال التصنيع، والذي يتجسد في المـوجة الثـالثة(مـوجة مـا بعد التصنيع) في توجّه المصانـع للانتـاج الصغير الـذي يمكن انتاجـه في المنازل، وعـدم الفصل، تالياً، بين المنزل والمصنع.

(٣) تزايد دور الشركات متعددة الجنسيـات، مما يعني الاتجـاه الى مزيـد من التجاهـل للحدود السياسية الدولية القائمة.

إن تأمل تلك المتغيرات الثلاثة على وجه التحديـد، يؤدي بنا الى أن الـوطن العربي لن يكون بعيداً عنها على الاطلاق:

- فالتطور الهائل في وسائل الاتصال، بخاصة من خلال التلفزيون والشبكات الهاتفية، تدعمه بالنسبة الى الوطن العربي، حقيقة أن الاغراق الاستهلاكي الذي شهدته أجـزاء كثيرة من هذا الوطن، انما تمثل تحديداً في الاستيعاب المستمر لاحدث ما انتجته المصانع العالمية من أجهزة الاستقبال المرئية والسمعية والفيديو، فضلاً عن التحسين الهائـل في شبكات الاتصـال التلفزيوني والهاتفي في شكل يضارع، في بعض المناطق، أكثر البلاد تقدماً في العالم.

- واذا كان التطور الهائل في ميـدان التصنيع، لا ينـطبق في شكل كـامل عـلى البلدان العربية، فان التبعية التكنولوجية المطلقة للوطن العربي، تجعله عرضة للتأثر بأبعاد مـوجة مـا بعد الحضارة الصناعية، حتى وان لم يكن قد استوعب كليـاً أو حتى جزئيـاً، موجـة الحضارة الصناعية السابقة لها.

- كما يظل الوطن العربي أيضاً عرضة لتأثير التوسع في دور الشركات متعددة الجنسيات في العالم. ويدعم من ذلك حقيقة أنه من المقدر أن تنتـج تلك الشركات في عـام ٢٠٠٠ اكثر من نصف الانتاج العالمي، وأن يـتزايد دورهـا في بلدان العالم الثـالث بالـذات، بخاصـة في الـدول الخارجـة حديثـاً من عقبة التخلف أو دول النفط[٩]. كـما تزداد تلك الاحتـمالات مع التوجه نحو مزيد من الليبرالية والرأسمالية، الذي تشهده البلدان العربية حالياً، وكما يتبدى، على سبيل المثال، في سياسة «الانفتاح» في مصر.

لقد خلص بريزنسكي من رصده للتطورات في مجال «الاتصال» خصوصاً الى أنه «بينـما سـاعد التقـدم في وسائـل الاتصال عـلى زيادة الـروابط بين الأمم، فـانه عمـل في الـوقت نفسـه عـلى تفتيت القوميات. فالانسانية وجدت نفسهـا أكثر وحـدة، وأكثر تفتتـاً في الوقت نفسـه، وتلك هي الحركـة الرئيسيـة

(٩) انظر: عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٤٣.

للتغير المعاصر». وسوف يحدث هذا التفتت لان الجماعات العرقية والدينية، في مواجهة هذا التهديد بالذوبان في المجتمع العالمي، والحضارة العالمية، سوف تسعى الى الانغلاق على نفسها، طلباً للحماية والانتماء. كما خلص توفلر الى ان تطورات مجتمع ما بعد الصناعي، سوف تعني زيادة حدة الحركات الانفصالية والاستقلالية من ناحية، وهو ما يهدد الدولة من «أسفل»، في حين تهددها الشركات متعددة الجنسية من «أعلى».

والواقع أن الصورة المستقبلية للوطن العربي، في هذا السياق لم تكن بعيدة عن افكار بريزنسكي من زاوية العلاقات العربية ـ الاسرائيلية. ووفقاً لذلك التصور فان الشرق الأوسط «مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة، يجمعها اطار اقليمي. فسكان مصر ومناطق شرق البحر المتوسط غير عرب، أما داخل سوريا فهم عرب. وعلى ذلك فسوف يكون هناك شرق أوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة عن أساس مبدأ الدولة ـ الأمة، تتحول الى كانتونات طائفية وعرقية يجمعها اطار اقليمي (كونفدرالي)، وهذا سيسمح للكانتون الاسرائيلي ان يعيش في المنطقة، بعد أن يصفّي فكرة القومية»[10].

إن مقتضى استمرار الوضع الراهن، هو أن يقف الوطن العربي ازاء تلك التطورات المتوقعة، أو المخططات المتعمدة، في موقف الاستسلام وعدم المقاومة. وهناك من الشواهد في المنطقة العربية ما يؤيد بعض التكهنات المشار اليها. وعلى سبيل المثال، فان نمو النزعات الدينية المتطرفة، في بعض الأقطار العربية الآن، ليس بعيداً عن تأثيرات الاتصال المكثّف بالحضارة الغربية، الذي أتاحته وسائل الاتصال المتقدمة. والتفكك الاجتماعي الذي يشهده عدد من المجتمعات العربية، بعيداً عن وسائل المتعة والتسلية واستهلاك وقت الفراغ الذي تتيحه وسائل الترفيه والتسلية الحديثة التي تقوم على الفيديو «وأجهزة» الستريو المنزلية على حساب الوسائل الأكثر جماهيرية كالسينما مثلاً، والانتشار الواسع النطاق لمحطات البث الاذاعي والتلفزيوني على مستوى الوحدات الصغيرة والضيقة، والذي تبدو صوره أكثر فجاجة في منطقة الخليج، انما يزكّي من النزعات المحلية ويركز على ابراز الخصائص «المحلية» وتمايزها في مواجهة الآخرين. ومن ناحية ثانية، فان المزيد من تغلغل الشركات المتعددة الجنسيات في الاقطار العربية، انما يعني التقليل المستمر من امكانات التكامل العربي لمصلحة دمج اقتصادات هذا القطر العربي أو ذاك في اطار خارجي أوسع، وفصله تالياً عن اقتصادات الأقطار العربية الأخرى.

فاذا أضفنا الى ذلك خطورة التوجيه الاعلامي المباشر، من جانب القوى الخارجية، واحتمالات الاختراق الاعلامي الكامل للوطن العربي في المستقبل، بدت لنا امكانات مخيفة للسيطرة والتأثير على الوعي العربي والقيم العربية السائدة. ولنتذكر هنا، مثلاً انه في ظل

---

(١٠) هويدي، «صراع القوى الخارجية ضد مشروعنا: الأسباب وأسلوب المواجهة،» ص ١٠٨.

واقع التجزئة العربي، والذي يفترض سريانه في العقود الثلاثة المقبلة، وفقاً للمشهد الأول، فان الاقطار العربية عجزت عن ايجاد اعلام عربي واحد (اذاعي أو تلفزيوني) يمكن ان يضارع أو ينافس الاعلام الاذاعي الامريكي والانكليزي والفرنسي الموجه من سنوات طويلة الى الوطن العربي؛ وما تزال الاذاعة البريطانية، وصوت امريكا، واذاعة مونت كارلو هي المصادر الأهم للمعلومات الاذاعية، ، لدى المواطن العربي، بخاصة النخبة المثقفة، من المحيط الى الخليج.

وأخيراً، فان التخطيط الاستراتيجي الاسرائيلي، ليس بعيداً عن هذا كله، سواء بمعنى استيعاب آخر منجزات العلم والتكنولوجيا، خصوصاً في مجال الاتصال ـ بما في ذلك من خلال الفضاء ـ كما سبقت الاشارة، أو بمعنى استخدام تلك المنجزات بشكل مخطط ومباشر، لتحقيق أهدافها السياسية والايديولوجية، خصوصاً ازاء منطقة المشرق العربي ومصر.

وبذلك كله، فان التبعية السياسية والاقتصادية والاعلامية للوطن العربي، وموقف «الدونية» المترتب على التجزئة لا بد وأن تفضيا أيضاً، في العقود الثلاثة المقبلة، الى تراجع الوطن العربي في مواجهة الخطر الاسرائيلي، والتوجه نحو حسم ذلك الصراع لمصلحة الطرف الاسرائيلي قبل أي شيء آخر.

١ ـ مستقبل الصراع عسكرياً(*)

في ظل معطيات المشهد الأول، فان توازن القوى العربي ـ الاسرائيلي سوف ينتهي الى توازن سوري ـ اسرائيلي. ويمكن اضافة بعض عناصر القوات المسلحة لكل من الاردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويلاحظ أن قدرة القوات المسلحة السورية على النمو أكبر منها في القوات الاسرائيلية، الا أن قدرة القوات الاسرائيلية على النمو الكيفي أكبر، وفقاً لارتفاع مستوى التعليم وكثير من مستويات المعيشة، وسيتوقف الأمر بدرجة أكبر على قدرة سوريا، على تنمية اقتصادها التنمية الاجتماعية. ويزيد من صعوبة الأمر، بالنسبة الى هذا المشهد، عمل الولايات المتحدة المستمر للاحتفاظ للقوات الاسرائيلية بالتفوق النوعي في مجال تكنولوجيا الاسلحة. كما ان الدعم الأمريكي لصناعة الاسلحة الاسرائيلية، لا يقابل في هذا المشهد بدعم سوفياتي لصناعة الأسلحة في سوريا، مما يجعل ميزان القوى يميل نحو اسرائيل. واضافة الى ما سبق، فانه في ضوء قدرة اسرائيل على انتاج الاسلحة النووية واحتفاظها بمخزون منها، ثم العمل على تنمية هذا المخزون كماً ونوعاً، فان اسرائيل ستتمتع بتفوق واضح على سوريا التي ليست لديها امكانات انتاج اسلحة نووية وحدها، على طيلة

(*) كتب هذا الجزء اللواء طلعت مسلم.

فترة الاستشراف. واذا وضعنا في الاعتبار اضافة القوات الاردنية والقوات اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، فان هذه القوات تحسّن من الميزان العسكري السوري، ولكن يلاحظ أن أغلب الاسلحة التي تحصل عليها هذه القوات، أقل بكثير من حيث تقدمها مما تحصل عليه اسرائيل، بل وسوريا، اذ ان كلاً من الأردن ولبنان يحصل على أسلحته من الغرب الذي يعلم ان هذه الاسلحة لا بدّ وأن تحسب في الميزان العسكري ضد القوات الاسرائيلية. كما أن قوات المقاومة الفلسطينية، بحكم طبيعة عملها ومناطق تمركزها، لا يمكنها الاستفادة من المعدات المتقدمة المعقدة، كونها معرضة لان تحصل اسرائيل، وتالياً الولايات المتحدة، على عدد منها، وهو ما يضعه الاتحاد السوفياتي دائماً في اعتباره، عند تسليح القوات الفلسطينية.

ليس من المنتظر، في ظل سيادة منطق التجزئة، أن تعاون باقي البلدان العربية سوريا في حال نشوب الصراع المسلح. وإذا قامت بأي اجراء تعاوني، تحت ضغط شعبي، فان هذا الاشتراك سيكون شكلياً ومتأخراً وغير منظم مما يقلّل من فاعليته، وان كان يمكن ان تكون له آثاره البعيدة، نتيجة لدخول مصر ساحة الصراع العربي - الاسرائيلي المسلح مرة أخرى، حيث يتحول الى نوع من المشهد الثاني أو الثالث. أما العراق والسعودية، فستعوق الأول ظروف الصراع في الخليج حتى في حال توقف القتال، كما ان السعودية ستواجه الشروط الأمريكية لاستخدام معداتها، واحتمالات نقص الذخيرة وقطع الغيار، إضافة الى ضرورة ابقاء قواتها في مواجهة ايران. واخيراً، فان انتقال القوات الرمزية الى منطقة الصراع، يتطلب زمناً من مناطق التمركز يقلّل من فاعلية هذه القوات بدرجة كبيرة، بحيث قد تصل قيمتها الحقيقية الى الصفر، أو حتى بالسالب، لما قد تتطلّب من جهة التنسيق في وقت غير مناسب، أو نتيجة لاحتمالات اصطدام بعض القوات ببعضها الآخر نتيجة عدم التنسيق.

أما من حيث نموذج الصراع، في ظل مشهد التجزئة، فمن المتصور ان يتخذ الصراع في هذه الحال غالباً صورة الهجوم الاسرائيلي على سوريا، بهجوم مباشر عليها وهو احتمال ضعيف نسبياً نظراً لقوة الدفاع السوري على الحدود السورية، أو بالالتفاف حولها من اتجاه لبنان أو الاردن، واحتماله أكبر، مع تثبيت باقي الأطراف العربية. ويبدأ الهجوم بضربة جوية صاروخية شاملة على الأهداف الحيوية، وبخاصة المطارات ووحدات الصواريخ أرض أرض والدفاع الجوي السورية ومراكز السيطرة والقيادة لكل من سوريا والاردن، يعقبها هجوم بري مدرع اسرائيلي، بهدف الوصول الى عمق الدفاعات السورية من أحد اجنابها، مع التهديد باختراق دمشق، أو الهجوم عليها فعلاً. ويتميز الهجوم بالاستخدام الواسع للطائرات العمودية (الهليكوبتر) وقوات الابرار الجوي بسرعة لتطوير الهجوم والتغلب على المواقع الطبيعية. كما يتميز بالاستخدام الكثيف لوسائل الحرب الالكترونية لاعاقة نظم

الكشف والانذار، وكذلك نظم السيطرة على القوات، ويمكن ان يكون الهدف المباشر للهجوم الاستيلاء على الخط العام: جبل ام الدرج، جبل الدروز، جبل الشيخ. على أنه يمكن تطوير الهجوم للاستيلاء على خط جبل عدة.. بحيرة حمص.

يتميز الصراع في هذه الحالة بانفراد اسرائيل بالقوات السورية، حيث لا يتوقع اشتراك القوات المصرية نتيجة لظروف معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، وما تتضمنه من قيود على وجود هذه القوات في سيناء يؤخر من قدرتها على الاشتراك فيه، ولصغر حجم واتساع مواجهة القوات الاردنية، ولانشغال القوات العراقية بحرب الخليج، أو حاجتها لاعادة التنظيم، في حين ان باقي البلدان العربية بعيدة، وتحتاج الى زمن طويل نسبياً حتى يمكنها معاونة القوات السورية. ويتميز الصراع ايضاً بطول مدته نسبياً من ١٠ الى ١٥ يوماً، وشدة عنفه ممّا يضيق الفارق بين القوات المشتركة، وطبيعة الأرض الجبلية، والمضمون السياسي للحرب. كما يتميز بكثافة القتال، حيث لا يشتمل على فترات الهدوء قبل توقف القتال، إضافة الى نشاط عناصر المقاومة الفلسطينية واللبنانية ضد خطوط المواصلات الاسرائيلية وكذلك المستوطنات. وقد تهدد أطراف الصراع باستخدام اسلحة التدمير الشامل، ويظهر ذلك اساساً بتهديد اسرائيل باستخدام الأسلحة النووية، كما قد تلجأ سوريا الى استخدام أسلحة كيميائية، وبخاصة المواد الحارقة. تلعب القوات الجوية وصواريخ الدفاع الجوي والصواريخ أرض ـ أرض دوراً مهماً في الصراع، بينما تلعب البحرية دوراً ثانوياً. وقد تقوم ليبيا بمعاونة سوريا بقوات بحرية محدودة. من المشكوك فيه استخدام النفط كوسيلة للضغط، وبخاصة اذا لم يستمر الصراع المسلح فترة طويلة، ويقتصر دور الدول العظمى على امداد اطراف الصراع، والحيلولة دون حدوث الهزيمة كاملة لأي من الطرفين، مع تجنب حدوث مواجهة بين كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. ويحدث هذا غالباً عند اقتراب قوات اسرائيلية من دمشق، أو وصول القوات السورية الى الحدود الدولية، واستعادة الجولان، وقبل اختراقها للحدود مع فلسطين.

قد يحدث الصراع في ظروف هذا المشهد بمبادأه سوريا، بافتراض احساسها بتحوّل التوازن الاستراتيجي لمصلحتها، وهو ما لا ينتظر قبل نهاية الثمانينات، مع امكان اخفاء تحضيراتها عن اسرائيل وهو أمر ضعيف الاحتمال. ولا تختلف طبيعة الصراع في هذه الحالة عن سابقتها، الا في أن الاهداف السورية تقتصر على استعادة السيطرة على المنطقة المحتلة بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧، مع احتمال معاونة عربية محدودة خصوصاً من الاردن والمقاومة الفلسطينية وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية. وتقتصر المعاونة الليبية والجزائرية باشتراك بعض قوات البلدين الجوية، وبعض الاعمال القتالية من قواتها البحرية، بينما قد يقتصر دور اليمن الديمقراطية على محاولة فرض حصار على اسرائيل من مضيق باب المندب، واحتمال

معاونة اقتصادية لسوريا من بلدان الخليج، وفرض حظر نفطي على الدول المعاونة لاسرائيل.

٢ ـ التسوية في ظل التجزئة

بحكم التعريف، فان تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في كل مشهد من المشاهد الثلاثة للمستقبل العربي، سوف تتوقف، في دوافعها، وآلياتها ومضمونها، على المحددات الرئيسية للصراع، كما ذكرت في ذلك البحث، أي تطور القوة الذاتية لطرفي الصراع، وطبيعة علاقة التفاعل بينهما، وظروف البيئة الدولية.

لقد خلصنا تواً، لدى عرض «محددات الصراع»، في ظل المشهد الأول، الى أن العقود الثلاثة المقبلة سوف تشهد استمرار التفوق الاسرائيلي على الطرف العربي من الصراع، واستمرار الاثر السلبي للصراع على الجانب العربي، ومن زاوية دفعه نحو المزيد من التفكك والتجزئة، فضلاً عن الأثر غير المؤاتي للمؤثرات الدولية على الوطن العربي، طالما ظل قابعاً في موقف المتلقي والمستسلم لتلك التأثيرات.

إن هذه الاستمرارية لجميع عناصر «الأمر الواقع»، بل ونموها في خلال فترة الاستشراف، تعني ان الطرف المستفيد من هذا الأمر الواقع، أي اسرائيل، لن يسعى الى تغييره، طالما لم توجد دوافع قوية ترغمه على التغيير، كما تعني أن الطرف المتضرر أي الطرف العربي، سوف يظل عاجزاً عن ارغام اسرائيل على تغيير ذلك الأمر الواقع.

تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي اذاً، وفق المشهد الأول هي، بالتحديد، «لا تسوية» الصراع. أو بعبارة أخرى، فان الخيار سيصير اما التسوية وفقاً للشروط الاسرائيلية، واما اللاتسوية على الاطلاق، مع الأخذ في الاعتبار ان التسوية، وفقاً للشروط الاسرائيلية، انما تعني، في جوهرها، اضفاء الطابع الرسمي والقانوني والدائم على جوهر الوضع الراهن، أي تكريس السيطرة الاسرائيلية.

وليس اختيار «اللاتسوية»، كأحد احتمالات المستقبل أمراً بعيداً عن كثير من الكتابات التي عالجت الموضوع، وبخاصة الكتابات الاسرائيلية والغربية[11]، ووفقاً لذلك الاختيار، سوف تظل الضفة الغربية وقطاع غزة واقعين تحت السيطرة الاسرائيلية، من دون الضم الرسمي الكامل لاسرائيل. وفي خلال فترة الاستشراف (في ظل المشهد الأول) إما أن يستمر

---

(١١) انظر على سبيل المثال: آفي بلاسكوف، الدولة الفلسطينية: فحص الخيارات، ترجمة أحمد العلمي (القدس: جمعية الدراسات العربية، [د. ت.])، ص ٤١، و

Mark Heller, *A Palestinian State: The Implications for Israel* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1983), p. 21.

هذا الوضع، الى نهاية الفترة، مع حدوث بعض التغيرات الهامشية، أو تحدث تغيرات مهمة على الصعيدين الفلسطيني والعربي، بفعل تداعيات التجزئة العربية، تجعل من الممكن تطبيق التسوية وفق الشروط الاسرائيلية من دون مقاومة يعتدّ بها.

ومن وجهة النظر الاسرائيلية، فإن الحفاظ على الوضع الحالي لا يعني فقط الاحتفاظ بوحدة معظم أراضي «الوطن» الاسرائيلي «التاريخي» - أي الأراضي الممتدة من البحر المتوسط حتى نهر الأردن - وفقاً للنظريات الاسرائيلية في الحقوق التاريخية، وانما يعني ايضاً تحديد فترة السيطرة السياسية على هذه الأراضي الى ما لا نهاية، مما يعني الحيلولة دون عودة اي نوع من السيادة العربية، وضمان «أمن اسرائيل» كما تتصوره النخبة الحاكمة.

إن الفضيلة الأساسية لهذا الحل بالنسبة الى اسرائيل، هي أنه ينطوي على الحصول على أكبر مكسب، ويتمثّل ذلك في «الأرض» أي أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفادي أهم المخاطر، أي ضم السكان العرب في الضفة وغزة لاسرائيل. وفي واقع الأمر، فان السكان الفلسطينيين في الضفة وغزة، (الذين يقرب عددهم من ١,٢٤٠ مليون نسمة) هم الذين سوف يحولون، بمجرد وجودهم، دون ضمّ اسرائيل لتلك المناطق رسمياً الى أرضها. وعلى ذلك، فان العناصر «المتطرفة» التي تدعو الى الضم النهائي «للمناطق»، انما تستند الى تقدير متفائل لحجم الهجرة اليهودية الى اسرائيل مستقبلاً. ولكن تواضع ارقام تلك الهجرة مؤخراً بخاصة من الاتحاد السوفياتي كما سبقت الاشارة، واستمرار ظاهرة النزوح خارج اسرائيل، سيجعلان من المخاوف من الطغيان الديمغرافي العربي، عنصراً أساسياً في تقرير شكل «التسوية» التي تحبذها اسرائيل. وفيما عدا ذلك، فان المفهوم الاسرائيلي للعمق الاستراتيجي وحيويته «لأمن اسرائيل»، وتطورات سياسة الاستيطان بخاصة الخطط المستقبلية للاستيطان السياسي - الايديولوجي في الضفة، والعلاقات المتنامية بين اقتصاد المناطق المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي، ونمو النزعات اليمينية والعنصرية، واستمرار تفوق القوة العسكرية الاسرائيلية... كلها عوامل تؤكد استمرارية الوضع القائم للأراضي العربية المحتلة، في ظل المشهد الأول.

وفي المقابل، فان التداعيات التي ينطوي عليها مشهد التجزئة ذاته، تجعل من التكلفة التي تتحملها اسرائيل، من ذلك الاختيار، في حدها الادنى. فجوهر المخاطر المترتبة على الابقاء على الوضع الراهن هو أنه وضع مهدّد للسلام، على أساس أن الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة هو شرط جوهري معلن للسلام من الجانب العربي، وعدم الوفاء بذلك المطلب يعني نظرياً امكانية تكوين تآلف أو تحالف عربي للحرب ضد اسرائيل، ولكن التجزئة العربية، والصراعات العربية، بل ومخاطر التفكك المتزايدة على بعض البلدان العربية، المتضمنة في مشهد التجزئة، تجعل من رد الفعل العربي ذلك، مجرد احتمال نظري يتضاءل باستمرار، خصوصاً مع استمرار تقيّد مصر بمعاهدة السلام مع اسرائيل.

وفي اطار معطيات المشهد الأول، فان الانتقال من حالة «اللاتسوية» الى التسوية، انما يتعلق اساساً بالصيغ الاسرائيلية للتسوية. وحتى الآن، وعلى الرغم من الصيغ العديدة التي طرحت من جانب الكثيرين من عناصر النخبة الاسرائيلية، فان شكل التسوية الوحيد الذي أبدت اسرائيل التزامها الرسمي به، هو صيغة «الحكم الذاتي» في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما جاءت في اتفاقات كامب ديفيد. ولكن تظل هناك فرصة بشكل أو بآخر لفرض العديد من مشروعات التسويات الأخرى المرتبطة باسرائيل، والتي يمكن ادراجها اجمالا تحت مفهوم «الاستيعاب»، والذي يقصد به «تلك الآراء والاتجاهات الفكرية والسياسية، التي تتجاهل الحقوق القومية للشعب الفلسطيني، وتقدم حلولاً تقوم على أنكار حقه في تقرير مصيره، وحكم نفسه بنفسه، وممارسة حقوقه السياسية والقومية»[١٢]، وفي هذا الاطار، سوف يتجدد الحديث عن توطين اللاجئين في المناطق التي يعيشون فيها، والروابط الاقتصادية المتنامية بين اسرائيل والضفة الغربية وغزة. . . الخ.

وتندرج أيضاً، تحت أنماط التسوية التي يمكن أن تؤدي اليها تداعيات مشهد التجزئة، أفكار مثل:

- «الحل الوسط الاقليمي» الذي يستهدف تحويل الغالبية العظمى من الفلسطينيين الى السيادة الأردنية، مما يخفّف عن اسرائيل عبء الحكم المباشر، في حين يُحتفظ لها بكثير من المستوطنات والمواقع الاستيطانية في الضفة الغربية، وأبرز أفكار هذا الحل الوسط الاقليمي، هي التي عرفت باسم مشروع آلون، والتي تتضمن تقسيم أراضي الضفة الغربية بين اسرائيل والأردن، حيث تحتفظ اسرائيل بالأماكن ذات الأهمية الاستراتيجية العالية، والكثافة السكانية المنخفضة، في حين تلحق المناطق ذات الكثافة السكانية العالية بالأردن.

- التقسيم الوظيفي: أي الذي يقوم، ليس على تقسيم الأرض وانما على تقسيم الوظائف بين اسرائيل وبين طرف عربي (سواء أكان أردنياً أم غير أردني). إن أفكار «الحكم الذاتي» تنتمي الى هذا النوع من التسويات، ولكن التقسيم الوظيفي يمكن أيضاً أن يتم في صورة دولة فدرالية أو كونفدرالية، تجمع بين اسرائيل وكيان فلسطيني تابع[١٣].

وفي جميع الأحوال، فان النقطة الحاسمة في الانتقال، داخل مشهد التجزئة، من حالة «اللاتسوية» الى التسوية الاسرائيلية، انما ترتبط ببروز طرف عربي يكون مستعداً للتعامل المباشر مع اسرائيل، وفقاً لنمط كامب ديفيد. وفي حين تبدو سوريا الآن أقل الأطراف احتمالاً لذلك، فان تداعيات مشهد التجزئة، وزيادة احتمالات المواجهة مع اسرائيل، يمكن

---

(١٢) علي الدين هلال، مشروعات الدولة الفلسطينية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨)، ص ٥١.

(١٣) Heller, Ibid., p. 40.

أن ترشحها لتسوية منفردة جديدة تفتح الباب لأطراف عربية أخرى، وفي هذا السياق، فان الأردن سوف يكون الطرف الأكثر احتمالاً للتسوية التالية. وعلى أي حال، فسوف يظل «الخيار الأردني» مطروحاً دائماً في إطار مشهد التجزئة، ولكن فقط من خلال «صيغة اسرائيلية» له، بمعنى أن يصبح وضع الفلسطينيين تحت الادارة المدنية الأردنية، وهو الحل الأمثل للتخلص منهم من دون التخلي عن المناطق الاستراتيجية في الضفة الغربية (وذلك خلافاً لمشروع المملكة العربية المتحدة، الذي طرحه الملك حسين عام ١٩٧٢ وتضمن استرجاع الضفة الغربية كلها). والتداعيات التي يمكن ان تقود الى هذا الخيار، في صيغته الاسرائيلية، تتمثل في ذبول دور منظمة التحرير الى حده الأدنى، واستمرار اللاتسوية في الضفة الغربية، بما تنطوي عليه من مزيد من الدمج الاقتصادي والسيطرة السياسية والعسكرية الاسرائيلية. وفي هذا السياق، فإن تقدم النظام الهاشمي «لانقاذ ما يمكن انقاذه»، قد لا يجد مقاومة فلسطينية نشطة.

ثانياً: المشهد الثاني: الأشكال الوسيطة للتنسيق والتعاون

وفقاً لوثيقة «مشروع بحث استشراف الوطن العربي ـ الاطار العام»، ولورقة العمل «بشأن تحديد بعض المفاهيم الواردة في وثيقة الاطار العام للمشروع»، فان هذا المشهد ينشأ استجابة لأسباب وضغوط داخلية، أو خارجية، ويأخذ اما صورة تنسيق على مستوى تجمعات اقليمية، أو على مستوى الوطن العربي ككل. وفي ما يتعلق بالمواجهة مع العدو الخارجي، عموماً، أو باسرائيل خصوصاً، وردت بعض الاشارات العامة، في الملامح العامة للمشهد، واطاره الاقليمي والدولي:

ـ فوفقاً لهذا المشهد، سترتفع القدرة العامة للمجتمع والدولة، وبخاصة في مجالات الانتاج والأمن والقوة العسكرية. ويبدو هذا الارتفاع أكثر وضوحاً في المشهد الفرعي (الخاص بالتجمعات الاقليمية) وذلك بالنسبة الى التجمعات التي تتم بعيداً عن مخططات قوى خارجية.

ـ ستزداد فعالية المؤسسات والجماعات أكثر من غيرها، وأكثر مما كانت تلعبه في مشهد التجزئة، وعلى رأسها الأجهزة التكنوقراطية والجيش والأجهزة الأمنية.

ـ يحتمل أن تقلّ النزاعات بين الأقطار، وتزيد بين التجمعات القطرية، ولكن تأخذ شكلاً سلمياً تنافسياً، وتتطوّر آليات جديدة لفضّ هذه المنازعات.

ـ من المحتمل ألا يطرأ تغيّر كيفي على منهج ادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولكن

القدرات العسكرية المتنامية للوطن العربي ككل، أو لتجمعاته المحيطة باسرائيل، ستمثّل قيداً على قدرة اسرائيل التوسعية.

ـ سيظل نمط التبعية في علاقات الوطن العربي بالخارج على ما هو عليه، من حيث الجوهر، وان كان سيتعدّل من حيث الدرجة، حيث سيزيد هامش الحركة والمناورة والمساومة في النظام العالمي القائم.

وفي ما يتعلق بالاطار الاقليمي والدولي، هناك فارق بين حالة التجمعات الاقليمية، وحالة التنسيق الوظيفي الجماعي:

ـ ففي حالة التجمعات الاقليمية، سوف تنمو شبكة معقدة من العلاقات التعاونية والخلافية بين التجمعات الاقليمية، وبين هذه التجمعات والاقطار العربية التي لم تنضم الى أحدها.

ـ ومن المتصور قيام أشكال للتعاون بين هذه التجمعات، وبالذات في المجال العسكري، ضد عدوان مباشر لاسرائيل على بلد أو تجمع عربي.

ـ وسوف تعمل الدول الكبرى، صاحبة المصلحة الاقتصادية والاستراتيجية المباشرة في المنطقة، على ابراز الخلافات بين هذه التجمعات والتركيز عليها.

وفي ما يتعلق بالتنسيق الجماعي، فمن الأرجح عدم تبلور ردود فعل حادة اقليمية أو دولية لجهود التنسيق الجماعي بين البلدان العربية، ربما باستثناء محاولة بناء قدرة عسكرية عربية موحدة، وفي مواجهة المزيد من التنسيق العربي في خصوص مادة استراتيجية كالنفط.

ـ سوف لايكون هناك رد فعل اسرائيلي عسكري مباشر وواضح أمام قيام التنسيق الجماعي. ولكن تسعى اسرائيل، من خلال علاقاتها الدولية، الى التأثير في تطور عملية التنسيق لوضع حدود لها، حتى لا تفقد اسرائيل تفوقها النسبي. أيضاً سوف يكون لاسرائيل رد فعل حاد ازاء المحاولات العربية المشتركة في مجال استخدامات المياه في المشرق العربي. كذلك من الأرجح أن تحاول القيام بضربات «وقائية» لاجهاض مشروعات التنسيق العسكري العربي، اذا ما تراءت فعاليتها(١٤).

واستناداً الى هذه الملامح العامة، يمكن ايراد عدد من الملاحظات الأساسية في ما يتعلق بالمشهد الثاني:

١ ـ أولى هذه الملاحظات، أن جوهر هذا المشهد، ومحور تميّزه عن مشهد التجزئة، هو

(١٤) انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي: وثيقة الاطار العام، ص ٧٣ ـ ٧٥.

التوجه نحو «التنسيق» بين بلدان عربية عدة، على نحو ينطوي على تنازل «جـزئي» عن فكرة الأولوية المطلقة للسيادة القطرية في ميدان محدد من ميادين النشاط، وذلك لمصلحة مشتركة تجمع بين البلدان المعنية. وقد يشمل هذا التنسيق بلداناً داخلة في اقليم جغرافي بعينه أو يشمل البلدان العربية كافة، بل وقد يشمل بلدين أو أكثر لا يجمعهما جوار جغرافي.

٢ ـ وامتداداً لما سبق، فسوف نلاحظ أن هذا المشهد لا يعدو، مثل المشهد السابق، أن يكون امتداداً للوضع القائم، ولكن محور الخلاف بين الاثنين هو أن المشهد الأول يتعلق بالواقع «المادي» و«الفعلي» القائم فقط، في حين أن المشهد الثاني يمتد الى الواقع الرسمي أو الشكلي القائم بين البلدان العربية. فعلى هذا الصعيد، أي صعيد العلاقات «الرسمية»، والأشكال المختلفة للتنسيق الوظيفي، وكذلك المؤسسات والمنظمات المرتبطة بذلك التنسيق، يتّسم الوطن العربي بوفرة في تلك الأشكال الرسمية، والتي حصرت (حتى عام ١٩٨٣ تقريباً) في حوالى ١١٧ منظمة واتحاداً عربياً[١٥]. ويصعب أن يجد الباحث مجالاً لم تشمله تلك المؤسسات، ولكن الجديد في هذا المشهد هو افتراض حدوث بعض الظروف التي تؤدي الى بثّ الروح والحيوية في ذلك التنسيق القائم على الورق فقط ليصبح تنسيقاً حقيقياً، له عائد ملموس بالنسبة الى البلدان المشاركة فيه. وفي واقع الأمر، فان الجامعة العربية، والمنظمات الكثيرة المرتبطة بها، انما تعكس في وضعها الراهن، تلك الروح المفتقدة. والى حد ما، أيضاً، فان مشروعات وأفكار «التنسيق» بين البلدان الواقعة في اقليم جغرافي واحد، تعتبر متوافرة بشكل أو بآخر، والمشكلة هي في التطبيق. وفي ضوء هذا كله، يصبح من المنطقي وصف ذلك المشهد بأنه مشهد «اصلاحي»، بل أي شيء آخر.

٣ ـ في اطار ما سبق، فان هذا المشهد، على عكس مشهد التجزئة (الاتجاهي)، يفترض لحظة انقطاع معينة في المسار المستقبلي للأحداث الراهنة، بحيث يجوز لنا الحديث عن سنة معينة (بين ١٩٨٦ و٢٠١٥) تعتبر نقطة تحول (وهو تحوّل سياسي أساساً) يختلف مابعدها عمّا قبلها، من زاوية فعالية التنسيق، ووضع الكثير من اتفاقات ومشروعات التنسيق الوظيفي، موضع التطبيق العملي. وسوف نفترض هنا أن تلك النقطة تقع في عام ١٩٩٠ على أساس أن الفترة اللازمة لتثبيت هذا التنسيق، ووصوله الى نقطة اللاعودة، لن تقل عن عقدين من الزمان[١٦].

٤ ـ يعني ذلك، في ما يتعلق بتصور تداعيات المستقبل، أن الموقف العربي سوف يتحوّل،

---

(١٥) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٥٦.

(١٦) انظر: عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

بعد تلك النقطة الزمنية الافتراضية، من موقع «رد الفعل» الى موقع الفعل، ومن موقع الاستسلام للتغيرات المفروضة عليه، الى موقع المبادرة، وذلك في ما يتعلق بالميدان موضع التنسيق تحديداً. وقد يتعلق هذا الموقف العربي بالبلدان العربية ككل، أو بالبعض الذي تضمه صيغة التنسيق الاقليمي المفترض.

أ ـ محددات الصراع في ظل المشهد الاصلاحي

وفقاً لما سبق ذكره عن اسرائيل في العقود الثلاثة المقبلة، وكما جاء أيضاً في افتراضات المشهد الأول، فسوف يستمر النمو المتصاعد للقوة الاسرائيلية اقتصادياً وعسكرياً، وسوف تستمر معدلات الهجرة والاستيطان في الأرض العربية المحتلة، وسوف يتجه النظام السياسي الى مزيد من الاستقطاب الايديولوجي والعنصري. على أن التفوق الاسرائيلي شبه المطلق، كما يجسده المشهد الأول، سوف يحد منه، في المشهد الثاني، التنامي الجزئي الذي سوف يحدث في القوة العربية، نتيجة التنسيق الوظيفي (سواء على مستوى الوطن العربي ككل، أم على مستوى التجمعات الاقليمية):

(١) في ما يتعلق بالتنسيق على مستوى التجمعات الاقليمية، ليس من المتوقع أن تكون الاضافة للقوة العربية في مواجهة اسرائيل، متساوية بالنسبة الى كل من التجمعات المتصورة على حدة. فتجمع المغرب العربي، وعلى الرغم من أية مزايا اقليمية يحققها لأعضائه، فان احتمال ما يضيفه الى مجمل القوة العربية ضد اسرائيل، انما لا يتوقف على مجرد قيامه في ذاته، وانما على امكانية تنسيقه مع التجمعات الاقليمية الأخرى. والأمر نفسه ينطبق على تجمع الخليج العربي، كما يتجسد الآن في مجلس التعاون الخليجي. ولكن الأمر يختلف بالنسبة الى تجمعي وادي النيل، والمشرق العربي. فتجمع وادي النيل، اذا اقتصر على مصر والسودان (وأيضاً الصومال وجيبوتي) لن يعني تغييراً ملموساً بالنسبة الى اسرائيل، ولكن اضافة ليبيا الى هذا التجمع تعني امكانية حدوث تغيير ملموس. أما بالنسبة الى المشرق العربي، فإن حدوث أي تجمع اقليمي فيه يعني تغييراً مهماً بالنسبة الى اسرائيل، ولكن درجة هذه الأهمية تختلف بحسب البلدان الداخلة في هذا التنسيق، وبحسب المجالات التي يغطيها التنسيق.

فاذا كان مقتضى الشرح السابق أن أهم تجمعين اقليميين بالنسبة الى اسرائيل هما، على التوالي حسب الأهمية، تجمع المشرق العربي، ثم تجمع وادي النيل (بشرط اضافة ليبيا اليه)، فان هذا لايعني فقط ثانوية الاضافة التي تترتب على التجمعين الآخرين (أي المغرب العربي، والخليج العربي) في ذاتهما، بل هناك خطر أن يؤدي هذان التجمعان، في ظروف معينة، الى الانتقاص من مجمل القوة العربية، اذا كان من شأن قيام أي منهما تغذية النزعات الاقليمية الضيقة، وابراز أوجه التمايز عن بقية البلدان العربية.

ويختلف الاسهام الذي سوف يوفّره كل تجمع، بالنسبة الى القوة العربية ضد اسرائيل. فتجمع الخليج العربي يتوقف اسهامه على عوامل كثيرة، في مقدمتها التداعيات التي سوف تترتب على الحرب العراقية - الإيرانية، والموقف المستقبلي لكل من العراق وإيران من هذاالتجمع، وطبيعة التوجهات السياسية لدى نظام الحكم القائم في السعودية وإحتمالات التغيير أو الاضطراب السياسي فيها، ومستقبل أسعار النفط. ان النقطة الأساسية بالنسبة الى التجمع الخليجي هنا، هي أنه على الرغم من أنه التجمع الاقليمي الوحيد القائم فعلاً في اللحظة الراهنة، فان مستقبله ما يزال محفوفاً بالمخاطر. فلقد نشأ هذا التجمع كنتيجة مباشرة لقيام الحرب العراقية - الإيرانية. وبعد تعثّر المحاولات التي استمرت لما يقرب من عقد كامل لانشاء تنظيم للأمن الاقليمي في الخليج يجمع البلدان التي ضمها مجلس التعاون، اضافة الى العراق وايران، كان قيام الحرب بين هذين الأخيرين فرصة استغلتها السعودية لانشاء المجلس بالتعاون مع دويلات الخليج الخمس الباقية. ان هذا يعني ان مستقبل مجلس التعاون سوف يظل مرهوناً، الى حد بعيد، بتداعيات الحرب العراقية - الايرانية. وفي حين لم ينظر العراق بارتياح الى قيام المجلس، فإن إيران ايضاً تنظر اليه بعين الشك. في هذا الاطار، فان التوجهات الأساسية لمجلس التعاون الخليجي، انما ارتبطت بالدرجة الأولى بالتوجهات السعودية، مما يعني أن أي اضافة للقوة العربية ضد اسرائيل، من جراء قيام التجمع الخليجي، انما سوف ترتبط بالنظام السعودي، وبمصيره المستقبلي. وفي ضوء حقيقة أن الاسهام الأساس للسعودية وللبلدان الخليجية في الصراع العربي - الاسرائيلي، انما كان من خلال الدعم «المالي»، فان ذلك يعني ان مستقبل الاضافة الخليجية للقوة العربية في هذا الصراع، انما يتوقف على مستقبل أسعار النفط، وعلى حجم العائدات النفطية لبلدان الخليج. على أننا اذا عدنا لنتذكر حقيقة أن بلدان الخليج سوف تتحمل، بشكل أو بآخر، نتائج الحرب العراقية - الإيرانية، بما في ذلك تكاليف «السلام»، إن تحقق، فإن هذا يعني أن بئر هذه الحرب سوف تظل لفترة غير قصيرة تبتلع فوائض أموال بلدان الخليج، وتضع حدوداً حقيقية على اسهامها المستقبلي في المواجهة ضد اسرائيل.

إن هذه القيود التي تضعها الحرب العراقية - الايرانية على مستقبل الاسهام الخليجي في الصراع ضد اسرائيل، تنطبق الى حد كبير على تجمع المشرق العربي. ان جزءاً أساسياً من أهمية المشرق العربي كتكتل اقليمي، بالنسبة الى اسرائيل، انما يرتبط بوجود العراق ضمن هذا التجمع المشرقي، بما يوفّره من دعم بشري ومادي لسوريا، وبما يؤمنه لها من عمق استراتيجي كبير. على أن عراق ما بعد الحرب العراقية - الايرانية لن يكون كعراق ما قبلها. فبعد انتهاء هذه الحرب، أياً كانت النتيجة التي تنتهي اليها، سوف يظل الخطر الايراني - على الأقل في السنوات التالية مباشرة لانهاء الحرب - هاجساً حقيقياً للعراق، وللجيش العراقي، بحيث يحدّ بشدة من فعاليته، كاضافة الى القوة المشرقية العربية. والأمر نفسه

ينطبق على سوريا التي سوف تنمو تناقضاتها بسرعة مع ايران. وذلك كله يعني أن تجمع المشرق العربي سوف يكون مرشحاً للمواجهة ليس فقط ضد اسرائيل، وانما أيضاً ضد ايران، بل ولن يكون موضع ارتياح من الدولة غير العربية الثالثة في المنطقة، أي تركيا. في هذه الحدود فقط، يمكن أن نتصور الوزن النسبي للخطر الذي ينطوي عليه تجمع المشرق العربي، بالنسبة الى اسرائيل. ويضاف الى ذلك، أن جانباً مهماً من الخطر العربي على اسرائيل، من خلال تجمع المشرق العربي، هو المتعلق بانضمام الأردن اليه. وربما يكون هذا الانضمام موضع محاولات عرقلة اسرائيلية، مباشرة وغير مباشرة للحدّ من تأثيراته السلبية عليها.

أما القول بأن تجمع وادي النيل لن يغيّر كثيراً من الوضع القائم، فيعود الى أهمية الوزن المصري في ذلك التجمع، الأمر الذي يجعل من تكتل السودان (بل وأيضاً الصومال وجيبوتي) مع مصر مسألة غير حاسمة في المواجهة ضد اسرائيل. ولكن الأمر يختلف، كما سبقت الاشارة، في حالة انضمام ليبيا الى التجمع. الا أنه يظل أن الاضافة التي يمثلها تجمع وادي النيل الى القوة العربية ضد اسرائيل انما تتوقف، ابتداء، على تطورات المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية. واذا كان مقتضى التطورات المستقبلية، وفقاً للمشهد الأول (الاتجاهي)، هو أن تلك المعاهدة سوف تظل قائمة بما تتضمنه من التزامات على طرفيها، فان الوضع الجديد، أي التكتل المصري ـ الليبي ـ السوداني في بعض الميادين على الأقل، سوف يكون محلاً للترقّب الاسرائيلي.

أما تجمع المغرب العربي، فان وزن القوة التي يضيفها الى الجانب العربي في الصراع ضد اسرائيل، وكما سبقت الاشارة، لن يكون، غالباً، كبيراً. إن هذا التقرير لا يستند فقط الى حقيقة «البعد الجغرافي» عن منطقة الصراع المباشرة، وانما يستند أيضاً الى طبيعة توجهات النظم الحاكمة هناك حالياً من الصراع. ففي حين تتخذ الجزائر موقفاً متشدداً من اسرائيل، بحيث كانت أحد أعمدة «الصمود والتصدي»، فان المغرب يتخذ موقفاً مغايراً تماماً، يصل الى حد التعامل السياسي المباشر مع اسرائيل، وهو ما تجسّد بكل وضوح في زيارة شمعون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي الى المغرب. أما الموقف التونسي، فسوف يظل أقرب الى «الاعتدال» قبل أي شيء آخر، حتى مع وجود مقر جامعة الدول العربية هناك. من ناحية أخرى، فان حدوث تجمع اقليمي مغربي لا بد وأن يكون مقترناً بحل مشكلة «الصحراء الغربية» على أساس الوضع الراهن، وهو ما يعني امكان الاقتراب أكثر تجاه «المغرب» وليس الابتعاد عنه. وهذا كله يضع حدوداً على امكانية الاضافة المغربية في الصراع ضد اسرائيل.

من وجهة نظر التجمعات الاقليمية اذا، وفي ما يتعلق بتغيير التوازن الكيفي في القوة العربية ضد اسرائيل مستقبلاً، يمكن القول أن أهم عنصرين حاكمين في المستقبل هما:

ـ تداعيات الحرب العراقية ـ الايرانية، وكل الوقائع التي شهدتها منطقة الخليج

والمشرق العربي في النصف الأول من الثمانينات، والتي سوف تضع حدوداً حقيقية على وزن التجمع المشرقي ضد اسرائيل.

ـ التنسيق أو عدم التنسيق بين تجمع المشرق العربي من ناحية، وتجمع وادي النيل من ناحية أخرى، أو حتى مصر فقط.

أما في ما يتعلق بالتنسيق الوظيفي على مستوى الوطن العربي ككل، فلا شك أن أخطر أشكال هذا التنسيق من زاوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، انما تتمثل في احياء معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي القائمة رسمياً منذ ١٩٥٠ بين البلدان العربية، بخاصة في شقها العسكري أو أي تنسيق مشابه، كما سوف يرد تفصيلاً في البعد العسكري لمستقبل الصراع. على أن أي نوع من التنسيق الوظيفي العربي الشامل، سوف تكون له بداهة تأثيراته غير المباشرة، على تحسين الوزن النسبي للقوة العربية في مواجهة اسرائيل. ويمكن، على سبيل المثال، الاشارة خصوصاً الى تلك المجالات التي تحرز فيها اسرائيل تقدماً ملموساً، مثل مجال الصناعات العسكرية، والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وفي حين يمكن رصد تأثيرات كثيرة متصورة للتنسيق الوظيفي، على القوة العربية في مواجهة اسرائيل، بخاصة من زاوية اعتباره خطوة على طريق الوحدة الشاملة، فان أبرز الآثار المباشرة تتمثل في ما يتيحه هذا النوع من التنسيق من استعادة مصر لمكانتها العربية، بشكل تدرجي وواقعي. وفي واقع الأمر، فإن وجود مصر سيكون حيوياً لضمان فعالية التنسيق في كثير من المجالات، مثل التصنيع الحربي، والتعاون في مجالات التعليم والثقافة والاعلام.

(٢) في ما يتعلق بالمحدّد الثاني للصراع العربي الاسرائيلي، أي الطابع التحولي أو المتغير لطرفي الصراع، كاستجابة لتطورات ذلك الصراع أساساً، بخاصة من حيث اقتراب الطرفين من أهدافهما، يمكن القول أن المشهد الثاني محمَّل بتأثيرات مهمة، مثيرة لتفجر الصراع بين الطرفين.

وابتداء، يمكن القول أن مشهد «التنسيق» أو «الاصلاح» يعني، بحكم التعريف، أن الأثر الذي سيولّده الصراع مع اسرائيل (وأيضاً مع القوى الأخرى الخارجية) لن يتمثل في مزيد من التجزئة والتفكك في الوطن العربي، كما في المشهد الأول، وانما في سعي البلدان العربية الى الاقتراب أكثر من بعضها البعض، في شكل مشروعات للتنسيق الوظيفي العام أو الاقليمي. وكما سبق ذكره (في المبحث الثاني من الفصل الثاني) فان الخطر الاسرائيلي كان، أكثر من أي مصدر آخر للخطر، دافعاً لعديد من أشكال التنسيق والتعاون بين البلدان العربية. واذا كانت الخبرة الماضية توحي بأن هذه الأشكال للتنسيق والتعاون لم توضع، في معظم الأحوال، موضع التطبيق الفعلي، فان مقتضى المشهد هو أن التحدي الاسرائيلي،

وغيره من التحديات الخارجية وعلى رأسها التحدي الايراني اضافة الى عوامل أخرى، سوف تمارس تأثيرها في السنوات الأولى من فترة الاستشراف، بحيث تتولّد استجابة عربية عند نقطة زمنية محددة (سنة ١٩٩٠ مثلاً، كما جاء في مقدمة هذا المبحث) وذلك لدفع الوطن العربي الى نقل مشروعات التنسيق لديه الى حيّز الفعل والممارسة. وبعد هذه النقطة، أي في معظم فترة الاستشراف بعد تلك النقطة (١٩٩٠ - ٢٠١٥) سوف تمكّن هذه الأشكال «الفعلية» للتنسيق، الوطن العربي من اتخاذ المبادرات في علاقته باسرائيل، بحيث يكفّ عن أن يكون، كما في المشهد الأول أي مشهد التجزئة، مجرد «موضوع» للمبادرات الاسرائيلية، وتوجهاتها التوسعية المتصاعدة.

وجوهر الاتجاه العربي نحو التنسيق الوظيفي (الفعلي لا الشكلي) سوف يكون هو تجاوز البلدان العربية لمرحلة التقوقع على ذاتها، «كدول» مستقلة في مواجهة بعضها بعضاً، الى مرحلة أكثر نضجاً، تدرك فيها أن الحفاظ على أمنها - بل ومجرد وجودها - سوف يكون رهناً بتكاتفها مع بعضها البعض، على الأقل في ميادين محددة، سواء على المستوى الاقليمي أم المستوى العربي الشامل.

في ما يتعلق بالتنسيق الاقليمي، وامتداداً لما سبق ذكره، فان رد الفعل الاسرائيلي لمبادرات التعاون الاقليمي المختلفة، سوف يختلف تبعاً لمخاطرها المباشرة عليها، فاذا كان أخطر هذه المبادرات هو المتعلق بتجمع المشرق العربي، فان التنسيق بين تجمع المشرق العربي، وتجمع وادي النيل، أو حتى «مصر» فقط، سوف يعني بالنسبة الى اسرائيل دق ناقوس الخطر، واتخاذ موقف الاستعداد والتأهب. وفي حال تحييد الخطر الايراني في التسوية المستقبلية للحرب العراقية - الايرانية، فان ذلك سوف يحمل مزيداً من الاحتمالات بأن تنظر اسرائيل الى التنسيق بين تجمع المشرق العربي، وتجمع وادي النيل (أو مصر فقط) كمبرر لشن الحرب الوقائية، التي تتجه أساساً الى المشرق العربي (سوريا في الدرجة الأولى)، بما يعنيه ذلك أيضاً من تحذير لمصر، واختبار لعمق التنسيق بين الجانبين. أما اذا ظل الخطر الايراني مستنزفاً جل الطاقات الدفاعية للعراق وسوريا، فربما لا ترى اسرائيل في التنسيق بين تجمعي المشرق العربي ووادي النيل (أو مصر فقط) سبباً لشن الحرب.

أما التنسيق المشرقي - الخليجي، فان فعاليته في الصراع ضد اسرائيل سوف ترتبط، كما سبقت الاشارة، بتأثيرات الحرب العراقية - الايرانية على مجمل التطورات في الخليج وفي المشرق العربي. وعلى سبيل المثال، فان انتصار ايران على العراق، سوف يجعل منها الدولة الكبرى الاقليمية في منطقة الخليج بلا منازع، الأمر الذي يؤهلها، تالياً، للقيام بمهمة حفظ «الأمن»، وحماية المصالح الدولية هناك، ويؤدي هذا الى التقليل من أهمية الصراع العربي - الاسرائيلي من المنظور الدولي، لأن أحد المصادر الأساسية لأهمية ذلك الصراع في الماضي، انما كانت بسبب قربه من منطقة الخليج، وبسبب الخوف من تأثيراته السلبية عليها. ولكن

تداعيات الحرب العراقية ـ الايرانية تكون قد أثبتت أن المصادر «الخليجية» لتهديد أمن الخليج أخطر من تهديد الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ويكون بروز ايران في هذا السياق بمثابة الحل الأمثل لمشكلة الحفاظ على أمن الخليج . ويؤدي اضعاف الاهتمام الدولي بالصراع العربي ـ الاسرائيلي الى اتاحة الفرصة لاسرائيل (المتفوقة) لمزيد من الهيمنة في المنطقة، خصوصاً بالتنسيق المباشر أو غير المباشر مع ايران.

إن مؤدى ما سبق كله، أن أي تجمع اقليمي خليجي أو مشرقي في المستقبل المنظور، انما سوف يتمّ في مواجهة كل من التحدي الايراني، والخطر الاسرائيلي معاً. فاذا كان مضمون المشهد الثاني هو أن التنسيق داخل كل من هذين التجمعين وفي ما بينهما، سيكون تنسيقاً حقيقياً وفعالاً، فان هذا سوف يستفز، مرة أخرى، اسرائيل، ويدفعها الى الترقب والتأهب، ولكن ليس بالدرجة التي تحدث مع التنسيق المشرقي ـ المصري.

على أن هذا التصور لمسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في ظل مشهد التنسيق (الوحدات الاقليمية) يقوم على افتراض أن ذلك التنسيق العربي سوف يكون حافزاً لتصعيد الصراع مع اسرائيل، مما يثير، نظرياً، الاحتمال الآخر وهو أن يكون هذا الصراع حافزاً لتهدئة (وليس لتصعيد) الصراع. وفي ظل معطيات الموقف العربي الراهن، يمكن القول أن مصير هذا الاحتمال الأخير، مرتبط الى حد بعيد بتطورين متوازيين: أولهما، أن يتمتع تجمع المشرق العربي (العراق وسوريا والأردن أساساً) بفاعلية يمكن أن تشكل تهديداً لاسرائيل، نتيجة تحييد الخطر الايراني أو حتى نتيجة حدوث تحول جذري في علاقات ايران بجيرانها العرب. ثانيهما: أن تظل مصر (أو تجمع وادي النيل) بعيدة عن هذا التجمع، ولا يحدث تنسيق بينهما، بل، على العكس، ان تشهد العلاقات المصرية الاسرائيلية نمواً بدرجة أو بأخرى.

إن مثل هذه التطورات يمكن أن تنعكس، بالنسبة الى الفلسطينيين، في شكل تدعيم لمنظمة التحرير التحرير الفلسطينية، نتيجة تقليل أسباب الانقسام بين فصائلها (وهي الأسباب التي تعكس الانقسامات العربية)، والحفاظ على حد معقول من الروح المعنوية العربية في الأرض المحتلة. أما بالنسبة الى اسرائيل، فان التبلور النسبي للقوة العربية في المشرق، يمكن أن يدعم مواقع القوى الأكثر اعتدالاً نسبياً داخل النخبة الحاكمة فعلاً، أي مواقع حزب العمل والمعراخ عموماً، على أساس فداحة الخسائر التي يمكن أن تنجم عن المواجهة المسلحة (بسبب المقاومة العنيدة المحتملة على الجبهة الشرقية، وفقدان العلاقات الطيبة مع مصر، بل وامكانية تحول مصر الى جانب التكتل المشرقي في حالة نشوب الحرب) ويفترض هنا ان تلعب مصر دوراً «للوساطة»، بمعنى ما بين اسرائيل وعرب التكتل المشرقي. وسوف ينعكس هذا كله، على نمط التسوية المتصور، في المشهد.

أما في ما يتعلق بالتنسيق الوظيفي الشامل، على مستوى الوطن العربي، فان رد الفعل

الاسرائيلي، سوف يتوقف على نوعية ذلك التنسيق. ولا شك أن التنسيق العسكري، والتنسيق في التصنيع الحربي، والتنسيق في قضايا الطاقة خصوصاً الطاقة النووية، سوف يكون في مقدمة الأهداف التي يتجه اليها التحرك الاسرائيلي المضاد، بما في ذلك ضرب مراكز الفاعلية في ذلك التنسيق.

على أن موقع مصر من هذا التنسيق، وتطورات العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، سوف تكون ذات أثر مهم على مسار الصراع، ربما على نحو معاكس. فابتعاد مصر عن التنسيق الشامل، سوف يقلل بشدة من فاعليته، وينعكس، تالياً، على ردود الفعل الاسرائيلية. أما اذا استطاعت مصر الجمع بين المشاركة في تنسيق وظيفي عربي ما، وبين استمرار العلاقات وتصاعدها مع اسرائيل، فان هذا سيعني «تسريب» اسرائيل لمزيد من الانغماس في المنطقة. وبعبارة أخرى، فسواء لم تشارك مصر في التنسيق الوظيفي، أم شاركت فيه، فان ذلك سيوفر شرطاً محدداً لتهدئة الصراع مع اسرائيل، مما ينعكس على التسوية المتصورة للصراع.

(٣) فاذا انتقلنا الى المحدد الثالث لمستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أي، تأثيرات البيئة الدولية، فان هذه التأثيرات، في ظل ظروف التنسيق الوظيفي (الشامل أو الاقليمي) سوف تختلف عنها في ظل ظروف التجزئة. وجوهر هذا الاختلاف، هو أن المنطقة العربية ستكف عن الاكتفاء بموقف رد الفعل، والاستسلام للتأثيرات الدولية، وتنتقل الى محاولة مواجهتها من خلال التنسيق الوظيفي، الأمر الذي يحد من فاعلية هذه التأثيرات. ووفقاً للخبرة الماضية، فإن المحاولات الناجحة للتنسيق الوظيفي العربي، بما انطوت عليه من تهديد لمصالح القوى الأجنبية، انما سبّبت قلقاً حقيقياً لتلك القوى، بل وولّدت ردود فعل معاكسة للحدّ من فعالية ذلك التنسيق. وأبرز الأمثلة، هنا، تتمثل في الحظر النفطي الذي فرضه العرب ابان حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣. لقد سعى العرب، من خلال الضغط على القوى الدولية المساندة لاسرائيل، وبخاصة الولايات المتحدة، الى ارغام هذه القوى على الكفّ عن مساندة اسرائيل، بل والضغط عليها للتوصل الى تسوية مقبولة عربياً. على أن رد الفعل الأمريكي والأوروبي على ذلك الضغط العربي، لم يتمثل في الخضوع له والضغط على اسرائيل، وانما في مواجهته مباشرة، ومحاولة ابطال مفعول «سلاح النفط» الذي تولّد بفعل التنسيق العربي. وقد تم ذلك بأساليب عدة، كان أهمها انشاء جبهة الدول المستهلكة للنفط، وترشيد استخدام النفط، ثم وصل الأمر الى التهديد باحتلال منابع النفط في حالة تكرار الحظر. وكانت تلك، في الواقع، هي الظروف التي نشأ في ظلها الحديث عن انشاء قوة للانتشار السريع في منطقة الخليج.

إن مؤدى هذه الخبرة، هو انه بمقدار ما سيكون التنسيق الوظيفي ماساً بمصالح قوى خارجية مسيطرة في المنطقة، فانه سيستنفر تلك القوى لمواجهته، ولكن فعاليته، بالنسبة الى

زيادة رصيد القوة العربية، تظل مؤكدة، طالما تم بنجاح وعلى مدى زمني طويل. وفي المقابل، فان هذا النجاح في التنسيق الوظيفي، يقدم فرصة مشجعة للقوى الدولية الخارجية المؤيدة للجانب العربي، كي تستمر في موقفها. وفوق ذلك، فان مقدرة البلدان العربية على المبادرة بحد معقول من التنسيق في ما بينها لمواجهة المخاطر الخارجية، انما تمكّنها من مواجهة الآثار «المفتتة» للقوميات والدول، التي يمكن ان تسفر عنها التطورات المستقبلية، مثل التطورات في عالم الاتصال، وتكنولوجيا ما بعد المجتمع الصناعي، فضلاً عن تأثير الشركات متعددة الجنسيات. . . الخ، كما سبقت الاشارة.

على أن هذا الأثر للتنسيق الوظيفي، على العوامل الخارجية المؤثرة على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، يبدو في صورة مختلفة، إذا نظرنا اليه من زاوية التجمعات الاقليمية. فقدرة تجمع الخليج العربي (القائم فعلياً الآن) على الحد من التأثيرات غير المؤاتية للبيئة الدولية على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، سوف تتأثر في جزء من فترة الاستشراف بتداعيات الحرب العراقية ـ الايرانية، الأمر الذي يجعلها في موقف السعي الى الحصول على ضمانات من القوى الدولية للحفاظ على أمنها الاقليمي، أكثر منها في موقف الاستقلالية ازاءها. وفي واقع الأمر، فان ضآلة القوة الفعلية للتجمع الخليجي ستجعله في حاجة دائمة الى المساندة من خارجه. فإذا كان توفير تلك المساندة من القوى الدولية التي ارتبطت مصالحها تاريخياً بالخليج، أي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، مما لا يتسّق مع مجمل المصالح العربية في مواجهة اسرائيل، فسوف يتعين على «قوة عربية» أن تقدم البديل من تلك المساندة. وفي واقع الأمر، فان القوة التي يمكن ان تقدم تلك المساندة، بالحد الأدنى من «الحساسيات»، سوف تكون هي «مصر»، أو تجمع «وادي النيل».

أما تجمع المشرق العربي، فسيكون، أكثر من أي تجمع آخر، مثيراً لتوجس وترقب القوى الاقليمية والدولية. على المستوى الاقليمي، تتمثّل هذه القوى المترقبة بداهة في ايران وتركيا، كما سبقت الاشارة. أما على الصعيد الدولي، فان هذاالتجمع سيكون أقدر على اجتذاب وتوظيف الدعم السياسي والعسكري من الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية عموماً، خصوصاً وأن التوجه نحو تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي (أو على الاقل عدم اهماله) تظل له مبرراته القوية لدى وحدات التجمع أي العراق وسوريا والأردن. وفي حين أن هذا التجمع سيكون قادراً على تطوير علاقات طيبة مع أوروبا الغربية (خصوصاً فرنسا)، فان فعاليته في مواجهة اسرائيل أو تهديده لها، ستكون هي المحدد لتوجه الولايات المتحدة حياله، أي بما يتجاوز قدرته على توظيف علاقته بالولايات المتحدة في مواجهة اسرائيل.

أما بالنسبة الى تجمع المغرب العربي، فان الرصيد الذي يمكن ان يتكون له في علاقاته الدولية، بعد قيامه، يصعب أن ينظر اليه كرصيد اضافي مباشر للقوة العربية في مواجهة

اسرائيل، اللهم الا من خلال المقدرة على حشد المزيد من الدعم السياسي، بخاصة في المحافل الدولية، وفي اطار منظمة الوحدة الافريقية.

ب - مستقبل الصراع عسكرياً في ظل التنسيق الوظيفي(*)

اتساقاً مع ما سبق ذكره، سيكون تجمع المشرق العربي ذا تأثير مباشر على نشوب الصراع المسلح في الصراع العربي - الاسرائيلي وعلى سير نتيجته، وان قيمة باقي التجمعات تكون بقدر ما يمكن أن تعاون به هذا التجمع، وأن بدء التنسيق العسكري الجوي بين سوريا والعراق يمكن أن يكون الدافع الى نشوب الحرب بمبادأة من اسرائيل، وقبل أن تكتمل عناصر التنسيق الجدي. وهكذا فان التوازن العسكري بين هذا التجمع واسرائيل يختلف عند بدء التجمع، عنه بعد فترة من ذلك، على الا تقل هذه الفترة عن خمس سنوات، وأن يبدأ التنسيق العسكري الجدي المعلن متأخراً كثيراً عن بداية اقامة هذا التجمع، كما يفضل التمهيد له في بعض العناصر غير الرئيسة حتى قبل قيام التجمع نفسه، مثل تبادل المعلومات عن اسرائيل، وتوحيد المصطلحات، وتشابه التنظيمات، ومصادر العلم العسكري. وهنا، يلاحظ تقارب كثير من العناصر وبخاصة الاسلحة والذخيرة والتنظيمات في كلا البلدين، بينما تختلف مصادر العلم العسكري.

يعتبر التعاون الاقتصادي والعلمي والاجتماعي بين البلدين مصدراً مهماً لتحسين الميزان العسكري للتجمع نتيجة لارتفاع الناتج المحلي العام للعراق، وكذلك خبرته في مجال الصناعة التمويلية، وفي مجال العلوم النووية واقامة مفاعل نووي. كما أن الموقع الجغرافي لسوريا، وبخاصة موقعها على البحر المتوسط، وخبراتها المكتسبة من الاحتكاك بالدول المجاورة وأوروبا ورصيدها العلمي تشكّل عناصر اضافية الى الميزان العسكري، وتفيد سوريا العراق أكثر في المجال العسكري، من حيث المعلومات عن العدو وخبرة الاحتكاك به. ولا شك أن امكانات اقامة صناعة مشتركة تزيد من احتمالات التصنيع الحربي المشترك، مما يقلل من اعتماد التجمع على القوى الخارجية.

اذا اضفنا امكان اشتراك القوات العراقية من خلال الاردن، فان ميزان القوى هنا يتغير، اذ لا يصبح الأردن موضع ضعف في هذا التجمع الاقليمي، بل يضيف اليه طاقة وصفية تؤدي أولاً الى تشتيت الجهود الاسرائيلية على أكثر من اتجاه، وتتيح امكانية توجيه الضربات الى المراكز الاستراتيجية الحيوية في اسرائيل.

الا أن توازن القوى بين العرب واسرائيل، اذا اعتبرنا تجمع المشرق العربي ممثلاً

(*) كتب هذا الجزء اللواء طلعت مسلم.

للعرب، لا يمكن ان يكون حاصل جمع القوات العراقية والسورية، اذ سيبقى الجزء الأكبر من القوات البرية العراقية، وكل قوات العراق البحرية، وجزء من قواته الجوية في مواجهة إيران، حتى لو افترضنا توقف الحرب العراقية ـ الايرانية، بل والوصول الى تسوية سلمية، اذ ستبقى بعض أسباب هذه الحرب كامنة لدى الجانبين، كما أن من المحتمل أن تسعى الكتلة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الى اثارة الصراع مرة أخرى بين ايران والعراق. أي أن التجمع لا يضيف القوات العربية فقط الى بعضها، بل أنه يمكن ايضاً ان يضيف الامداد.وهنا نذكر انه في دراسة دول الجوار الجغرافي، تقل احتمالات التدخل التركي المباشر في حالة نشوب الصراع المسلح مع اسرائيل نتيجة لشدة تعرضها للضغط العسكري السوفياتي ـ الا أن هذا قد لا يمنع من استخدام أراضيها لاثارة مشاكل أمنية قرب الحدود بواسطة عناصر سورية معارضة أو طائفية، مما يضطر سوريا الى الاحتفاظ بقوة احتياطية محدودة لمواجهة متطلبات حماية العمق السوري. وهكذا فان الاضافة الحقيقية الى القوات السورية تكون في مجال القوات الحيوية، وهي عامل مهم ومؤثر ويسمح للقوات السورية بتحقيق تفوق محدود على اسرائيل، بالتعاون مع باقي الدول في هذا التجمع، الا أن اسرائيل تظل متفوقة بحرياً، وذلك حسب الجدول المرفق، وكذلك في المجال النووي وصناعة الاسلحة.

يتأثر هذا الميزان كثيراً بمدى توافر الاحتياجات اللازمة للأسلحة من ذخيرة وقطع غيار ووسائل الاستطلاع والقيادة والسيطرة والاتصالات. واذا كان من الصعب التنبؤ بمدى توافرها، الا أن مسار التسليح والصراع يوحي باحتمال ان تكون اسرائيل متفوقة في هذا المجال بهامش محدود، نتيجة لطبيعة الاتفاق الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة. كما ان الصناعة العسكرية الاسرائيلية، على رغم ما تلاقيه من صعوبات، ستكون أقدر على تزويد اسرائيل بعض احتياجاتها، سواء من الاحتياجات اللازمة للأسلحة وقطع الغيار أم وسائل الاستطلاع والقيادة والسيطرة والاتصالات، بخاصة باستفادتها من الاشتراك في برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي الامريكية.

(١) التنسيق الجماعي

سبق أن توضّح تأثير التنسيق الجماعي على سير الصراع. أما بالنسبة الى ميزان القوى، فإن هذا التنسيق، إن لم يكن في المجال العسكري، فهو يمكن ان يضيف الى الميزان العسكري بعض العناصر التي قد تغيّر من ميزان القوى. ويأتي في مقدمة ذلك، تأثير التنسيق الجماعي في المجالات الاقتصادية والعلمية، اذ أن هذا التنسيق كفيل برفع مستوى القاعدة الصناعية والعلمية اللازمة لانتاج كثير من القوات اللازمة للقتال، كما أن ذلك يمكن ان يؤدي الى ارتفاع المستوى العلمي للجنود والقادة مما يمكنهم، أولاً، من استيعاب الأسلحة المتقدمة التي

يتوقع أن تظهر خلال فترة الاستشراف، كما يمكنهم، ثانيـاً، من استخدام الاسلحـة والقوات بكفاءة أكثر، مما يضيف قدرات جديدة الى الميزان العددي للقـوة العسكريـة. على أننـا يجب أن نضـع في الاعتبار أن نتـائج التنسيق الجـماعي ستحتاج الى زمن طـويل نسبيـاً حتى تظهـر نتائجها السابقة، وتقدّر هذه الفترة من ١٠ الى ١٥ سنة على الأقل.

قد يؤدي التنسيق الجماعي، في بعض المجالات، الى التنسيق الجماعي العسكري، وقد يبدأ هذا في مجال الصناعة العسكرية، وفي مجال التكنولوجيا النووية، وهو مـا يمكن أن يكون نواه لبناء قوة عسكريـة عربيـة متجانســة، سواء من حيث المستـوى العلمي أم من حيث المعدات المستخدمة أم التنظيم العسكري للقـوات، وأسس بناء القـوات المسلحة، ممـا يمكن أن يقلّل من التباين الواضـح في بناء القـوات المسلحة للبلدان العـربية حـالياً، لا لسبب الا لسيـادة منطق التجـزئة، وغلبـة المصالـح القطريـة أو التنظيميـة، واختلاف المفـاهيم بين القيـادات، سواء السياسية منها أم العسكرية. وهكذا، فـان التنسيق الجماعي يؤدي الى تغيـير ميزان القـوى في الصراع العـربي ـ الاسرائيلي عـلى المدى البعيـد، وبخاصـة عنـدمـا يصـل هـذا التنسيق الى المستوى العسكري الـذي هو في النهـاية أقـرب الى مشهد الـوحدة العـربية منـه الى التنسيق الجماعي، نظراً لتبعية الاستراتيجية العسكرية للسياسة.

أما في ما يتعلق بنموذج الحرب المقبلة، في ظل مشهد التنسيق العربي، فيمكن القول، في مـا يتعلق بالتنسيق عـلى مستوى التجمعـات الاقليمية، انـه ليس في التجمعات المفـترضة تجمع يمتلك تأثيراً على الصراع مع اسرائيل بدرجة كافية، ما خلا المشرق العربي، الذي قـد يؤثـر مباشرة عـلى نشوب الصراع العربي ـ الاسرائيلي وسيره ونتيجته، بينـما تكون قيمـة باقي التجمعـات بقدر مـا يمكن ان تعاون هـذا التجمع. عـلى أنه يـوضع في الاعتبـار أن احـدى الدولتين الـرئيسيتين في هـذا التجمع، والتي تعـطي له وزنـه، وهي العراق، تحتـاج أولاً الى انهاء الصراع المسلح بينهـا وبين ايـران، وتحتاج ثـانياً الى فـترة لاعادة بنـاء الدولـة والاقتصاد الوطني والقوات المسلحـة وتنظيمهـا بما يمكنهـا من الاشتراك بفعـالية في هـذا التجمع، وحتى يكون لهذا التجمع قيمة عسكـرية تـرتبط باضـافة عـدد كبير من القـوات التي اكتسبت خبرة القتال. كما ان هذا التجمع الاقليمي الذي يتخذ بالدرجة الأولى صورة سياسية، ويركّز على بناء قاعدة تكنولوجية وصناعة عسكرية مولدة اضافة الى التخطيط الاقتصادي، سيتطلب زمناً وجهداً طويلاً لبناء أجهزته، وحـلّ مشاكله وحـلّ مشاكـل القيادة (بخـاصة في تجمـع المشرق العربي) مما يؤخّر ظهور نتائجه العسكرية، وان كانت في النهاية ستكون افضل. وتختلف قيمة وتأثير هذا المجتمع كثيراً، عندما يتعاون مع تجمع وادي النيل (التكامل المصري السوداني) أو مع مصر على الأقل.

يتأثر نموذج الحرب المقبلة بتجمـع المشرق العربي، في أن بـدء التنسيق العسكري بـين سوريا والعراق جدياً، يمكن ان يكون الدافع الى نشـوب الحرب بمبـادأة من اسرائيل، وقبـل

أن تكتمل عناصر التنسيق الجدي بين عناصر هذا التجمع، ويحدد من أهداف العمليات الاسرائيلية بدرجة كبيرة، اذ يكون الهدف هو تدمير القوات السورية على خط الجبهة، وفي حدود الهدف المباشر جبل أم الدرج، جبل الدروز جبل الشيخ، ثم الاستعداد لصد هجمات القوات العراقية القادمة من العراق. الا أن اشتراك القوات الجوية العراقية، منذ بداية الحرب تقريباً، وبخاصة بالتعاون مع الأردن، يحدّ من قدرة القوات الجوية الاسرائيلية في العمل بحرية ومعاونة قواتها، كما ان عمل الصواريخ العراقية أرض أرض من الأراضي الأردنية، يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة على قدرة العمل في القواعد الجوية الاسرائيلية الرئيسية وحريته.

ونتيجة لذلك أيضاً، تقلّ قدرة القوات الاسرائيلية على استخدام قوات الابرار الجوي، كما تقلّ قدرتها على شلّ مراكز القيادة والسيطرة، وان كان ذلك سيستدعي عمل عناصر الحرب الالكترونية بأقصى طاقة، وقد يتم امدادها أثناء الصراع بالوسائل الأكثر تطوراً من الولايات المتحدة الامريكية. ويؤثر هذا الوضع على طبيعة الصراع، اذ يزداد عنفاً ويتّسم بالتغير السريع والقتالي للموقف نتيجة تدخل قوات جديدة، ويبطىء من معدلات التقدم الامريكية، ويزيد من احتمالات التهديد باستخدام أسلحة التدمير الشامل، ويدعو الولايات المتحدة الامريكية الى سرعة التدخل لايقاف الصراع بمجرد ظهور بوادر الفشل الاسرائيلي، بعد أن تكون قد قامت بامداد اسرائيل بأقصى طاقة لمنع هزيمتها، بينما يقتصر الدور السوفياتي على امداد كل من سوريا والعراق بالاسلحة والذخيرة، كما قد يقوم بامداد الاردن، اذ أنه غالباً ما سينضم الى هذا التجمع على رغم اختلاف نظم الحكم. ويظهر التهديد النووي الاسرائيلي، واحتمالات الاقتراب من مواجهة نووية من الدول العظمى، نتيجة للصراع من دون الوصول إليه، أحد الملامح الرئيسية للنزاع، ولا يختلف استخدام الأسلحة كثيراً الا في حالة التعاون مع التكامل العربي والسوداني.

اذا أمكن لبلدان هذا التجمع أن تحقق تنسيقاً مناسباً قبل بدء الهجوم الاسرائيلي، فان ذلك، على عكس السياسة العسكرية الاسرائيلية، قد يدعو اسرائيل الى اتخاذ موقف دفاعي، والاستعانة بقوى دولية لمنع التجمع من الهجوم عليها، والى العمل على تفكيك هذه الروابط والتجمع، سواء من الداخل أم من الخارج. فاذا فشلت هذه الجهود، فيمكن أن يبدأ تجمع المشرق العربي ـ بعد ضمان عدم تدخل ايران والاحتفاظ بقوات مناسبة على الحدود الايرانية ـ في الهجوم بهدف استعادة الأراضي المحتلة من سوريا ولبنان بعد ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧. ويتخذ الهجوم الصورة السابقة نفسها تقريباً، مع زيادة الاعتماد على قوات المشاة والمشاة الميكانيكية المتوافرة لدى أطراف التجمع، وتركيز الضربات الجوية والصاروخية على القواعد الجوية والصاروخية والبحرية الاسرائيلية. والتنسيق يبدأ بأعمال القتال النظامية للجيوش، والأعمال الفدائية والمحدودة، كما قد يشتمل الهجوم الاستراتيجي على عمليات

محدودة منفصلة ضد الأهداف النووية الاسرائيلية، وبعض مراكز السيطرة الاستراتيجية. ونتيجة لكثافة القتال وعنفه، فإن الزمن الذي سيستغرقه الصراع الشامل يتقلص الى أسبوع أو أقل، ويزداد تدخل القوى العظمى للمحافظة على كيان اسرائيل، وتزداد احتمالات المواجهة بينها، بينما تزداد احتمالات تعاون البلدان العربية الأخرى، وبخاصة بلدان الخليج في المجال الاقتصادي واستخدام النفط، ويظل التعاون العسكري بواسطة القوات محدوداً أو رمزياً، فيما يقتصر تعاون الدول الافريقية على تعاون ليبي - جزائري بقوات بحرية محدودة، أو يتوقف عند التأييد السياسي والمعنوي. وعلى رغم أن قوات التجمع لن تستطيع غالباً أن تتعدى الحدود الاسرائيلية، الا أن تأثير الصراع المسلح سيبدو واضحاً للمصلحة العربية في أي محاولات للتسوية بعد ذلك، مما يدعو اسرائيل الى المماطلة والتسويف لحين خلق ظروف أفضل بالنسبة اليها.

تزداد قوة هذا الاحتمال بدرجة كبيرة، لو حقّق هذا التجمع تعاوناً مسبقاً مع مصر أو التكامل المصري السوداني، اذ سيفتح المجال واسعاً أمام تجمع المشرق العربي لتحقيق أهدافه، في حين تتمكن مصر من التخلص من غالبية القيود العسكرية المفروضة على الوجود العسكري المصري في سيناء أو كلها. الا أن القوات الأمريكية المشتركة في القوات متعددة الجنسيات، قد تلعب دوراً في حرمان مصر من تحقيق هذه النتيجة. وعموماً، فان احتمالات تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، بواسطة قواتها في مشهد قوات القيادة المركزية والأسطول السادس الأمريكي وبعض الفنيين العسكريين الموجودين في السعودية لمصلحة اسرائيل تبقى كبيرة. في حين تقتصر المعاونة السوفياتية على كل من سوريا والعراق، وربما ليبيا التي يمكن أن تمدّ مصر ببعض الأسلحة أثناء الصراع. أما من الناحية العربية، فتزداد احتمالات تعاون البلدان العربية، بما فيها ليبيا والجزائر خصوصاً. كما يمكن أن تشارك اليمن الديمقراطية في محاولة ممارسة حق التنسيق في مضيق باب المندب، سواء بامكاناتها أم بمعاونة مصريين. كما تزداد، في مثل هذه الحالة، احتمالات التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها فعلاً، مما يزيد من احتمال حدوث مواجهة نووية عالمية. الا أن نتائج الصراع المسلح، في هذه الحال، تضع أسساً قوية لمستقبل الصراع، ومحاولات التسوية لمصلحة العرب.

وقبل أن تنتهي دراسة تأثير التجمعات الاقليمية على مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي، لا بد من الاشارة الى أن التجمع الاقليمي الرائد والمؤثّر على الصراع العربي - الاسرائيلي يخرج عن نطاق التجمعات الاقليمية الواردة في اطار البحث، وهو ذلك التجمع الذي يجمع كلاً من مصر وسوريا على الأقل، ويتسع لاضافة العراق وليبيا، والأردن ولبنان، كما يمكنه التنسيق مع تجمع مجلس التعاون الخليجي واليمن، والمغرب العربي، وهو تجمع يمثل أكبر تحشيد للقوى العربية، حيث يتّسم تجمع المشرق العربي بملاصقته لأكبر قوتين من قوى الجوار الجغرافي وهما تركيا وايران، وأخطر هذه القوى وهي ايران. ويؤدي هذا التجمع

الى صورة مشابهة للتصور الأخير المستند الى تعاون التكامل المصري ـ السوداني، مع تجمع المشرق العربي، الا أنه يزيد من الترابط والتنسيق بين أعمالها، بحيث لا يتوقف دور مصر خصوصاً، والدور العربي الافريقي عموماً، على المعاونة العاجلة أو المحدودة، بل يمتد الى الاشتراك في التخطيط منذ البداية والمساهمة الشاملة والفعالة في الصراع المسلح، وهو يزيد في النهاية من احتمالات تحرير كل من الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء الحرب أو بعدها، والتأثير عموماً على الأوضاع العربية في فلسطين.

وفي ما يتعلق بالشكل الثاني، أي التنسيق الجماعي، فان التنسيق الجماعي العربي لا يؤثر على الصراع المسلح العربي ـ الاسرائيلي، الا في حالة التنسيق الجماعي لبناء قدرة عسكرية عربية موحدة، أو في حالة التنسيق الجماعي العربي حول النفط بدرجة أقل، وفي حالة استخدام الولايات المتحدة لاسرائيل لتحقيق أهدافها المباشرة. الا ان نتيجة الصراع ستتوقف على التنسيق الجماعي العسكري.

لا يعتبر التنسيق الجماعي العسكري لجميع البلدان العربية نقطة تحول رئيسة ومباشرة لنشوب الصراع المسلح على نطاق واسع (الحرب الشاملة) الا بقدر ما يتم بين البلدان العربية الرئيسة، اذ ان التنسيق الجماعي للقوات المسلحة العربية في جميع البلاد العربية سيحتاج الى زمن وجهد أطول. وتزداد احتمالات فشل التنسيق عن نجاحه نظراً لتعدد أطراف التنسيق، بحيث يمكن أن تؤخر احدى البلاد العربية عملية التنسيق الجماعي كله. وعموماً، فان هذا يرتبط أولاً بما يمكن أن يكون قد اتخذ من خطوات في هذا المجال، قبل اتخاذ القرار النهائي بهذا التنسيق، والذي يشتمل بالضرورة على انشاء قيادة عسكرية موحدة بأجهزتها، ووضع أسس لبناء القوات المسلحة واستراتيجية وعقيدة عسكرية مشتركة، واجراء تدريب مشترك. كما أن ذلك يرتبط بمدى جدية وتقدم أعمال التنسيق العسكري. وتعتبر جدية وبدء تقدم أعمال التنسيق العسكري الجماعي العربي، حافزاً كافياً لبداية الحرب بواسطة اسرائيل لتجهض المحاولة العربية لقلب الميزان الاستراتيجي لمصلحتها، قبل أن تصبح حقيقة واقعة. وتأخذ الحرب الاسرائيلية في هذه الحالة، طابع العمليات المحدودة أكثر من الحرب الشاملة، ويكون هدفها تدمير القوة العسكرية لبلدين عربيين رئيسيين على الأقل هما مصر وسوريا، مع احتمال تدمير جزئي للقوات العراقية والليبية والعمل على تحييد القوة السعودية، بالتعاون غير المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتشتمل العمليات المحدودة على ضربات جوية شاملة تتركز على القوات الجوية السورية والمصرية وقواعد الصواريخ أرض أرض وصواريخ الدفاع الجوي، والتهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد عواصم البلدان والمراكز الصناعية والاقتصادية والتعدينية المهمة، والنشاط النووي العربي عموماً، وان تستغل نجاح هذه الضربات في محاولة لفرض شروطها على البلدان العربية، من دون الاضطرار قدر الامكان الى الهجوم البري لاتمام النصر العسكري، مع احتمال اللجوء الى

عمليات برية محدودة لتأكيد مصداقية التهديدات.

في حالة امكان التنسيق الجماعي العسكري الجوي، قبل أن تقوم اسرائيل باجهاض هذه القدرة العسكرية العربية الموحدة فان هذا يمكن أن يدفع العرب الى القيام بهجوم استراتيجي عام بهدف تحرير الأرض المحتلة. ولا تختلف طبيعة الحرب كثيراً، في هذه الحالة، عن حالة التجمع الاقليمي المقترح بين تجمع المشرق العربي ووادي النيل (التكامل المصري السوداني) الا أنه يسهّل من المهمة العربية، ويزيد من احتمالات التدخل الأجنبي، واحتمالات التغير المختلفة الناتجة عن تعدّد الأطراف. ولكنه في النهاية يحقّق للجانب العربي أفضل النتائج، ويصعّب المهمة على التدخل الأجنبي الذي تتزايد احتمالاته، وهو قد يصل بالصراع العربي ـ الاسرائيلي الى نهاية تعيد كل الحقوق العربية، وتحفظ للاسرائيليين حقوقهم في أن يكونوا مواطنين متساوين في البلدان العربية، بما فيها فلسطين.

(٢) التسوية في ظل التنسيق العربي

سوف تتوقف التسوية، في ظل مشهد التنسيق الوظيفي، على تطور العوامل الحاكمة أو المحددة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، في اطار افتراضات ذلك المشهد كما سبقت الاشارة، أي تطورات القوة الذاتية العربية والاسرائيلية، وطبيعة التغيرات التي يمرّ بها طرفا الصراع، بخاصة تحت تأثير مجريات الصراع ذاته، ثم التطورات في البيئة الدولية.

ولقد خلص المبحث السابق الى أن التسوية، في ظل استمرار الظروف العربية الراهنة، انما تتمثل في «لا تسوية» الصراع أو في فرض «التسوية الاسرائيلية» التي تتركز في اسباغ الشكل الرسمي أو المقنن على أهم الأوضاع الراهنة. ولكن التطورات المفترض حدوثها في ظل مشهد التنسيق ـ التي سبق تحديدها ـ انما تعني حدوث تغير نسبي في مصلحة الطرف العربي، يؤدي الى شكل من أشكال التسوية، ينتقل بها من حالة اللاتسوية، ويبتعد عن التسوية كما تريدها اسرائيل، ولكنه، في الوقت نفسه، ليس هو التسوية الأفضل من وجهة النظر العربية. وفي حين تفرض اسرائيل «سلامها» الخاص على المنطقة، بحكم تفوقها شبه المطلق في ظروف «التجزئة»، مما يجعله في الواقع «استسلاماً» عربياً، فان التحسن النسبي في مجمل القوة العربية بفعل التنسيق الوظيفي (الشامل، أو الاقليمي) سيحمل معه أيضاً امكانات أكبر لتفجر الصراع، بحيث تضحي «التسوية» وكأنها «هدنة» مقلقة، أكثر من أي شيء آخر.

وعموماً، فان الدافع نحو التسوية، بالنسبة الى اسرائيل، سيتمثل في استمرار مشكلة «عرب المناطق» والتردد في ضمهم الى دولة اسرائيل، من ناحية، وتزايد القوة العربية الضاغطة، بخاصة من المشرق العربي، من ناحية ثانية، ثم الرغبة، ثالثاً، في الحدّ من الاندفاع العربي نحو مزيد من التنسيق، بخاصة بين تجمعي المشرق العربي ووادي النيل.

وكما سبقت الاشارة، فان هذه التطورات كلها سوف تساعد غالباً على تشجيع العناصر الأكثر اعتدالاً في النخبة الحاكمة الاسرائيلية، بما يتمثل تحديداً في ترجيح كفة اتجاه حزب العمل والمعراخ على الاتجاه اليميني.

وبالنسبة الى الفلسطينيين، فان الانتعاش السياسي والمعنوي لهم (في الضفة وغزة) نتيجة قيام تجمع المشرق العربي بين العراق وسوريا والأردن، لن يوازيه بالضرورة مزيد من القوة أو الفاعلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حتى وان دخلت هذه الأخيرة ضمن تنسيق تجمع المشرق العربي، وهو ما ينطوي على دافع اضافي لاسرائيل للتوجه نحو «تسوية» تضم الضفة وغزة.

أما الدوافع للتسوية على الجانب العربي، فستزيد منها الضغوط الفلسطينية على بلدان المشرق العربي والخليج لانجاز بعض التقدم في التسوية، استناداً الى التحسن النسبي الحادث في القوة العربية، فضلاً عن رغبة سوريا في استعادة هضبة الجولان. أما بالنسبة الى الأردن، فان الظروف ستصبح غالباً مؤاتية له، بشكل أفضل نسبياً من الأطراف الأخرى.

في ظل هذا التوازن الدقيق للقوى، فان لحظة الانتقال من حالة الجمود الى حالة التسوية، يمكن أن تتمثل في نشوب حرب محدودة بين اسرائيل، وبين أهم أطراف التجمع المشرقي بالنسبة اليها، أي سوريا. وفي ظل التنسيق العربي الفعال، فان الاداء السوري، والمساندة العربية والدولية، يمكن أن يحولا دون تحقيق انتصار اسرائيلي، بل وأن تتكبّد اسرائيل خسائر كبيرة. وفي ظروف ما بعد الحرب، فان عجلة التسوية يمكن أن تدور، مع موافقة (ضمنية أو مستترة) من الأطراف العربية، وعلى رأسها سوريا، على التفاوض المباشر مع اسرائيل، ولكن في سياق مؤتمر دولي، يكون غالباً ذا طابع شكلي. أما سكوت منظمة التحرير الفلسطينية على تلك الآليات للتسوية، فسوف تقابله موافقة اسرائيلية على وجود عناصر مرتبطة بالمنظمة، ضمن وفد تفاوض أردني ـ فلسطيني مشترك.

إن تضافر هذه المعطيات جميعاً، يمكن أن يدفع في اتجاه تسوية هي أقرب ما تكون الى ما أخذ، منذ فترة، يعرف باسم «الخيار الأردني»، أكثر من أي شيء آخر. فسواء أكان التنسيق العربي شاملاً، أم على مستوى التجمعات الاقليمية، فان التقارب الأردني ـ العراقي الذي سيتوطد كثيراً بفعل ذكريات الحرب مع ايران، والتناقض السوري ـ الفلسطيني (أي مع منظمة التحرير) الذي سيستمر لفترة غير قصيرة بفعل ذكريات المواجهة المريرة في لبنان، كلها عوامل ستدفع لمصلحة هذا الخيار. أيضاً، فان موقف مصر (أو تجمع وادي النيل) سيتأثر بالعلاقات الوطيدة مع الأردن، التي ستستمر غالباً في اطار هذا المشهد، فضلاً عن الشعور المصري بالامتنان للنظام الأردني الذي كانت له المبادرة باعادة العلاقات مع مصر، وكسر حلقة المقاطعة العربية التي تشكلت بعد كامب ديفيد. من ناحية ثالثة، فان محدودة فاعلية

منظمة التحرير، التي ستستمر قائمة في ظل هذا المشهد، جنباً الى جنب مع المتاعب الاقتصادية المتنامية في الضفة الغربية وغزة، ستساعد الأردن للتقدم نحو توثيق علاقاته بالضفة وغزة بدعم سياسي مشرقي، وبدعم مالي خليجي، طالما ظل مشهد التنسيق فعالاً.

أما من الجانب الاسرائيلي، فان «الخيار الأردني» سيظل، بداهة، أفضل من أي «خيار فلسطيني» من ناحية، كما أنه سيفضل ـ على الأقل من وجهة نظر «حزب العمل»، الذي غالباً ما سيسود اسرائيل في ظل مشهد التنسيق الوظيفي ـ على استمرار الوضع القائم[١٧]. ولكن «الخيار الأردني»، وكما سيرد في ظل شروط المشهد الثاني، لن يكون في صياغته الاسرائيلية (مشروع آلون مثلاً) التي تقوم على احتفاظ اسرائيل بالسيطرة على الأماكن ذات الأهمية الاستراتيجية العالية والكثافة السكانية المنخفضة، تاركة باقي الضفة لسيطرة ادارية أردنية، ومتجاهلة أي صيغة لحق تقرير المصير للفلسطينيين، أو حقهم في انشاء أي كيان سياسي مستقل.

وبصرف النظر عن كثير من التفاصيل، فان «الصيغة الأردنية» التي تطرح لتلك التسوية، انما سبق أن تبلورت منذ عام ١٩٧٢ في مشروع «المملكة العربية المتحدة» التي تتكون من قطرين: أردني وفلسطيني يجمعهما اتحاد فدرالي، تحت رئاسة ملك الأردن. أما الصيغة التي قبلتها منظمة التحرير الفلسطينية فكانت هي التي أعلنت في شباط/فبراير ١٩٨٥ وعرفت اعلامياً باسم «الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني» وتضمنت المبادىء الآتية:

(أ) الأرض مقابل السلام، كما ورد في قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن.

(ب) حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك، ضمن اطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي انشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.

(ج) حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

(د) حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

(هـ) وعلى هذا الأساس، تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي، تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ضمن وفد مشترك[١٨].

---

(١٧) Heller, *A Palestinian State: The Implications for Israel*, p. 48.

(١٨) لطفي الخولي، «قصة الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني بالوثائق،» الأهرام، ١٩/٣/١٩٨٥.

أما الصيغة الأمريكية لهذا الخيار، فقد جاء أبرز تعبير عنها في مبادرة الرئيس ريغان التي أعلنت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ والتي رفضت وجود دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، كما رفضت ضم اسرائيل لهما، وتحدثت عن «حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، بالارتباط مع الأردن»[١٩].

وبعبارة موجزة، فان توازن القوى بين الطرفين العربي والاسرائيلي كما سيتحدد في ظل مشهد التنسيق سيفضي الى تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي ـ في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية تحديدا ـ عند نقطة وسط تلتقي عليها الأطراف كافة، تدور حول كيان فلسطيني في الضفة والقطاع مرتبط بالأردن، بحيث يكون الارتباط بالأردن شرطاً ملازماً لوجود الكيان. أما في ما يتعلق بهضبة الجولان، والتي تظل في مشهد التجزئة خاضعة للسيادة الاسرائيلية الرسمية عليها، فانها في ظل مشهد التنسيق الوظيفي، وفي اطار آليات التسوية المشار اليها، لا بد وأن تضحي منزوعة السلاح. أما الحدود عندها بين سوريا واسرائيل فستكون محلاً لمفاوضات صعبة، ترتبط فيها التنازلات الاسرائيلية، بما يمكن أن تبديه سوريا من استعداد لاقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل.

وربما يكون من المنطقي أن يتكهن المرء بأن يكون مشهد التنسيق الوظيفي، بما ينطوي عليه من تحسّن نسبي في الموقف العربي، هو أكثر المشاهد احتمالاً للتغلب بين علاقات الحرب والسلام مع اسرائيل. أيضاً، فان حدوث التسوية مع اسرائيل في ظل المشهد سيعني سيادة علاقات سلمية عربية ـ اسرائيلية في وقت تقصر فيه القوة الشاملة العربية، عن امكاناتها الحقيقية والكاملة. وفي هذا السياق، ستكون استفادة اسرائيل من العلاقات السلمية المترتبة على أية تسوية، أكبر بكثير من استفادة البلاد العربية.

وفي ضوء تحليل عناصر القوة الاسرائيلية وتطوراتها المحتملة في العقود الثلاثة المقبلة، كما جاءت في الفصل الثاني، فان اسرائيل ستكون جاهزة للتعامل مع الاحتمالات التي سيتمخض عنها مشهد التجزئة: سلماً، أو حرباً. سلماً، بالتطوير السريع لعلاقات اقتصادية واسعة، تضيف أبعاداً جديدة الى علاقاتها التي تكون أفلحت في توطيدها، في مصر، والضفة الغربية وجنوب لبنان. وحرباً، بالاستناد الى القوة العسكرية المتنامية، والتي ستعتمد، في المرات المقبلة، وأكثر من أي حرب سابقة، على السلاح المصنع في اسرائيل.

ثالثاً: المشهد الثالث: الوحدة العربية

الوحدة المقصودة في هذا المشهد هي وحدة فدرالية عربية، تضم معظم الأقطار

---

(١٩) منير الهور وطارق الموس، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٥ (عمان: دار الجليل، ١٩٨٦)، ص ٢١٥.

العربية الرئيسية، ومعها بعض أو كل الأقطار الأخرى، بحيث يصبح هذا الكيان الموحد هو القائد والمهيمن على مجريات الأمور في الوطن العربي. ومعنى الفدرالية، في هذا المشهد، هو الاكتفاء بوجود سياسة خارجية واحدة وجيش واحد وعملة واحدة ونظام تعليمي عام واحد كحد أدنى. ويؤكد الاطار العام لمشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي «على مبادىء عامة أساسية سوف تسود دولة الوحدة، في مقدمتها: احترام التعددية، المشاركة الشعبية، ورفض التبعية»[٢٠].

وفي ما يتعلق بالمخاطر الخارجية، وعلاقتها بدولة الوحدة، سواء في ما يتعلق بالشروط التي تسبق قيامها، أم الملامح العامة للمشهد أو اطاراته الإقليمية والمؤسسية، ترد الملاحظات والافتراضات الآتية:

- من بين الافتراضات الخاصة بالشروط والملابسات التي تسبق لحظة قيام الدولة الاتحادية، يفترض وجود «دوافع سياسية عسكرية بسبب وجود تحد خارجي لأقطار مركزية في الوطن العربي، ذات أهمية جيوبوليتيكية خاصة».

- ومن بين الملامح العامة لهذا المشهد، يذكر ان الدولة الفدرالية ستقوم «من خلال عملية صراعية مع الأطراف الاقليمية والدولية، التي تعتبر قيامها تهديداً لمصالحها. ومع قيام واستمرار دولة الوحدة، ستزداد فرص التصفية التدريجية لاسرائيل ككيان صهيوني عنصري توسعي معاد للأمة العربية».

- أما بالنسبة الى الاطار الاقليمي والدولي، فان من بين افتراضاته أن «ترى اسرائيل في دولة الوحدة تحدياً مباشراً وصريحاً لها، كما أن قيام الدولة في حد ذاته يعني حدوث تحوّل في التوازنات الاقليمية والدولية. وسوف تسعى اسرائيل بكل جهدها أولاً لمنع قيام دولة الوحدة، ثم لمحاولة استغلال مشاكلها الداخلية، ذلك أن استمرار هذه الدولة الواحدة، يعني التصفية التدريجية للكيان الصهيوني ككيان عنصري توسعي».

وعلى عكس المشهدين الأول والثاني، فاننا لا نجد لهذا المشهد أسساً فعلية أو شكلية ملموسة في الحاضر. فالمشهد الأول هو، بحكم التعريف، استمرار للحاضر بكل أجزائه وتفاعلاته الراهنة. والمشهد الثاني يقوم على امكانية تحول المشروعات القائمة الآن على الورق في صورة اتفاقات ومعاهدات وهياكل منظمات، لكي تدب فيها الحيوية نحو أشكال كثيرة للتعاون والتنسيق. أما هذا المشهد الثالث، فلا نملك من مقوماته في اللحظة الراهنة سوى «الأمل» فيه، وسوى ايمان عميق لدى قطاعات مستنيرة عدة في الوطن العربي، بأنه الطريق الوحيد للخلاص من المحنة الراهنة للوطن العربي، الآخذة في التفاقم على صورة لم تكتمل كل ملامحها بعد. على أن هذا الأمل يمكن ألا يظل مجرد حلم من أحلام اليقظة، بل

---

(٢٠) انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي: وثيقة الاطار العام، ص ٨٣.

يضحي حافزاً هائلاً للتغيير نحو الهدف المنشود. وليست تلك ظاهرة غريبة في التاريخ السياسي عموماً، وتاريخ شعوب وبلدان العالم الثالث في القرن العشرين خصوصاً: فالسياسة، والارادة السياسية، لم تعد ـ بفعل تداعيات التطور التاريخي العام، وبفعل النماذج والمؤثرات التي تقدمها بلدان العالم المتقدم ـ مجرد انعكاس لقوى اجتماعية واقتصادية، وانما أصبحت الارادة السياسية أداة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي بعيد المدى.

إن هذا الاعتقاد بفاعلية الارادة السياسية [illegible]عية المصحوبة بتأييد جماهيري واسع، هو الذي يسمح بتصور امكانية حدوث هذا المشهد في العقود الثلاثة المقبلة، انطلاقاً من الوضع الراهن، بل أن تأمل مسار الوطن العربي قرباً أو بعداً عن الوحدة، في علاقته بالصراع العربي ـ الاسرائيلي خصوصاً، في خلال العقود الأربعة الماضية، يشير، على نحو مثير، الى عمق التغيرات التي كانت تحدث على مدى عقد واحد من الزمان. ولا يعني هذا أن مصير الوطن العربي وتطوره كانا منوطين بقوى غيبية، خارج الطبيعة، تدفعه الى أعلى أو تهوي به الى أسفل وفق منطق مجهول لدينا، ولكنه يشير فقط الى حقيقة تداخل عديد من القوى والتفاعلات المحلية والاقليمية والدولية التي تؤثر في تطور هذه المنطقة من العالم، والى الدور الكاسح الذي لعبته النظم السياسية والارادات السياسية، تبعاً لمعتقداتها وكفاياتها في تقرير هذا الاتجاه أو ذاك للتطور. في هذا السياق انتقلت الأمة العربية، خلال عقد واحد بين ١٩٤٨ و١٩٥٨ من حال اليأس والهزيمة، الى حال الأمل العميق بالاقتراب من الوحدة العربيّة الحقيقية والشاملة. وفي خلال عقد واحد آخر بين ١٩٥٨ و١٩٦٧ تلقت الأمة العربية ضربتها القاصمة التي لم تفق حتى الآن من آثارها العميقة[٢١]. وبين ١٩٦٧ و١٩٧٧ تحول الاجماع العربي في مواجهة الخطر الاسرائيلي على الأمة كلها، بعد هزيمة ١٩٦٧، الى شقاق سياسي عميق ما زلنا حتى اليوم أيضاً نعاني آثاره، بين من يرون امكانية لتحييد هذا الخطر، بل والتعايش معه في علاقات سلم طبيعية، ومن استمروا في رؤيته بصورته السلبية البشعة. على أن التحول في العقد التالي، أي من ١٩٧٧ الى ١٩٨٦ لم يكن في اتجاه معاكس، ولكنه سار في نفس اتجاه التدهور نحو أشكال ومعدلات لم يسبق لها مثيل في التاريخ العربي المعاصر. فتفجرت الى جانب الصراع العربي ـ الاسرائيلي، صراعات أخرى عميقة: الحرب الأهلية اللبنانية، والحرب العراقية ـ الايرانية، فضلاً عن عديد من الصراعات «المحلية» أو الاقليمية الأخرى، داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وداخل اليمن الديموقراطية، وداخل السودان وفي منطقة المغرب العربي. وما تزال المنطقة حبلى بصراعات كثيرة، يمكن أن تنشب من المحيط الى الخليج!

---

(٢١) سعد الدين ابراهيم، «مستقبل الوطن العربي بين الممكن والمحتمل،» السياسة الدولية، السنة ٢٠، العدد ٧٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)، ص ٩١.

وحيال مناخ التفكك والتدهور هذا، ليس من قبيل الأوهام أو الخرافات أن يتصور المرء امكانية ظهور ارهاصات وضع مناقض، في مدى عقد من الزمان، هو العقد الأول من فترة الاستشراف، بحيث تشهد الفترة حول العام ١٩٩٥، ولادة ارادة سياسية جبارة تصنع لبنات وحدة عربية شاملة، على أن يشهد العقدان التاليان (١٩٩٥ ـ ٢٠١٥) استكمال مقومات تلك الوحدة الشاملة.

في ضوء هذا التصور للمنطق العام الذي يبرر طرح مشهد الوحدة العربية، يمكن ايراد عدد من الملاحظات في شأن شروط ذلك المشهد وخصائصه، في ما يتعلق بالصراع العربي - الاسرائيلي:

ـ ان مظاهر التدهور والتفكك السياسي المعاصرة في الوطن العربي، والتي يمكن أن تكون محفّزة نحو الوحدة العربية، ترتبط في جزء مهم منها بالوجود الاسرائيلي، وبالسلوك السياسي لاسرائيل في المنطقة، وبتداعيات الصراع معها. وكما سبقت الاشارة، ففضلاً عما يمثله وجود اسرائيل ذاته، في قلب الوطن العربي، من اعاقة لامكانات التنسيق والوحدة، فان الخلاف حول استراتيجية التعامل معها، كان أحد أبرز وأخطر الخلافات والصراعات العربية في العقد المنصرم. كذلك فان السلوك الاسرائيلي في الحرب اللبنانية، والذي وصل الى حدّ الاحتلال العسكري السافر، ودعم أطراف معينة ضد أخرى، فضلاً عن العلاقة العضوية لتداعيات الحرب اللبنانية مع مشاكل الوجود الفلسطيني المقاتل في لبنان، كلها عوامل تبرز اسرائيل طرفاً فاعلاً رئيساً في الحرب اللبنانية وآثارها السلبية على الوضع العربي العام. كذلك فان موقف اسرائيل من الحرب العراقية ـ الايرانية، وقيامها كوسيط أو بائع مباشر بتقديم الأسلحة الى ايران، بما يؤدي اليه من استمرار الحرب ضد العراق، يوضح بما لا يترك أي مجال للبس، وعي اسرائيل بأهمية استنزاف أي مصدر للقوة العربية. والأمر نفسه ينطبق على العلاقات الاسرائيلية ـ الاثيوبية، ووقوف اسرائيل، تالياً، غير بعيدة عن دعم المتمردين في جنوب السودان. كذلك فان الخطر الاسرائيلي لا يزال في مقدمة الأخطار التي تدفع عدداً من البلدان العربية الى تحديث قواتها المسلحة، وزيادة كفايتها، واستنزاف المزيد من طاقاتها المادية والبشرية، على حساب مشروعاتها التنموية.

ـ اذا كان من المفترض ضمن شروط ذلك المشهد ضرورة توافر شروط دولية مؤاتية تتعلق خصوصاً بالتعاون والتنافس بين القوى الأعظم، بحيث تقلّل من فرص التدخل السافر لاحداها لاجهاض المشروع الوحدوي، فان هذا الشرط يرتبط بتطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، قبل أي شيء آخر. فتطورات هذا الصراع هي التي حكمت علاقة كثير من الأقطار العربية بكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وكذلك بكثير من القوى الكبرى في العالم، كما أن موقف هذه القوى الدولية كلها من المنطقة العربية وسياساتها

ازاءها، انما توقف الى حد بعيد على تطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وهذا الأمر ينطبق، خصوصاً، على الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يمكن القول مثلاً أن موقف الولايات المتحدة من التوجه العربي نحو الوحدة انما سيرتبط الى حد بعيد بما سينطوي عليه ذلك التوجه الوحدوي من نيات تجاه اسرائيل. وفي هذا السياق، يمكن القول أن الحركة الصهيونية بما لها من نفوذ دولي واسع، يمكن أن تسعى الى التأثير على مواقف الدول الكبرى جميعاً، بشكل أو بآخر، من التوجه الوحدوي العربي.

ـ على أن أهم الافتراضات التي ينطوي عليها مشهد الوحدة، وفقاً لما يطرحه «الاطار العام» لمشروع الاستشراف، هو امكانية قيام قوة اقليمية ثورية «لها من المركزية والثقل والمصداقية ما يجعلها ذات تأثير عام على المنطقة بأسرها». وطرح المشهد أيضاً احتمال «ألا تتعدى هذه القوة العربية المركزية، أو الاقليم القاعدة، حدود دولة قطرية واحدة»(٢٢). ان هدف اسرائيل هو، على وجه التحديد، منع ظهور هذه القوة العربية المركزية، أو هذا الاقليم ـ القاعدة. ولذلك يبدو من المهمّ التعرف على موقف اسرائيل من البلدان العربية المرشحة للقيام بذلك الدور، أي، مصر وسوريا والعراق والسعودية والجزائر، وفق افتراضات ذلك المشهد. أن الملحوظة الأولى، هنا، هي أن أحد هذه البلدان، وأهمها، أي مصر، انما تدخل الآن في علاقات سلمية مع اسرائيل. أما سوريا فهي، على النقيض، المرشحة الأولى في منتصف الثمانينات للحرب المقبلة مع اسرائيل. وبين هذين النقيضين، فان انشغال العراق والسعودية بمخاطر الحرب مع ايران وتداعياتها المهددة لمنطقة الخليج كلها، من ناحية، والعبد الجغرافي للجزائر عن اسرائيل، من ناحية ثانية، يجعل موقفها من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لحظة بدء فترة الاستشراف، ذا أهمية ثانوية نسبياً. ويعني هذا أننا نصبح ازاء احتمالات عدة حول أثر الصراع مع اسرائيل، على خلق «الاقليم ـ القاعدة» اللازم لتحقيق الوحدة العربية، وذلك في خلال العقد الأول من فترة الاستشراف (١٩٨٦ ـ ١٩٩٥). فاذا لاحظنا هنا، من ناحية أخرى، أن من الملابسات التي يمكن أن تعجّل بظهور الاقليم ـ القاعدة،حدوث تحوّل ثوري في ذلك الاقليم، تصل بمقتضاه الى الحكم «نخبة جديدة ذات توجهات وحدوية واستقلالية» فان ذلك يعني أن علاقة الصراع العربي ـ الاسرائيلي بظهور الاقليم ـ القاعدة انما يمكن أن ترصد من خلال تأثير الصراع على حدوث هذا التحوّل الثوري، في الأقاليم موضع البحث.

ـ من بين البلدان العربية المرشحة للقيام بدور الاقليم ـ القاعدة، تظل «مصر»، بعدد سكانها، واقتصادها المتنوع، وهياكلها الاجتماعية، وموقعها المركزي وقدراتها العسكرية، وبما تتمتع به من حد أدنى من الاستقرار السياسي، هي المرشح الأول للقيام بدور الاقليم ـ القاعدة، على الأقل بمعنى أن وجودها شرط لازم لنجاحه. وقد لا تكون مصر، لحظة بدء فترة الاستشراف، مهيأة للعب ذلك الدور منفردة، ولكنها بالتأكيد يمكن أن تلعبه بالمشاركة

(٢٢) مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر نفسه، ص ٨٤.

مع واحدة أو أكثر من القوى الأخرى المرشحة (سوريا، العراق، السعودية، والجزائر). ولكن يصعب تصوّر العكس، أي أن يقوم الاقليم ـ القاعدة على واحدة أو أكثر من تلك القوى الأخيرة، من دون وجود مصر. ويعني هذا، في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، أهمية اضافية لمصير العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، وتأثيراتها المستقبلية على التوجه الوحدوي لمصر.

١ ـ محددات الصراع في ظل مشهد الوحدة العربية

١ ـ المحدد الأول للصراع العربي ـ الاسرائيلي، كما تخلص هذه الدراسة، هو القوة الذاتية لطرفي الصراع، وهو ما صيغ في المقابلة بين «الكم العربي، القابل للتطور الكيفي، والكيف الاسرائيلي غير القابل للتطور الكمي». ويعني ذلك، أنه لكي تكون الوحدة العربية عاملاً مؤثراً في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فلا بد أن تنطوي على تغيير كيفي حقيقي في القوة العربية، وليست مجرد اضافة ميكانيكية أو شكلية للكميات العربية بعضها الى البعض الآخر. لا شك ان مجرد حدث الوحدة بين اثنين أو أكثر من الأقطار الرئيسة، يكون مصحوباً بزخم معنوي هائل، ولكن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وزيادة أو مضاعفة القوة العسكرية، والفاعلية على الصعيد الدولي، تكون كلها امكانات يتوقف تحقيقها على ما يبذل من جهد متعمد مخطّط له. ويضاعف من أهمية ذلك، على صعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حقيقة التفوق الاسرائيلي الكيفي في كل المجالات أو معظمها على الأقل، وهو ما يترجم في النهاية في القوة العسكرية المتنامية، بخاصة وان هذه القوة قد أعدت للتعامل مع القوى العربية على كل الجبهات، في وقت واحد. وبعبارة أخرى، فان من شأن التطور الكيفي للقوة العربية واقترابها من الكيف الاسرائيلي، تحييد هذا العنصر للتفوق الاسرائيلي، والافادة من الكم العربي الهائل.

في هذا الاطار، فان الوحدة العربية، تعني، بالنسبة الى القوة الذاتية العربية في مواجهة اسرائيل حقائق عدة، من أبرزها:

ـ وجود رصيد بشري هائل، يتضاءل أمامه بشدة عدد سكان اسرائيل. ووفقاً للأرقام المتاحة عام ١٩٨٥ فان مجموع سكان البلدان العربية يقترب من ١٨٦ مليون نسمة في مواجهة ٤,٢ ملايين اسرائيلي! ووفقاً لمعدلات الزيادة التي تختلف لمصلحة العرب، فان ذلك الفارق السكاني الهائل سيتفاقم ليقترب من ٤٥ ضعفاً على الأقل! واذا اقتصرنا على بلدان المواجهة (أي مصر وسوريا والأردن ولبنان) فان عدد سكانها طبقاً لبيانات ١٩٨٥ أيضاً يبلغ نحو ٦٥ مليوناً أي ما يقرب من ١٥ ضعفاً. أما مصر وسوريا معاً فقط، فعدد سكانها نحو ٦٠ مليوناً أي ما يقرب من ١٤ ضعفاً بالنسبة الى اسرائيل. ومصر والعراق معاً يبلغ سكانها نحو ٦٤ مليوناً، أي أكثر من سكان اسرائيل بـ ١٤ مرة أيضاً. وفي جميع الحالات، فان معدلات الزيادة تتجه أكثر مصلحة العرب.

ـ ولا محل لمقارنة مساحة اسرائيل (٢١,٥٠٠ كلم٢) مع المساحة الهائلة للوطن العربي الممتد من المحيط الأطلسي الى الخليج العربي (أكثر من ١٢,١ مليون كلم٢)! أو مساحة بعض الأقطار العربية الرئيسة والمواجهة لاسرائيل. أن هذا التفاوت يعني عمقاً استراتيجياً عربياً بلا حدود تقريباً في مواجهة اسرائيل، ويعني السيطرة على كميات هائلة ومتنوعة من الموارد، والسيطرة على أهم مراكز النقل والاتصال في العالم على الاطلاق.

ـ ولا محل أيضاً لمقارنة مجموع القوات المسلحة العربية، أو اجمالي الناتج القومي العربي، أو اجمالي الاتفاق الدفاعي العربي[٢٣]، بالنسبة الى هذه البنود لدى اسرائيل.

يترتب على قيام الوحدة العربية اذاً، انقلاب خطير في توازن القوى بين العرب واسرائيل، ولا يتصور، بحكم معطيات مشهد الوحدة العربية ذاته، أن يتوقف التغير العربي عند حد اضافة «كميات» وأرقام الى بعضها البعض، ولكن الرغبة في تجاوز حالة التدهور القصوى، التي سبقت قيام الوحدة، ستدفع بسرعة الى الاستفادة من كل الطاقات البشرية العربية، العاملة في كل الميادين، والقادرة على انجاز التحول الكيفي المطلوب.

وفي المقابل، فستظل القوة الاسرائيلية في تطورها الكيفي مع التركيز على القطاعات أو النواحي، التي يصعب في شأنها سد الفجوة مع اسرائيل، أو التي تشكل رادعاً حاسماً يصعب تجاهله، وهو ما يتمثل، خصوصاً، في التسلح النووي، وكذلك في محاولة الافادة العسكرية من أبحاث الفضاء في اطار التنسيق مع الولايات المتحدة، الذي وضعت لبناته في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات في «مذكرة التفاهم بين البلدين» عام ١٩٧٩ والمشاركة في مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية (حرب النجوم) منذ أوائل عام ١٩٨٦.

واجمالاً، سيظل للوحدة العربية الشاملة تأثيرها الحاسم بالنسبة الى اسرائيل، مما يمكن صياغته في ثلاثة مظاهر:

أ ـ الاحتواء

ويقصد بذلك ما يترتّب على الوحدة، من احاطة اسرائيل من حدودها كافة بواسطة قوة سياسية واحدة، تضم حدودها الحدود الحالية لكل من لبنان وسوريا والأردن ومصر، مع اسرائيل. في الوضع الراهن، فان هناك الآن ثغرات في ثلاث من تلك الجبهات: على الجبهة المصرية، من خلال الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية والعلاقات القائمة بين البلدين، وعلى الجبهة الأردنية بفعل احتلال الضفة الغربية وسياسة الجسور المفتوحة، وعلى الجبهة اللبنانية من خلال احتلال الجنوب اللبناني، والعلاقات الاسرائيلية مع بعض القوى

(٢٣) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥، اشراف السيد يسين (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦)، ص ١١٤ ـ ١١٥.

اللبنانية. وفي حين ستستمر تلك العلاقات، بل ويمكن أن تزدهر، في ظل مشهد التجزئة، كما يمكن أن تخضع لبعض التغيير سواء من الشرق (التجمع المشرقي) أو من الغرب (مصر، تجمع وادي النيل) في ظل مشهد التنسيق، فانها في ظل الوحدة العربية تظل مرهونة بارادة الدولة العربية، ومرتبطة بمجمل التسوية أو طبيعة العلاقات المستقبلية على الدولة اليهودية، بما يعنيه من أن منطقاً واحداً هو الذي سيسري على تلك المنافذ المفترضة للاتصال. وفي ضوء حقيقة العلاقات المتنامية الآن عبر تلك المنافذ، وأهميتها المتزايدة للاقتصاد الاسرائيلي، فان اغلاقها بشكل متزامن يعني تضييق الخناق على اسرائيل على نحو لم تعهده منذ ١٩٦٧ على الأقل.

ب ـ العمق

كما سبقت الاشارة، فان وحدة الأراضي العربية ستعني توفير عمق استراتيجي عربي هائل في مواجهة اسرائيل. ومع ذلك، فان وجود عاصمة الدولة الواحدة، ومناطقها الحيوية، في دولة متاخمة لاسرائيل، يقلّل من مضمون هذه الأهمية النسبة الى العمق الاستراتيجي العربي. وعلى سبيل المثال، فان اعتبار «القاهرة» أو «دمشق» عاصمة لدولة الوحدة يعني بقاء جانب مهم من العلاقة النسبية بين العمق الاستراتيجي الاسرائيلي، والعمق الاستراتيجي العربي، على ما هو عليه. ولكن تظل للوحدة تأثيراتها في ما يتعلق بوجود جبهة مواجهة عريضة وعميقة، وتعدّد في المراكز الحيوية، وحشد الامكانات والموارد بما لا يقاس باسرائيل.

ج ـ الفاعلية

تعني اضافة الامكانات العربية المشتتة الى بعضها البعض، امكانية أوسع بكثير لزيادة فاعليتها، يسري هذا، في مواجهة اسرائيل، على القوات المسلحة، والقدرات الاقتصادية، وامكانات التسلح النووي والنفوذ السياسي والدبلوماسي، وغيرها من مجالات الصراع أو المواجهة. ولكن تحقيق هذه الفاعلية يظل مرهوناً، كما سبقت الاشارة، بوجود جهد متعمد مخطط له، يفترض أنه ملازم لارادة تحقيق الوحدة ذاتها. ويعني هذا، أن تحقيق الفاعلية على الأصعدة الاقتصادية والعلمية والعسكرية... الخ، لن يحدث آلياً بمجرد اتخاذ القرار السياسي بالوحدة، ولكنه سوف يستغرق وقتاً طويلاً، يغطي، بالنسبة لفترة الاستشراف، الفترة بين تحقيق الوحدة السياسية، وبين نهاية فترة الاستشراف. وفي الواقع، فان هدف اسرائيل، والقوى المعادية للوحدة، سيكون، تحديداً، محاولة الحد من هذه الفاعلية.

٢ ـ في ما يتعلق بالمحدد الثاني للصراع، أي الطابع التحولي أو المتغير لطرفي الصراع، واثر تطورات الصراع عليها، بخاصة من حيث اقترابهما من أهدافهما، فان مقتضى مشهد

الوحدة العربية هـو أن الأمـة العربيـة، عند لحـظة زمنية معينـة في الفترة محـل الاستشراف، تنتقل، بفعل ارادة سياسية واعية، الى حال الوحدة السياسية، وتشرع بعد ذلك في استكـمال ملامح وحدتها. هذا يعني أن مسألة الوحدة العربية تكون ابتداء موضوعاً لتأثير الصراع مع اسرائيل، أكثر منها عنصراً فاعلاً فيه، الى أن تتحقق الوحـدة بالفعـل، لتصبح هي المحـددة لمسار ومصير الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أكثر من أي عامل آخر.

وكما سبقت الاشارة، فإن الصراع العربي الإسرائيلي تأثّر منذ أعوامه الأولى بحقيقة أن كـلاًّ من البلاد العـربية، واسرائيـل، كان في مـرحلة «بناء» و«تكـوين» الدولة، التي طبعت، بشكل أو بآخر، معظم بلدان العالم الثالث في فترة ما بعد الحرب العالمية الثـانية، وكـان هذا يعني بالنسبة إلى البلاد العربية أولوية تدعيم أبنيتها القطرية «كدولـة مستقلة»، بهدف السعي إلى تحقيق الوحدة العربية. وهذه الأولوية تفسر جانبـاً مهمـاً من الاخفـاق العربي في مـواجهة إسرائيل. ويعني التوجه نحو الوحدة العربية، في الاطار الزمني لفـترة الاستشراف، أن البلاد العـربية المعنيـة، ستستنفذ أو تشبـع «الحاجـة» إلى الدولـة القطريـة، وتوقن أن تلك الـدولة القطرية ليست فقط عاجزة عن الوفاء بالمهام المطلوبة منها، ولكنها أيضاً عاجزة عن أن تحافظ على نفسها، وفق ماسبق بيانه في مشهد التجزئة. السؤال المـطروح هنا، في مـا يتعلق بالفـترة الأولى السـابقة عـلى قيام دولـة الوحـدة، أي الفـترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٥) وفق التقسيم المقـترح للمشهد ـ ما هو الدور الذي سيلعبه الصراع العـربي ـ الاسرائيـلي في بلورة هذا الشعـور بقصور الدولة القطرية، وبالتهديد الذي تتعرض له، وبالحاجة تالياً إلى الوحدة العربية؟ وفقاً لخـبرة العقود الأربعة الماضية، فإن التهديد الاسرائيلي عنـدما لعب دوره كحـافز للوحـدة العربيـة، وللتنسيق العربي، فإنما لعبه على نحو شكلي أو موقت، لتظل القاعدة هي التجزئة في مواجهة الخـطر. وإذا كان المشهـد الأول يفترض استمـرار هذا الـوضع، ويفـترض المشهـد الثـاني، حدوث تنسيق وظيفي (اقليمي، أو شامل) في مواجهة الخطر الاسرائيلي، والأخطار الأخـرى الموازية في الـوقت نفسه وأبـرزها الخـطر الايراني، فـإننا هنـا في المشهد الثـالث سنفترض أن التنسيق الوظيفي المشار إليـه (والمفترض تحقيق دفعـة قويـة له حـوالى عام ١٩٩٠) لن يكـون فعّالاً في مواجهـة الخطر: إمـا لقصور التنسيق من نـاحية، وإمـا لتكاثـر المخاطـر من ناحيـة أخـرى، أو للعاملين معـاً. لذلـك، كان من المنـطقي أن نختار لحـظة بدء الـوحدة العـربية المتوقعة بعد ذلك بحوالى خمس سنوات (أي حوالى عام ١٩٩٥) ممـا يسمح بتـوالي أو تداعي المشاهد.

في هذا السياق، يمكن تحديد دور الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في الدفع نحو الوحـدة العربية، من زاويتين: الأولى، أثره على التحلّل والتفكك العربي، والثـانيـة، أثره عـلى بلورة التحول الثوري في «الإقليم ـ القاعدة» المفترض اضطلاعه بالمبادرة نحو الوحدة العربية.

من الزاوية الأولى، يفـترض المشهد الثـالث أن أي محاولات للتنسيق العـربي ستكون

غير مجدية في مواجهة المخاطر المتكاثرة، ولا تأتي هذه المخاطر من مجرد تزامنها (الخطر الاسرائيلي، والخطر الايراني أساساً) كما في المشهد الثاني، وإنما أيضاً من «تفاعل» هذه المخاطر بعضها مع البعض الآخر. ووفقاً لذلك التصور، فإن انتصار إيران فيحرب الخليج، في النهاية، سيؤدي ليس فقط إلى استقرار صيغة «لأمن» الخليج تعتمدها القوى الكبرى، وتنصرف بمقتضاها عن الاهتمام بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، وإنما إلى سريان خطر التفتيت والبلقنة إلى مناطق متزايدة في الوطن العربي، على نحو ما سبق ذكره في المشهد الأول. وليس هناك ما يمنع تصور أن تشارك أكثر من قوة خارجية (إقليمية، ودولية) لها مصالحها ومرتكزاتها في الوطن العربي، في «نهش» الجسد العربي العليل: في جنوب الجزيرة العربية، وجنوب السودان، والمغرب العربي، فضلاً عن محنة المشرق العربي بين اسرائيل وايران والانقسامات الطائفية الكامنة والمحتملة. فإذا أضفنا إلى كل ذلك احتمالات التطورات السلبية في الثروة النفطية وعوائدها، والطريق المسدود الذي يمكن أن تؤول إليه مجالات التنمية القطرية، وتفاقم التفكك الاجتماعي والثقافي الذي زرعته حقبة الازدهار النفطي، وردود الفعل العصبية والعشوائية للنظم القائمة تجاه المخاطر المحيطة بها، بما في ذلك تضييق اطارات المشاركة السياسية وانتهاك حقوق الانسان. . . بدت لنا امكانية الوصول إلى لحظة معينة في الاطار الزمني للمشهد، يكون فيها على الأمة العربية بأسرها أن تواجه بشكل لا لبس فيه الخيار الصعب بين أن تكون أو لا تكون. ولكن يظل من المهم، هنا، التأكيد على أن الدور الذي سيلعبه الخطر الاسرائيلي في تهديد وتفكيك المنطقة العربية، وفقاً لذلك التصور، سيرتبط في فاعليته وتأثيراته السلبية بالمخاطر الأخرى المحتملة، إقليمياً ودولياً، على المنطقة، وليس في دور «منفرد» خاص به.

من الزاوية الثانية، وإذا سلمنا هنا بالدور المحوري الذي لا بد وأن يلعبه «الاقليم ـ القاعدة» في التوجّه نحو الوحدة العربية، وفي ضرورة حدوث «تغيير ثوري» في ذلك الاقليم، كشرط لمبادرته بالدعوة الوحدوية، يبرز السؤال حول دور الصراع مع اسرائيل في التحضير لذلك التغيير الثوري. هنا أيضاً، ليس من المتصور أن يلعب الصراع العربي ـ الاسرائيلي الدور الحاسم في خلق شروط «الموقف الثوري» المتصور. ووفقاً لما تجمع عليه أدبيات الثورة، فإن ظروف الحرب ضد العدو الخارجي، وظروف الهزيمة خصوصاً، يمكن أن تكون أحد عناصر «الموقف الثوري»، ولكنها ليست سبباً كافياً في حدّ ذاته لقيام الثورة. والشرطان الأساسيان اللذان يسبقان ذلك، هما: تراكم الضغوط على الطبقات المحكومة من ناحية، وعجز الطبقات الحاكمة عن الاستمرار في الحكم بالطريقة القديمة من ناحية أخرى. إن دراسة هذه الشروط، في ظروف المتطور المستقبلي للدول المرشحة للعب دور الاقليم ـ القاعدة، تضحي مدخلاً منطقياً للحديث عن الاحتمالات المستقبلية للوحدة العربية في المشهد الثالث. ولكننا سنكتفي، هنا، أولاً بالاقتصار على الاشارة إلى مصر، التي تظل أهم

الأقطار المرشحة إذا ما توافرت فيها ظروف التغيير الثوري، كما سنكتفي ثانياً بإيراد بعض الملاحظات العامة حول شروط الموقف الثوري فيها، وبخاصة ما يتعلق بالصراع مع إسرائيل.

الملحوظة الأولى هي أن مصر عند أعتاب فترة الاستشراف - أي منتصف الثمانينات - تعاني فعلاً مشكلات متفاقمة، اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. ومن بين هذه المشكلات، فإن أعمقها تأثيراً على تبلور «موقف ثوري» محتمل هي المشكلة الاقتصادية. ويصعب القول إن المواجهة مع اسرائيل في هذه الفترة، يمكن أن تلعب دوراً يقترب في أهميته من دور الموقف الاقتصادي.

الملحوظة الثانية هي أن النظام القائم في مصر استطاع، حتى الآن، فرض سيطرته في اللحظات التي هددت بسقوط «السلطة الشرعية» القائمة، وذلك استناداً إلى دعم القوات المسلحة من ناحية، واستناداً إلى توافر درجة من «المشاركة السياسية» و«حرية التعبير» التي تساعد على امتصاص مشاعر السخط أو الغضب من ناحية ثانية، واستناداً إلى دعم خارجي، اقتصادي أساساً، بخاصة من الولايات المتحدة من ناحية ثالثة. ويمكن القول إن موقف النظام من اسرائيل لا يشكل مصدراً رئيسياً لادانته. ولكن احتمالات تفاقم المشكلات في مصر، مع استمرار العجز عن مواجهتها بحلول جذرية، تسمح بتصور حدوث ضعف تدريجي في قدرات النظام على مدى العقد الأول لفترة الاستشراف.

الملحوظة الثالثة هي أن أكثر القوى السياسية المعارضة فاعلية، والتي يمكن أن تكون ذات وزن ملموس في المستقبل القريب، لا توجد في اطار الشرعية القائمة، ولكنها توجد خارج إطار هذه الشرعية، وتتمثل عموماً في «القوى الاسلامية» التي تتجسد في منظمات عدة سرية وشبه علنية. ووصول هذه القوى الاسلامية إلى السلطة، عبر تغيير انقلابي، مرهون بقدرتها على التسلل إلى القوات المسلحة. وفي حال نجاحها في ذلك نصبح أمام احتمالين: إما ان تنجح العناصر الدينية - العسكرية في فرض سيطرتها والاستمرار في الحكم، واما ان تطيح القوات المسلحة (أي الجزء الأكبر، غير المشارك في الانقلاب) بتلك العناصر الدينية - العسكرية المتمردة، وتعيد هي نفسها فرض حكم «القانون والنظام». وبذلك فإننا نكون إزاء بديلين: عسكري - ديني، أو عسكري. وفي حين يتقاسم البديلان مشاعر العداء والشك تجاه اسرائيل، فإن البديل العسكري - الديني سيكون أكثر حدة في ذلك العداء والشك. ولا يمكن التكهن بأن أياً من البديلين سيحمل توجهاً حاسماً نحو الوحدة العربية. فالأغلب ان البديل الديني - العسكري سيعلي من شأن الرابطة الاسلامية، في حين يعلي البديل العسكري من شأن الوطنية المصرية. وفي كلتا الحالتين، ربما لن تجد اسرائيل ما يدفع لتصعيد الصراع مع مصر، حتى وإن أقدم النظام الجديد على «تجميد العلاقات»، معها. على أنه تظل هناك إمكانية أن يتبنى البديل الإسلامي دعوة قوية الى الوحدة العربية، مقرونة

بالوحدة «الاسلامية». ولكن المهم هنا، هو أن كلاً من البديل الديني العسكري، أو العسكري، سيكون موقتاً غالباً، لأسباب داخلية مصرية أساساً، ما لا يسمح بالتطبيق الفعلي للدعوة الوحدوية.

الملحوظة الرابعة هي أنه، وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن أكثر الاحتمالات المؤاتية لنشوء الاقليم القاعدة في مصر، يرتبط بتبلور نخبة سياسية مدنية ذات توجه علماني، تمثل، أساساً، مصالح البرجوازية الوطنية (أو قوى الرأسمالية الوطنية المنتجة، ذات النزعة الاستقلالية)، والتي ترى في الوحدة العربية الامكانية الوحيدة، لإنجاز مشروع نهضوي مصري وعربي في آن واحد. إن هذه النخبة التي يمكن أن تصل إلى الحكم بدعم من القوات المسلحة، ولكن بدون مشاركة مباشرة منها، سترى في التكامل الاقتصادي العربي في مجالات السوق، والعمل والتراكم الرأسمالي والموارد الأولية الفرصة الوحيدة لتحقيق تنمية حقيقية ومستقلة. وفي الأغلب، فإن هذه النخبة لن تبادر باستفزاز العداء الاسرائيلي، ولكن توجهاتها الوحدوية ستجعلها بسرعة موضع شك وترقب من إسرائيل.

إن قيام دولة الوحدة، بمبادرة من دولة (أو دول) الاقليم ـ القاعدة سيعني انقلاباً في اتجاه التأثير بين إسرائيل، والوطن العربي. وبعد قيام دولة الوحدة، ستتداعى تأثيرات متصورة على اسرائيل:

ـ فالهجرة إلى اسرائيل، ستتعرض لانخفاض شديد يهبط بها إلى ما هو أدنى بكثير من المعدلات الدنيا المتوقعة منذ منتصف الثمانينات. ويعني ذلك، مباشرة، تقليص النشاط الاستيطاني، والتوجه بمواقعه القليلة إلى المناطق الأكثر أمناً، داخل «الخط الأخضر». وبعبارة أخرى، فإن الاستيطان، بدلاً من أن يكون الأداة لتحديد الحدود الآمنة، فإن الحدود الآمنة فعلاً هي التي ستحدد موقع الاستيطان.

ـ ستسعى اسرائيل إلى المزيد من الالتصاق، بل والاندماج بالولايات المتحدة، وهو الأمر الذي تكون أبعاده قد تنامت فعلاً في خلال العقد الأول للاستشراف. ولا شك أن هذا التوجه الاسرائيلي سيجد رد فعل ايجابياً من الولايات المتحدة.

ـ ستدعم اسرائيل بسرعة من ترسانتها النووية، وتهتم بإعلان ونشر الأنباء، بما في ذلك الأنباء المبالغة، حول قوتها النووية، على أساس أنها ترى في السلاح النووي عنصر الردع الأساسي الذي يمكن الاعتماد عليه، في مواجهة دولة الوحدة العربية.

ـ أما أهم الأخطار على إسرائيل عقب قيام دولة الوحدة فسوف يرتبط بالأثر الذي يحدثه قيامها على أوضاع العرب الواقعين تحت السيطرة اليهودية، سواء في داخل «دولة إسرائيل» أم في الأراضي المحتلة (إذا استمرت أوضاعها، وفقاً للمشهد الأول). إن قيام دولة الوحدة، وحصارها لإسرائيل، يعنيان احداث انقلاب معنوي هائل لدى هؤلاء العرب،

ونمو تناقضاتهم مع المجتمع اليهودي. وفي حين تتزايد قوة الحركة الرافضة للاحتلال، والمطالبة بالاستقلال لدى عرب المناطق المحتلة، فإن قوة عرب اسرائيل في رفض اعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية في بلادهم، ستتصاعد إلى حدود غير مسبوقة منذ قيام الدولة العبرية.

٣ ـ فإذا انتقلنا إلى المحدد الثالث لتطور الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في ظل شروط المشهد الثالث، أي موقف القوى الدولية، فإن الأمر أيضاً سيختلف قبل قيام الوحدة، عنه بعدها، داخل الاطار الزمني للاستشراف. في المرحلة الأولى، سيظل الموقف العربي في حال انكشاف أو تعرض لكل التأثيرات الدولية عليه، من دون مقاومة تذكر، كما سبقت الإشارة. وفي ظل هذه المعطيات، فإن الدعم الامريكي لإسرائيل، والمتصور تزايده خلال العقد الأول للاستشراف، سيستمر، بلا أي مقاومة عربية. وفي المقابل، فإن التحسن النسبي للعلاقات العربية ـ السوفياتية سيظل داخل حدود صارمة لا يتعداها، ويترافق معه سعي سوفياتي إلى تحسين العلاقات مع إسرائيل، وان كانت قضية المهاجرين اليهود السوفيات، ستظل عقبة أساسية أمام انطلاق العلاقات بين الجانبين.

ولكن قيام دولة الوحدة سيعني قيام قوة كبرى في المنطقة تقلب حسابات القوى العظمى إزاءها. والمنطق المتصور أن يحكم توجه هذه القوى إزاء الدولة الجديد، سيكون هو «ضرورة الاحتفاظ بعلاقات طيبة معها»، وسيظل هذا المنطق هو السائد، حتى لو أبدت الدولة الجديدة في لحظات معينة مشاعر سلبية تجاه هذه القوة أو تلك.

إن التحدي الأساسي الذي ستواجهه دولة الوحدة، على هذا الصعيد، هو العلاقات العضوية التي ستكون قد تشعبت، بين اسرائيل والولايات المتحدة، عند قيام الدولة الجديدة. وستسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على علاقات طيبة مع دولة الوحدة، في الوقت الذي تبقى على علاقاتها الخاصة والمتنامية مع اسرائيل. ولكن دولة الوحدة، ستكون في وضع يسمح لها، لأول مرة، بأن تضغط على الولايات المتحدة، بحيث يكون رد الفعل الأمريكي هو الاستجابة بالضغط على اسرائيل، وليس مقابلة الضغط العربي بضغط أمريكي مضاد، كما كانت الحال سابقاً.

ومع ذلك، فإن اسرائيل ستظل الشوكة المغروزة في الجسد العربي، والمرتبطة عضوياً بالولايات المتحدة. ولذا، فإن هذه الأخيرة ستظل مستعدة للوقوف بشكل سافر ضد الدولة الجديدة، إذا ما ظهرت نواياها للدخول في جولة يتعرض فيها الوجود الاسرائيلي لأدنى خطر.

ومن ناحية أخرى، فإن دولة الوحدة ستكون في وضع يسمح لها لأول مرة بالتنسيق الفعّال مع القوة العظمى الأخرى، أي الاتحاد السوفياتي. وسيجد هذا الأخير في قوة هذه الدولة، وتماسكها الاقليمي، ما يشجعه على توطيد علاقاته بها، بما يتجاوب مع مطالبها.

على أن قدرة دولة الوحدة، على أن تكون لها أيضاً علاقات طيبة ومتكافئة مع القوى الكبرى الأخرى (أوروبا الغربية التي تكون قد قطعت أشواطاً جديدة على طريق وحدتها، واليابان، والصين، والهند، وبعض بلدان أمريكا اللاتينية)، سوف تهيىء لها موقفاً دولياً يخدم وضعها في الصراع ضد اسرائيل، بما لا يقاس مع أي فترة سابقة.

٢ ـ مستقبل الصراع عسكرياً في ظل الوحدة العربية(*)

سيتغير توازن القوى في الصراع المسلح تماماً، في حال قيام الوحدة، قبل إجهاضها بتدخل عسكري مباشر من اسرائيل، إذ يكفي أنه يعني أن تصبح القوات المصرية مرة أخرى قادرة على الاشتراك في الصراع المسلح، إضافة إلى بعض البلدان العربية الافريقية التي تصعب عليها هذه المساهمة، نتيجة للسلام المصري ـ الاسرائيلي.

لا تعني الوحدة إمكان اشتراك كل القوات العربية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، إذ ان دولة الوحدة لا بدّ وأن تحتفظ بقوات لها لمواجهة أي احتمال لتدخل قوى خارجية، سواء من دول الجوار الجغرافي، أم من قوى أكبر، إما بغرض الحصول على مكاسب إقليمية بالنسبة للأولى، أم لمساعدة اسرائيل في الثانية، إذ ان اشتراك دولة الوحدة في صراع مسلح مع اسرائيل، قد يغري هذه القوى باستغلال الفرصة. وهكذا، فإن توازن القوى يضع في الاعتبار اشتراكاً كاملاً من القوات المسلحة الموجودة في منطقة القلب، مع بقاء قوات كافية لحماية الحدود الشرقية في منطقة الخليج، ولحماية السواحل العربية أساساً في شمال أفريقيا، ولردع أي تهديد لمنابع النيل والسيطرة على المياه العربية في البحر الأحمر وخليج عدن.

يتأثر توازن القوى العسكرية في الصراع المسلح بعلاقة دولة الوحدة بالقوى العظمى، وبصفة خاصة بالاتحاد السوفياتي إذا افترضنا استمرار انحياز الولايات المتحدة الأمريكية إلى اسرائيل. فإذا استمرت علاقاتها به متوازنة فإن هذا يسمح للقوات العربية بحشد قوات أكبر لمصلحة الصراع المسلح مع اسرائيل، إذ أن مجرد المساندة السوفياتية للموقف العربي قد يمنع كلاً من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية من التدخل مباشرة في الصراع المسلح، ويقلّل من حجم القوات التي يلزم الاحتفاظ بها كاحتياط في مناطق أخرى.

في جميع الظروف، تسمح دولة الوحدة بتحقيق تفوقعددي حاكم على القوات الاسرائيلية في جميع المجالات، كما أنها تسمح مع مرور الزمن بالتقدم نوعياً وفي مجال التكنولوجيا النووية، إذ ان التقدم الصناعي المتوقع لدولة الوحدة يمكّنها من بناء قاعدة صناعية تعتمد عليها الصناعة العسكرية العربية، ومن بناء مجلس للقوات المسلحة يسمح

(*) كتب هذا الجزء اللواء طلعت مسلم.

بمراعاة ظروف مسارح العمليات المختلفة، وبناء نظام قيادة وسيطرة متطور، وكفاءة عالية في الاستطلاع (الاستخبارات والاتصالات) ويمكّنها أيضاً من بناء نظام للأقمار الصناعية وأسلحة الطاقة الموجهة، مما لا يمكن لإسرائيل تحقيقه من دون الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة.

لا بد أن تهتم دولة الوحدة بقضية قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية والقوات البحرية لحماية أجوائها وشواطئها المعرضة، وتأمين مصالحها في البحار الغربية. ولذا، فإن هذا النمو يظهر في زيادة عدد سفن السطح الرئيسية والغواصات وزوارق الصواريخ، كما يتحقق انتشار وكفاية مناسبة لكل من تشكيلات الدفاع الجوي والقوات الجوية، وبخاصة لتغطية مناطق الضعف الحالية في مناطق الخليج والقرن الافريقي، وغرب أفريقيا، إضافة إلى الأردن ولبنان. وتستطيع هذه القوات فرض سيطرتها على مضايق البحر المتوسط والأحمر، بمجرد بدء الصراع المسلح.

يؤدي الاقتصاد المنسق لدولة الوحدة الفدرالية إلى وجود قاعدة اقتصادية قوية تمكّن دولة الوحدة من إدارة صراع مسلح طويل وعنيف، ومن توفير احتياجاته الضرورية، سواء محلياً أم بالاستيراد، بما لا يسمح لإسرائيل، حتى بمعاونة الولايات المتحدة، من تحمّل استمراره.

وهكذا، فإن دولة الوحدة الفدرالية تستطيع أن تحقق تفوقاً عاماً يشتمل على محصلة الكم والنوع في توازن القوى العسكرية مع اسرائيل، مع الاحتفاظ بقوات كافية لتأمين أراضي الدولة في اتجاهات التهديد المختلفة.

ولا شك أن هذه المعدلات قريبة التحقيق ولا يصعب تحقيقها، إلّا أنها تزيد فاعليتها وتتحسن نوعياتها بوجود قيادة موحدة قادرة على توجيهها وتطويرها بما يحقق لها هذه الكفاية، أي أن مجموع القوات المبتسرة حالياً ببعض الإضافات وبتحسين نوعيتهاوكفاية قيادتها، تكون أكثر قوة وفاعلية.

وبمراجعة الجدول الخاص بالمؤشرات العسكرية لدولة الوحدة، نجد أنها وضعت أساساً على أساس التعداد المتوقع لشعب الأمة العربية عام ١٩٩٠ وقد روعيت فيه عوامل المساحة، وواقع أن نظام التجنيد اجباري، واستبعدت القوى الاستراتيجية لعدم وجود أطماع خارجية لدولة الوحدة. كما روعي أن يكون هناك توازن مع مصادر التهديد الاقليمية أساساً، مع قدرة على مواجهة تهديد خارجي بالتعاون مع قوى عالمية أخرى، كما روعيت زيادة القوة البحرية بحيث تؤمّن المصالح البحرية والسواحل العربية، وأن تتمتع الدولة الحديثة بقوة جوية كافية، وأن يكون المعدل المقترح لدولة الوحدة ممكن التحقيق بدولة واحدة على الأقل في الظروف الحالية، باستبعاد الاسلحة النووية. ووفقاً لهذه المؤشرات، فإنه من

المتوقع أن يكون اقتصاد دولة الوحدة قادراً على تحقيق هذه المعدلات من دون ارهاق لخطة التنمية، بخاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن اتحاد هذه الدول يضيف إليها قوة جديدة غير منظورة.

لقد وضع التوازن بين العرب واسرائيل، على أساس تخفيض المجهود الرئيسي في هذا الاتجاه الاسرائيلي، مع المقدرة على ردع أو صدّ أي هجوم من دول الجوار الجغرافي الرئيسة، والقوة المخصصة للصراع مع اسرائيل لا تزيد في غالبية الأحوال عن نصف القوة العسكرية لدولة الوحدة. وروعي عند تخصيص القوات البحرية للصراع، تحديد القوة المخصصة للصراع المباشر مع القوات الاسرائيلية حول سواحل الأرض المحتلة من دون حساب القوات البحرية المخصصة لحماية السواحل البعيدة عنها، أو للسيطرة على الممرات البحرية في البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج أو لحماية خطوط المواصلات البحرية. وعلى رغم ذلك، فإن نسبة التفوق العربية على اسرائيل لا تقلّ عن ضعف القوة الاسرائيلية، إلّا في مجال الاسلحة النووية، نظراً إلى ضيق مساحة الأرض المحتلة، ووجود مواطنين عرب في الأرض المحتلة. ويبقى دور الأسلحة النووية أساساً لردع أي قوة أجنبية تسعى إلى معاونة إسرائيل، إضافة إلى إمكان ضرب القواعد الجوية الرئيسة والقواعد البحرية ومفاعل ديمونة في الأرض المحتلة.

وإذا كان التوازن النووي يكفل لدولة الوحدة تفوقاً حاسماً، فإن وحدة القيادة والروح القومية والعلاقات الدولية المتوازنة، كفيلة بأن توفّر للقوات المسلحة العربية التفوق النوعي، أو التعادل النوعي على الأقل.

وفي ما يتعلق بنموذج الحرب المقبلة، فعلى رغم أن هذا المشهد يصل بالقوة العربية إلى أقصى مداها، إلّا أنه غالباً ما لا يمتلك التأثير على مستقبل الصراع المسلح في الصراع العربي - الاسرائيلي خصوصاً ومستقبل الصراع كله عموماً خلال فترة الاستشراف، إذ أن الزمن اللازم لتحقيق الوحدة العربية أولاً، ثم الوصول بهذه الوحدة إلى المستوى الذي يؤثّر في الصراع العربي - الاسرائيلي وبخاصة في جانبه المسلح، يستغرق فترة الاستشراف كلها. وإذا كان قيام القوة الاقليمية القاعدة، أو القوة العربية المركزية مطلباً أساسياً لقيام الوحدة العربية الشاملة، وهي مؤكدة، فإن تأثير هذه القوة على الصراع يمكن أن يقترب كثيراً من التأثير العسكري للوحدة الشاملة على الصراع المسلح، والصراع العربي - الاسرائيلي ككل. ويشتمل هذا الاقليم القاعدة بصفة رئيسة على كل من مصر وسوريا والسعودية كحد أدنى، ويمكن أن يتّسع ليشمل العراق وليبيا مع احتمال إضافة الجزائر والسودان. كما أن هذه القوة العربية المركزية، يجب ألّا تشغلها الهياكل الدستورية وعمليات التوحيد عن سرعة التنسيق العسكري في ما بينها قبل استكمال هذه العمليات، وأن يتم هذا التنسيق من دون اعلان قدر

الامكـان، وبخاصـة في مراحله الأولى، حتى لا يكـون عرضـة للاجهـاض قبل مـدته، وأن يكون تحت ستار تبادل الخبرات والزيارات من دون الإشارة إلى تنسيق فعلي.

يـظل نموذج الحـرب المقبلة ثابتاً، ويختلف في اتسـاع نـطاقـه حسب درجـات التنسيق الممكنـة وقدرة اسرائيـل على احبـاطها، فكلما تقـدم التنسيق كلما قلّت قدرات اسرائيـل على الاحباط، وكلما اتجهت إلى عمليات محدودة قوية، والى التهديد باستخـدام الأسلحة النـووية أو استخدامها فعلاً، وكلما قلّت قدرات الـدول العظمى عـلى التأثـير في الصراع، بينما تـزيد رغبتها في التدخل لإيقاف الصراع المسلح.

٣ ـ التسوية في ظل الوحدة الشاملة

إذا كـانت التسويـة في ظل التجـزئـة هي «الـلاتسـويـة»، أو التسـويـة وفقـاً للشروط الاسرائيلية، وإذا كانت التسوية في ظل التنسيق الوظيفي تتم وفقاً لتوازن مقلقل للقوى بـين العرب، بعد تحسن وضعهم نسبياً، وبين الاسرائيليين، فإن التسوية في ظل الوحدة الشاملة تضحي هي النقيض الكـامل للوضـع الراهن، وتعني، بـالأساس، التسـويـة وفقـاً للشروط العربية.

ووفقاً للمحددات المشار إليها تـواً، فإن شكـل التسويـة لا بد وأن يعكس حقيقـة أن الوطن العربي، في ظل مشهد الوحدة العـربية، ستتعاظم عناصر قـوته الشـاملة بحيث تحاصر تلك القـوة اسرائيل، مـدعّمة بعمق جغـرافي كبير ومـوقف دولي مواتٍ. وفي المقـابـل، فـإن اسرائيل، ستسعى إلى تحقيق أمنها أساساً، من خـلال الاعتماد على الـرادع النووي، فضـلاً عن دعم علاقتها العضوية بالولايات المتحدة.

وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية تحديداً، فإن العنصر الحـاسم سيكون مـوقف عرب الأرض المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) الذين سيؤدي قيام دولة الوحدة إلى شدّ أزرهـم، وبثّ الأمـل في نفوسهم. وفي ظـل التوازن الجـديد للقـوى، ستصبح إسرائيـل مرغمـة على التسليم بـالكيان الفلسـطيني المستقل، فـوق أرض الضفة الغـربية وقـطاع غزة، أي الـدولة الفلسـطينية. ولكن تـأثير قيـام دولة الـوحـدة العـربيـة، لن يقتصر فقط عـلى عـرب الأرض المحتلة، ولكن سيتعـداه، بـالضرورة، إلى عـرب إسرائيـل أنفسهم، بحيث تنتقـل مشكلة التناقض بين اليهود والعرب في اسرائيـل إلى مستوى كيفي جـديد، وبتلك التـطورات تبرز، مع دولة الوحدة، اشكالية فلسطينية جديدة، واشكالية اسرائيلية جديدة.

ـ الاشكـالية الفلسـطينية تتمثل، تحديـداً، في التناقض بـين الحاجـة الفلسـطينيـة إلى «الـدولة» القـطرية المستقلة، والحـاجة العـربية إلى دولـة الوحـدة، التي تذوب فيهـا الـدولـة

القطرية، أي يكون على الفلسطينيين أن ينتقلوا مباشرة من حال «اللادولة» إلى حال الاندماج في كيان «فوق الدولة» من دون مرور بمرحلة الدولة المستقلة. ولقد رفض الفلسطينيون (أو القطاع المسيطر منهم، بخاصة في منظمة التحرير) هذا الحل عندما كان الطرف العربي هو الأردن تحديداً، أما في حال كون الطرف العربي، هو «دولة الوحدة العربية»، فإن الأمر سيختلف. وفي ضوء الصيغة الفدرالية للوحدة العربية، فإن التوفيق بين الخصوصية الفلسطينية والعمومية العربية، سيضحي أمراً متصوراً.

ولقد وضعت تصورات عديدة «للدولة الفلسطينية المستقلة» ولامكانية قيامها، بالنظر إلى مساحة أرضها، وعدد سكانها، ومواردها الاقتصادية. كما درست بالتفصيل الطبيعة المحتملة لنظامها السياسي في الداخل، وعلاقاتها الخارجية، مما يخرج بالطبع عن نطاق دراستنا هذه. ولكن المهم، هنا، هو أن هذه الدولة ستظل غالباً «فرضاً نظرياً»، وفقاً للمعطيات السابقة:

ـ فوجود الدولة الفلسطينية يعني سيادة منطق الدولة عموماً في الوطن العربي، أي دولة فلسطينية إلى جانب الدولة السورية، واللبنانية والأردنية... إلخ. ولكن ذلك هو بالتحديد منطق التجزئة، الذي يفضي، بالضرورة، إلى العجز عن حل القضية الفلسطينية، وفقاً للمشهد الأول، أي العجز عن إقامة هذه الدولة فعلياً.

ـ ومن الناحية الأخرى، فإن الشرط اللازم لقيام هذه الدولة فعلياً هو شرط «الوحدة العربية»، بما يعنيه من سيادة «منطق الوحدة» والذي يفضي، بالضرورة، إلى تذويب هذه الدولة عربياً.

وبالنسبة إلى اسرائيل، فإن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، أو المندمجة في كيان عربي كبير، هما أمران أحلاهما مر. وفقط بالاستناد إلى القوة العسكرية، والرادع النووي، ستحاول اسرائيل تحييد خطر الكيان الفلسطيني، أياً كانت درجة استقلاليته، أو ارتباطه بالكيان العربي الكبير.

ـ أما «الاشكالية الاسرائيلية» المترتبة على قيام الدولة العربية الواحدة، فترتبط بموقف عرب اسرائيل، أو «فلسطينيي اسرائيل». إن استناد هؤلاء إلى قوة سياسية كبرى خارجية، ومحيطة بدولة اسرائيل، وتناقضهم الجذري، في اللحظة نفسها مع السكان اليهود، يجعل منهم قوة مهددة لتماسك هذه الدولة وأمنها، كما تصوّره النخبة اليهودية الحاكمة. وفي حين كان بإمكان هذه النخبة أن تمارس سياساتها العنصرية ضد هذه «الأقلية» في ظروف التجزئة، فإنه تحدّ من هذه الامكانية في ظل مشهد الوحدة، قيود كثيرة. ومع تنامي العلاقات والاتصال بين «عرب اسرائيل»، والكيان الفلسطيني في الضفة والقطاع، المرتبط عضوياً بدوره بالدولة

العربية الكبرى الأم، فإن الوجود اليهودي في فلسطين يصبح، لا محالة، وجوداً محاصراً، تكون مهمته الأساسية أن يحافظ على نقائه وهويته من الذوبان في وسط البحر العربي المحيط.

وفي ظل هذه الأوضاع، فإن استرجاع الأرض العربية المحتلة يكون تحصيل حاصل، بحكم علاقة القوى بين الطرفين. وفي ما يتعلق بهضبة الجولان تحديداً، فإن الدولة العربية الواحدة ستكون في وضع يسمح باسترجاعها إلى السيادة العربية، في حين تستطيع إسرائيل، بحكم قوتها العسكرية، أن تفرض نزع سلاح هذه المنطقة، والحد من الأخطار المرتبطة بموقعها الاستراتيجي الحاكم.

في هذا السياق، فإن قضية العلاقة العربية ـ الاسرائيلية لن تكون قضية حرب أو سلام، لأن التحدي في الحالتين، بالنسبة إلى اسرائيل، سيظل قائماً: الحرب، في ظل الاستعداد العربي الأمثل الذي توفّره دولة الوحدة، بما في ذلك بدء تنمية القدرات النووية، ستكون اختياراً غير مأمون العواقب، حتى في ظل التلويح بالخطر النووي. والسلام، في أفضل حالاته، وبافتراض فتح كل الأبواب العربية، في ظل دولة الوحدة العربية، الممّتدة من المحيط إلى الخليج، وذات الاقتصاد الغني المتسع، والنظام السياسي المركزي المسيطر، لن يجعل من خطط السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية الاسرائيلية، إلاّ أوهاماً وأضغاث أحلام.

وفي الغالب، فإن ما سيسود هو السلام، أي السلام العربي تحديداً، الذي يجعل من اسرائيل نتوءاً هامشياً، ويطلق العقال لقوى المنطق التاريخي لأن تأخذ مداها في استيعاب وامتصاص الجسم الصهيوني الدخيل.

خاتمة

عبر الصفحات السابقة، حاولت هذه الدراسة استشراف مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي، في ضوء المشاهد البديلة لمستقبل الوطن العربي. وكما وضح من ثنايا الدراسة، فإن هذه المحاولة لم تكن يسيرة لأكثر من سبب: فهي أولاً تتعلق بحقائق بشرية وقيم انسانية حية وليس بحقائق طبيعية أو تكنولوجيا أو بقيم مادية جامدة. وهي ثانياً تتعلق بحالة «صراع» ذي طابع جدلي معقد، وليس بحالة تطور مبسط احادي الاتجاه. ثم انها، ثالثاً، تتعلق بصراع بين طرفين في حالة تطور وتغير مستمرين، فضلاً عن أن ايقاع واتجاه هذا التطور والتغير، يختلف من أحدهما الى الآخر، اختلافات متباينة.

وكما سبقت الاشارة، فإن الاهتمام بمستقبل الصراع مع العرب كان حاضراً دائماً لدى زعماء الحركة الصهيونية، سواء قبل قيام اسرائيل أم بعد قيامها. ولم يكن ذلك غريباً لدى حركة قامت منذ البداية على التخطيط المسبق لمسارها، وعملت دائماً على تلمّس خطواتها وسط الظروف الدولية المتغيرة واستغلال هذه الظروف، بل وتوظيفها، لخدمة الحركة الصهيونية. وفي واقع الأمر، فإن الاسرائيليين لم يكفّوا أبداً عن طرح أفكارهم وتصوراتهم حول مستقبل اسرائيل والوطن العربي، أو الشرق الأوسط. ومثلما تعبّر هذه الأفكار عن تقديرات وحسابات معينة، فإنها تعبّر أيضاً عن أوهام وأمنيات، وتحمل تالياً اتجاهات مدروسة وموجهة.

في ضوء ذلك، جاءت هذه المحاولة لاستشراف الصراع العربي - الاسرائيلي، في اطار استشراف مستقبل الوطن العربي عموماً، ليس فقط لارتياد مجال دراسي خصب، وإنما أيضاً لتقديم وجهة نظر عربية حول مستقبل الصراع، وبكل ما تنطوي عليه من مضامين موضوعية وأهداف سياسية ومعنوية.

إن استشراف مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وكما جاء في هذه الدراسة، لم يكن ممكناً إلّا بتوافر مجموعتين من المعطيات:

أولهما، الخبرات التاريخية، المباشرة وغير المباشرة، التي ارتبطت بالصراع العربي الاسرائيلي، طوال الفترة الماضية.

ثانيهما: مقومات قوة اسرائيل وعناصرها، في العقود الثلاثة المقبلة، أي الفترة التي يغطيها الاستشراف، باعتبار أن المسار المستقبلي للصراع هو أساساً محصلة للتقابل بين القوة الاسرائيلية والقوة العربية. وهذه الأخيرة ـ أي القوة العربية ـ تصاغ في الدراسة في اطار ثلاثة خيارات (مشاهد) بديلة.

إن أولى الخبرات التاريخية التي حاولت الدراسة تقديمها، هي تلك الخبرات التي تُستخلص من المسار السابق للصراع العربي ـ الاسرائيلي، في شكل عوامل حاسمة أو محددة له. وبهذا الصدد، خرجت الدراسة ـ من بين المفردات والمتغيرات العديدة المتعلقة بتفسير الصراع العربي ـ الاسرائيلي وتحديد ماهيّته ـ بثلاثة «محددات» تتّسم بدرجة من العمومية والتجريد، تسمح باستيعاب المتغيرات المختلفة التي تتحكم في الصراع، وهذه المحددات هي:

ـ التناقض بين ما سمّي بـ «الكيف» الاسرائيلي، غير القابل للتطور الكمّي، و«الكمّ» العربي القابل للتطور الكيفي. فاتجاه مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، طوال العقود الأربعة الماضية، لمصلحة الطرف الاسرائيلي، إنما ارتبط عموماً بالتفوق الاسرائيلي على الطرف العربي، الذي هو بالضرورة تفوق «كيفي» أو «نوعي»، استطاع أن يحدّ من التفوق الكمي العربي، سواء من حيث عدد السكان أم مساحة الأرض، أم الموارد الاقتصادية والقوة العسكرية. هذا التفوق النوعي وجد أبرز تعبير عنه في التفوق العسكري، ومارس تأثيره على مسار الصراع من خلال القدرة على التخطيط، والكافية في الأداء، ثم القدرة على المبادرة. وفي ضوء ذلك، يمكن القول أن المسار المستقبلي للصراع العربي ـ الاسرائيلي يتحدد بعلاقة القوى بين الكيف الاسرائيلي والكم العربي، أو الحدود القصوى التي يمكن أن يصل اليها الكيف والكم الاسرائيليان، وكذلك درجة التحسن الكيفي أو النوعي على الجانب العربي.

ـ المحدد الثاني، هو ما أسمته الدراسة الطابع «التحولي» أو «المتغير» للمرحلة التاريخية التي يمر بها الأطراف المباشرون للصراع، أي اسرائيل والدولة العربية، وذلك من منظور تطور «الدولة» خصوصاً. لقد أثّرت هذه الحقيقة في الماضي على مسار الصراع، ومن المتصور أن مصير الدولة «القطرية» العربية ومدى الاستعداد للذوبان في كيان أكبر، لابد وأن يؤثّرا في مستقبل الصراع.

ـ المحدد الثالث، هو انتماء الأطراف المباشرين للصراع الى القوى «التابعة» أو

«الهامشية» في العالم، وذلك يعني أن الدور الذي مارسته القوى الكبرى المسيطرة في المنطقة، في التأثير على مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كان دوراً حاسماً. ولذا، فسيكون من الصعب تجاهل طبيعة هذا الدور وحدوده، لدى محاولة استشراف مسار الصراع مستقبلاً.

المجموعة الثانية من الخبرات التي حاولت الدراسة استخلاصها، هي تلك المتعلقة بطبيعة العلاقة بين الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبين التوجه العربي نحو الوحدة. لقد جاء التركيز على هذه العلاقة تحديداً من حقيقة أن «مشاهد» المستقبل العربي، التي تعتمدها الدراسة، إنما تقوم على معيار الاقتراب أو الابتعاد من الوحدة العربية.

وأفضى تحليل هذه العلاقة الى طرح عدد من الافتراضات تتناول أثر الصراع العربي ـ الاسرائيلي على التوجه العربي نحو الوحدة، وأثر التوجه الوحدوي على الصراع مع اسرائيل، ثم الدور المصري المؤثر على العلاقة بين هذين المتغيرين. في ما يتعلق بالشق الأول، المتعلق بأثر الصراع على التوجه نحو الوحدة العربية، نظر إلى الصراع كمتغير مستقل، والوحدة كمتغير تابع. والعلاقة في هذا الاتجاه تنطوي على افتراضين متناقضين: أولهما، أن الصراع مع اسرائيل يلعب دوراً «معيقاً» للوحدة العربية، وثانيهما أن الصراع مع اسرائيل يلعب دوراً «محفّزاً» للوحدة العربية، وللعمل العربي المشترك. وفي واقع الأمر، وكما أثبتت الدراسة، فإن التاريخ العربي المعاصر يمدنا بوقائع وبراهين تؤيد كلا الافتراضين، والأمر نفسه ينطبق على الافتراضين المتعلقين بمعالجة التوجه الوحدوي كمتغير مستقل، والصراع كمتغير تابع. وهذان الافتراضان هما أن التوجه العربي نحو الوحدة، يؤدي إلى «تصعيد» الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أو أنه على العكس، يؤدي الى «تهدئة» ذلك الصراع. وفي حين يجد الافتراض الأول من وقائع التاريخ المعاصر ما يؤيده، فإن الافتراض الثاني يظل أطروحة نظرية أساساً، يصعب اختبارها في ضوء الخبرة السابقة للصراع.

وانطلاقاً مما خلص اليه التحليل من أن طبيعة الأثر «الحافز» أو «المعيق» للصراع العربي ـ الاسرائيلي، على التوجه الوحدوي، إنما ترتبط بتوافر «شروط أخرى»، قدّرت الدراسة أن تلك «الشروط الأخرى» ترتبط بموقف «مصر»، قبل أي شيء آخر، وأن حيوية مصر وتوافر الوعي العربي لدى نظامها، كانا شرطين أساسيين للعمل العربي المشترك، ولمحاولات الوحدة العربية، وللمواجهة الفعالة للتهديد الاسرائيلي.

المجموعة الثالثة من الخبرات لا تتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي مباشرة، ولكنها تتعلق بنموذجين للاستعمار الاستيطاني تحمل المشابهة بينهما وبين الوجود الاسرائيلي دلالات لا يمكن أغفالها، في ما يتعلق باستشراف مستقبل اسرائيل. إن المشابهة الأولى تتم، عبر التاريخ، بين القرنين ١١ و١٢ الميلاديين والقرن العشرين، بين الوجود الاسرائيلي المعاصر والوجود الصليبي القديم، في الشرق العربي. والمشابهة الثانية تتم، عبر الجغرافيا، في القرن العشرين، بين اسرائيل وجمهورية جنوب افريقيا.

الخبرة في المشابهة الأولى تدور حول عوامل زوال الغزوة الصليبية، وتجد مبرراتها في التماثل المثير بين الملامح الدقيقة للحركتين الصليبية (قديماً) والصهيونية (حديثاً). وقد انتهت الغزوة الصليبية عبر مراحل طويلة ومريرة من الشد والجذب بين العرب والمسلمين، وبين الصليبيين، الى استئصال الوجود الصليبي من المنطقة. ولذا فإن أسباب هذا المصير والظروف التي أحاطت به، كانت،ولا تزال، موضع بحث الكثير من الدارسين اليهود والصهاينة. إن هذه الأسباب والظروف تدور ـ وفقاً لما أجمعت عليه غالبية الدارسين، وكما تعرض الدراسة بايجاز ـ حول ثلاثة عوامل، أولها تفكك المجتمع الصليبي وجموده، ومعاناته من الانقسامات التي نبعت من الطابع الاقطاعي الذي حمله ذلك المجتمع معه من أوروبا، فضلاً عن الانقسامات التي شهدها ذلك المجتمع بين الأجيال التي نفذت الحملة الصليبية، وتلك التي نشأت في المجتمع الصليبي نفسه، والانقسامات التي ظهرت ـ تحت وطأة الضغط العربي ـ بين أبناء المدن والممالك الأوروبية المختلفة الذين تكوّن منهم ذلك المجتمع. والعامل الثاني هو تقطع الجسور بين المجتمع الصليبي المزروع في المشرق العربي وبين الوطن الأم له، أي بلاد العالم الأوروبي الغربي، وبخاصة من زاوية ضمور المدد البشري المستمر اللازم لدعمه وتقويته. أما العامل الثالث لزوال الغزوة الصليبية، فيتمثّل في تنامي القوة العربية ـ الاسلامية المحيطة به، واختلال توازن القوى بينهما لمصلحة الطرف العربي ـ الاسلامي.

أما الخبرة في المشابهة الثانية، بين اسرائيل وجمهورية جنوب أفريقيا، فإنها تدور، عكس المشابهة الأولى، حول عوامل «استمرار» و«بقاء» النظام العنصري في جنوب افريقيا. وتجد هذه المشابهة مبرراتها في حقيقة ان كلا من اسرائيل وجنوب افريقيا تقدم مثالاً للدولة الاستيطانية وللنظام السياسي الاستيطاني، في القرن العشرين، بحيث أدى السبق الزمني لجنوب افريقيا الى اعتبارها تمثّل الى حد بعيد صورة المستقبل بالنسبة الى اسرائيل. هنا أيضاً، وبعد تحديد الخصائص المشتركة بين اسرائيل وجنوب افريقيا، تورد الدراسة ثلاث مجموعات من العوامل التي تفسر استمرارية نظام جنوب افريقيا. المجموعة الاولى من العوامل، هي تلك المرتبطة بقوة الجماعة الاستيطانية وتماسكها، والتي تعكس الاحساس بالدوافع المشتركة والمصير المشترك والخطر المشترك. أما المجموعة الثانية من العوامل، فهي التي تتعلق بالتفوق الساحق الذي تحرزه جنوب افريقيا على البيئة الاقليمية ـ الافريقية المحيطة، بخاصة في الميدانين العسكري والاقتصادي. وأخيراً، فإن علاقات جنوب افريقيا مع العالم الاوروبي، الذي يمثل الشريان الحيوي الذي يغذي الدولة العنصرية بكل مظاهر القوة والشرعية، تمثل المجموعة الثالثة من عوامل استمرارية نظام جنوب افريقيا.

فإذا كانت الخبرات التاريخية، المباشرة وغير المباشرة، التي ارتبطت بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، تمثل أولى المعطيات التي توافرت الدراسة على ايرادها لاستشراف مستقبل هذا الصراع، فإن المعطيات الثانية تمثلت في مقومات اسرائيل في العقود الثلاثة

المقبلة وعناصر قوتها. هذه المقومات والعناصر عولجت تحت أربعة عناوين رئيسة، هي: السكان والارض ومستقبل النشاط الاستيطاني، والاقتصاد الاسرائيلي، والمجتمع ومستقبل النظام السياسي، ثم القوة العسكرية والتوازن العسكري مع الوطن العربي.

في ما يتعلق بعنصري السكان والارض، واللذين يمثلان أوّل وأهم عناصر «القوة الشاملة» لدى أي دولة، تواجه اسرائيل، كدولة استيطانية ذات ميل توسعي، باحتمالات مستقبلية تختلف عن الدول العادية.

فالقضية الأساسية هنا، ليست هي معدلات الزيادة السكانية واحتمالاتها المستقبلية، وإنما هي احتمالات تغير التوازن السكاني داخل اسرائيل بين العرب واليهود. وفي حين تخضع زيادة السكان العرب لمعدلات الزيادة الطبيعية، فإن زيادة السكان اليهود ترتبط أساساً بتطور معدلات الهجرة الى اسرائيل، وبمدى النجاح في تشجيع وتكثيف هذه الهجرة. وتقدّر الدراسة ان عدد سكان اسرائيل البالغ الآن حوالى ٤,٥ ملايين نسمة، سيصل الى حوالى ٥,٣ ملايين عام ٢٠٠٠ والى حوالى ٦,٧ ملايين عام ٢٠١٥ (بعدد من اليهود يقدر بحوالى ٤,٢ ملايين، ٤,٩ ملايين على التوالي) ـ وذلك وفقاً لميزان هجرة منخفض، طبقاً للاحصاءات الاسرائيلية، أما وفقاً لميزان هجرة أكبر، طبقاً للاحصاءات نفسها، فإن اجمالي عدد سكان اسرائيل يمكن أن يصل عام ٢٠٠٠ الى ٥,٥ ملايين نسمة وعام ٢٠١٥ الى ٧,٤ ملايين نسمة (بعدد من اليهود يقدر بنسبة ٤,٣ ملايين و٥,٢ ملايين على التوالي).

وتنطبق الاحتمالات المختلفة أيضاً بالنسبة الى «أرض اسرائيل»، التي يرتبط تقدير مساحتها وامكاناتها بما تضمه اسرائيل اليها. ووفقاً للاحصاءات الرسمية الاسرائيلية عام ١٩٨٥ تقدر مساحة أرض اسرائيل بـ ٢١,٥٠١ كلم٢، وذلك تقدير يشمل القدس الشرقية ومرتفعات الجولان! وفي واقع الأمر، فإن تقدير القادة الاسرائيليين، لأهمية «العمق الاستراتيجي» للدولة يفسر الاصرار الاسرائيلي على السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة. وهنا، فإن المواءمة بين ما يعتبره الاسرائيليون ضرورة، أو حتمية، الاحتفاظ بأرض الضفة وغزة، وبين «مخاطر» ضم مليون وربع مليون فلسطيني، هي واحدة من أكثر قضايا المستقبل تعقيداً وحيوية بالنسبة الى اسرائيل.

وفي هذه العلاقة الحيوية بين ضرورة السيطرة على الأرض، وضرورة زيادة عدد السكان اليهود، تكمن أهمية النشاط الاستيطاني اليهودي، باعتباره العملية التي يتم بمقتضاها «زرع» العنصر البشري اليهودي، فوق أرض فلسطين. ووفقاً لمتابعة تطورات السياسة الاستيطانية في العقود الأربعة الماضية، بخاصة التطورات التي عرفتها بعد ١٩٦٧، تخلص الدراسة الى عودة الاهتمام في اسرائيل الى التركيز على الاستيطان داخل «الخط الأخضر»، أي داخل حدود ما قبل ١٩٦٧، مع السعي الى جعل الاستيطان اليهودي في الأراضي العربية المحتلة، خارج الخط الأخضر، أكثر «كفاءة» في تحقيق أهداف الدولة العبرية.

أما بالنسبة الى الاقتصاد الاسرائيلي، والذي تتمثّل أهم ملامحه في غلبة الاعتبارات الاستراتيجية والايديولوجية عليه، والدور المركزي للدولة في توجيهه، وضعف امكاناته الذاتية، وعلاقته الحيوية بالعالم الخارجي التي يقابلها علاقة ضعيفة مع الوسط الاقليمي المحيط، فإن مستقبله في العقود القليلة المقبلة سيتحدد ـ وفقاً لما تذكره الدراسة ـ بناء على مؤشرات أساسية عدة. أول هذه المؤشرات يتمثل في العلاقة الاقتصادية الحيوية والمتنامية مع الولايات المتحدة، والتي أضحت من التشعب والقوة بحيث يصعب وضعها ضمن السياق المعتاد للعلاقات الدولية بالمفهوم الشائع. والمؤشر الثاني، هو مستقبل صناعة السلاح التي أخذت تحتل موقعاً قيادياً فريداً في الاقتصاد الاسرائيلي، بحيث مثّلت صادرات السلاح عام ١٩٨٥ حوالى ٤٠ بالمائة من الصادرات الصناعية لاسرائيل، و٢٠ بالمائة من اجمالي صادراتها. أما المؤشر الثالث لمستقبل الاقتصاد الاسرائيلي، فهو المتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي يكتسب في بلد مثل اسرائيل ـ فقير في موارده الطبيعية ـ سمة «المورد الاقتصادي» الأكثر أهمية. وأخيراً، فإن مستقبل الاقتصاد الاسرائيلي سيرتبط بوضوح، بقدرة اسرائيل على كسر الحواجز التي تفصل بينها وبين الاقتصاد الاقليمي المحيط بها، وتوسيع الثغرات التي فتحتها في جدار العزلة حولها: عبر العلاقات الاقتصادية مع الضفة وغزة، وغزو لبنان، والعلاقات «السلمية» مع مصر.

وانطلاقاً من تحديد الملامح العامة للنظام السياسي في اسرائيل، والتي تتمثّل في أولوية «الايديولوجيا»، والمركزية السياسية، والتعدد الحزبي المفرط، حددت الدراسة ثلاث علاقات أو تناقضات حاسمة لمستقبل النظام السياسي في اسرائيل. إن أولى هذه العلاقات هي العلاقة بين العسكريين والمدنيين، والتي ترتبط بالدور المركزي الذي يلعبه العسكريون في النظام السياسي الاسرائيلي، بسبب ظروف التناقض المستمر مع البيئة العربية المحيطة. والتوقعات حول نمو هذه العلاقة مستقبلاً، ترتبط بتبلور ما أخذ يعرف أخيراً باسم المجمع العسكري ـ الصناعي في اسرائيل. والتناقض الثاني، أو المجموعة الثانية من التناقضات، هي تلك التي يموج بها المجتمع اليهودي نفسه، داخل اسرائيل، والتي تشمل التناقض بين المتدينين والعلمانيين، ثم التناقض بين الأجيال الصاعدة والأجيال القديمة في اسرائيل. وأخيراً فإن التناقض اليهودي ـ العربي داخل اسرائيل يحمل بالنسبة الى المستقبل، اشكاليتين مهمتين، وهما أن الأغلبية العربية أقلية منشقة على الايديولوجية الصهيونية للنظام، وأن تلك الأقلية هي، في التحليل الأخير، أقلية «معادية»، أو هي جزء من العدو. وتظهر المؤشرات كافة، في شأن هاتين الاشكاليتين، أن التوجه الى الاستقطاب المتزايد نحو مزيد من اليمينية والعنصرية في الجانب الصهيوني، ونحو مزيد من القومية والراديكالية في الجانب العربي، سيطبع بقوة المستقبل القريب لاسرائيل.

أما على صعيد القوة العسكرية، فقد وصلت اسرائيل، مثلها في ذلك مثل كثير من

البلدان العربية، في منتصف الثمانينات، الى الحد الكمي الأقصى لنمو قواتها عددياً، مما يعني أن النمو سيتجه، طوال الفترة المقبلة الى زيادة قدرة وكفاءة هذا الحجم، بما يعنيه من زيادة في خفة الحركة، والدقة، وقوة النيران، والمدى. . . الخ، مما يمكن أن يؤثر كثيراً على توازن القوة العسكرية مع الطرف الآخر. ولكن هذا لا يعني أنه لا توجد أيضاً معوقات يمكن رصدها لذلك النمو العسكري ـ الكيفي بخاصة بفضل الأزمات والضغوط الاقتصادية.

في ضوء المعطيات السابقة، حول خبرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وحول ملامح نمو القوة الاسرائيلية مستقبلاً، قدمت الدراسة، بشكل مفصل، الاحتمالات المختلفة لمستقبل الصراع العربي الاسرائيلي، في ضوء المشاهد الثلاثة المحددة سلفاً لمستقبل الوطن العربي، طبقاً لمعيار: التجزئة ـ الوحدة. وفي واقع الأمر، فإن هذا المعيار بدا، في سياق الدراسة، باعتباره المعيار الأكثر حسماً في تقرير مصير الصراع العربي ـ الاسرائيلي أكثر من أي شيء آخر.

وفي كل من المشاهد الثلاثة، عالجت الدراسة محددات «الصراع» وفقاً لمعطيات كل مشهد، وهي المحددات التي أجملها الجزء الأول من الدراسة في العلاقة بين الكم العربي والكيف الاسرائيلي، وظروف التغير التي يمر بها الطرفان، ثم تبعية كلا الطرفين للقوى الكبرى الخارجية.

ـ في ما يتعلق بالمحدد الأول، المتعلق بالقوة الذاتية لطرفي الصراع، مقدّرة بالكم والكيف، فإن الملاحظة الأساسية هي أن الطرف الاسرائيلي يظل في المشاهد الثلاثة في حالة واحدة تقريباً، على أساس أن عناصر القوة الاسرائيلية، وفق ما تمت دراسته، وصلت الى استغلال طاقاتها القصوى في النمو، وأنها، تالياً، تنحو الى مزيد من التطور الكيفي باستمرار. وعلى العكس، ووفقاً لمنطق المشاهد ذاته، فإن الخيارات تبدو مفتوحة أمام التطور الكيفي للقوة العربية، استناداً الى اعتبار «الوحدة» منطوية على تغير كيفي في القوة العربية، حتى وان وجدت أساسها في التعبير الكمي المتمثل في إضافة الكميات العربية المتفرقة إلى بعضها. وهكذا، وفي حين ينطوي استمرار وضع التجزئة الراهنة على استمرار تشتت القوة العربية، واستمرار قدرة اسرائيل على اجهاض أي نمو ملموس لقوة أحد البلدان العربية، فإن وجود تنسيق اقليمي أو وظيفي عربي سينطوي على زيادة نسبية في عناصر القوة العربية، تختلف تبعاً لموقع التنسيق الاقليمي أو نوعية التنسيق الوظيفي وعمقه. أما اختيار الوحدة العربية فيعني حدوث طفرة كيفية ـ كمية حقيقية في عناصر القوة العربية، بما يوفّره، في مواجهة اسرائيل، من امكانية أكبر «لاحتواء» اسرائيل، ومن عمق استراتيجي عربي أكبر حولها، وفاعلية في استثمار الامكانات العربية بما لا يقاس مع حال التجزئة.

وفي ما يتعلق بالمحدد الثاني، والذي يترجم في المشاهد الثلاثة بدرجة استجابة كل

طرف لتحدي الصراع في ما يتعلق بالاقتراب أو الابتعاد عن مشروعه النهائي، فإن المشروع الصهيوني لا يزال مفتوحاً لم تتحدد ملامحه النهائية بعد، وحدوده التي يصل اليها ترتبط بما تسمح به تطورات الصراع مع القوى العربية المحيطة. وبالتالي، فإن المشروع العربي، أي المشروع الوحدوي، لا يزال مطروحاً ينتظر التطبيق أو الاقتراب منه، بشكل أو بآخر. وفي ظل استمرار الوضع الراهن (مشهد التجزئة) فإن الاستجابة العربية للتحدي الصهيوني لن تكون فقط في شكل استمرار الوضع الراهن للتفكك والتنافر بين الأقطار العربية، وإنما أيضاً في امتداد التفكك الى داخل كيانات قطرية عربية ليهدد وجودها ذاته، وهو تطور ظهرت بعض ملامحه الأولى منذ منتصف الثمانينات، في أكثر من مكان واحد. وذلك يعني، في المقابل، توفير الشرط الأفضل لاستكمال ملامح المشروع الصهيوني في العقود الثلاثة المقبلة، فضلاً عن اكتسابه المزيد والمزيد من الملامح العنصرية السافرة. أما في ظل التنسيق الوظيفي أو الاقليمي العربي، الذي ينطوي عليه المشهد الثاني فسيمكن للوطن العربي اتخاذ أشكال من المبادرة في علاقته باسرائيل، والكف عن الوقوف عند مجرد «رد الفعل». وفي المقابل، فإن رد الفعل الاسرائيلي، سيختلف من تجمع اقليمي الى آخر، ومن تنسيق وظيفي الى آخر، بحيث تتصاعد احتمالات تجدد الصراع المسلح بين العرب واسرائيل، إذا شمل التنسيق الاقليمي مصر وبلاد المشرق العربي، وإذا تعلّق التنسيق الوظيفي بالنواحي «العسكرية» للصراع. أما في ظل المشهد الثالث، فإن الاستجابة العربية للتحدي الصهيوني، وتحت وطأة المخاطر المحيطة المتكاثرة والتي تضاف الى الخطر الاسرائيلي، وفي ظل امكانية وجود دولة وحدوية رائدة، تمثل «الاقليم ـ القاعدة»، وترشّح لها مصر بالدرجة الأولى، يمكن أن يتحول المشروع الوحدوي الى حقيقة فعلية. وفي مواجهة ذلك، تتداعى التأثيرات السلبية المتصورة على اسرائيل، مما يدفعها الى المزيد من الالتصاق بالولايات المتحدة، وتحسّس سلاحها النووي.

ـ على أن المحدد الثالث لمستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أي ذلك المتعلق بتأثيرات البيئة الاقليمية والدولية على طرفي الصراع، فهو سيظل في حالة استقرار نسبي في المشاهد الثلاثة، إلّا حينما يتعلق بردود الفعل المحتملة للتوجهات العربية في كل مشهد. وفي ظل حال التجزئة، واستمرار الأوضاع العربية على ما هي عليه، ستبقى المنطقة العربية في موقع المتغير التابع وليس المتغير المستقل، وموقع رد الفعل وليس الفعل، سواء في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، أم غيره. وفي حين ستستمر العلاقة الوثيقة الأمريكية ـ الاسرائيلية لمصلحة اسرائيل، فإن التجزئة والتفكك سيحرمان الوطن العربي من أي امكان لمواجهة آثار تلك العلاقة. وفضلاً عن ذلك فإن مجمل التطورات العالمية بخاصة في مجالات الاتصال والتكنولوجيا، ستسهم في المزيد من تجزئة وتبعية الوطن العربي، واضعافه ـ تالياً ـ في مواجهة اسرائيل. ولكن التنسيق الوظيفي أو الاقليمي (الذي يطرحه المشهد الثاني) سيسهم في التخفيف من تلك الآثار السلبية للبيئة الدولية والاقليمية وعلى الوطن العربي،

وإن اختلفت فاعلية ذلك التنسيق تبعاً للنطاق الذي يشمله، والميادين التي يغطيها. أما قيام دولة الوحدة، فسيعنى بالنسبة الى القوى الخارجية، وجود قوة كبرى في المنطقة، تعيد حسابات القوى العظمى، وتطرح عليها ضرورة السعي الى إقامة علاقات ودية معها. ومن هذا المنطلق فإن العلاقة العضوية بين الولايات المتحدة واسرائيل ستصبح، لأول مرة، قابلة للتحدي الحقيقي من جانب دولة الوحدة العربية.

وأخيراً، سعت الدراسة، في سياق كل مشهد، الى تحديد طبيعة التسوية المتصورة للصراع العربي - الاسرائيلي، وفقاً لمعطيات المشهد موضع البحث. فبالنسبة الى المشهد الأول، الذي يطرح امكانية استمرار الأوضاع الحالية على ما هي عليه، تخلص الدراسة الى أن تسوية الصراع في ظل هذه الأوضاع تضحي بالأساس لاتسوية للصراع، أو اضفاء الطابع الرسمي والقانوني والدائم على جوهر الوضع الراهن، أي تكريس السيطرة الاسرائيلية، بمعنى، الاحتفاظ بالأرض المحتلة من دون ضم السكان العرب. وذلك هو جوهر الصيغ الاسرائيلية المطروحة حالياً لتسوية النزاع، والتي تبدي اسرائيل حولها استعداداً لحل المشكلة.

أما وفقاً للمشهد الثاني، والذي ينطوي على تحسّن نسبي في موقف الطرف العربي، فإن انتقالاً سيحدث من حال اللاتسوية، أي بعيداً عن التسوية كما تريدها اسرائيل، ولكن ليس في اتجاه التسوية الأفضل من وجهة النظر العربية. وفي ظل معطيات هذا المشهد، فإن التسوية التي يمكن أن ينطوي عليها ستكون أقرب ما يمكن الى ما أخذ يعرف منذ فترة باسم «الخيار الأردني»، حيث تلتقي الأطراف كافة عند نقطة وسط تدور حول كيان فلسطيني في الضفة والقطاع مرتبط بالأردن، بحيث يكون الارتباط بالأردن شرطاً ملازماً لوجود الكيان.

على أن التسوية في ظل الوحدة الشاملة هي النقيض الكامل للوضع الراهن، لتعني، في الأساس، التسوية وفق الشروط العربية. وفي هذا السياق، فإن «شكل» الصراع سيضحي قضية ثانوية. كذلك فالمواجهة بين دولة الوحدة العربية وبين دولة اسرائيل سواء من خلال الحرب أم السلام، وسواء على الصعيد الاقتصادي أم السياسي، أم على الصعيد الاجتماعي أم الثقافي ستضحي، بحكم منطق الأشياء، لمصلحة الطرف العربي الموجّه والقوي.

على أن هذا الحديث عن المستقبل العربي، الذي يمكن أن يكون مرموقاً ومشرقاً في ظل الوحدة، سيظل مجرد امنيات يذخر بها الخيال ما لم يواكبه عمل جبار، يجعل من تحقيق الوحدة العربية برنامجه ودليل حركته. وتلك بالتحديد مهمة الأجيال الصاعدة من ملايين الرجال والنساء على امتداد الوطن العربي الكبير. ومع ضخامة وطموح هذا الاختيار فإنه - للحق - اختيار لا مفر منه، لأنه اختيار بأن نكون أو لا نكون. تلك هي قضيتنا، ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين.

على أن قدرة دولة الوحدة، على أن تكون لها أيضاً علاقات طيبة ومتكـافئة مـع القوى الكبرى الأخرى (أوروبا الغربية التي تكون قد قطعت أشواطاً جـديدة عـلى طريق وحـدتها، واليابان، والصين، والهند، وبعض بلدان أمـريكا الـلاتينية)، سـوف يهيىء لها مـوقفاً دوليـاً يخدم وضعها في الصراع ضد اسرائيل، بما لا يقاس مع أي فترة سابقة.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابو عرفة، عبد الرحمن. **الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ عمان: دار الجليل، ١٩٨١.

الاسطل، كمال محمد. **مستقبل اسرائيل بين الاستئصال والتذويب**. القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٠.

الاشقر، رياض. **ميزان القوى العسكري بين الدول العربية واسرائيل في الثمانينات**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠. (أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١١)

أمن اسرائيل في الثمانينات. ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القسم العبري. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، [١٩٨٠].

امين، جلال أحمد. **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

بسيسو، فؤاد حمدي. **الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام**. عمان: دار الجليل، ١٩٨٤.

بلاسكوف، آفي. **الدولة الفلسطينية: فحص الخيارات**. ترجمة احمد العلمي. القدس: جمعية الدراسات العربية، [د. ت.].

بن جوريون، دافيد. **التفرد والرسالة**. تل أبيب: مارشوت، ١٩٧٠. (بالعبرية)

البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥**. القاهرة: مؤسسة الاهرام، ١٩٨٥.

بيريس، شمعون [وآخرون]. **الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠**. قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر، ١٩٨٦.

البيطار، نديم. **من التجزئة الى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥. اشراف السيد يسين. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٦.

جبور، سمير (معدّ). **انتخابات الكنيست الحادي عشر، ١٩٨٤: الأبعاد الاجتماعية والسياسية**. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥. (سلسلة الدراسات، ٧١)

حرب، اسامة الغزالي. **الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة في الأراضي المحتلة**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٧.

حسين، عادل. **العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل**. قبرص: شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، ١٩٨٤. (أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٣)

حماد، مجدي. **النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة، اسرائيل وجنوب افريقيا**. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١.

حمدان، جمال. **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨١.

الدجاني، احمد صدقي، السيد يسين وعلي الدين هلال. **الفلسطينيون في الوطن العربي: دراسات في اوضاعهم الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

ربيع، حامد. **النموذج الاسرائيلي للممارسة السياسية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

رمضان، عبد العظيم. **الصراع بين العرب وأوربا: من ظهور الاسلام الى انتهاء الحروب الصليبية**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣.

رودنسون، مكسيم. **اسرائيل والرفض العربي**. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، [د. ت.].

زحلان، انطوان. **العلم والتكنولوجيا في الصراع العربي ـ الاسرائيلي**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١. (أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٦)

ستوفر، توماس. **المساعدات الامريكية لاسرائيل: الرباط الحيوي**. قبرص: شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، ١٩٨٣. (أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢١)

سعيد، عبد المنعم. **العرب ودول الجوار الجغرافي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
ـــ **العرب ومستقبل النظام العالمي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
سيد أحمد، محمد. **بعد ان تسكت المدافع**. بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥.
صايغ، انيس. **تطور المفهوم القومي عند العرب**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١.
ـــ. **فلسطين والقومية العربية**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦. (سلسلة ابحاث فلسطينية، ٣)
ـــ. **من الفكر الصهيوني**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨. (سلسلة كتب فلسطينية، ١١)
عاشور، سعيد عبد الفتاح. **الحركة الصليبية**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٥.
عبد الخالق، جودة. **من يساعد اسرائيل**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.
عبد الناصر، جمال. **فلسفة الثورة**. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [د. ت.].
قاسمية، خيرية. **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣. (سلسلة كتب فلسطينية، ٤١)
كرم، انطونيوس. **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. (سلسلة عالم المعرفة، ٩٥)
المسيري، عبد الوهاب محمد. **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية: رؤية نقدية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٥.
مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
النظام السياسي الاسرائيلي. تحرير موشيه ليساك وعمانوئيل جوتمان. تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٧. (بالعبرية)
هلال، علي الدين. **مشروعات الدولة الفلسطينية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٨.
الهور، منير وطارق الموس. **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٥**. عمان: دار الجليل، ١٩٨٦.

دوريات

ابراهيم، سعد الدين. «مستقبل الوطن العربي بين الممكن والمحتمل.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٠، العدد ٧٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤.
افنيري، يوري، في: **هاعولام هازيد**: ١٩٨٤/٩/٢٣. (بالعبرية)

بينين، جوئيل. «اسرائيل: الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، ايلول/ سبتمبر ١٩٨٦.
جريس، صبري. «اليمين الصهيوني: نشأة وسياسية وعقيدة.» **شؤون فلسطينية**: العددان ٦٨ - ٦٩، نيسان/ ابريل - ايار/ مايو ١٩٧٧.
حرب، أسامة الغزالي. «السياسة السوفييتية تجاه الشرق الأوسط وموقف اليهود السوفييت.» **السياسة الدولية**: السنة ٢١، العدد ٨١، تموز/ يوليو ١٩٨٥.
الخولي، لطفي. «قصة الاتفاق الاردني - الفلسطيني بالوثائق.» **الاهرام**: ١٩٨٥/٣/١٩.
ـــــ. «مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي واحتمالاته المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، ايلول/ سبتمبر ١٩٨٦.
دافار: ١٩٨٤/٨/١.
سلمان، سلمان رشيد. «اسرائيل والوحدة العربية.» **قضايا عربية**: السنة ٣، الاعداد ١ - ٦، نيسان/ ابريل - ايلول/ سبتمبر ١٩٧٦.
شاهين، حنه. «الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في اسرائيل.» **شؤون فلسطينية**: العددان ١٣٨ - ١٣٩، ايلول/ سبتمبر- تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤.
فرسخ، عوني. «الفكر الامبريالي ومخطط التفتيت.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٨، نيسان/ ابريل ١٩٨٢.
مبروك، فاروق رياض. «الصراع بين المتطرفين الدينيين والعلمانيين في اسرائيل.» **الاهرام**: ١٩٨٦/٨/١.
نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية: نيسان/ ابريل ١٩٨٠.
نعمان، عصام. «هل اصبحت الوحدة قراراً بالحرب؟» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٥، آذار/ مارس ١٩٨٦.
هآرتس: ١٩٨٤/٨/١
هلال، علي الدين. «التجزئة والتقسيم في الوطن العربي.» **قضايا عربية**: السنة ٣، الأعداد ١ - ٦، نيسان/ ابريل - ايلول/ سبتمبر ١٩٧٦.
ـــــ. «في مفهوم الكيانات الاستيطانية.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ١، ايار/ مايو ١٩٧٨.
هويدي، امين. «صراع القوى الخارجية ضد مشروعنا: الأسباب واسلوب المواجهة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ٢٤، شباط/ فبراير ١٩٨١.
هيكل، محمد حسنين. «قضايا الوحدة العربية والمجتمع العربي.» اجرى الحوار مجدي حماد. **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٩، تموز/ يوليو ١٩٨١.

اوراق

مركز دراسات الوحدة العربية. مشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي: وثيقة الاطار العام. بيروت: المركز، ١٩٨٦. (غير منشور)

٢ ـ الاجنبية

Books

Arian, A. *The Choosing People: Voting Behavior in Israel.* Cleveland, Ohio: Case Western Reserve University Press, 1973.

Avnery, Uri. *Israel without Zionists: A Plea for Peace in the Middle East.* New York: Macmillan, 1968.

Ben-Ami, Aharom. *Social Change in a Hostile Environment: The Crusader's Kingdom of Jerusalem.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1969.

Brecher, Michael. *The Foreign Policy System of Israel.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1972.

Brezinski, Zbigniew. *Between Two Ages: America's Role in the Technetronic Era.* New York: Penguin Books, 1970.

Eisenstadt, Shmuel Noah. *Israeli Society.* New York: Basic Books, 1967.

Europa Yearbook, 1986.

Heller, Mark. *A Palestinian State: The Implications for Israel.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1983.

Hudson, Michael C. (ed.). *The Arab Future: Critical Issues.* Washington, D.C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1979.

International Institute for Strategic Studies [IISS]. *The Military Balance, 1985-1986.* London: IISS, 1985.

Klieman, Aaron S. *Israeli Arms Sales: Perspectives and Prospects.* Tel Aviv: Tel Aviv University, Jaffe Centre for Strategic Studies, 1984.

——. *Israel's Global Reach: Arms Sales as Diplomacy.* Washington, D.C.: Pergamon-Brassey's, 1985.

Krausz, Ernest (ed.). *Politics and Society in Israel.* Oxford: Transaction Books, 1985.

Kuznets, Simon. *Modern Economic Growth: Rate, Structure and Spread.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1966.

Peri, Yoram. *Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1983.

——. and Amnon Neubach. *The Military Industrial Complex in Israel: A Pilot Study.* Tel Aviv: International Centre for Peace in the Middle East, 1985.

Runciman, Steven. *A History of the Crusades.* Cambridge, Mass.: Cambridge University. Press, 1951-1954. 3 vols.

Safran, Nadav. *Israel: The Embattled Ally.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978.

Sartori, Giovanni. *Parties and Party Systems: A Framework for Analysis.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, ©1976.

SIPRI Yearbook, 1982 and *1985.*

Statistical Abstract of Israel, 1985.

Thompson, L. and J. Butler (eds.). *Change in Contemporary South Africa.* Berkeley, Calif.: University of California Press, 1975.
Toffler, Alvin. *The Third Wave.* London: Collins, 1980.

Periodicals

Alavi, Hamza. «The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh,» *New Left Review:* no. 74, 1982.
Deutsch, Karl. «Social Mobilization and Political Development.». *American Political Science Review:* vol. 55, no. 3, September 1961.
Quarterly Economic Review of Israel [EIU]: 1984. (Annual Supplement)

Symposiums

Symposium on «Economic Development under Prolonged Occupation», St. Catherine's College, Oxford, 3-5 January 1986.
Symposium on «Israel and U.S.-Israeli Relation», Center for Hebraic Studies of Yarmouk University, Amman (Jordan), 12-14 January 1986.

فهرس

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ف)

(ق)

(ي)

د. اسامة الغزالي حرب

- ولد في القاهرة عام ١٩٤٧

- حصل على بكالوريوس في العلوم السياسية عام ١٩٦٩، وماجستير في العلوم السياسية عام ١٩٧٨، ثم دكتوراه في العلوم السياسية عام ١٩٨٥، من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة

- يعمل حالياً خبيراً للنظم السياسية المقارنة في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في القاهرة، ومحرّراً مشاركاً للتقرير الاستراتيجي العربي الذي يصدر عن المركز سنوياً

- نشرت له كتب عدة منها: **الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة في الأرض المحتلة**، ١٩٧٧، **الأصول التاريخية للاشتراكية الديمقراطية**، ١٩٧٨، **الأبعاد السياسية للحوار العربي الأوروبي** (مع آخرين)، ١٩٧٩، **المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي**، ١٩٧٩، **الحوار العربي الأوروبي** (مع آخرين)، ١٩٨٤، **المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري**، ١٩٨٤، **الأرهاب الدولي ومشكلات التحرير والثورة في العالم الثالث**، ١٩٨٦

- كما صدر له مؤخراً كتاب: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، ضمن سلسلة كتب عالم المعرفة التي تصدر بالكويت.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون
ص . ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً : « مرعربي »
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣